

٢١٦٢  
م ٥٠ ح

مختصر غنية المتملي شرح منية المصلي، للكاشفري،  
تأليف الحلبي ، ابراهيم بن محمد - ٥٩٥٦ هـ .  
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

١٩٦٠ ق ٢١ س ٢١ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ جيد ، بأولها  
قائمة محتويات ، طبع سنة ١٨٩٨ م .

٧٤٦٣

الاعلام ١ : ٦٤ مخطوطات الجامعة ٦ : ١٨٢

١- العبادات ، الفقه ٢- المؤلفات  
ب- تاريخ النسخ ج- بغية المتملي .

٣١١٥٧٤  
١٤١٢ / ١٠ / ٥٦

۷۵۷۲



7.1



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٧٤٦٣ ق ٣١٥٧٤

العنوان: مختصر غنية المقلد شرح منبه المقلد للشيخ شافعي

المؤلف: الحلي، إبراهيم بن محمد - ٩٥٦ هـ

تاريخ النسخ: ١٢ هـ - نسخة

اسم الناشر: - - - - -

عدد الأوراق: ١٩٦ - - - - -

ملاحظات: - - - - -

مخطوطات ورفعت في  
 حلة اقامته اوله  
 واثم يله فيه اورد  
 نظم طراف ابي المسد  
 النور ايمه المي  
 ومن ضمنه روز وروز

بمكتبة جامعة الملك سعود

٧٤٦٣

مكتبة جامعة الملك سعود



مكتبة  
مب

مكتبة  
مب

مكتبة  
مب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض

الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض

الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض

الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض

الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض







ان تکریم جیب ان بنی سلم زینت و صابری من عهد  
 ۱۱ صند جیب بنی سلم زینت و صابری من عهد

۱۰۵

و  
 خروج و غلار  
 ان  
 ان  
 ان  
 ان

ملک علی

ملک علی

اشفاق زید ز نور و سی نصف اعل  
 یزید ز اشفاق سی نصف اسفل  
 الخاش الذي و بر شیطا ز که یوسوس  
 و سوس ایدر فی مد و دتاس ناس کو کوند  
 و سوس ایدر من الجنة جنة و سوس ایدر  
 و دتاس و سوس ایدر نستعید بالله





بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فهرست كتاب حلي

كتاب الصلوة  
١

فرائض الفل  
٢

فرائض الوضوء  
٣

في طهارة الكبرى  
٤

فصل في التيمم  
٢٤

فصل في الهياك  
٣٦

فصل في أحكام  
الخصاص  
٣٩

فصل في المسح  
٤٣

فصل في بيان الجملة  
٥٨

فصل في نواقض  
الوضوء  
٥١

الشرط الثاني  
الطهارة قبل الخل  
٦٩

فصل في الاسرار  
٦٥

شرط الرابع  
استقبال القبلة  
٨٥

الشرط السادس  
النية  
٩٣

والثانية من الفرائض  
القيام  
٩٨

فصل في البئر  
٦٢

فصل الشرط الثالث  
ستر العورة  
٨٢

في الاوقات التي تكره  
فيها الصلوة  
٩٠

فصل في فرائض  
الصلوة  
٩٦

والثالثة من الفرائض  
القرأه  
١٠٣



والرابع من المراض  
الركوع  
١٠٤

والخامسة من المراض  
السجود  
١٠٥

والسادسة من المراض  
القعدة الأخيرة  
١٠٧

والثامنة من المراض  
المختلف فيها  
١٠٩

في بيان ما يكره فعله في  
الصلوة وما لا يكره  
١٢٢

السجود

والسابعة من المراض  
المختلف فيها  
١٠٨

وصل في صفة  
الصلوة  
١١٠

وصل في السنن  
١٣١

وصل في النوافل  
١٣٣

وصل في الوتر  
١٤٠

وصل فيما يفسد  
الصلوة  
١٤٤

وصل في سجود  
السجدة  
١٥٢

فيما يكره من القراءة في  
الصلوة وما لا يكره  
١٦٥

وصل في التراويح  
١٣٧

في صلوة الكسوف  
١٤٢

باب الحدث  
في الصلوة  
١٥٠

في بيان أحكام ذلّة  
القائم  
١٥٩

في بيان سجدة  
التلاوة  
١٦٨



مباحث الافاق

١٧٠

فيما يتابع المقتد فيه  
الافاق وما لا يتابعه

١٧٢

مصل في قضاء  
الفوائت

١٧٣

مصل في صلوة  
المسافر

١٧٤

مصل في صلوة  
الجمعة

١٧٧

مصل في صلوة  
العيد

١٨٠

مصل في الجنائز

١٨٢

في بيان احكام  
م الشهيد

١٨٧

مصل في مسائل  
شني

١٩٢

مصل في احكام  
المسجد

١٩٠

الشرط الاول

فصل

فصل

للصلوة الطهارة  
من الحدث

في التيمم

في احكام  
المياه

فصل

فصل

فصل

في احكام  
الحياض

في المذبح على  
الحقين

في نوافض  
الوضوء

فصل

فصل

فصل

في بيان النجاسة  
الشرط الثاني

في البئر  
الشرط الثالث

في الاوسار  
الشرط الرابع

١ مصل في لاية مصلوه او قنم بودعاء

اللهم اجعلني صبورا واجعلني شكورا اللهم اجعلني  
في عينين صغيرا وفي اعين الناس كبيرا  
اللهم دمر اعدائي وفرق بينهم  
بكرمة هذه الآية تكريم

قوله لا اله الا الله

على



وفي نظم الزندوسى من حيث استيا اذ لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت  
وتكبيرات العبد بين والفتحة الاولى وسجود التلاوة وسجود تسهوه <sup>جميعه في فضل</sup>

ولو روي العمامة والفتحة من راسه فوضعه على الارض او رفع من الارض ووضع

على راسه بيد واحدة لا تقبل صلوة <sup>على</sup> <sup>في قصر فيها</sup> <sup>بعد الصلوة</sup>

ولو كان موضع السجود ارفع اى على موضع القديس ان كان ارتفاعه مقدرا ارتفاع البنتين  
منصوبتين جاز السجود عليه والا فلا يجوز <sup>فقد</sup> <sup>ارتفاع البنتين المنصوبتين</sup>

<sup>حتى في ركعت</sup>  
<sup>الركوع</sup>

وان قرئت آيات قصار او كانت الآية او الايتان <sup>تعد</sup> <sup>ثلاث آيات قصار خرج عن</sup>

وفي الركعة قال وان سوي ظهره في الركوع <sup>يعني</sup> <sup>حال كونه الامام</sup> <sup>راكعا صار مديرا</sup> <sup>للكوفة</sup>

<sup>فصل</sup> <sup>على السجود</sup> <sup>او لم يقدر</sup> <sup>عليه</sup> <sup>في</sup> <sup>صفة الصلوة</sup>

فان قرئت آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة ولو كانت الآية قصيرة فقول  
ثم نظر وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في اظهر الرواية عنه وعندنا ثلث آيات قصار  
بختم نظر ثم يسر ثم ادبر ثم تكبر <sup>حتى</sup>

وذكره الشيخ الكشي في كل حيوان اذا ذبح بالنسيئة طهر حله <sup>وجميع اجزائه</sup> <sup>سوى</sup>

<sup>سواء</sup> <sup>ما</sup> <sup>كول</sup> <sup>اللحم</sup> <sup>او</sup> <sup>غيره</sup> <sup>فاكول</sup> <sup>اللحم</sup> <sup>عليه</sup> <sup>فضل</sup> <sup>سواء</sup>

هذا كتاب ابراهيم الحلي  
وما له الحاج سلمه الامام

هذا كتاب ابراهيم الحلي  
وما له الحاج سلمه الامام

الخط باقي والعرفاني  
العبد عاصي  
والمرت عاني

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب ابراهيم الحلي  
وما له الحاج سلمه الامام

الخط باقي والعرفاني  
العبد عاصي  
والمرت عاني



الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات

الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات

الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات

الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات

الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات  
والمطهر للسيئات والزيادة وجعل الصلاة عمود قيامها وزينة  
سعادتها وعمدة أحكامها والصلوة والسلام على أفضل  
خلق سيدنا محمد الذي جعل الصلاة قرعة عينه على  
آله واصحابه الذين فازوا من مقدن الدين بالجنة  
وعينه **وقوله** فيقول المفقرون الى محمد بن عبد الله الغني ابراهيم  
محمد بن ابراهيم الخليلي قد كنت شرحت كتاب غنية المصطفى  
شرحها وسميتها بغنية المحتلى لكن رايت فيه بعض الاطالة  
التي ربما اوجبت للمبتدئين والقاصرين الملالة فاجبت  
ان اختصر من فرائد لآله وازيد في فوائد ما يله  
تسهيلاً للطلابين وتوفيراً للرغبين والله سبحانه  
هو المستعان على كل امر ادنيه المبدأ والميدان واليه المرجع  
ونعم الوكيل **قال** المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم  
يتمنا وبركاً واقتداء بالقرآن في كذا قوله الحمد لله رب

العالمين واتبع ذكر الله بذكر رسوله فقالوا والصلوة على  
رسوله محمد وآله اى اهل بيته اهل بيته اهل بيته  
يطيب الاستغادة وفظم الله اى جعلكم موقفين لهامعة  
وابان ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالتحصيل  
متعلق باهم مسائل الصلوة لانها واجبة على الغني والفقير  
بخلاف الزكوات والجمع ومكثرة كل يوم واييلة بخلاف  
الصوم فلما رايت رغبة المقتسبين جمع مقتسبين سمى قال  
من اقتبس اى اخذ القيس وهو شعلة نار تروى خد من مفضل  
نسبة العلم بالنور العظيم وقالبه بالمقتسبين من ذلك  
النور في تحصيلها متعلق برغبة والضمير للباس والوسيلة  
لهم التقطت جواب ما اى انقضى ما كثر وقوعه  
للمصليين وبالا بدله من من من مصنفات المتقدمين  
متعلق بالتقطت ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية  
والمحيط وشرح الاسمى على منحة الطحاوي والغنية  
بالغنى المضمومة في اكثر النسخ وفي بعضها بالقافية  
المكسورة والملتقط والزخيرة وفتاوى قايما  
وجامعية الكبير والصغير وسميته اى سميت  
الذي التقطت منه المصطفى اى ما يتمناه وغنية  
المبتدئين اى ما يستغنى به عن غيره واستأله الله اى  
وانا استأله الله فالو الى ان يجعل ما اعتمدته  
اى قصدته فخالصاً لوجهه اى لذاته ومكراً اى سبياً

الحمد لله الذي جعل الصلاة مفتاح السعادة ومطهر السيئات



لكن في نوني اي يسترها بعد المواظبة بها بفضله  
اي بفضله لان سخطا في وان يغفر ولو الذي ولا  
بشديد الياء مضبوطة جمع استاد وهو الموفق للسداد  
بفتح السين اي بالصواب وعدم الخطاء ومنه الهداية اي  
خلق الاهتداء والارشاد اي الاستقامة على طريق الحق  
**اعلم** خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة  
بان الصلوة فرضية اي مفروضة مبطوعة بالحكم بها ثابته  
صفة لفرضية بالكتاب اي القرآن والسنة اي الطريقة  
المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم سوى القرآن واجماع الامة  
اي بقوله اجتهاد المجتهدين اما الكتاب فقوله تعالى  
اقبلوا الصلوة فانها امر وهو يفرض الوجوب والرد بانها  
ادائها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا لله  
قانتين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين اي مطيعين لحياتها  
فيها وقوله تعالى حافظوا اي اداؤوا على الصلوة والصلوة  
التي هي على صفة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم  
لزيادة شرفها والاهتمام بها اذ هي مظنة الكمال عنها  
كونها في وقت كثر الاشتغال وقوله تعالى فليحفظ الله  
حيي يحسون وحيي ينظرون وله الحمد في السموات والارض  
وعشيتا وحيي ينظرون اي سبحوا الله في هذه الاوقات  
والمراد صلوا على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قيل له  
يخبر ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية

تسعون

الصلوة  
مكتوبة

اقام

اعني

تسعون صلوة المغرب والعشاء ونحوه صلوة الفجر  
عشيتا صلوة العصر وحيي ينظرون صلوة الظهر وقوله  
عشيتا متصل بقوله عيسى تسود وله الحمد في السموات والارض  
اعترض بينهما ومعناه ان على المميزين كلهم من الصلوة  
والارض ان يحمده كذا في الكتاب وقوله ان الصلوة كانت  
على المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقوتا محمدا بانها  
لا يجوز اخراجها عنها واما السنة فمروى عن النبي  
في الصحيحين انه قال بني الاسلام اي اليمان فانها ثقتي  
واحد عند اهل السنة على غير اي شخص خفيته بشهادة  
ان لا اله الا الله بحج شهادته بدلا من غير حقيقة خبره  
محمدا وكذا ما عطف عليها وان محمد رسول الله  
عطف على ان لا اله الا الله فلهذه الشهادة واحدة من  
الخمس واختم الصلوة اي اقامتها ثمانية وايتا الزكاة  
ثلاثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت خامسة من  
استطاع اليه سبيلا حلة الرفع على انه فاعل المصداق المضاعف  
الى مفعوله والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد  
والراحلة فاضل عن الحق الجاح الاصلية والتواضع الشرعية  
وقوله ام كلثوم شي علم اي علامة دالة على تحقيقه وعلم  
الايان الصلوة فهي علامة لوجوبه في القلب اعتبار  
الظاهر وقوله ام الصلوة هي الدارين فمن اقامها فقد  
اقام الدين ومن تركها فقد هلك الدين كما ان الحجة

اي انما

يعلم

الصلوة



تقوم باقامة عمودها وتسقط بسقوطه وقوله خمس  
صلوات مبتدأ فخره الله على العباد خبره من حسن صفة  
بأنسب غير الانبياء بسنة وآدابه وصلاحه لوقته وان  
ركوعه وسجوده ههنا بالظن بنية فيطو وشعره  
اي غشوه من باطن القلب وجمع الهمزة وصرف الشغل  
الديني عن الفكر كانه على الله عزه اي وعده مؤلدا ان يغفر  
له اي بان يغفر له ذنبا وقوله يوم الفرق بين العبد وبين  
الكفر اي بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ترك الصلوة  
اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مراك  
الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد  
فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من الج  
وهو غير صحيح من حيث المعنى لان ترك الصلوة ليس فرقا  
بين العبد وبين الكفر بل وكما تقدم المراد بهذا  
الحدث وامثاله الترتب اعتقادا وهو انكار وجوبها  
واما اجماع الامة فان الامة قد اجمعت من لدن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم على فرضيتها من غير تكبر منكر ولا منازعة  
وكان ذلك اجماعا واجماع المسامحة لقوله اجمعت  
امتنى على الضلالة **ثم اعلم** بعد ما علمت ثبوت فرضية  
الصلوة بان للصلوة شرائط **فصل** في شرائطها  
والمراد به هنا ما لا يصح الصلوة الا بتقديمه عليها فقول  
قبلها صفة موضحة ومبينة لمعنى الشرط وراى في جمع فريضة

فصل في شرائطها

فصل في شرائطها

فصل في شرائطها

بمعنى الفرض

بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا يصح للصلوة بدونه سوى  
الشرائط والاركان واما كما جمع ركن والمراد به هنا ما  
يكون جزء من الصلوة واجبات مع واجب والمراد به  
هنا ما لا تصح الصلوة بتركه بل ان تركه سهل وجب جود  
التمه وان تركه عمد انتقض الصلوة مع التقصان فيجب  
اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وانما وسنا جمع  
سنة والمراد به هنا ما يتب بيفعله في الصلوة وان تركه  
يكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود التوبة  
بتركه سموا آدابا جمع ادب وهو دون رتبة السنة  
قد كراهة في تركه وكراهية بتخفيف الينا والمراد بهما  
بعض ترك السنة وهو كراهة التنزيه وتره واجب  
وهو كراهة التحريم ومنها هي جمع منهي وهو ترك الشر  
والمراد بها ما يفيد الصلوة اما الشرط الذي عليه  
فهي الطهارة من الحدث اي ما يوجب القل والوضوء  
ويسمى سنة الحكمة والطهارة الحقيقية وسر العورة  
واستيفاء القبلة والوقت والنية اما الطهارة من  
الحدث فالاغتسال ويسمى الطهارة الكبرى والنجاسة  
الحدث الاكبر والوضوء ويسمى الطهارة الصغرى  
وموجب الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة اي  
مع القدرة عليه اي على استيفاء الاغتسال والوضوء وعند  
عدمها اي عدم الوجود والقدرة او عدم احداهما فالقراءة

فصل في شرائطها

فصل في شرائطها

فصل في شرائطها

فصل في شرائطها



الواجبة على التيمم وكل منهما اى وكل واحد من الاصل  
والوضوء من ابيض وسنن واداب ومنه وليس للفعل  
والالوضوء واجب فلذا لم يذكره واما فاضل الوضوء  
فقد ذكره كثره ذكره وهو ثلثة انواع فرض وهو وضوء  
المحدث عند ارادة الصلوة والوجيزة او سبحة التلاوة  
او من المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف و  
مندوب وهو الوضوء للنوم اذا اراد والوضوء  
على الوضوء والوضوء كل ما اخذت والوضوء بعد  
الفبته والكذب وبعد انشأ الشعر وبعد الفقهه  
في غير الصلوة والوضوء لغير الميت كذا في فتاوى قاضي  
خان والفلاصة فاربعة كما فهم مما قاله الله يا ايها الذين  
آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم بالوضوء وانتم  
محدثون فغسلوا وجوهكم الغسل الاصل وجدها  
عندهما ان يتغاطر الماء ولو قطرة وعند ابي يوسف  
يجزى ان يسيل على عضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية  
لابن الهمام في هذه الوجوه ما بين قصص من الشعر واسفل الذن  
وتشمتى الاذنين وايدى اليك الى المرفوع جمع ثم في بكسر الميم  
ونجح الفاء وبالعكس وهو مفصل النزاع في الوضوء  
وامسحوا برؤوسكم المسح في الذن امسحوا على الشئ وهو  
المراد في التيمم واريدين في الوضوء احب اليه المبتلة  
ما امر بسجدة وارجلكم الى الكعبين مرة بالقبض والرجل

القبض

امام اعظم حيدر  
امام يوسف امام

القبض بالوظف على وجوهكم والرجل على الجوار والقبض ما  
ذكرنا في الشرع وجوز الشفط المسح على الارض بلا خفض  
وبرده ما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
راى قوما نوضوا واعقابهم تلوح لم يستطع الماء فقال لهم  
وبل للاعقاب من النار والمرفقان والكعبان وهما الغنقان  
الناشبان فيما بين القدمين يدخلان في فرض الغسل فلا  
تغزوا وكذا ما بين العذارى بكسر العين وهو ما ساء على  
الحديث من اللجينة ما خوذ من عذار الفرس والاذن يجب غسل  
لان ذكرنا من دخوله في هذا الوجه خلافا لابي يوسف واما  
الاجبة فمن ابي حنيفة يفرق مسح ربهما قياسا على مسح الارض  
وهي رواية الحسن وعنه يفرق مسح ما يلاقي البصر والحق  
قاضيان وصحة واظهر الرواية عنه فرض غسل ما يلاقي  
البصر واختاره في المحيط والبدائع قاله في معراج الدرية  
وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبرهني ووجهه اوله  
انه لا يسقط غسل ما تحته انقل فرض الغسل اليه كالشارع  
والحاجب حيث ينظر فرضية غسل ما تحتهما اليهما  
واما ما استدل من غيرهما فلا يجب غسل ولا مسح لانه ليس  
من الوجه وعن ابي يوسف يفرق استعمالهما بالمسح  
وعنه سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر  
على شعر الذن او الراس او الشارب او الحجب ثم حلقه  
لا يجب غسل ما تحته وفي البقائي لو قص الشارب لا يجب تخليطه



ولأنه إن كان قائما فيجب اتصال الماء  
إلى ما تحته وتحليله

وعلى الشارب فرض  
ولا يجب اتصال الماء  
تحت الشارب وإن  
الشارب 4 طويلا خلاصه

وان طالع يجزئ تحليده ووجهه أن فطره مسنون فلا يعتبر  
قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف فإنا أعفاهما  
هو للسنون والمفروض في مسح الرأس مقدار ثلثا صيته وهو  
ربع الرأس عندنا وقال مالك وأحمد مسح الكفا فرؤ  
قال الشافعي الفرض مسح الرأس ووجهه ولو بعض شعره وقد  
حفظنا ذلك لأنه في الشرع ومن جملته قوله لا يروى  
المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
أتى منبسطة فوم فبال ونوضا ومسح على ناصيته وخصفه  
الستة بضم السين الكناسته ثم فرضته مسح مقدار  
الربع على الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قدر ثلث  
اصابع ومحي بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في  
الشرع وإن مسح بالجميع أو اصبعين وأمرهما لم يجز  
حتى يجيد صبي الماء ويستوفي مقدار ربع الرأس وثلثا  
اصابع خلافا لفر وكذا في مسح الحنف ولو كان له ذواتا  
مربوطتان حول رأسه كفعله النساء مسح عليهما لم يجز  
سواء أرسل أو لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز إذا لم يرسل  
كذا في الخذاري ولو بقيت لمعة في بعض أعضاء الوضوء  
قبلها من بلة عضو آخر لا يجوز وإن بليها من بلة  
عضوها جاز وفي الجنازة يجوز بليها من بلة عضو آخر  
لأن البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا  
إذا كان البلة التي أخذها نسيلا وإلا فلا يجوز وإنما

السنن أو الأثر سنة

الوضوء  
أدع صفة الوضوء في استهلاله

سنة أي سنن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما إلى الماء  
الرسغ ثلاثا لما في الصحيحين أنه لم يأت إذا استيقظ أحدكم من  
نومه فلا يغتسل يده في الأمان حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يذكر  
إين بآية ذلك والرسغ بالضم مفضل ما بين الزرأع والكف  
ثم غسلها ابتداء سنة تنوب عن الفرض وموضعه أول  
الوضوء لأنهما آلة التطهر وكيفية الغسل أن يأخذ الماء  
ويصب على يمينه ثلاثا ثم يأخذ بيمينه ويصب على شماله  
كذلك وكذا إن كان الأمان كبيرا ومعدانا صغيرا ولا يدخل  
أصابع يده اليسرى مضمومة في الأمان ويصب على كفة اليمنى  
وبذلك الاصابع بعضها بيوض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى  
في الأمان ويغسل اليسرى وهذا إذا لم يده نجاسة وبسبب الله  
في ابتداء الوضوء لقوله ثم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه  
والمراد نفى الكمال لقوله ثم إذا نظرت أحدكم فذكر اسم الله عليه  
فإنه يظهر جسده كله فإن لم يذكر اسم الله على ظهره لم يظهر  
الأمان عليه الماء ولفظ التسمية أن يقول بسم الله العظيم  
والحمد لله على دين الإسلام وقيل الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد السجود وفي المحبتي الجمع بينهما وفي المحيط لوقاله  
لا اله الا الله والحمد لله أو شهد أن لا اله الا الله يصح  
ثلاثا والاصح أنه يسمى مرتين مرة قبل كنف العروة للجماع  
ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الأعضاء اعتبارا  
للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط

هذا هو

أو إذا

أو إذا

أو إذا

أو إذا

يكون على



وقال بعضهم بسمي اياه فحسب وكذا في وقت غسل اليدين  
والاصابع ان يغسلها من قبله وبعده كما في السنة ولو نسي الشمية  
فذكرها في طلال الوضوء فسمي لا يحصل السنة بخلاف الاكل و  
المضمضة والاستنشاق لانه وم فعلهما على المواظبة بما بين  
جديدين لما روي في السنة من حديث عبد الله بن زيد حكاه  
وضوءه وم وفيه مضمض واستنشق ثلاثا ثلاثا غرغرات  
وروي الطبراني بسنده انه وم توشا مضمض ثلاثا واستنشق  
ثلاثا باخذ كل واحدة ماء جديدا وايصال الماء الى تحت الكا  
والحاجبين سنة ايضا تكبيرا للعرض لان غسلها فرض  
فكان تحليل الحية والاصابع وعنه في التحسين من الازاب  
ومسح ما استرسل اي نزل من الحية تكبيرا للعرض ايضا و  
تحليلها اي الحية لا روي انه وم كان تحلل حية وحذاء قوله  
اي يوسف وغدا في محمد تحليلها مسحة موحدة روية بائنة  
فخرج في المبسوط قوله لا يوسف وهذا اذا كانت كشيقة لا ترى  
البشره تحنها فان كانت خفيفة بان ترى بشرتها لم يغسل تحنها  
كذا في الظهيرة واستيعاب جميع الرأس في المسح لمواظبة وم عليه  
مع الترتيب في بعض الاوقات بما روي واحد لما روي اصحاب  
السنن عن علي رضي الله عنه في حكاية وضوءه وم انه مسح من  
واحدة والادلة على عدم ثبوت المسح كيفية ذكرها في السنة  
وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم  
يلصق الاصابع اي بعضها ويضع على مقدم رأسه من كل يد ثلث

اصابع

اصابع الخضر والنصر والوسطى وبمسك ابيها ميه وثبات بينه  
مرفوعات ويجا في اي يبا عد بطن كفيه عن رأسه ومعهما  
اي يديه بلفه الى القفا ثم يضع كفيه على بني الرأس ويحجمها  
اي بني الرأس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بي يديها ميه  
و باطن اذنيه بي يديها ميه و هو المراد بالبيتين  
بني تقدم بقوله للاصبع التي تلي الابهام مسحة بكسر الهمزة  
بشرها الى التوضيد عند الشهود وبقوله لها السبابة  
لانهم كانوا يغيرون بها الى السب في الحياصة ونحوها  
ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره اي مسح برهنة الكيفية  
في المحيط وغيره وليست هذه الكيفية امر لا ريب والمقصود  
الاستيعاب باي وجه كان وقد استوفيت الكلام عليه  
في الشرح وما ذكر من مسح الاذنين مع الرأس بما روي اذ لم يكن  
العمامة بان كانت موضوعة وانما ان مسحها فلا بد ان ياخذ  
بها ماما جديدا او مسح الرقعة بظهر الاصابع الثلاث المقدم  
ذكرها وقوله بماء جديدا لاجابة اليه لان البسطة التي على ظهر  
الاصابع باقية فلا حاجة الى التجديد وقال بعضهم هو  
اي مسح الرقعة بلب لبس بسنة وقال في فتاوى قاضي  
ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة وعندنا غلظ  
الماء ولا يكون فعلة اولى من تركه واقتصر في الكافي على انه مسح  
وهو الاصح لانه روي في سنة وم في بعض الاحاديث دون  
غالبها وتحليل الاصابع سنة ايضا في اليدين والرجلين

والفصل في



أدرك كوردي  
أدرك كوردي

لقوله وم للقط بن صبرة إذا توضأت فاستمع للوضوء  
خلل بين الأصابع وإنما يكون التحليل سنة بعد وصول الماء  
وكيفيته في الرجلين أن يجلسه بخنصر اليسرى مبتدئاً من خنصر  
رجله اليمنى من أسفل ويختم بخنصره اليسرى وتكرر الغسل إلى  
الثلاث سنة أيضاً لما روي أنه لم توضح مرة وقال  
هذا وضوء لا يقبل الله إلا طهراً الآية وإنه توضأ مرتين  
مرتين وقال هذا وضوء من طهراً عفا الله له الأجرين  
وإنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً في غالب أحواله فكان سنة لا فرضاً  
ويكره الزيادة على الثلاث إلا لفرضه طمأنينة القلب عند  
حصول التثنية ثم المرة الأولى فرض والثانية سنة والثالثة  
دونها في الفضيلة وقبل الثانية سنة والثالثة أكمل السنة  
كما ذكر في الاختيار والاولى أن تكون الثانية والثالثة كلتيهما  
سنة لأن التثنية الذي هو سنة إنما يحصل بهما والنية  
سنة أيضاً هو الصحيح وقيل مستحبة ومحتبة القلب  
ويستحب أن يضيف التلقظ باللسان إليه فيقوله نويت  
رفع الحدث أو نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه  
والغائب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض  
لأن العطف فيها بالواو وهي مطلق المجمع من غير تعرض للترتيب  
والذلك أيضاً سنة لأنه كما لا يخفى في محله والمواالات  
وهي أن يغسل كل عضو على أثر الذي قبله ولا يفصل بينهما  
بشيء بحيث يبقى عند اعتداله الوضوء سنة أيضاً

عليها  
أقرب

فكر لنته

عليها وإنما أدبه أي أدب الوضوء فهو أن يتأهب للوضوء  
بالوضوء قبل دخوله الوقت إذا لم يكن صاحب عذر في وقت  
غير محله لأن فيه قطع طمع الشيطان من تشييطه عنها و  
أن يجلس للاستنجاء وهو إذا أله الخبث وهو ما يخرج من  
البطن من النجاسة متوجهاً إلى يمين القبلة أو إلى يسارها  
فلا يستقبل القبلة ولا يسند برصاً فاستقبلها أو استقبلها  
حالة الاستنجاء ثم أتى أدب ومكره كراهة تزيده كما في  
سورة المد الرجل إليها وأما حالة البول أو التغوط فكره كراهة  
تحريم ثم إذا جلس للاستنجاء في الأدب أن يجلس متوجهاً  
إلى موضع بين رجلين ويرخي مقلعه ما أمكنه مبالغة  
في التنظيف إلا أن يكون صائماً فلا يتفرج ولا يرحي  
كيلاً ينفذ البلل إلى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي  
أن لا يتفرج حال الاستنجاء لذلك وفيه نظر فإنه لا يصل  
بالاستنجاء إلى الداخل فيفسد صومه مع ما فيه من  
الخرج على أثره قالوا إنما يفسد الصوم إذا وصل إلى موضع  
المحققة وقبل يكون ذكره في الخلاصة وإن يغسل مخارج  
النجاسة بعد الإحجام أو ودونها مبالغة في التنظيف  
والغسل بالياء وإن كان أدباً لكن قد أدبت به سنة الاستنجاء  
وإنما يكون أدباً إذا لم يتجأ وز النجاسة مخزهاً إنما إذا  
جاءت مخزهاً ولم يكن النجاء وقد روي فرفع فعله  
سنة وإن كان قد روي فرفع فعله واجب والدليل قرآنه

صالح وره

حكمة



في الشعر وان زادت البناء سنة المجازية في الشعر على قدر الدرهم  
ففضل اي البحر والمخرج فرضا على ما والادب في الفعل المذكور  
ان فعل اي فخرج النجاسة حتى ينفذ وينظف لان المقصود  
هو الايقاع وليس فيه اي في الفعل عدد مستوف من ثلث  
او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط  
السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عيّن في الاصل الثلث  
وفي المقعد الخمس والصحيح انه مقصود من المثال فيفعل حتى يقع  
في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موشوشا فيفعل في حرف  
بالثلث كما في كل نجاسة غير مريئة وقبل سبع وفي التوازل  
حتى يعود من اللينة الى الخشونة ويقل بطن اصبع او اصبعين  
او ثلث الاصابع ثم يخرج عن الاستمتاع والمرأة كما جعل في  
ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجرة ليس فيه عدد مستوف  
عندنا بل يسمى حتى ينفذ وعندنا ثلث في الاية في اقامة السنة  
من ثلث مسحات وفي فتاوى قاضي خان في كيفية الاستنجاء  
بالاجرة يريد بر بالجر الاول وقبل بالثاني ويدبر بالثالث  
ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر  
بالثاني وقبل بالثالث لان في الصيف جففت المسحات والاول  
فلو قبل بالاول يتلظظ ولا كذلك في الشتاء والمرأة  
تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الارمان كلها قال في  
الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود  
يعني الايقاع وينبغي ان يستنجى بعد ما خفف خطواته وهو  
الذي

ويقبل يديه قبل الاستنجاء وبعد وهو المختار  
كذا ذكره في الفتاوى وهو ايضا البحر واحد وحصل  
الايقاع بثلثي اللينة عندنا ولو استنجى بثلث  
اجار ولم يحصل الايقاع لم يكن مقبولا للثلاث

في الاستنجاء بالاجرة

الذي يسمى استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما  
يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضي خان وفيها وان  
استنجى في الشتاء ثلثا استنجى في الصيف ثلثا من استنجى في  
الصيف اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي  
بالماء البارد ومن الاداب ان يمسح موضع الاستنجاء  
بالخرقة بعد الفسل قبل ان يقوم لينزل اثر الماء المستعمل  
بالكعبة وان لم يكن معه خرقة يحقق اي موضع الاستنجاء  
بيده مرة بعد اخرى قليلا للماء المستعمل بحسب الامكان  
ومن الاداب ان يشرعونه حين فرغ اي من الاستنجاء و  
الجفيف لان الكنف كان لغير ضرورة وقد ذلت وكشف  
العورة في الخلوة لغير ضرورة خلاف الادب لقوله دم  
الله احق ان يستنجى منه ومن الاداب ان يتولى  
ان يبشّر امر الوضوء بنفسه ولا يترك غيره بان يقول  
وضوء او يصيب عليه ما يروي انه قال دم انا لا استغفر  
في وضوءي باحد وعن الوبري لا بأس بصب الخادم  
وهو لا يثني في ترك الادب اذا كان يطيع نفسه  
بل هو امر وتكليف كما روي انه يوم كان يصب عليه  
الوضوء ويثني له ومن الاداب ان يجلس الموضي  
مستقبلا القبلة عند غسل سائر الاعضاء اي باقية الاعضاء  
الاستنجاء سوى موضع الاستنجاء لانه عبادة او  
مقدمة لها فيختار له غير المجالس وهو ما يستقبل به

الحاضر دمه

الكل

الكل

الذي



القبيلة ومن الاداب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع  
وان يغسل عرقه الا برقي ثلاثا وان يضعه على يديه وان  
كان نيتا يغترق منه فغن يمينه وان يضع يده حالة الغسل  
على عرقه لا على راسه ومن الاداب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء  
بكلام الدين سوى الدعوات المأثورة وان يشهد عند  
غسل كل عضو قال في فتاوى قافيتي ان يسبح عند كل عضو  
ويقول شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده و  
رسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في الآثار عن  
السلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي جعل  
الماء طهورا وعند مضمضة اللهم سقني من حوض نبيك كما سقا  
را اظهنا بعد ابد او اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلافي  
كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تحرمني رايحة نعيمك  
وجنتك او اللهم ارحمني رايحة الجنة وارزقني من نعيمها  
ولا تحرمني رايحة النار وعند غسل الوجه اللهم يتنفس وجهي  
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه او اللهم يتنفس وجهي  
يوم تترك يوم تبيض وجوه اولياك ولا تسود  
وجوهي يدنو بي يوم تسود وجوه اعدائك وعند  
غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينتي وها بيني  
حسابا يسيرا وعند غسل يد اليسرى اللهم لا تعطيني  
كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح الراس  
اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني تحت ظل  
عرشك

عرشك يوم لا ظل الا ظلك او اللهم غشني برحمتك  
وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اعطني  
من الذين يستمعون القول فيشبعون احسنه وعند  
مسح الرقبة اللهم اعطني رقبتي من النار والرقبة صفها  
عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى فتح رقبتي اي  
مملوك واحفظني من تسلل والاغلاط وعسل  
الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه  
الاقدام وقيل هذا عند غسل الرجل اليمنى والى اليسرى  
فيقول اللهم اجعلني سببا مشكورا وذنبيا مغفورا  
وعملا مقبولا وتجاه لي من تهور ومن الاداب ان يخفض  
اي يخفض ويخفضه تحريك الماء في الفم والماء صفها  
ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق اي يصفد  
الماء في انفه بيده اليمنى لانها من جملة الطهور ويحفظ  
ويستنشق بيده اليسرى ويستنشق بيده اليمنى ان ياتخذ  
الحل واحد منهما ماء جديدا لانه من ازاله الاذي قال  
عالمنا رضي الله عنه كانت يد رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم اليمنى لطهوره وطلعه وكانت يده اليسرى  
لخلائه وما كان من اذى ومن الاداب ان يستاك  
اي يذ لك استنانه بالسواك بالكسر وهو العود  
الذي يستاك به كاسواك وقد عده الفقهاء  
والاكثر من السنن وهو لا يصح لما ذكرنا في السنن



ثم المستحب ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الفم  
قالوا ويستحب ان يكون عود الالوان والفضة فضله  
الاول ان ثم الزعفران وان يكون طوله شبرا في غلظ الخضر  
ومن خواصه انه مطهر للفم مرضاة للرب مطردة للشيطان  
مفرقة للملايكة ويكفر الخطية ويريد في الحسنات ويذهب الكد  
البلغم والقصر وينشد الانسان ويغفر المعلة ويطييب لثة  
الفم ويجلو البصر وينتال المستحبات في خمسة مواضع في اكل  
الاسنان وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام الى  
الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقت يفي  
في الوضوء فذكره كفاية السرايى والوسيلة والشفاء  
ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء و زاد الفقهاء انه  
سنة حالة المضمضة كتملاد للفقهاء وفي مبسوط شيخ الاسلام  
ومن السنة حالة المضمضة ان ينسك ان انتهى وهذا اذا كان  
له سواك والاى وان لم يكن له سواك فبالاصابع الى  
ينسك بالاصبع قال في المحيط قال على وجه الدعاء  
التشويش بالمسح والابهام سواك ولا تقم الا ب  
مقام السواك عنده وجوده وينسك لا طول الاى موضع  
الاسنان الذي هو طول الفم لا العكس خشية ان ي  
الضرر باللثة ويبدأ بالي ياب اليمين من الجليل ثم  
بالايسر منها ثم باليمين من السفلى ثم بالايسر منها و  
يدلك ظاهرا لاسنان وباطناتها واهرها وبطنها

المسواك ان كان يابسا وبخله عند الاستسكان وعند  
الفراغ منه ومن الاداب ان يبالغ في المضمضة والاستسكان  
وقال في الكفاية للمبالغة فيهما سنة لكن الظاهر انها  
مستحبة والمضغ قد اطلق الادب على كثير من المستحبات  
الا ان يكون منها فلديا يبالغ فيهما خشية الخلق  
بالصوم والمبالغة في المضمضة قال بعضهم وهو شيخ  
الاسلام خواهر زاده هي الغرغرة وهي زردية الماء في  
الحلق وقال صديق الشهيد هي تكثر الماء حتى يملأ الفم  
وقال في الخلاصة حد المضمضة استيعاب جميع الفم  
والمبالغة فيها ان يصل الماء الى راس حلقه والمبالغة  
في الاستسكان ان يجذب الماء بالانفاس حتى يصعد الى  
منخرم بفتح الهم والحنا وبكسرهما وبضمهما وكجسرو  
الحار به هنا الخيشوم قال في الخلاصة حد الاستسكان  
ان يصل الماء الى المارون والمبالغة فيه ان يجاوز الماء  
ومن الاداب ان يدخل اصبعه المختصر في صمغ  
الاذنين اى يقمها عند المسح قال في فتاوى قاضي  
لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صمغ الاذنين  
وعن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو  
المأخوذ لما روى انه عم ادخل اصبعه في مجرى اذنيه  
في الوضوء والمختصر في الدخول لصغرهما ومن  
الاداب ان يخلل اصابعه اى اصابع رجليه مختصر

فروقه

مستحب

روى

الاصابع

الاذنين

المسواك

المسواك

المسواك

المسواك

المسواك



عليها قد مناد في الشرح ومن الاداب ان يحرك خاتمة  
كان واسعا بلغة في الاستماع وان كان ضيقا لا يظن  
الماء تحت بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة  
لا بد من تحريك او نزعة ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء  
الى كبر من اليدين بيقين هكذا ذكره في المحيط فاحضر  
بظاهر الرواية عن ما روينا الحسن عن ابي يوسف وابي سلمة عن  
ابي يوسف ومحمد انه يجوز وان لم يحركه ولكن ذاب ان  
لا يسرف في الماء كان ينبغي ان يفتق في المناهي لان ترك  
الادب لا بأس به والاسرف مكره بل مرام وان كان  
اي ولو كان المقضي على خطاى جانب فهو جابر لقوله  
تعالى ولا تبدلوا بدياركم وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل  
في الوضوء سرف عن عبد الله بن عمر قال مررت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسعد وهو يتوضأ فقال  
ما هذا السرف يا سعد قال راو في الوضوء سرف قال  
نعم ولو كنت على ضفة نهر جابر ضفة النهر بالضاوية  
مستوحدة ومكسوفة وبالقاء جابنه ومن الاذان لا يقرأ  
في الماء بان يقرب الى حد البصير ويكون التقاط غير  
ما هو بل ينبغي ان يكون التقاط ظاهر ليكون غسلا  
يقين في كل من من الثلاث ومن الاداب ان يملأ ثوبه  
بعد الوضوء ثانيا ليكون سهلا عليه اذا اراد الوضوء  
بعد ذلك وينقطع طمع الشيطان عن تشييطه عنه

يحيى بن  
محمد بن  
عبد الله بن  
عبد الله بن  
عبد الله بن

صديق  
اصحابه ضاحية

سيرة ابي جابر

عاب الله عليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

المكتبة المركزية  
جامعة القاهرة

ومن الادب

ومن الادب ان يقول عند تمامه اي تمام الوضوء  
او في خلاه اي في اثنا نه اللهم اجعلني من النفايين اي  
الكثير النوبة واجعلني من المتطهرين عن قاذورات المعاصي  
واوسخها واجعلني من عبدا لك الصالحين الذين  
انعمت عليهم بكمالها نك واجعلني من الذين لا خوف  
عليهم اي اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا  
حزن الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء  
سبحك اللهم وبحمدك اي تسبحك حامدي  
لك على التوفيق لتسبحك اشهد ان لا اله الا انت  
وحدك لا شريك لك استغفرك اي اطيب منك  
المغفرة واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدك و  
رسولك فاعل الى السماء وارجع الى طاعتك عن  
معصيتك ومن الادب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء  
سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلثا لما روى ان  
قراها في اثر الوضوء غفر الله له ذنوبه ثمان سنة ومن  
الادب ان يشرب فضل وضوئه بفتح الواو بوضئه  
قائما او قاعدا مستقبلا القبلة كذا في الخلاصة لما روى  
علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل  
يقول عقيب شربه اللهم اشفني بثفانك ودوني  
بلوائك واعصمني اي احفظني من الوضوء بفتح الواو  
والهواء مصدر وجعل بكسر الهمزة اذا ضعف والارض

ابن كلاب  
ابن كلاب

سبح



عطف خاص على العام والا وجامع لان كل مرض ضعف وكل  
وجع مرض ولا عكس فيها وبكره الشرب قائما الا تصد اي  
شرب فضل وضوءه وشرب ماء زمزم لان النبي وم شرب ماء  
زمزم قائما واما كراهيته قائما فما عدا هذين فلفظ  
وم لا يشترى احدكم قائما مني فليست في واجمع العلماء  
على ان هذه الكراهية كراهية شرب لا تحريم لانها لا مرطي  
لا امر ديني وفي الفتاوى العتائية ولا بأس ان يشرب  
قائما ولا يشرب ما ينبغي ويحضر لغيره انتهى وقد صح  
عنه وم الشرب قائما في غير ما تقدم وكذا الاكره ان  
ثابت قالت دخل على رسول الله وم شرب من قربة  
معلقة قائما ففعل فيها فسطعته رواه الترمذي  
وقال حديث حسن صحيح واما ما قطعتم القربة ليكون  
عند الشرب وعن علي رضي الله عنه انه اتى باب الرخصة فشر  
قائما وقال رايت رسول الله وم فعل كما رايتوني فعل  
رواه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نأكل  
على عهد رسول الله وم ونحن نكس ونشرب ونحرق  
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الاداب  
ان يوصله اي الوضوء بسجدة بغير اليأس اي نافلة اي  
يصلى عقبه نافلة فيكون في قولين لقوله وم ما من مسلم  
يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين  
عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة الا ان يكون

الوضوء

Shame

2 خلد

انما تقدم

الوضوء في وقت مكروه فانه لا يصلح لان ترك المكروه  
اوتي من فعل المنكر وب ومن الاداب ان يتوضأ على  
الوضوء لقوله وم الوضوء على الوضوء فاعلم ان  
وقوله وم من جدد الوضوء جدد الله نوره يوم القيمة  
لموافقة وم على الوضوء لكل صلوة ومعلوم من حاله انه  
لم يكن يجدت في كل وقت ومن الاداب ايضا ان يمسح  
النيت الى اخر الوضوء وتعاقد ما في العين وفي الخد  
يجب ايضا ان الماء الذي تجا وذخوذ الوجه واليدين  
والرجلين ليستيقن غسلها ويغسل الغر ويحفظ  
ثيابه من التقاطر واما بيان المناهي مما يحرم او  
يكروه وقوله وهو راجع الى بيان اذ لا بد من تقديراته  
ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله  
وقت الاستنجاء وقع سهوا والصبوب وقت قضاء  
الحاجة لانه قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت  
الاستنجاء ادب واما المنهي استقبالها وقت البول  
او التخلي فانه مكروه كراهية تحريم سواء كان في الصحراء او  
في البناء لا خلا في النهر في قوله وم اذا التيمم الغائط  
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وبكره ايضا  
ان يمسك الصغير لقضاء الحاجة نحوها وقالوا بكم  
ان يمد رجله في التيمم وغيره الى القبلة او المصحف او  
كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحاذات

استدلال

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله

او اوله



وكذا يكمل ان يتقبل بالبول والفاثط الشمس والقمر  
 لكونهما اثنتين عظيمتين من ايات الله عز وجل وان يتقبل  
 البرج بالبول فلا يرجع عليه الرمثا ش ولا يكتشف  
 بمورته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء  
 افضل ان امكنه اي الاستنجاء به من غير كشف عند احد  
 فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالاجار اي جب  
 عليه ان يكفي بالاجار ولا يترك بالمحرم والتقييد  
 بقوله ان لم يكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي  
 ان يعلم بمفهومه وهو انها اذا كانت اكثر من قدر  
 الدرهم يجوز الكشف به لا يجوز الكشف عند احد  
 اصلا لا نه حرام بعد ربه في ترك طهارة النجاسة اذا  
 لم يمكنه ان الشا من غير كشف قاله البرزلي ومن  
 لا يجد نظيفة فراك يعني الاستنجاء ولو على شط نهر  
 لان النهي راجع على الامر حتى يستوعب الشراي الزمان  
 ولم يقتض الا تكرار وفار فاضحان فالوا من كشف  
 العورة للاستنجاء يصير فاستفا وان لا يستنجى بيده  
 لقوله وم اذا شرب احدكم فلا ينقي في الاثاء واذا  
 اتى الخلاء فلا يستذكر بيمينه ولا بشماله بيمينه  
 لا يستنجى بعام ولا بروت ولا بعظم لقوله لم لا تجو  
 بالروت ولا بعظم فاتها زاد اخوانكم من الجن واد  
 نهى عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس او بالان  
 ولا يطف

ابنية

ولا يطف الدواب قياسا على اذ الجن ولا يحق الغفر  
 كتوبه ومائه وجوه لان الغرض له بغير رضا حرام ولا ينجى  
 لا يملوث وزاد في خاتمة الفقه الحنفى والشافعي والحنابلة  
 حرام كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع  
 الجوامع ولا يستنجى بالفضة لانه يورث الباسور  
 وفي الظهيرة ولا ياتوا في الاستنجاء بغير ماء  
 الاشياء يكره ولكن يجزيه لان المعنى لا يتقيا وقد  
 حصل ويستنجى بالجر والمدر والقراب والرمط  
 الرقاد والخشب والخرقة والطين والبلد وفي  
 الصبرفة يكره بالخشب وفي نظم الزيدوني لا ينجى  
 بالخرقة والطين ونحوهما لا يروى انه يورث الفح  
 وان لا يستنجى اي لا يلقى النجاسة وهي ما يدفعه من  
 انفه او صدره الى حلقه وكذلك النزاق ولا ينجى  
 اي ولا يلقى النجاسة في الماء لان النجاسة والمخاططة  
 يستقير فيؤذي الى منع الانتفاع بالماء الذي في  
 فيه وان لا يتعدى اي لا يتجا وزاد المسنون  
 في الزيادة عليه والفقهاء منه في امرات الثلاث  
 بان يجعلها اربع او ثنتين لغير ضرورة وفي الجوا  
 بان يغسل اليد الى الابط والرجل الى الركبة او يغسل  
 عن المرفق والكعب فالاول مكره اذا لم يكن مقدرا  
 حصول الطهارة او بنية اطالة الغرة والناس  
 لا ينجى

او ينجى  
 او ينجى  
 او ينجى  
 او ينجى



غير جائز وان لا يمسح اعضاءه اى اعطاه وضوءه بالحقبة التي  
مسح بها موضع الاستنجاء تشريفا لاعضاء وضوءه وان  
لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من على  
جبهته ارسالا وان لا ينقع في الماء عند غسل وجهه  
ولا يقضم فيه ولا عيشته تقضم بشد بلا بان تنكح خفة التقصير  
وحاجز العينين اى طرف الاطراف ومناقب الهدب  
حتى لو بقيت على شفيتها او على خفيته لم يمسح اى يقوى ولو  
قلت لا يجوز وضوءه لوجوب استيقاظ الوجه وهي  
ويكف ايضا الا من غطى باليمين وتليت المسح بها جلا  
**زوج** وفي فوائد ابي حفص الكبيرو لو شئت يد السرى  
فلا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد من يصيب عليه الماء  
لا يستنجي بالماء الا ان يقدر على الماء الخارج وان  
شلت كلتا اليدين يمسح ذراعيه على الارض ووجهه  
على الخائط ولا يدع القيلولة وكذا المريض اذا كان  
له ابن او اخ ويسير له امرأ او جارية وعجز عن وضوءه  
يقوم له الابن او الاخ الا انه لا يمسح فرجه الا من حمل  
له وطهرها ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المريض اذا  
لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضئها ويسقط  
عنه الاستنجاء مقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان  
قل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان  
واليدان اختلف الشايخ فيه قال بعضهم تسقط القيلولة

وفي مجموع

وفي مجموع التوازل اذا لم يمكنه الوضوء او التيمم  
لا يصلي عندها وعند ابي يوسف يصلي بالاناء  
كما في المحبوس والمتوضي اذا استنجى ان كان على وجه  
السنة بان ارخى التقيض وضوءه والاستنجاء  
بالا حجار ونحوها انما ينوب عن الماء اذا كان  
الخارج معتادا اما اذا خرج دم او قيح فلا و اذا  
اراد دخول الخلاه يستحب ان يدخل بنوب غير  
ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر والا فيجهد في حفظ  
من التماسه والماء المستعمل ويدخل مستورا السرى  
ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك  
من الخبث والخبائث ولا يصلي معه ما فيه سم  
الله او شيء من القرآن الا ان يكون مستورا وينتد  
في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمين ولا يثب  
عورته وصورتا يوسع بين رجليه ويميل على  
اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يرد السلام و  
لا يثب عما طس فان عطس هو يحمده الله بقلبه  
ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا  
الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يبرق ولا يركب  
لا يمتخط ولا يستنج الا في جهة ولا يدع ثوبه  
ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يطيل القعود الا  
ضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلاه يقول غفر الله

لغيري



الحمد لله الذي ذهب عني ما يؤذيني وامسك علي  
 ما ينفعني ويكره البول والتغوط في الماء سواء كان  
 حاراً كذا وجارياً أو على شط نهر أو حوض أو عين أو بئر  
 أو تحت شجرة أو في زرع أو ظل أو في جنب مسجد أو مصلى  
 عبيد أو بين المقابر أو بين الدواب أو الطريق كذا في الحد  
 وكل ذلك عند عدم الضرورة فإن الضرورة تبيح المحظور  
 والمرأة في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك هذه الطهارة  
 التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة ببعض الأعضاء  
 وأما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الأعضاء فهي  
 الاغتسال وسببه أي سبب وجوبه عند ازالة ما لاكل نعله  
 الأربعة أشياء منها خروج المني من الذكر أو الفرج  
 الداخل حال كون المني حاصلاً بشهوة فانه يجب الغسل  
 بالاجتماع أما انفصاله عن موضعه من الذكر أو الفرج  
 بشهوة فمخالف فيه اعلم ان الغسل انما يجب بالمني  
 اجماعاً عما من أم متيناً بقيد من أحدهما ان يكون قد  
 أتبع عن شهوة فلو سأل من ضرب أو حمل شيء  
 نقيلاً أو سقوطاً من غلوة لا يجب الغسل عندنا خلافاً  
 لما في الثاني ان يخرج عن الفضو إلى خارج البدن  
 أو ما له حكم كالفرج إلى رجة أو العلفه على فم أو  
 في الفرج الداخل أو في قبة الذكر لا يجب الغسل عندنا  
 خلافاً لما لك وأما اشتراط وجود الشهوة عند  
 الانفصال

الانفصال من الذكر ايضاً فمخالف فيه قال أبو يوسف  
 وجوبه عند شرط وقال ليس بشرط حتى أن المختم  
 لو أخذ ذكره أي مسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني  
 بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندنا خلافاً  
 لأبي يوسف وكذا لو استمنى بالكف أو مس أو نظر  
 فانكره فلما انفصل عن مكانه أمسكه حتى سكنت  
 الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يقول أو ينكح ثم سأل  
 منه بقية المني يجب إعادة الغسل عندنا خلافاً له  
 والفقهاء على قوله في حق الصبي وعلى قولهما في غيره  
 كذا في الحديث ولخرج المني بعد الجماع أو نام لا يجب  
 إعادة الجماع كذا يوجب الاغتسال الا يلزم  
 أي ادخال ذكر من يجامع مثله في أحد السبيلين القبل  
 والذبر من الرجل أي ذكر المشتبه والمرأة المشتبهات  
 اذا توارت أي غابت الخفة أي الكمية أو مقدارها  
 ان كانت مقطوعة في أحدهما سواء انزل المني أو  
 لم يزل فيه أو لم ينزل واحد منهما وجب الغسل على الفاعل  
 والمفعول به المكلفين لقوله ثم اذا جاوز الحثان وجب  
 الغسل وأما وجوبه على المفعول به في الذبر فبالجماع  
 على المفعول به في القبل احتياطاً لما لو أخرج في اليدين  
 أو المنيمة والصغيرة التي لا يجامع مثله وهي بنت  
 ستة مطلقاً أو بنت سبع أو ثمان اذا لم يكن عجلة

ذكر ما يشي  
 الخفا  
 أو مستقيم  
 أو غير مستقيم



فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشبهة وذكر الامام  
 ان لا يلزم في الصغيرة التي لا يجمع منها وجب الغسل  
 في الايداء انزل او لم ينزل والصحيح عدم الوجوب وكذا  
 يوجب الاحتياط الحيز والنقاس بالاجماع ومن  
 استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او حرقه بللا  
 وهو يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه  
 اما ان يتذكر الاحتلام او لا وعلى كل من التقديرين  
 اما ان يتيقن كونه منيا او مذيا او شك فان  
 تذكر الاحتلام ان يتيقن انه مني او انه مذي او شك  
 في كونه منيا او مذيا فعليه الغسل في الاثلاث  
 اجماعا لانه الاحتلام سبب خروج المنى فيجب عليه  
 والمضى قد يرقى بالبول او بخرارة البدن فيصير كالذي  
 اما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه مني او شك  
 فذلك يجب الغسل اجماعا ايضا اذا لم يتذكر  
 وان يتيقن انه مذي فلا غسل عليه في هذه الحالة  
 عند ابى يوسف اذا لم يتذكر الاحتلام وبه اخذ  
 خلف بن ايوب وابواليث وهو قيس وعندهما  
 يجب وهو حوط لما تقدم من الاحتكام والنوم  
 سبب الاحتلام وكمن روى لا يتذكرها الا ترى  
 فلا يبعد انه احتلم ونسيه والمصنف لم يذكر قولهما  
 مع انه عليه القوي وان استيقظ فوجد في احليله

بللا

بللا ولم يتذكر الاحتلام ينظر ان كان ذكره منشرا قبل النوم  
 فلا غسل عليه لانه لا ينشأ سبب خروج المنى فيجب  
 على انه مذي وان كان ذكره قبل النوم ساكن فعليه الغسل  
 للاحتياط هذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل  
 اذا كان الذكر منشرا اما هو اذا نام قائما او قاعدا  
 لعدم الاستغراق في النوم عادة اما اذا نام مضطجعا  
 او يتيقن انه اي البطل مني فعليه الغسل لان الاضطجاع  
 سبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام  
 فيجب عليه وهذا التفصيل المذكور في المحيط والرحمة  
 قاله شمس الامنة الحلو في هذه المسئلة يكثر وقوعها  
 والناس عنها غافلون ولنا فيه اشكال ذكرناه  
 في الشرح حاصدا ان الفقه هو عدم وجوب الغسل وان  
 احتلم ولم يخرج منه شيء اي تذكر الاحتلام ولم يجد  
 بللا لا غسل عليه اجماعا وكذا المرأة اي ان احتلمت  
 ولم يخرج منها شيء فلا غسل عليها حديث الصحيح  
 ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي  
 من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت فانه  
 نعم اذا رأت الماء وقاله محمد يجب عليها الغسل  
 احتياط للاختلاف انه خرج ثم عاد وبه يفتي بعض  
 المشايخ وقيل ان كانت مستلقية يجب والا فلا  
 الاولى صحيح الحديث المذكور وبنا في الفقير ابو جعفر

ارقا سمع ابو جعفر يتدبره

او ياتي اذ ذره  
 او ياتي

صياحه

صياحه



انه لم يخرج من بينها من الفرج الا اخل لا ينزحها الفرج في  
 الاحوال كلها وبه اخذ شمس الامنة الخواني والحاكم الشهيد  
 ولو جامع او احتلم وغسل قبل ان يبوء او ينكح ثم خرج منه  
 بقية المني وجب عليه الغسل ثانيا عند اذنه وفي خلافه  
 لابي يوسف وقد قدمناه ولو اغسلت المرأة ثم خرجت  
 منها بقية مني الزوجة لا يغسل عليها بالاجماع ولو افانق <sup>او ايسر</sup>  
 الشكران فوجد منيتا فعليه الغسل كما في الثاني وان وجد منيتا  
 فلا يغسل عليه بالانفاق وكذا المني عليه لان الشكر والايح  
 ليس من طهارة الاحتلام بخلاف النعم وان سيقط الرجل  
 والمرأة فوجد منيتا على الفراش وكل واحد منهما يترك الاحتلام  
 اي لا يتذكره وجب عليهما الغسل احتياطا لاحتمال خروج  
 من كل منهما وقال بعضهم ان كان المني طويلا فعلى الرجل  
 لان منيته يدق فيقع طويلا وان كان ملقحا فعلى المرأة  
 لان منيتها يسيل فيقع في ثقبه واحدة وقال بعضهم  
 ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر رقيقا  
 فمن المرأة والاحتياط اولى **فروع** امرأة قالت عني  
 يا بني في النوم مررا واجد لفة الوقاع اتفقوا ان لا يغسل  
 عليها وهذا اذا لم تتركه فان التزت وجب الغسل جوعته  
 فيما دون الفرج ووصل المني الى مخرجها لا يغسل عليها  
 بفقد الايلاب والانزال فان حبست منه وجب  
 الغسل لانه دليل الانزال فتعبد ما صلت بعد ذلك

سنة ١٢٢٠

ابن ابي حنيفة

سنة ١٢٢٠

ابن ابي حنيفة

الجمعة

الجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان الخرج من الفرج  
 الا اخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد احتلام او جامع كغيره  
 فلو انفصل المني عن الصلب لكان ذكره وصل من غير  
 غسل صحت لعلق وجوب الغسل بالخرج ايضا  
 ابن عمر جامع امرأة الباقعة وجب عليها الغسل لوجود  
 موارث الخشفة بعد نوبة الخطاب ولا يغسل على الفلام  
 لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تحققا كي يؤمر بالوضوء  
 والصدقة ولو كان الزوج بالغاً والزوج صبيغ مشبهة  
 فالجواب على العكس وذكر صبي لا يشتهى منزلة الا يصح وفي  
 وجوب الغسل باذنه الا يصح في القبل والذبر خلاف  
 وكذا ذكر غير الادمي وذكر الميت وما يصنع من خبث  
 او غيره بالرفق منه متى ان كان ذكره منتشر فعليه  
 الغسل لوجود الشهوة والا فلا يفقدها راي في قوله  
 انه جامع فانه يتبعه في ميراثه ثم خرج منه مذى لاجب  
 الغسل وان خرج مني وجب احتلم الصبي او الصبية احتلاما  
 الذي به البلوغ وانزالا على وجه الدفق والشهوة لاجب  
 الغسل لان الخطاب انما توجه عقيب الانثى المهرور  
 سابقا على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض الذي به  
 البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قالوا فاني ان  
 والا صوط وجوب الغسل في الكبر واما في الحيض الغسل  
 قالوا فممنوعة والاستنساخ وغسل بالبدن اي باقيه

هذا

دع ما يربو

الا

كروا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

او سبوا

ابن ابي حنيفة



وانما فرضت المضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء  
 لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن ودخل القدم والاصابع  
 عنه وفي الوضوء غسل الوجه وليس منه لانه من المواجهة و  
 ليس فيها مواجهة وايضا الماء الى منابت الشعر من  
 وان تكلف اي ولو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا  
 يفرض ايضا الماء الى اثناء الخية وانشاء الشعر من الرأس  
 والبدن حتى لو كان الشعر متبليا ولم يصل الماء الى اثناء  
 لا يجوز الغسل في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا  
 من المبالغة والمراة في الاغتسال كالرجل في وجوب تيمم  
 جميع الرأس والبقرة ولكن الشعر المستحل الى النازل من  
 ذواتها جمع ذائبة وهي الخصلة من الشعر غسل موضع  
 موضع اي ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصوله  
 شعرها الحديث ام سلمة انها قالت قلت يا رسول الله اني  
 امرأة مشدقة في السراويل فاقبض في غسل الجنابة فقال لا تأخذ  
 بكفيك ان تحشي على رأسك تلك الخيوط ثم تفيض في  
 عبيد الماء فتطهرين وفي رواية اخرى ان قبضه للحيضة والجنابة  
 قال لا الى اخره ولا يجب بلذوايتها وفي صلوة القتالي  
 الصحيح انه يجب غسل الذوايب وان جاوزت القديان او باغية  
 وفي مبسوط اني كفي وجوب ايضا الماء الى شعبي  
 عفا عنها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها  
 بل ذوايبها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه  
 للمحصن

صحة

اصناف

في غسل

الجنابة

الاصناف

للمحصن

لعله عليه السلام انما يفيض ان تحشي

للمحصن المذكور في الحديث والمخرج وهذا اذا كانت  
 مصفوفة وان كانت منقوشة يفيض عليها ايضا  
 الماء الى اثناءها اتفاقا لعدم الخرج بخلاف الرجل  
 فانه يجب عليه ايضا الماء الى اثناء الشعر وان كان  
 مظفورا لانه لا ضرورة في حقه لا يمكن الحلق كذا  
 ذكره اي الفرق بين الرجل والمرأة في غيبة الفقهاء وذكر  
 في المحيط ان الرجل اذا حضر شعره كما يفعل العلويون  
 اي المستبشرون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه وبعضهم  
 ممن كان من غير طاعة رضي الله عنه والا تترك مع ترك  
 بضم التاء اسم جنس كالقرب وزنا هل يجب ايضا الماء  
 الى اثناء الشعر ام لا اي الى خلاصة شعره عن ابي ج  
 فيه روايتان فنظر الى العادة والى عدم الضرورة  
 وذكر صدر الشهيد انه اي الشأن يجب ايضا ل  
 الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة والاحتياط  
 قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يجب ايضا الماء الى  
 المسترسل ولم يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت  
 هل تكلف في ايضا الماء الى ثقب القراط ام لا وانظر  
 بالمضم القاف واسكان الراء ما يعلق في شدة الادب  
 قال في المحلى في الاصل وهذه عامة صاحب المحيط يذكر  
 قال ورواه ذلك كما تكلف في تحريك الى ثم ان كان  
 ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنهما

تراش

افعال اورد

تتكلف فيه اي في الاصل الماء الى ثقب القراط صح

صحي







عند القسم

[illegible]

درجہ اولیٰ

عبد الله

2

کذا مح

وان فرغ

تاثير وان

افسر

يعقوب

८३८१

الصفحة

عاقبت

على كذا

المقام

سایه بانی

عالمی

بد نصی

فروغ افروز

اختر

وكثر

الضروف

دینہ جلد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

11. 11. 11.

بہارِ یسعی بی  
بہارِ یسعی بی

١٢٢

۱۰۰

الحق معروف قال ثعلب الاختيار  
فتح الميم وقال المبرد وهو الحق  
بكر الميم والرويات عليه من الاسماء  
الاجلزة وهو التفسير  
نفاة القيل والجره

قوله عن

باب اخلاص  
جزء دوم در بیان کبر و مشی

و

الضرب

بدنه جلد

نَوْضَاءُ

بالتالي

والله اعلم

101

11



على بدنها والطين والذرث اذا بقيتا على البدن حرجا  
وضوء مع الضرورة ولا ان هذه الاشياء لا يصلان لها  
فينفذها الماء وعليه الفتوى اي على ما في الخبر اذا  
المعبر في جميع ذلك بقوله اي ووصوله الى البدن  
واذا كان برجله شقاق في رجل فيه الشحم الى الموضع ان لا يضر  
ايصال الماء الى ما تحته لا يجوز غسله ووضوءه وان  
كان يضر يجوز اذا امرا الماء على ظهره ذلك وايصال  
الماء الى داخل السقم فرض كونه من ظاهر البدن وكذا  
الاستنجاء بالماء عند الغسل فرض وان لم يكن ولو لم يكن  
عليه نجاسة اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقة  
لان فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا التحليل الاصابع  
في الاغتسال والوضوء فرض ان كان الاصابع منضمة  
بحيث لا يذللها الماء بلا تحليل غير مفتوحة وان كانت  
الاصابع مفتوحة فهو اي التحليل مسته وكذا انقاء  
البشرة اي ظاهر الجلد بالنسالة الماء عليها وبالشعر  
فرض لقوله ثم الاقبلوا الشعر والقوا البثرة والقوله ثم  
ان تحت كل شعرة جنابة وفي رواية اخرى نجاسة  
ولو بقي شيء قليل من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج  
من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشيء قليلا  
بقدر انسابه لا فترضا يستغاب جميع البدن  
وشرب الماء يقوم مقامها المضمضة اذا كان لا على

وجه الية

اداسه كساب

وجه السنة وبلغ الماء الفم والافلا في واقعات  
الن طلق انه لا يخرج ولو كان لا على وجه السنة ما لم يخرج  
قال في الخلاصة وهذا احوط ولو مرر اي المضمضة  
وكذا الاستنقاء فاما فصله ثم تذكر ذلك بمقتضى  
او يستشق ويعيد ما صلى ان كان وضوءه لعدم صحة  
وان كان قولا فلا لعدم صحة شروعه وكذا ان الحكم  
في كل جزء من البدن اذا نسي غسله وسنة الغسل  
ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير اشتراط  
مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر الرواية وروى الحسن  
انه لا يمسح برأسه الا غسل الرجلين فانه يؤخره اذا كان  
قائما في مستقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى  
غسلهما فاني بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح  
بحيث لا يحتاج الى غسلهما فانيا فلا يؤخر غسلهما  
وان نزل النجاسة الحقيقية كالطين ونحوه عن بدنه  
ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب  
الماء على راسه ولا يربده فلا فاقا وكيفية ان  
يصب على منكبيه الا يمن فلا فاقا بالايسر فلا فاقا ثم  
على راسه ولا يربده وقيل يبداء بالايمن ثم باليسر  
الرأس ثم بالايسر وقيل يبدأ باليسر ثم بالايمن  
ثم بالايسر وهو الاصح ولو انفس في ماء جار  
ان ملك قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة

اخره جلقا ما

او يحقار ما

الرجل

او ذكرى

دالسه



والأفلا غم يستحي عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه  
 فيقول عليه ان كان قيامه في مستنقع أو في الآوان  
 يكون على حجر أو على حشب أو غير ذلك وإن لا يبرف  
 في الماء وإن لا يفتقر لما تقدم في الوضوء وإن لا يغسل  
 القبلة وقت الغسل إن كانت عورة مكشوفة  
 وإن كانت مستورة فلا بأس به وإن بدلك كل أعضاء  
 بماء في المرة الأولى ليعم الماء البدن في الموضع الآخر  
 فالذلك في الغسل سنة وليس بواجب إلا في رواية عن  
 أبي يوسف رحمه الله وإن يغتسل في موضع لا يراه أحد  
 لا احتمال أنك في العورة حال الاغتسال أو اللبس  
 وذكر في الغنية من عليه الغسل وهناك رجال لا يكتفون  
 من أن رآه ويحتمل ما هو أسوأ من رآه بين الرجال  
 فخرج وبين النساء أو المراد بقوله وإن رآه رفاة  
 ما سوى العورة فإن كشف العورة لا يجوز عند  
 أحد في الصحيح وفي الخلوة قيل بانه وقيل يعني الزمان  
 القليل دون الكثير وقيل لا بأس وقيل يجوز أن  
 يخرج الغسل ويجزئ رخصة الجماع إذا كان البيت صغيرا  
 مقدار خمسة أذرع أو عشرة وإن لا يتكلم بكلام وطء  
 من كلام الناس أو غيرهم لأنه في مضيق الماء المستعمل  
 ويستحب لك مسح بدينه بعد الغسل وإن غسل  
 رجله بعد البس إلى قبله مسراعة إلى السراويل فيصلي

الأسباب والكمالات  
 السورة بسبعة

بسبعة لما تقدم في الوضوء وأما النية فليس بشرط في الوضوء  
 والاغتسال بل سنة فيها حتى أن الجنب إذا اغتسل في الماء  
 الجاري أو في موضع كبير للبتة قبله بالكبر لأن الصغير  
 يتأتى فيه الخلاف الذي في البئر وسباني إن شاء الله  
 أو قام في المطر الشديد ومضمض واستنشق في جميع  
 ذلك يخرج من الجنابة عندنا خلافا للأئمة الثلاثة لأن  
 المقصود حصول الغسل المأمور به وقد حصل فلا فرق  
 بين كونه عن قصد أو لا عن قصد إلا أنه إذا لم يتوعد أو غاب عن  
 لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه في الشرع  
 والاغتسال على أحد عشر وجهها خمسة منها فريضة  
 لتبوترها بالكتاب والاجتماع القطعتين الاغتسال  
 من الحيض والاغتسال من النفاس والاغتسال من  
 التقاء الجنائين إذا كان مع غيبوبة الحشفة والاغتسال  
 من خروج المنى على وجه الدفع والشهوة والاغتسال  
 من الاحتلام إذا خرج منه أي من الاحتلام ومن المحلقة  
 المنى أو المذي وقد تقدم الكلام على ذلك كله وأربعة  
 منها سنة غسل يوم الجمعة والاحتلام عندنا مندوب  
 وعند مالك هو واجب وهو المصلح عند أبي يوسف  
 واليوم عند الحسن حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل  
 إذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند أبي يوسف وغسل  
 العبد من ومن لا جمعة عليه يتدب إليه الغسل عند الحسن

المسافر عند

ما هو عليه  
 سبعة

الكلام

قوله

المحتمل



لا عند أبي يوسف وغسل العبد والاصح انه مستحب ايضا  
 لانه يوم اجتماع كالحمة وغسل عرقه مستحب ايضا  
 للاجتماع وكذا الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاغتسال  
 المندوب الغسل لدخول مكة وقوف مزدلفة وحل  
 المدينة ولين غسل الميت والحجامة واللبدة القدر اذا  
 راقها والمجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسنن  
 ولكافر اذا اسلم ولم يكن جنباً ويكفي غسل واحد  
 للحقة والعبدان اذا اجتمعا كما يكفي لغرضين جماع وضوض  
 (وواحد منهما اي من احدى عشر واجب على الكفاية وهو  
 عند الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل وقبل التيمم  
 عند عدم الماء هكذا ذكره ابن الهمام والسروري في شرح الهداية  
 ونرض كفاية ذكره ابن الهمام والسروري في شرح الهداية  
 وغيرهما وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا  
 اسلم فقد تقدم هكذا ذكره مطلقا شمس الاية  
 السرورية في شرحه المسووط وذكر في المحيط ان الكافر  
 اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان  
 الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو اسلمت  
 بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الغسل لان  
 الاتصاف بالحيض ليس باقيا وقال قاضيان الاط  
 وجوب الغسل في الفصول كلها **فروغ** اذا اجنبت  
 المرأة ثم ادركها الحيض فان نشأت اغتسلت

وجه الحجارة

عند الميت حتى لا يجوز

وان شئت

وان نشأت اخرت حتى تظهورت وكذا الحائض اذا احتلت  
 او جومت فريها **واجب** اذا اغتسلت الا في  
 الصلوة **لا يائتم** ولا بائس للجنب ان ينام ويقاوم  
 اهله قبل ان يغتسل او ينوشه ولكن يستحب الوضوء  
 اذا اراد المعامدة ولا بائس بان يغتسل الرجل والمرأة  
 من الماء واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل  
 يديه وفاه وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه  
 وفاه ان اراد ان ياكل ويشرب وان ترك فلا بائس  
 وقيل ان شرب على وجه السنة لا يكره ولا يجوز  
 للجنب والحائض والنفاء قراءة القرآن لقوله ثم لا يقرب  
 الحائض والنفاء والجنب شيئا من القرآن يعني لا يجوز  
 ان يقرأ آية يائية وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن  
 او قرأ الفاتحة لا يقصد القرآن بل على قصد الدعاء او  
 قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا انتا حسنة  
 وفي الاخرة حسنة وفنا عذاب النار ونحوها على نية  
 الدعاء وكذا لو سمع خيرا سارا فقال الحمد لله او  
 خيرا سورا فقال الله وان الله رايعون او قرأ  
 بسم الله الرحمن الرحيم على وجه النشاء لا على قصد القرآن  
 يجوز اما دون الآية فلا تة لا بعد بقائه قارئا وهذا  
 اختيار الطحاوي وذكر الراصدى ان عليه الاكثر  
 واما على قوله الكرضي فلا يجوز قراءة ما دون الآية

حائض كلمة محصورة  
 فوسعت ذكر وجهه في  
 كل طيف

حائض



ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وجماعة وقيل  
بكره قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل  
لا بكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة واما قراءة دعاء القنوت  
يجوز فلا يكره في ظاهره من حيث صحتها لانه ليس من قرآن  
وعن محمد رواية نشاذة انه يكره لما روى عن أبي بن كعب  
رضي الله عنه انه كتب في مصحفه والصحيح الاول ولا يكره  
الترجيح للجنب والحائض والنفساء بالقرآن لانه لا يعذب  
قارئا وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان وغيرهم من قارئا  
اي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي  
اذا علم نصف آية وقطع ثم مضى نصفها هكذا يجوز  
والمصحف اختار قوله في الاول نصفنا مشي على قوله  
الكرخي وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لان فيه مسامحة  
للقرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي الانبار  
للجنب ان يكتب القرآن والصحيحة او التوراة على الارض  
او الوسادة وخوصا عند أبي يوسف خلافا لمحمد  
لانه ليس فيه مستقر القرآن ولذا قيل المكره من المكثوب  
لامواضع البياض ذكره الامام الترمذي وشيخه  
يفصل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها  
ما يحول بينها وبين يديه يؤخذ بقول أبي يوسف لانه  
لم يمس المكتوب ولا الكتاب ولا يفعله محمد لانه  
قد مس الكتاب ولا يجوز لهم اي للجنب والحائض  
والنفاء

لقد روي في بعض

بسم القرآن الكريم

وحيث

والنفاء مس المصحف الا بقلادة وكذا كل ما فيه آية  
تامة من سورة او من آية وخوذلك لقوله تعالى لا يمسه  
الا المطهرون وقوله لا يمس القرآن الا طاهر ولا يجوز  
لام ايضا اخذ من فيه سورة من القرآن هذا بناء على  
عمارة من كان يكتب على الدرهم سورة الاخلاص وليس  
لغيره بل كانت آية واحدة فالحكم كذلك لا بصحة  
وكذلك لا يجوز المس المذكور للمحرم ايضا لانه غير  
ظاهر هذا يعني جواز الاخذ بالفلاف اذا كان القلاف  
صحيحا غير مشدود لا يجوز اي غير مشدود يشدود بعضه الى  
الى بعض وان كان مشدودا لا يجوز الاخذ به ولا منه  
هو الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط والفلاف هو الجلد الذي  
الذي عليه في اصح القولين ونصيح الهداية هو الاحوط  
الاولي والحريظة اي الكيس احق من العلاف في انه  
لا يكره اخذ المصحف بها لوجود حائلين فان اخذ  
المصحف بكم فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد في رواية  
وهو اختيار صاحب المحيط المهدية لان الثوب  
يتبع له اي للمماس وذكر في الجامع الصغير لا بأس بفتح  
المصحف والتوراة الى الصبيان لانهم لا يجنبون بها  
لقهاره وان امر بها تخلفا واعتادا قاله في الهداية  
لان في المنع منهم تفسيق مفظ القرآن وفي امرهم بالستر  
خرج بهم عن بعض النسخ انه يكره والصحيح الاول وقوله

مطهره كسوف

او كسوف سيلة

بسم القرآن الكريم

قوله ادب

انفسه في الحبر

العلم صبر لنفسه في الحبر الله العلم غيب



المصنف والاصول لا ينافونكم ويدفعه لا يعلق به  
قبله لان الكلام الجامع الصغير في المدفوع اليه هو الجمعي  
انه لا يكره دفع المبالغ المصحف واللوح اليه لاني مست  
الدافع وعدمه فان المست ياتكم قد تقدم حكمه وهو مست  
جواز من الدافع بلا طهراته لاجل الدفع الى القبيح ولم يقل به  
احد ويكره ايضا للمحدث ونحوه مست في القرآن وكتبه  
الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات في الخلا  
والاصح انه لا يكره عندنا وان اخذنا اي التغير ونحوه  
بكمه لا باس به لانه فيه ضرورة تكرار الحاجة الى اخذه اكثر  
من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا في الغالب  
ولا تكرر قراءة القرآن للمحدث خلاصا اي على ظهر لسانه  
حفظا بالاجماع اما الجنب اذا غسل يده ونحوه فروي  
عن ابي في انه لا باس ان يمس القرآن او يقرأه والفقه  
انه لا يجوز له المست والقراءة لبقا لاجل ان لا يكره  
لا يخرج شيئا ولا ذم ولا كالحديث اجماعا ويكره قراءة  
النورية والاحجيل للجنب وكذا الذبور لان كل كلام  
تعالى وما يندل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب  
فالاجنب طاف في التحدث عن المست واذ اراد الجنب الاكل  
والشرب ينبغي له ان يغسل يديه ونحوه ثم ياكل ويشرب  
ويكره من غير غسل لان شؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده  
وشرب الماء المستعمل مكره لانه انما سمى الحكمة به ومحل

الماكول

الماء كولا على المشروب وقبل ان يورث الفقر وهذا بخلاف  
الحائض لان سفرها لا يصير مستعملا ما لم يخطأ طلب  
بالاعتسار ويكره كتابة القرآن او اسماء تعالى المعلى  
اي السجادة وكذا على الحارث والجدران وما يفرش او وشبهه  
لانه قريب من الاستحسان ويكره دخول المخرج اي الخلاء  
اصبعه خاتم فيه ينشئ من القرآن او من اسماء الله تعالى ما  
فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فضة الى باطن  
الكف ولو كان ما فيه ينشئ من القرآن او من اسماء الله  
في جنبه لا باس به كذا لو كان ملفوفا في شئ ونحوه نقاس  
وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والحائض والنفاء قراءة القرآن  
ولامته لا يجوز لهم دخول المسجد لغير ضرورة سواء  
دخلوا للجلوس فيه او للعبور اي المرور لغوهم الى  
لا حظ المسجد للحائض والجنب وقال الشافعي يجوز  
لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل في الشرح  
واذا احتلم في المسجد ينبغي الخروج اذا لم يخف من الفسخ  
او غيره لعلم الضرورة وان خاف تجلس مع البتة للضرورة  
ولكن لا يصلي ولا يقرأ لعدمها وقد تكرر قراءة القرآن  
والذكر والدعاء في المخرج والمغتسل والحمام وعند حمامه  
لا يكره في الحمام لان الماء المستعمل ما هو عندك وفي الخلاء  
لا يقرأ في المخرج والمغتسل والحمام الا حرفا قرأه وفي الحمام  
انما تذكره اذا قرأه مبرا فان قرأه في بفس لا باس به هو المختار

المرء لا ينجس



وكذا التمسيد والتسبيح وكذا الايضاح اذا كانت مغمورة مكشوفة  
او امرأة هناك تغسل او في الحمام احد مكشوف العورة وفي فمها  
فان كان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام  
ظاهرا لا باس بان يرفع صوته بالتقوى وان لم يكن كذلك  
فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس  
بالتسبيح والتكبير وان رفع صوته بذلك وسبأ في تمام  
ذلك عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى **فصل في**  
**التيمم** وهو في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى القصد  
والتطهر به على وجه مخصوص والتيمم ركن وسبيل لا بد من  
معرفة ما لتوقف تحقيقه عليها اما ركنه فضرته بان يضرب  
لوجهه وضربة للذراعين يعني اليدين الى المرفقين لقوله  
التيمم ضربتان وضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين  
وصورة اي صفة التيمم على وجه المستحسن ان يضرب  
يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض فينفضهما  
بان يضرب جانيه يديه مما يلي الابهام احداهما بالآخرى  
مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف  
ليتنا في التراب ويسمى بهما وجهه ثم يضرب ضربة  
اخرى فينفضهما ويسمى اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من  
رؤس الاصابع الى المرفقين بان يمسح بيده على الارض  
يده اليسرى ظاهر اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين  
ثم يمسح بيده اليسرى بطن ذراعه اليمنى الى الرسغ  
ويمر بطن

او مغطاة منه

قاله

وكذا

او مغطاة

او مغطاة

ويمر بطن الابهام اليسرى على ظاهرها اليمنى ثم يفعل  
بيده اليسرى كذلك هذا هو الاصول ولو مسح بكل يده  
والاصابع مجاز ولو مسح بجمع او اصبعين لا يجوز كما في  
مسح الخف والراس واكل ما يجزئ ثلث اصابع ثم القرية  
من جملة التيمم حتى لو ضرب يديه فاحدث قبل ان يمسح بها  
بعيد القرب وقيل لا والاول احوط واستيعاب العورة  
بالتسبيح واجب اي فرض عند الكرخي ظاهر الرواية  
اي الرواية الفاضلة عن اصحابنا في الكتب المشهورة  
كالي معين واللبسوط حتى لو ترك شيئا قبل ان يمسح يده  
من مواضع التيمم لا يجزئه التيمم كما في الوضع وروى  
الحسن بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب  
ان رواية الحسن بن ابي في فقط ان الاستيعاب ليس  
بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين  
يجزئه وفي نظم الذندوري قدر الدرهم عفو وان زاد  
لم يجز وعلى هذا الرواية فنزع الخاتم والسوار ومخليل  
الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي  
اي يجب ان يحتاط بان يؤخذ بالرواية الاولى و  
يستوعب فانها هي الصحيحة وقالة الكفاية ومسح  
العداس شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنها  
غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الخابضين وقيل  
القيتين لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهر كفيه

الكفاية

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة

او مغطاة



بلا مسح لا يجزئ ومن هو مطلق الدين من المرفق ان يتم  
 مسح موضع القطع لانه من جهة المرفق وانما شرطه ان يتم  
 التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا لغيرنا  
 لغناه لغوي وهو القصد والقصد هو النية  
 فلو اصاب الشراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد لم يكن  
 منتهي ما لم ينو التطهر مطلقا او لقربة مفصولة بفتح  
 منه حلا ولا صحة لها بدون التطهر ولا بشرط نية  
 كونه للحدث او للربابة وكوصفها في الصحيح وكذا طلب  
 الماء بشرط اذا على طهارة اي من المحتاج الى التطهر ان  
 هناك اي في المكان الذي هو فيه ماء او كان ذلك  
 الشخص في العرانة لان وجود الماء فيها غالب اكثر  
 وان لم يغلب على طهارة او اجزئه اي بوجود الماء في ذلك  
 المكان وجب طلب الماء بالاجماع فيطلب بمناوي سائر  
 قدر غلوه من كل جانب وهي ثلثمائة خطوة الى اربع  
 مائة وقبل ريت ستم وبشرط في الجمر ان يكون مكلفا  
 عدلا والافلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه  
 من الديانات وانما الخلاف في وجوب الطلب  
 وعدمه فيما اذا لم يغلب على طهارة او لم يجزئ من جنس  
 يلزم او كان في الفلوات لاني العرانة هكذا وقع  
 في الشيخين والواجب ان يكون بالواو عندنا لا  
 الطلب خلافا للشافعي فان عنده يجب الطلب ويجوز  
 التيمم

التيمم قبل لقوله تعالى فلم تجد ماء ولا نقال ما وجد  
 الا فطلب يدرك لقوله قد استعملنا وجد في حق  
 الله سبحانه وهو منزه عن ان يقال في حقه طلب  
 ولو اخبرنا ان عددا بوجد الماء عند غلبة الظن  
 ونحوها جاز التيمم بخلاف لان خبر الواحد العدل  
 حجة في الديانات وكذا من شرطه عجز عن استعمال  
 الماء فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح  
 والصعيد وكونه طاهرا والخبر عن استعماله حقيقة اذا جاز  
 او حكما حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض ان  
 بسبب الوضوء او بالتحر ك او باستعمال الماء او  
 ابطاء البرء من المرض بسبب الوضوء جاز له التيمم و  
 يعرف ذلك اما بغلبة الظن عن امارة او تجربة او قول  
 طبيب جاز في منسليم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة  
 شرط وذكر الاستصحاب في شرحه فقال غيب على جميع  
 جسده جراحة او على اكثر اي اكثر جسده او به خبر في  
 بضم الجين وفتحها مع فتح الدال فانه يتيمم ولا يجب  
 غسل الموضع الذي لاجراحة فيه لانه لا يجمع بين غسل  
 والتيمم عندنا وكذلك ان كان على العشاء الوضوء كلها او على  
 اكثرها جراحة يتيمم ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل  
 الجرح عندنا خلافا للشافعي وان كان الجراحة على اقله  
 اي اقل بدنه واعضاء وضوءه واكثر اي اكثر البدن

في الاستصحاب في شرحه

جملتك



حاشية زكية في موضع الغلو في التيميم  
عليه السلام في موضع التيميم

باب التيميم

واعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل القيميم ويضم على الجرح  
ان لم يضم المسح عليه وان كان يضم المسح على الجرح مضمومة  
تستحقه بشئ ويضم فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء فيل  
تعتبر بالعدد حتى لو كانت الجراحة في راسه ويديه ووجهه  
ولم تكن في رجليه يباح له التيميم سواء كان الاكثر من الاعضاء  
الجرحية صحيحا او جريحا وفي عكس لا يباح وقيل تعتبر الكثرة  
في الاعضاء حتى لا يباح التيميم ما لم يكن الاكثر من كل عضو  
جرحيا ولو كان الصحيح والجرح مشا وبه لا جوط وجوب  
غسل الصحيح والمسح على الجرح والجانب الصحيح في المصرا  
خاف بغلبة ظنه عن الجرحية الصحيحة ان اغتسل ان يغتسل  
او يرضيه يتيمم عند اى خلاف لهما والقوى على قوله  
الامام اما اذا لم يكن اوجه المام على ما حققناه في الشرح  
وان كان الجانب المذكور خارجا عن المصرتيمم بالاتفاق  
لعدم تيسر الماء الى رجليه وان خرج من المصرتيمم  
او من غيرهما او محتطبا اى غير ريد للسفر او جرح من قرية متفرقة  
الى قرية اخرى يجوز له التيميم ان كان يتيما وبني الماء  
تحويل مقلده تقريبا واكثر من ميل هذا هو  
المختار وعن الكرخي ان كان يسمع صوتا هلالا لا يسم  
لانه قريب والا يسم وقال الحسن ان كان الماء احده او اكثر  
فانعتبر ميلان والا قبل والاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف  
لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تذهب القاذرة

وتغيب

باب التيميم

وتغيب عن بصره فهو بعيد بجوز له التيميم والميل الى جهة  
اربعة الاف خطوة وخمس مائة الى الشمال ثلاثة الاف  
ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة الاف ذراع والذراع  
اربعة وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ستون  
تغيبات معترضات وهو اى الميل تلك الفرع على  
الاقوال سواء خرج من المصرا او جنباً او جنباً  
بعد الخروج لانه السب هو اربعة مالا يحل الا انظر  
ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث وتاخره وان كان  
معادى مع المسافر ماء في حله اى في اثنائه وامتنعه  
وتيمم وصلى ثم تذكر ذلك الماء في الوقت لم يعد اى  
لا يلزمه اعادة تلك المصرا عند اى في ومحمد خلافاً  
لابي يوسف فان عنده يلزم اعادة ذلك والخلاف  
فيما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه غيره بامر فلو  
وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقاً  
وعن محمد انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في  
اناء على ظهره او معلقاً على عنقه او موضوعاً  
بين يديه او مقبلاً كاف مر كونه او موضع وهو  
لم يجز تيممه اجماعاً بخلاف ما لو كان في مقبلة وهو  
سائق او في موضع هو ركب او في احد حيا وهو قائم  
فانه على الخلاف ولو قل ان الماء في يمينه لا يباح  
كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعد

بصيرة

باب التيميم



في قولهم جميعا هذا مخالف لما ذكر في الهداية وغيره  
 ان تذكره في الوقت وبعده سواء واذ انتم لم  
 وصلوا الماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان  
 ما اجزاه ما فعله وكذا لو كان على خطه او جنب  
 يتر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين روايتان  
 وان كان مع رفيق الماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل  
 ان يطلب من رفيقه الماء اذا كان على غلب ظنه انه  
 يخطئه اذا سئله وان تيمم قبل ان يسأل فليس  
 فاعطى يلزمه الاعادة وحاصل هذا انه اذا تيمم من  
 غير ان يسأل وصلى ثم سئله بعد الصلوة فاعطى  
 فعليه الاعادة سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن و  
 ان لم يعط فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سئله  
 قبل التيمم فمنع ثم بعد الصلوة اعطى فلذلك لا اعادة و  
 ان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد فغند  
 الحجة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من مكان  
 العبر وقال لا يجوز له لان الماء منذ وركعة وينبغي له  
 يفتي بقوله في مكان يعرف فيه الماء ويقولها في غيره وتام  
 تخفيفه في الشربة وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا  
 بالحق فان لم يكن له ثمن تيمم بالاجتماع لعدم القدره  
 كان معه مال في يده على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه  
 نفسه ولم يلزمه نفقته وديانة ولو كان في سفر  
 الماء

لما سئل

اقتضى

الماء بمثل القيمة في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه  
 او باعه بغني يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باه  
 بغني فاحسن تيمم له لان تلف الماء كالتلف النفس  
 والغني الفاضل من الايدخل تحت نفقته للموتين وقد  
 وفي العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء  
 ملحوق بها وقال بعضهم وعبراه قاضيان الحجة الغني  
 الفاضل بضعيف التيمم بان يسع ما يساوي درهمين  
 وقيل هوان يسع ما يساوي درهمين ونصف في  
 يسع لوضوءه وبدرهمين في الحنابلة والاولى او حتى يدفع الحرج  
 وعن ابي يوسف الصفا ان المسافر اذا كان في موضع غير الماء  
 فيه فالا فضل ان يسأل من رفيقه الماء لانه الشربة  
 يسئله وان لم يسأل وتيمم وصلى اجزاه لانه الغالب المنع وان كان  
 في موضع لا يعرف فيه الماء لا يجوز له ذلك قبل الطلب كما  
 في العوائت لان الماء منذ وركعة واعادة وهذا هو المختار  
 راجع ما يرفعه في حقه قدره من الماء وهو  
 يحمل للوطية اي لاجل الاهداء او للاستشفاء اي لطلب  
 الشفاء بقوله ثم ماء من زمزم في شرب له لا يجوز له  
 لتقدمه على استقائه ان ولو وجهه لا حرج عليه اليه  
 لا يجوز له التيمم عندنا خلافا لما في شرب الفداء  
 على استقائه بواسطة الرجوع عندنا لا عنده كذا ذكره  
 في المحيط والجملة في ان يخطيه ماء وادواؤه حتى يضر  
 في شرب

كسح خبيث

اقره ج نزل ادر كرمه  
ع كرمه

الماء اذا لا يمنع

شفاء



مغلوبا ويخرج عن كونه مطهر او يراه على وجه ينقطع به  
 الرجوع وان لم يكن معه ولو ان يخاف من آلات الاستفاد  
 او ريشاء بكسر اللام مع الحداي حبل حبل عليه ان يشال  
 عن ريقه ذلك قالوا لا يجب ومع هذا لو سأل  
 فقال له انتظر حتى استقي او نحو ذلك فعند أبي حنيفة  
 ينتظر استحياءا الى اخر الوقت فان خاف فوت الوقت  
 يتيم ويصلي ولو لم ينتظر حرم عنده وعندهما وجوبا  
 وان خاف فوت الوقت وكذا الخلاف في العار اذا اراد  
 المصلاة ومع ريقه توب فقال له انتظر حتى اصلي واغسل  
 او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينتظر اي لو قال له  
 انتظر حتى اتوضاء او نحو ثم ادفع اليك الماء يجب عليه  
 ان ينتظر اجماعا لشبوت القدح باباحة الماء دون  
 اباحه غيره وان فاتت الوكوفات الوقت ومن لم يجد  
 ماء الا سقوا الحمار او البغل الذي اتمه اثنان يتوضاء  
 به ويتيم لانه مشكوك في طهورة ريقه فلا يزول به  
 الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ليزول هذا الشك  
 بيقين واثرهما قدم جاز ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء  
 خلافا لغيره فان عنده لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم  
 وصلى ثم توضاء بالمشكوك واعاد تلك المصلاة صحت  
 وكذا لو عكس الحرف عن العهد بيقين باحدهما ومن  
 لم يجد الا سقوا الفرس فعن أبي حنيفة في حكمه روايتان

توضاء ح الزني

بلا راج

لا راج روايات عنه في ريقه عنده هو مشكوك فيضم اليه  
 التيمم كسقوا الحمار ورواية وهي رواية الحسن عنه مكرهه  
 كما ان له عنده مكرهه ورواية اليه عنه قالوا لا يجب الا ان  
 يتوضئا بغيره ورواية كتاب المصلاة وهي الصحيحة عنه  
 وهو قولهما انه طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمة  
 لحمه كراهته فلا تؤثر في سواه حنيفة ومن لم يجد الا نبيذ  
 النمر وهو ماء القح فيه تمر فظلمت حلاوته ولو نذره  
 فيه ولم تزل ريقه لا يشك فعند أبي حنيفة يتوضأ  
 ولا يتيم ومثله الفرس في حديث بن مسعود ان النبي  
 قال له ليلة الحجة ما في اداؤك قال نبيذ تمر قال  
 تمر طيبة وماء طهور فتوضاء فيه وعند أبي يوسف  
 يتيم ولا يتوضاء به وهو الرواية المرجوحة عن أبي  
 وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء  
 وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الا عصير الورد لا يتوضأ  
 به بالاجماع وما عدا نبيذ التمر من الانبيذ والخرقة  
 لا خلاف في عدم جواز الوضوء به جنب وجد الماء في  
 المسجد ولم يجد في غيره وليس معه احد يتيمم به يتيمم  
 لاجل الدخول ويدخل فان لم يصل الماء بان لم يجد  
 انما الاستقاء او ما في آخر يتيمم للمصلاة فانما ان اراد  
 المصلاة لانه نبيذ التيمم للمصلاة بشرط لصحة التيمم  
 للمصلاة ولم يفرق بينهما ولو كان قد نذره لم ينافي هذا

لو سقوا

لو سقوا

بجوابه



الصلوة لم يصح ايضا لعدم تحقق الخوض في الماء وقت  
 التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا لو تيمم المحدث ونحوه  
 لمحق المصحف او تيمم جنب ونحوه لقراءة القرآن عند  
 عدم الماء حقيقة او حكم لا يجوز الصلوة به والحاصل  
 ان الصلوة لا يجوز الا بتيمم نوى لها او لقربة مقصودة  
 يعقل فيها معنى العبادة ولا يخرج بدون الطهارة فخرج  
 التيمم من المصحف او دخول المسجد او الخروج منه او  
 نية في القبر والاذان والاقامة لا تفارق قربة غير مقصودة  
 بل وسائل وخروج تيمم جنب ونحوه لقراءة القرآن قائم بها  
 قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة فخرج تيمم  
 المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لصحتها بل  
 الطهارة خلافا لابن يوسف في التيمم للاسلام فان  
 عنه يجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وصلوة  
 الجنائز وصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها فانه يصح  
 بذلك التيمم المكشوفات ايضا لوجود شرائط المذكرة  
 وكذا لو نوى مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة الجنائز  
 اجزاه ان يصل به المكشوفة وقد قدمناه ولو تيمم  
 الغير لا يجوز به الصلوة وروى عن ابي حنيفة انهما يجوز  
 الصلوة الاول وفي التواتر لو مسح وجهه ونحوه لم يرد  
 به التيمم يجوز الصلوة به لانه بمنزلة نية الطهارة  
 في كل حال وهو لا يصلح به تيمم وصل ان كان في  
 بنف

بنف او وضعه غير فنيه فهو على الخلاف الذي ذكرناه  
 وان كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا بعيد بالاتفاق  
 واما مسئلة العاري اذا نسي ثوبا في المشاء من المشاء  
 من قال هو على الخلاف المذكور انه يصح الصلوة عندها  
 لا عند ابي يوسف ومنهم من يقول هو لا يجوز ان لا  
 وهو الصحيح لان نسيان الثوب لا يوجب التيمم وعدم طهارة  
 اياه في مشاءه في غاية الندرة بخلاف الماء فان محمد  
 انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شرط انه لا يعلم بالاناء فهو  
 بالخيار على الاختلاف الذي ذكرناه فعندها يجوز وعند ابي  
 يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز لعدم تقدم عليه  
 به بخلاف الماء الذي في رجليه ولو كفر عن اليمين بالصلوة  
 وفي ملكه رقية تصلي للكفر او ثيابا لكسوة عشرة ما يكن  
 او يطعم لاطعامهم فنيته اي انسى المذكور من الرقية في  
 الثياب والاطعام فالصلوة لا يجوز لان الصلوة انما  
 يجوز عند عدم كون احد هذه الاشياء في ملكه وقد  
 وجد ويستحب ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت اذا  
 كان يراه وجود الماء فيه يؤخرها باكل الطهارة  
 ولو لم يؤخر وتيمم وحمل جازم ينبغي ان لا يؤخر في الثياب  
 حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول  
 الوقت جازم عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عندنا  
 لغرضين او اكثر خلافا له ولو كان موعدا بكنى للوضوء او

نادر واقع الدور





ولكن يخاف على نفسه ودايته ولو كلبا العطش ان يستعمله  
يجوز له التيمم لان المشغول بما حمله كالمعدوم بالنظر الى  
الطهارة للمجوس في التيمم او غيره اذا منع عن الطهارة بالياء  
يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج عندها وقال ابو يوسف  
لا يعيد هذا اذا كان في المصر اما لو كان مجوسا في موضع  
في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة  
المجوس في التيمم اذا كان في موضع نظيف ولم يجد الماء  
ان كان خارجا للمصر قال ابو حنيفة رحمه الله يصلي بالتيمم وان  
كان في المصر لا يصلي ثم رجع وقال يصلي ويعيد وهو قائل  
فيهم منه وفاق ابو يوسف على الاعانة والاسير في دار  
الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي بالايماء  
ثم يعيد بعد الخروجه الى دار الاسلام اذا قدر ولو منع  
المجوس من التيمم ايضا فعند ابى حنيفة يؤخر الصلوة و  
لا يصلي بلا طهارة ولا يصلي ثم يعيد واجمعوا على ان الماء  
لا يصلي وهو ميثي وكذا السباح لا يصلي وهو يتيمم وكذا  
لا يصلي وهو يقاتل لان العمل الكثير مضاف للصلوة  
وعن ابى يوسف يجوز حال المشي بالايماء عند الخوف وهو  
قول مالك والشافعي واحمد بخلاف المنهزم وهو اى حال  
كونه يصلي ركبا بالياء واقفا اى واقفا بدونه غير سائر  
بهما وليس المداينة واقف فوق الدابة او سير دابة  
او معدو وقيد بالمنهزم اشار الى ما ذكر في المحيط

والتحفة

الانبياء يسود

والتحفة انه يصلي وهو سائر اذا كان مطلوبا وان كان طالبا او كندى قويا راسه  
لا يجوز لعدم الضرورة ولو صلى بالياء لخوف علة او سجع او اسلوان  
او مرض اى لمرض او طين بان لم يجد مكانا يابس يصلي عليه لاداءت او زنده  
لا يعيد بالاجماع لان هذه العوارض سماوية والمقيد اذا ايقظ في  
صلى قاهدا لعدم قدرته على القيام يعيد عند ابى حنيفة  
ومحمد وعند ابى يوسف لا يعيد كالمجوس ويجوز التيمم  
عند ابى حنيفة ومحمد بكم ما كان من جنس الارض كالتراب  
والرمل والحج بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد  
وخواص الزبرنج والكحل اى الامتد والمرداسنج هو  
جرم وفمرب مرداسنج والبقرة اى الكلب والبقرة اى  
بفتح الميم وسكون العين وفتحها وما استعملها من انواع  
الانربة كالطين المنقوع والارمني ونحو ذلك وعن ابى يوسف  
لا يجوز الا بالتراب والتراب خاصة وعند الشافعي واحمد  
لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز حتى بالعشب او بالاشجار  
وبالتلح ولا يجوز عندنا باليس من جنس الارض كالذهب  
والفضة والحديد والرمضاض والصفرة والنجاس ونحوها  
مما يتطوع ويلتق بالتراب كالخضرة وسائر الجيوب و  
الاطعمة من الفواكه ونحوها وانواع البساتين مما يتقدم  
بالناس انهم يكتفون بها غير انهم وان كان على هذه الاشياء  
غبار يجوز التيمم بغبارها عند ابى حنيفة وفي احدى الروايات  
عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار

او طلاق او نكاح

او كندى قويا راسه

او اسلوان

او زنده

او كندى قويا راسه



واما عند ابى يوسف فيجوز حال الفريضة لاحال الاختبار ثم  
 عند ابى ابي 2 وم الشرا في صحة التيمم في الموضع  
 على الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون على شيء  
 منها باليد وهذا على احدى الروايتين عن محمد حتى انه لو وضع  
 يده على صخرة ملساء لا غبار عليها وعلى ارض ندية لا ينفصل  
 منها غبارها ولم يعلق بيده شيء جاز عند ابى 2 وفي احدى الروايات  
 الروايتين عن محمد خلافا لابي يوسف اما الفرق بين الصخرة  
 والذهب والفضة وهما اي والحال ان كلا المذاهبين من  
 الصخر ومن الذهب مع الفضة خلقا في الارض هو  
 الذهب والفضة يذوران في التراب فلم يكونا كالتراب في  
 بخلاف الصخرة فانها لا تدور وكانت كالتراب ولان  
 الذهب والفضة ونحوهما لا يتناثر لفظ السعيد الذي  
 هو وجه الارض فانها لا يطلق عليها اسم الارض بخلاف  
 الصخر حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة بحث  
 ولو جلس على فضة او نحوها لا يحنث واما التيمم بالارض  
 فعند ابى 2 يجوز مطلقا سواء دقا او لم يدق لانه من  
 اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا  
 والافلا وهذا على الرواية المشهورة عنده في عدم جواز  
 التيمم بالبحر الذي لا غبار عليه فان البحر لا يطهر  
 فان غطي حكمة فان كان مدقوقا وكان عليه غبار يجوز  
 والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره اي بغبار غير ثوبه

المنة  
 كور  
 فوم  
 في الارض

من الاغبار

من الاغبار الطاهرة كالصبر والساج والبكر ونحوها  
 او هبت الريح فانما الغبار فاصا بوجهه وذراعيه  
 اي العضو الذي اصابه الغبار من الوجه والذراعين بنية  
 التيمم جاز تيممه عند ابى 2 وم سواء وجد ترابا او لم يجد  
 وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر لان الغبار  
 ليس ترابا من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها  
 ولهما انه تراب حقيق فجاز به مطلقا كما في الحنين ولو تيمم  
 بالبحر ان كان ما يشاء اي ان كان ماء نجدا لا يجوز لانه ليس  
 من اجزاء الارض وان كان جبليا اي ان كان من اجزاء الارض  
 فاستعمله لم يجز لانه من جنس الارض وقال شمس  
 الائمة السرخسي الصحيح عند ابى 2 لا يجوز لانه مما ركا لما في  
 ولهذا يدوب في الماء ويختل بالبركة ويشق بالبحر فخرج من  
 كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وخرج صاحب الخلاصة  
 وقال قاضيان الجواز نظر الى اصله والستحة بفتح السين  
 مع كسر الباء وسكونها وهي ارض ذات نزع في كل منزلة لها  
 فان غلب عليها النزع لا يجوز التيمم بها كالحلج الماء وان  
 غلب عليها التراب جاز كالحلج الجبلي خلافا لابي يوسف  
 وذكر الاسيحي في شرحه يجوز التيمم بالستحة بناء على القاء  
 وهو غلبة التراب مسافرا صا به مطر قابلا ثوبا وسرجا او رايدا  
 ولم يجد ترابا جافا ولا حرا ولا ماء ينو ضائة فانه يطهر  
 تعبا وبه انه او غير ذلك بالطين ويجفف ويقر به بعد قضا

ارجاموري  
 اقول وسون  
 او اول السنين



وبتيميم به وقد كان بعض المختارين يستحب مع التراب  
 الطاهر في ختمه اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيميم بالطين لان  
 الغالب عليه الماء وحينئذ يسوي الوجه قال شمس الاية الحلي  
 لا يتيمم بالطين اي لا ينبغي ان يجعل وان فعل يجوز وهو ظاهر  
 لحصول المقصود وفيه خلاف في يوسف واذا خاف فدهنها  
 الوقت تيميم به خلافا له وكذا يجوز التيميم بالحق والجسم والكنز  
 والجنابة والغضارة وهو الطين الحمر والمركب ما يعطى طرا  
 منه من السكرية ونحوها اذا لم ينظر بالانك والجيطان  
 من المذرا واللبس سواء كان عليه اي على كل من المذكورات  
 غبارا او لم يكن عند اي واحد من الروايتين عن محمد كافي في  
 والاجرة ولا يجوز التيميم بالغضارة المطلية بالانك بعد الصلاة  
 ونحوه ونحوه وهو الرصا في المذابة كونه على غير جنس الارض  
 ثم بطل الغضارة وظهورها على السواء فايهما كان مطلية  
 بالانك لا يجوز التيميم به وما ليس بمطلية به جاز الا اذا  
 كان عليه اي على الغضارة المطلية غبارا فانه يجوز كما في لحظة  
 ونحوها على الخلا في المقدم ولو تيميم بالحق في اي الفناء وقت  
 ان كان متجذرا من التراب لم يفسد لم يجعل فيه شئ من الاثر  
 كالخمس والشعر ونحوهما مما يجعل في الطين الذي تحت منه  
 الجوارب جاز التيميم به وان لم يكن عليه غبارا وان كان  
 فيه شئ منها فهو كالمطلية بالانك وان تيمم بالتراب  
 بالتراب لا يجوز وان اغتسل التراب في التراب ان كان  
 التراب

التراب غلبا يجوز وان كان التراب غلبا لا يجوز لانه  
 الحكم للغالب وان اصابته الارض بخا سنة كشفة او رقيقة  
 نجست بالشمس وغيرها وقد بها باعينا الغالب  
 وذهب اليها من التلون والرائحة جازت الصلوة عليها  
 للحكم بطهارتها ولا يجوز التيميم منها في ظاهر الرواية  
 لعدم طهارتها وتبها وتحقيقه في الشرع وروى عن الصادق  
 انه لا يجوز ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاس  
 واذا تيمم الرجل من موضع فتييم آخر من ذلك الموضع يتييم  
 ايضا جاز لان المستعمل ما في يده بعد المسح دون غيره  
 والتيميم في الجنابة والحديث سواء اي صفة التيميم عليه  
 الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهي الضربتان لمسح الوضوء  
 وهذا باجماع الامة ولو صلى بالتيميم ثم وجد الماء في الوقت  
 لا يعيدها لانه ادلهها بالقدر الكافية عند انقضاء  
 سببها والتمس الصحيح في المصنوع تيميم لصلوة الجنابة اذا خاف  
 الفوت بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي الا ان  
 وذكر في الكافي يجوز للوحي ان يتيمم ايضا لانه ينتظر  
 فلا يخاف الفوت ولا حاجة الى استثنائه بعد تقييده  
 بخوف الفوت لان الوحي وغيره في ذلك سواء على الحقيقة  
 في الشرع وكذا اذا حدثت الموضي اي من شرع بالوضوء  
 في صلوة العيد تيمم ونحوه في قول الرابي وقال لا يجوز التيميم  
 لانه امن من الفوت اذا لا يحق كانه خلف للامام وان

فيما نزلت

الاولى



فرغ الإمام وله أن الخوف باق لأنه يوم أودعنا فيه فبلغنا  
 عارض يفد صلوة قيد بالموقف لأنه لو شرع باليتم فاحد  
 يجوز له البناء باليتم اتفاقا والخلاف إنما هو فيما إذا اشك في  
 الإدراك وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد  
 لا يتيمن إجماعا وكذا أن خاف خروج الوقت أي وقت صلوة اليوم  
 يتيمن وبني لا خلاف لأنها تبطل بخروج الوقت ولا تقضي بغيره  
 بخلاف غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر  
 الصلوات أي ما عدا صلوة العبد والجنادة لا يتيمن عندنا بل  
 يتوضأ ويقضي ما فات أي أن خرج الوقت وقال في يتيمن  
 ولا يفوت الصلوة وقال الزاهد قد قال شيئا بخلافه  
 يعبر الوقت وذكر عن الحلواني أن الماء إذا لم يجد مكانا لها  
 بأن كانت على الأرض بخاسته واستلكت بالمطر واختلطت  
 فإن قد علم أن يسرع حتى يجد مكانا لها قبل خروج الوقت  
 ففعل ولا يصلح بالإيماء ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني خروج  
 الوقت لجواز الإيماء فاعتبا به في جواز التيمم أولى وحشد  
 فالاحتياط أن يصلح باليتم في الوقت ثم يعيد ليخرج عن  
 العهد بين الضميرين بيقين وكذا لو خاف فوت الجمعة لا يتيمن  
 بل يتوضأ ويصلي النكران لم يدرش الإمام لأن فوتهما  
 إلى خاف وهو الظاهر بخلاف العبد ولو يتيمن لم يصح المصحف ولا في  
 المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله فذلك التيمم  
 ليس بشئ معبر في الشرع بل هو عدم لأن التيمم إنما يجوز ويقتصر

عند النجس

عند النجس عن استعمال الماء حقيقة وحكما كخوف الفوت  
 لا إلى خلفه ومن المصحف ودخول المسجد ليس بمادة يخاف  
 فوتهما **فوق** لو يتيمن لجنادة وصلى ثم حفرت أخرى قبل أن  
 يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتهما لا يلزمه إعادة التيمم  
 خلافا لما في **الربط** جارية بمعنى يجوز أن يطأ جارية  
 أو زوجته وإن علم أي ولو علم بعدم الماء يجوز له التيمم لأنه  
 ظهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له أن يمشي بالرجل  
 من النعم وغيره فكذا بسبب الجنابة إذا جهل ما في موضع  
 الصلوة وأرتقا عنها باليتم عند عدم الماء وينقض التيمم  
 كل شئ ينقض الوضوء وسنأتي ببيان ما ينقض الوضوء  
 إن شاء الله تعالى وينقض أي التيمم أيضا رؤية الماء الكافي  
 لطهارته أن قدر على استعماله عند رؤية الماء فأيضا  
 الكافي لطهارته لأن من عليه الغسل إذا يتيمن ثم وجد ماء لا يكفي  
 لغسله أو المحدث إذا يتيمن ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض  
 تيممه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدون استعماله  
 إذا لم يجد بقوله تعالى فلم نجد وأما أي ماء كافا لطهارته  
 لأنه هو المعبر ولا فائدة في استعمال ما لا يخص به الطهارة  
 بل هو أخص ماء إذا الطهارة لا تتجوز وإن رأى في خلاصه قبول أتم  
 الصلوة فسدت لأن نقاض طهارته قبل تمام صلواته  
 إن رأى المصلح باليتم سوراها أو نبذ التيمم وقد علم  
 فسدت صلواته عند أبي حنيفة هذه الرواية في سوراها

من النعم

قبول أتم



غير موجودة وتعلم مرادة أن تلك الصلوة لا تجزأ ما لم يجر  
ويصلها به ليحصل الجمع بين التيمم والتوضي به في تلك الصلوة  
فإن الجمع بين الوضوء بالمسكوك وبين التيمم يلزم أن يكون في  
صلوة واحدة ولو كانا متفرقين بأن يصلها بأحد جهتي واحدة  
ثم بالآخر ففي المسئلة المذكورة يمضي على صلوة ثم يتوضأ بها  
المسكوك ويعيدها وأما بسبب التفرقة المذكورة قوله في حنفية  
لأن عنده يلزم التوضي به دون التيمم وعند محمد هو في  
الحكم كسائر التيمم فيوضأ به ويعيدها وعند أبي  
يحيى ولا يعيدها لأنه بسبب التيمم لا يجوز التوضي به وبه يفتي  
ولو رأى المصلي بالتيمم سراً فظن أنه ماء فمضى نحوه فإذا هو  
سراب فسدت صلوة سواء جاز في موضع سجوده أو لا لأنه  
قصد القطع بمشيه ويجزأه القطع أن غلب على ظنه أنه ماء أو  
أن شك أنه ماء أو سرب فاستوى لظن أن أي طرف التردد  
فإنه لا يقطع بل يمضي على صلوة إذا لم يحرك قطعها بالشك  
فإذا فرغ منها فإن كان الذي رأى ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة  
أي يعيدها والأفلا وكذا يجب الإعادة لو ظن أن المائي  
سراب ثم تبين أنه ماء والأصل أن اليقين لا يزول بالشك  
وإنه لا يعتبر بالظن المتيقن خطاؤه المسافر إذا لم يجر  
في البيت أي الزير لا ينتقض تيممه لأن الظاهر أنه لم يوضع  
للوضوء إذا كان الماء كثيراً فيستندل بكثرة على أنه وضئ  
للوضوء والشرب جميعاً والاولى أن يعتبر في ذلك العرف

دون الكثرة حتى لو تفرقت وضع القليل لطلق الأخذ شرباً  
أو غيره ينتقض وإن تفرقت تخفيض الكثرة بالشرب لا وإن شرب  
العرف يستدرك بالكثرة وذكر الامام محمد بن فضل أن الماء  
الموضوء للشرب يجوز منه الوضوء والموضوء للموضوء لا يبا  
منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقاً والاصح الأول ولو أن  
الميتيم إذا مر بالماء وهو لا يعلم به أو كان نائماً جازاً للمروءة  
لا ينتقض تيممه وفي رواية عن أبيه أنه ينتقض والاولى  
وكذا لا ينتقض تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول  
وعلى الوضوء من غير نزول لما خوف عذق أو سجع أو نحو  
ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الآيلزم ضرراً كما لو كان أن  
نزله لا يقدر أن يركب ولا يستطيع المشي لمرض أو ضعف أو علم  
بغيره جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة أي بقية لم يصيرها  
الماء وليس معه ماء يغسل به تيمم للمعة لأن الجنباً يقيدهم  
التحريم ويمنع وجده ماء بعد ما تيمم وبعد ما أحدث غسل  
المعة وتيمم لحدث إذا كان الماء يكفي للمعة ولا للوضوء  
لأنه كما عدهم بالنظر إلى الحدث وإن كان الماء يكفي للوضوء  
ولا يكفي للمعة يتوضأ به ولا ينتقض تيمم الجنب به لأن الماء  
في حق المعة كالمعدوم وإن كان يكفي لأحد جهتي الماء للوضوء  
وأما للمعة على سبيل الانفراد ولا يكفي لهما معاً فإنه يغسل  
المعة لأحدهما اغلظ الحديثين وتيمم لأجل الحدث ويجب عليه  
أن يبدأ بغسل المعة ليميز عادماً للماء في حق الحدث

لا ينتقض التيمم

لا ينتقض التيمم

مع ظاهر



ولا يجوز تنعيم الحدث قبله وهذا عند محمد لان صرف ذلك  
 الماء الى التمتع دون الحدث ليس بواجب عنده بل على الاولوية  
 وعند ابى يوسف يجوز ان ينعم قبل صرف ذلك الماء الى التمتع  
 لان صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق  
 الحدث ولو كان ينعم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد  
 هذا الماء الذي يكفي لاحداهما فقط ينتقض تنعيم الحدث عند  
 محمد فيعيد بعد غسل التمتع ولا ينتقض عند ابى يوسف  
 ولو كان اى مع الذي بقيت عليه لمعدوم مع الذي وجب عليه  
 الحكمة مطلقا فرب نجس وهو مضطر الى تطهيره والماء  
 يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء  
 وينعم لما عليه الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدونه  
 بخلاف الحدث فانه يزول بالتنعيم ثم قوما متوضئين يجوز  
 فعله عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لمحمد فان عنده طهرانه  
 التيمم ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها وعندنا هو عند  
 عدم القدر على استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا تكون  
 طهرانه اضعف وكذا على هذا الخلاف القاعدا اذا اقم قوما  
 قايمين عندنا يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القاي  
 اقوى ولهما ان اخر صلوة صلاتها النبي وصلاها قاي  
 والقبلة خلفه قائمون واما لما سرح على الحفا او على الجيرة  
 فانه يوم القاي سليلين بالاتفاق للاجماع على ذلك وذكر في  
 الحصر وهو شرح على المنظومة وفي شرح الاسجاني وفي غيرها  
 لا تنعم

لا تنعم امامة صاحب الجرح التبر وكذا سايل اصحاب الاعذار  
 للاحتفاء وكذا لا تنعم امامة الاممي وهو الذي لا يحسن قراءة  
 ما تجوز به الصلوة للفقاري الذي يحسن ذلك والعماري لا بأس  
 ولو اتمنا اى صاحب الغدر والاممي من هو بمثل حالها جاز  
 لوجود الجرح من المجمع وانما ذكر هذه المسائل لاستظهار محلها  
 مباحثا لاقتداء وسند ذكرها ان شاء الله تعالى **فصل**  
 في بيان احكام المياه ويجوز الطهارة اى الوضوء والغسل  
 وازالة الخبث بماء مطبوخ وهو ما يسمى في الغرب ماء من  
 غير حاجة الى ذكر قيد طاهر خسر اذا عن النجس كماء السماء  
 اى الماء المطروم الا اوديته اى الانهار وماء العيون اى البساتين  
 وماء الآبار بمقدار المصروف وفتح البناء بعدها الف او بقصر المني  
 واسكان البناء بعدها حق ممدودة بالجمع بئر وما الى البحار او ذكر  
 وتزول بها اى بالمياه المذكورة النجاسة مطلقا حكيمه كانت  
 وهي ما حكم الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خلعها عند  
 ارادة الصلوة لاجلها او حقيقة وهي الاشياء النجسة ولا يجوز  
 الطهارة الحكيمه بالماء المقيد وهو ما يحتاج في تعريفه انه  
 المقيد زائدا على لفظ الماء كماء الاشجار كالرياس ونحوه وما  
 الثمار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقثاء  
 ونحو ذلك واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قبل مجز الوضوء  
 به وقيل لا وهو الا حوط وماء البيا فلا بالقصر مع شدة  
 اللام وبذلك مع تحضيرا وهو الماء الذي يطبخ فيه وشبهه  
 الا قايما



اي ما ينطبق فيه اللحم ونحوه وماء الزرع وهو ما يخرج من  
 العصف المنقوع فيطهر ولا يصح به وهذا اذا كان تحت الماء  
 اذا كان رقيقا على اصل سبيلانه ويجوز الطهارة به لانه يغير  
 ماء المد ونحوه وماء الزعفران والماء ايضا ما خسرته من حرج  
 عن الرقة او ما يستخرج منه طبيا كما يستخرج من الورد وكذا  
 لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الاذهار وكذا الخل والعصير  
 اي ماء العنب ونحو ذلك كالاثرية ويجوز إزالة النجاسة  
 الحقيقية عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكم ما يوجب  
 يمكن إزالة النجاسة به وهو ما ينقص من العصف حتى تزيل جميع طوائفه  
 به وبالجفاف واختاره بجواز غسل السمين فقوله كاللبن  
 فيه نظر فانه لا يزيل النجاسة لانه فيه دسومة لا يخرج  
 بالعصر والخل فانه اقلع من الماء للنجاسة والعصير وما ذكرنا  
 من الماء المقيد بشرط ان ينقص من العصف كما لا يشك في ان يزيل  
 والاذهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق او خشونة  
 وان غسل النجاسة بالغسل او الذبس ونحوه من الروب  
 او بالسمين او بالدهن كالزيت والشح وحينئذ لا يزيلها  
 اي ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنقص بالعصف  
 فلا يزيل اجزاء النجاسة تبعاً لها وعند محمد وزفر واللائمة  
 الثلاثة لا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية بغسل الماء المطلق كاللبن  
 ويجوز الطهارة بما فيها طعم شئ طاهر سواء كان في الماء  
 في جميع اوصافه او في بعضها فغير واحد اوصافه اي لونه وطعمه

في كل ما كان  
 في كل ما كان  
 في كل ما كان

او ريحه كما لا بد اي السيل الذي تغير لونه بالتراب والماء الذي  
 يختلط به الانسان او الصبيان او الزعفران بشرط ان يكون  
 الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون الاجزاء اكثر من اجزاء  
 المخالط هذا اذا لم يزل عنه سلم ماء بحيث لو ازاله الذي يقول  
 هو ماءه بشرط ان يكون رقيقا بعد فانه مادام رقيقا يسيل  
 سريعا كسيلانه عند عدم المخالطة بحكم الماء المطلق  
 بجواز الصلوة به والا فلا وهذا ايضا يكون المخالط من  
 الجاهل اذا لم يزل عنه الرقة ولا عورة باللون والطعم  
 والريح فان الغلب من الزعفران يغير هذه الاوصاف  
 الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به وذكرني  
 في اجناس النجاسة التي لا يزيلها الماء السيل اذا لم يزل عنه غلبة  
 لا يجوز ونحو ذكر في الملتصقات التي تبقى الرابة في الماء حتى يورث  
 الماء ولكن لم تنصب رقة الماء جاز الوضوء به مع تغير لونه  
 و طعمه و ريحه وكذا العصف اذا طهر في الماء فاستوى بجواز  
 الوضوء به مادامت رفته باقية وكذا الخصى والمباقة  
 ونحوها اذا انقع في الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به  
 ان ائتمن ولو تغير لونه وطعمه و ريحه لان المعبر في مثل هذه  
 الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاصحان ولو لم يزل غلبة  
 ولو لم يزل الخصى والمباقة ان كان الماء بما لا يورث الخصى  
 ولا تزل عنه رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على  
 على ما تقدم وذكر في المحيط لونه ضاء بماء ابيض باثنيان



او يابس اي مسين او بشي مما يتبع في اي تباوي الناس  
 جاز الوضوء ما لم يغلب ذلك الشئ عليه اي على الماء بان احمر  
 عن رفته وكذا لو بل الخبز في الماء ان بقيت رفته كما كانت  
 جاز الوضوء به وان صار الخبز بالخر لا يجوز الوضوء به  
 وفي شربة مختل القدر الذي لا يضر الا قطع اذا اختلط  
 الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنده ولم يتجدد له اسم آخر  
 سمي شرابا او نبيذا او شعوريا حية ونحو ذلك فهو طاهر  
 وظهر ان مطهر سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن  
 اصحابنا خلافا في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في  
 شربة القدر متى اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه بل تغير  
 الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بعد قوع الاوراق فيه  
 ويجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير الماء  
 يقع الاول بسبب مقيد هذا الاستثناء مروي عن الميда في لكن الاصل  
 ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء بما تغير لونه من طهر وكيم  
 بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم مما ذكر ان المعتمد فيه  
 بقاء الرقة وكذا اذا ثبت بظهور بنية اي بلون الماء مطهر  
 او غلب على ظنه انه مطهر جاز به الطهارة لان غالب  
 انطق بمنزلة اليقين في العلميات حتى لو جرد ماء قليلا ولم  
 بوقوع الخباسة فيه فانه يتوضأ به اي بذلك الماء القليل  
 ويفسح ولا يقيم لان الاصل الطهارة وكان ميتة فلا يرد  
 بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفيه هوض الحمام ماء قليل ولم يتغير

بوقوع

بوقوع الخباسة فيه فانه يتوضأ به ويفسح ولا يفسح  
 الماء الجاري ولا يترك ذلك لاجل توجع وقوع الخباسة  
 لان الاصل الطهارة وكذا اذا السقي في الماء الجاري الذي  
 يذهب بنية شئ كالخبيثة والخر والبور والعدرة لا يتنجس  
 الماء ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه لانها لا تستقر بوجوب الماء  
 وروي عن محمد انه قال اذا صبب جيب اي ذلك من الخبث في الفرس  
 ورجل اسفل منه اي من مكان المصبت يتوضأ جاز وضوءه  
 اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا جلس الناس صفوا  
 على شط من جاري جاز بنية يتوضئون جاز وضوءهم  
 وهذا هو الصحيح خلافا لما في رجم انه لا يجوز وذكرنا في  
 سابقه صغير فيها كلب ميت او شاة ميت قد سد  
 عرضها في جري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم  
 لونه او طعمه او ريحه وهو اي هذا الحكم مروي عن ابى يوسف  
 لما مر ان الاصل الطهارة ولا يرد بالشك وذكر في  
 النوازل انه ان كان الماء الذي يلاقى الجيفة دون الماء  
 الذي لا يلاقى الجيفة يعني اذا كان الغلبة للماء الذي لا يلاقى  
 الجيفة بان جرى الماء عليها وعمرها بحيث لا ترى من تحت  
 جاز الوضوء من اسفل والا بان كانت الجيفة شئيين تحت  
 الماء فلا يجوز وهذا اختيار الهندواني وعلى هذا ما  
 المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح عذرة او نجاسة  
 او غيرها من الخبسات وكان اكثر الماء لا يجري عليها

او نجاست



ولم يكن عند المنزلة فلما طهر اذا لم يظهر فيه ان النجاسة اعتبارا  
 للغالب اما اذا كان الغلبة عند المنزلة او كان الماء كله اوضف  
 او اكثر يلاقى الغلبة فهو اى الماء الذى يجرى من المنزلة نجس  
 ولم يتغير والاى وان لم يكن كذلك فهو طاهر اعتبارا للغالب  
 وان ساء المظهر من التسقيف او من الثقبات كان المظهر اى  
 اى شئ لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء غلبت النجاسة اكثر  
 السطح او لا لعدم تحقق محلطة النجاسة لا اقل من  
 النازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر وبعد ذلك  
 من الثقبات كانت على جميع السطح اى على اكثره نجاسة فهو اى  
 ذلك السائل من الثقبات نجس للعلم بان نزله بعد اصابت السطح  
 وجرى عليه مع ان غالبه نجس والحكم للغالب والتسقيف  
 حكم الاكثر للاعتناء كما تقدم وان كان الماء الجارى يجرى  
 ضعيفا ينبغي ان يتوضأ المتوضئ على الوقار اى بالتتابع حتى  
 يترفع عنه الماء المستعمل قال بعضهم يحل المتوضئ بمجئته الى على  
 الماء بمعنى موزن الماء اى الجهة التى يأتى منها يكون اضافة  
 من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا استكمل الماء الجارى  
 من فوق وبقي جريان أسفل المكان الذى يستعمله كان جارا  
 كما كان يجوز الوضوء به كثر المياه الجارية اما الخبيث من  
 الماء اى فى كونه جارا فى الحكم فقال بعضهم اى ذهبه يثبت  
 او رقا فهو جارى وقيل ما يؤلفه الناس جارا وقال كونه  
 بعضهم ان كان بحيث ان رشح نجس اى ينكشف ما تحته  
 وينقطع



وينقطع الجريان فليس بجارحما وان كان بخلافه فهو جارح  
 والاى اشهر والثانى اظهر وفي المنتقى اذا كان بطن النهر  
 نجس وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يرى  
 ما تحته لا يتنجس وان كان اى ولو كان جميع البطن نجسا و  
 يفهم منه انه ان كان قليلا لا يرى ما تحته يتنجس واللام فيه  
 كاللام فى المرو على الخيفة ولو كان فى النهر ماء اى من  
 ذلك الماء الركد ونزل من اعلاه اى اعلا التسقيف طاهر  
 واجزاء اى جرى الماء الطاهر الى الركد المتنجس وسيله  
 فانه اى الركد يظهر بقلبه الجارى عليه ولو توضأ  
 منه جاز اذا لم يركب اى النجاسة اثر من الاوصاف الثلاثة  
 كما هو حكم الماء الجارى **فصل** فى بيان احكام المياه  
 والماء الركد الاصل عندنا ان الماء الركد اذا لم يكن عتريا  
 فى عشر شجرات بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها  
 خلافا لما لك مطلقا ولشافعي واحمد فى القلتين فما  
 فوق والدلائل قرنها فى الشجرة واما الحوض اذا كان عتريا  
 فى عشر اى طوله عشرة اذرع وعرضه كذلك فيكون وجبا  
 مائة ذراع وجوابه اربعين ان كان مربعا واما ان كان  
 مدقرا فلا صح ان جوابه ستة وثلاثون واما عمقه فالحكم  
 ما لا شجر اى لا تنكشف ارضه بالغرف وقيل ان لا تنقب  
 يد المقرف الارض وقيل قد ربح اصابع مفتوحة و  
 المراد بالزراع ذراع الكرباس وهو سبع قبضات فقط

حوض  
الماء



وقيل مع اصبع قائم في القبضة الاخير وقيل في كل قبضة  
 قبل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر بينا في  
 الشرح واذا كان الحوض بالقصبة لمذ كونه فهو كبير لا يتنجس  
 بوقوع النجاسة اذ لم يزلها اثر اذا كانت النجاسة من رية هكذا  
 وقع في السخ المتنجس والصواب اذا كانت النجاسة غير رية وكما  
 لفظه غير سقطت من كاتب وشتاعت بها الشيخ وبعضهم  
 وهو بعض مشايخ العراق قالوا في غير رية يتنجس ما حوله  
 النجاسة مقدار حوض صغير كما في الرية اذ لا فرق بينهما الا  
 في اللون والنجاسة ليست باللون والحوض الصغير نجس في  
 فادونها وبعض مشايخ بخاري نقى عنها وجهه وجعله  
 كالماء الجاري لعموم البدوي وقرئوا بان الرية بقاءها  
 بخلاف غير الرية لاحتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شيء  
 بالثبوت ويتنجس على هذا اي على ثبوت الواقع في الحوض في موضع  
 الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير  
 وهو العشر في العشر فضايل فسطح من غسالة في الماء في  
 الماء ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا  
 قالوا على قولنا لا يجوز استعماله لان غلبة التحريك  
 شرط ليقبل الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير مغلوبا و  
 مشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البدوي لكثرة وقوعه مثلا  
 لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي بقا سوا اذا كان  
 الرجال صنف فابتعدون من حوض كبير جاز على قولنا

بخاري

بخاري وعليه العمل وفي اجناس الناطق ان من اغتسل من حوض  
 كبير فلا حرج ان يتوضأ من ذلك المكان بناء على ان الحوض كبير  
 بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط  
 وليس له ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة  
 والاصل فيه اي في الجواز مع القرب من مكان النجاسة  
 وعدم الجواز ما تقدم من انها ان كانت رية لا يجوز ان  
 يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذا لم يكن النجاسة  
 من رية يجوز مطلقا على اختيار علماء بخاري وروى عن  
 الفقيه ابي جعفر الهندواني لو توضأ المتوضي في اجمة القصب  
 اي في القبضة وكانت في الماء فان كانت الماء لا يخلط ببعض  
 الى بعض لا ينجس اذ اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال  
 الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جاز الوضوء  
 لاستهلاك الماء المستعمل في الاكثر واتصال القصب  
 بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع اتصال  
 القصب ببعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه ذرة من  
 ان خلص بعضه الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا  
 لو توضأ في غدير وعلى جميع وجه الماء جعفر بن محمد بن  
 فقي بن عتبة ساكنة ثم راء مضمومة بعد هاو او والف واه  
 راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعد هاو امارة فتحها وهي  
 كلمة فارسية معناها خر الغنقد ويقال له الضحكة  
 هي شيء احضر يكون على وجه الماء فقل قبل ان كان ذلك

بخاري

على النجاسة التي تحرك  
 في الماء



الطحلب بحال يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء لان الماء  
 يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب  
 فيكون مائعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء  
 وكذا الحكم ايضا اذا توضع من حوض قد انحدر ماؤه والجد  
 على وجه الماء رقيق ينكسر بتحرك الماء يجوز الوضوء اما اذا  
 كان الجمد كثيرا قطعا قطعا لا يتحرك لا يتحرك الماء اي يتحرك  
 الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة انفق  
 ونحوه وان كان قليلا يتحرك بتحرك الماء يجوز الوضوء  
 اذا انحدر ماؤه فنقب في موضع منه وبقي الماء متصلا به  
 والنقب كخبرة في أسفلها ماء فوقعت فيه اي في النقب  
 نجاسة لا تقال فيها ولا اثر لها او وقع فيه الطحلب او  
 توضع به اي بالماء الذي في أسفل النقب انسان قاله  
 يحيى وابو بكر الاسكافي يتنجس الماء لكونه متصلا بالجمد  
 فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء  
 المستعمل في ماء قليل فيفقد وقال عبد الله بن مبارك  
 وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد  
 عشر في عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه  
 عشر في عشر والفتوى على قول النضر وابي بكر لما قلنا واما اذا  
 كان الماء تحت الجمد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفد  
 الماء لكونه عشر في عشر ولم ينفصل بقعة منه عن سائر بخلاف  
 الصدقة الاولى فيجوز بلا خلاف بل في المشايخ المذكورين

وعلى هذا

جامع الرواية  
 في المسئلة المذكورة - قسمة المذاهب

الحا

وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة  
 فان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر فيفسد الماء  
 بوقوع المفسد وان كان الماء منفصلا لا يفسد ولذا قال  
 وهو اي الحوض المنجد كالحوض المسقف في الخذف والحكم و  
 التفصيل وان نقب الجمد فعلا الماء فلا يخلو اما ان يعلو على  
 وجه الجمد او يعلو في النقب كالما في القدر فلو وقع فيه  
 الطحلب او احبائه نجاسة اخرى يتنجس عند عامة العلماء  
 ولم يغير الماء الذي تحت الجمد فكان ما في النقب كخبرة  
 الماء القليل واذا انتجس فلم تر النجاسة اي فلا تر النجاسة  
 ما في النقب ما كان فيه وقت التجسس من الماء على ما ياتي  
 في حوض الحمام ونحوه ولو توضع انسان من نقب الجمد  
 المذكور ولم يقع عن الماء في موضع من موضع على كبره  
 كان النقب صغيرا وان وقعت فيه فهو دون عشر في عشر  
 لا يجوز الوضوء ولو وقع في النقب المذكور بشاة او غيرها  
 فانت ان كانت الماء تحت الجمد عشر في عشر لا يتنجس كخبرة  
 ولا يتنجس ما في النقب ايضا لان الموت يحصل غالبا  
 بعد التسفل حتى لو علم ان الموت حصل في المشقة قبل التسفل  
 منه او كان الواقع متنجها فان ما في النقب يتنجس  
 وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشر في عشر يتنجس جميع  
 الماء واما ان علا الماء وان سقط على وجه الجمد وكان عشر  
 في عشر ولا يتنجس لو لم لا يتنجس والا يتنجس ولو ان ما

او على وجه



الحوض كان غشافي عشر فستقل اي تزل فصار ربعا في سبع مثلاً  
 فوقعت النجاسة فيه يتنجس لان المعبد وقت الوقوع فان امتلأ  
 بعد ذلك صار نجساً ايضاً كما كان لما قلنا وقبل كغير نجس  
 والا ولا يصح حوض كبير جاف وفيه نجاسة فامثلاً قيل  
 هو نجس لتنجس الماء شيئاً فشيئاً وقيل ليس يتنجس لكونه كبيراً  
 وبه اي بعدم النجس اخذ من نجس نجس في ذكره في الرخصة  
 والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس وانصل بالنجاسة  
 شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع  
 اتصاله بالنجاسة حتى صار عشر في عشر ثم اتصل بالنجاسة  
 لا يتنجس ذكره قاضي خان وغيره فان دخل الماء من جانب  
 حوض صغير قد تنجس ما فيه وخرج من جانب قال ابو  
 الاعشى لا يظهر ما لم يخرج مثله ما كان فيه ثلاث مرات  
 فيكون ذلك غسله كالقصبة اذا نتجت فانتها غسل  
 ثلاث مرات وقال غيره لا يظهر ما لم يخرج مثله ما كان  
 فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني يظهر في الدخول  
 من جانب والخرج من جانب وان لم يخرج مثله ما كان في  
 الحوض وهو اي قول ابي جعفر اخيراً صمد الشهيد لانه  
 يصير جارياً والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض  
 صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب لو تضاء  
 فيه انسان ووقعت غسالته فيه ان كان الحوض ارباعاً  
 في اربع فمادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل

لا يستقر

نجس

لا يستقر في مثله بل يظهر حوله ثم يخرج فيكونه جارياً وان  
 كان الحوض اكثر من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز لانه  
 الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون جارياً فينتكز استعماله  
 فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع الدخول او في موضع  
 الخرج لانه جارٍ كذا عين الماء اذا كان وسعها  
 في خسر وكان الماء يخرج منها اي من يسوقها ان كان  
 يخرج الماء حركة ظاهرة من جانب اي من جانب  
 اليسوع فذكر العين باعتبار وسعها اي الماء يستعين او ياردم طلاء او لون  
 بالحرارة على الخرج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها  
 لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لانه انقضاء الماء  
 في خروجه من اليسوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز  
 الوضوء فيها وقال القاضي الامام في الدين ان في هذه  
 الصورة والتقسيم الاصح ان هذا التقدير غير لازم  
 وانما الاعتبار على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل  
 اي ان علم خروجه من ساعة لكثرة اي كثرة الماء و  
 قوته يجوز الوضوء في الحوض والعيان والآي وان لم يعلم  
 خروج الماء المستعمل فلا يجوز الوضوء بالكلية اذا كان  
 ظاهراً بحيث يتقار على الوضوء يجوز لانه ماء مطلق  
 فلا يتيم اذا قدر على استعماله كذلك والآي وان لم يكن  
 ظاهراً ولم يتقار على الوضوء عند ذلك يتيم ولا يجزيه  
 امرؤه على الوضوء من غير تقار لانه ليس بماء وحكمه البر

الرجل ما



والجدي حكم النهر حوض صغير كرى اي حفر جمل منه نهر واجرى  
الماء من الحوض فيه فتوضاء ذلك الرجل او غيره من ذلك  
النهر جاز وضوئه لا يتوضاء من ماء جار وان اجتمع ذلك  
الماء اي الذي اجريه في موضع وكري رجل منه اي من تلك  
الموضع نهر فاجري الماء فيه فتوضاء منه ثم ونم جاز  
وضوء الكرا اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت  
اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار  
تلك المسافة ان لا يسقط الماء للمستعمل ان سقط في الماء الا  
في موضع الجريان وفي نوادر راي المعلى عن ابى يوسف ماء  
الحمام بمنزلة الجاري في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر  
اثرها حتى اذا دخل رجل يده فيه وفي يده قد لم تنجس  
واختلف المتأخرون في بيان هذا القول فانه بعضهم  
مراده اي مراد ابى يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو  
اي تلك الحالة وانما ذكرنا عتبار المعنى اي الحالة ما اذا كان  
الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والثاني مقتضى  
منه عرفا مبتدرا كما تكسر الزاء اي مثلا حقا لمحق بعضه  
وهذا هو اختيارنا في الفتاوى حتى لو كان الماء  
ساكنا او كانو تغتريون ولا يجري من الانبوب ماء نجس  
ماء الحوض وعليه اعتماد ومنهم اي من المتأخرين من  
قال هو اي ماء الحمام عنده اي عند ابى يوسف بمنزلة  
الماء الجاري على كل حال سواء تدارك الاعتراض مع دخول

الماء من

الماء من الانبوب ولا لاجل الضرورة الا يرى ان الحوض ليس  
الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه نظر  
ذكر في الشرح ولو ادخل الجنب او المحدث يده في حوض حمام  
لطلب القصعة اي بلائيه رفع الحدث وليس على يده نجاسة  
حقيقية يتنجس ماء الحوض عند ابى في رواية كون الماء  
نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بنزول المحدث عن يده  
وعندها الماء طاهر وظاهر لانه لا يصير مستعملا عند  
والمذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب او المحدث يده  
في الاناء لا يغتارف او دفع الكون لا يصير به الماء مستعملا  
للضرورة ولم يذكر خلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار  
او الصبيان ايديهم لا يتنجس ان لم يكن في ايديهم نجاسة  
حقيقية هذا في الصبيان سلم لانهم ليس عليهم حدث  
واما الكفار ففي ايديهم حدث يدور بالادخال فلا فرق بينهما  
قد حققناه في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم  
انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضؤ به  
بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يخرج وان حصل النجس  
لا يتوضاء به استحسانا اي لاجل التزهد والاحتياط ولو  
توضاء به جاز لانه لا يتنجس بالتمسك حوض الحمام اذا  
تنجس يظهر اذا تمسك ما كان فيه مرة واحدة وقد تقدم  
الكلام في مثله وهو الحوض الصغير ان المختار انه يطهر  
بجدي ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض لانه

دو كذا



صار جاريًا ولو ادخل المتوضي رأسه في الاناء بنية المسح  
او ادخل خفيه بنية المسح يجوز بالاتفاق والمشهور عن  
محمد انه لا يجوز ولكن لا يصير الماء مستعملًا عند أبي حنيفة  
يوسف خلافاً لمحمد وتحقيقه في الشرح **فصل**  
في المسح على الخفين المسح عليهما جائز بالسنة اى بالاثبات  
الواردة عن النبي <sup>ص</sup> قولاً وفعلًا لا بالقرآن من كذا حدث  
موجب للوضوء احتراز من الحدث الموجب للغسل كما سبنا  
انشاء الله اذ السهماء على طهارة كاملة اى اذا احدثت و  
قد لبسهما على طهارة كاملة فالتشط كون الطهارة كاملة  
وقت الحدث ولا وقت التمسح حتى لو غسل رجله ولبس  
الخفين ثم اكل طهارته ثم احدث جاز له المسح علىهما <sup>بوجوب</sup>  
الكمال عند الحدث فان كان الماسح مقيمًا بمسح يومئذ  
وان كان مسافرًا بمسح ثلثة ايام وليا يمسح عنها على ما  
عنه جعل رسول الله <sup>ص</sup> ثلثة ايام وليا يمسح عنها  
يومًا ويلة للقيم وابتدأوها اى اول المدة المذكورة للقيم  
وليس في عقيب الحدث لانه قبل ذلك متطهر بطهارة  
الغسل ولا يعتبر لابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت  
اللبس حتى لو نظهر لصلوة الصبح ولم يلبس خفيه الا  
وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من  
وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر  
فيجوز له المسح ان كان مقيمًا الى وقت العصر من اليوم <sup>الثاني</sup>

وان

وان كان مسافرًا في وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل  
رجليه ولبس خفيه قبل اكل الوضوء ثم اكل الطهارة قبل  
ان يحدث جاز له المسح عليهما عندنا لما تقدم ان الشرط  
كون الطهارة كاملة وقت الحدث خلافاً لثاني فان  
الشرط عنده كونها كاملة وقت التمسح فانما يظهر خلافه  
المستحق على هذا فيما اذا توضع مرتبًا فلا غسل لحدوث <sup>حمله</sup>  
واذ دخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وغسلها  
في الخف فانه لا يجوز المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا  
يكفيه ان يكون الخف ملبوسًا على طهارة كاملة عند  
اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسًا على طهارة  
ناقصة عند الحدث حينئذ لا يجوز المسح عندنا خلافاً  
لزمي والطهارة الناقصة هي الطهارة صاحب العذر  
وكذا طهارة النيم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي  
تري الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة ايام  
في الحيض او فوق اربعين في النفاس اى هي حامل وموت في  
معناها كصاحب سلس البول وانقلاب الريح او  
استطلاق البطن او الرعاف في الايام او الجرح الذي لا يبرأ  
اذا توضعت ولست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم  
الاستحاضة تمسح كالاصحاء لانهما ليست الخف على طهارة  
كاملة ولو لبس بطهارة العذر اى بعد ما ظهر منها  
شيء تمسح في الوقت فقط ان احدثت بعد التمسح



غير عندها عندنا وعند من تمسح تمام المدة وتحقق  
الدليل من الطرفين في الشرح ولا يجوز المسح لمن وجب عليه  
الغسل كرجل احتلم وتيمم عند عدم الماء فوجد ماء قليلا  
يتوضأ ولا يمسح الخفين لانه وجب عليه الغسل كما لو  
توضأ وليس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل  
ساير بدنه ويمسح على خفيه وكذا الوان الميا في توضأه وليس  
خفيه ثم اجنب وعند ماء يكفي للتوضأ فانه يتيمم ويغسل  
فان احدث بعد ذلك وعند ذلك الماء توضأه وغسل  
رجليه ولا يجوز له المسح لان الجنباة حلت القدم والرجل  
والماة فيه اي في مسح الحف سواء لان الادلة لم تحقق والشا  
تابعات للرجل في الاجزاء ما لم يضع خفيه والمسح انما هو  
على ظاهرهما اي اعلاهما دون باطنهما اي سفلهما لما روي  
عن علي رضي الله عنه انه قال لو كان الدين بالبري كان مسح  
باطل الحف اولى من ظاهره وكفى رايت رسول الله وم  
يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية كان مسح الحف  
اولى من اعلاه وبسحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع  
لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى  
رأى آثار اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومد  
او وضع الاصابع مع الكف ومدّها فكلها حسنة  
الا حسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها وسحب  
ان يبدأ من قبل الاحية جمع ويمد الى اليت اعتنا باننا  
ابو بكر بن ابي نضر فان المسح

فان المسح فيه ذلك يستحب ايضا ان يكون مرة واحدة فرض  
ذلك المسح مقدرا لثلاث اصابع طولا وعرضا من اصابع اليد  
كما قال ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعسر  
اصابع الرجل ولو وضع يديه من قبل المسح الى المدة الى  
رؤس الاصابع جاز لخصوص الفرض وكذا الوسخ مبيها  
غيره جاز ايضا وكذا الوسخ بثلاث اصابع موضوعة وضعا  
غير مدودة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنّة  
في جميع ذلك وكيفية المسح الحسن ان يضع يديه اي اصابع  
يديه على مقدم خفيه ويجا في كفيه ويمدّها الى اليت او  
يضع كفيه مع الاصابع ويمدّها جملة وهو حسنة والاول  
هو السنة ولو مسح برؤس الاصابع وجا في اصول الاصابع  
والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا لان البلية  
تصير مستعملا بمجرّد الاصابع وفي المتقاطر البلية الثانية هي  
الاولى وفي اقامة السنّة يجوز استعمال بلة الفرض بالنقص الحديث  
خلافا من عليه الفرض وكذا الوسخ باصبعين لا يجوز الا ان  
يكون الابهام والسبابة مع ما بينهما والمسح ان يمسح  
بباطن الكف لانه المتقاربت وكفى بظاهر كفيه يجوز لخصوص  
المقصود وكفى مخالفا لسنة ولو مسح على باطن خفيه او من  
قبل العقبين او من جوانبهما اي جوانب الرجلين لا يجوز مسح  
لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الحف لانه المعقّن بالنقص  
وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بيلة بالكسري بلة بقتل على كفيه

كروا في



بعد الغسل يجوز مسح لان البتة الباقية بعد الغسل مستقلة  
 عن المسح فيه ما سأل على العضو وانفصل عنه ولو مسح لاسه  
 ثم مسح خفيه ببتة بقيت بعد المسح لا يجوز لان هذه البتة  
 مستقلة اذ المستعمل فيها اصاب بالمسح ولو نوضه ولم يمسح  
 خفيه وكنى حاضر في الماء لا يبتسئ المسح ولم يقتل احد من  
 او اكثرها او مشى في الخيشين المبطل بالماء الجاري عليه او بالمطر  
 يجنيه ذلك الخوض او المشى عن المسح ولو كان الخيشين مبتلا او يابس  
 بالظلمة فيقبل لا ينوب عن المسح لانه من نفس ابنة والا صحت  
 ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصاب خفه المطر  
 ينوب عن المسح وان لم ينجس خلافتا فقي في ذلك كله فان  
 البتة عنه شرط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات  
 النادرة لا يجنيه عندنا ايضا لانه اي لان المسح خلف  
 عن الغسل فاختلفنا الى البتة كالتيتم وهذا غير صحيح من ذهب  
 علمائنا ومن ابتداء المسح اي مدته وهو مقيم فسادا تمام  
 يوم ولبتة مسح تمام ثلثة ايام وليا لها عندنا خلافا للشافعي  
 لان المعبر اخر الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتداء المسح وهو مسافر  
 ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما ولبتة او اكثر  
 لزمه مسحها وغسل رجليه لانه صار كغيره من المقيمين فلا مسح  
 فوق مدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم ولبتة اتم ما  
 ولبتة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق الخفض  
 ان يمسح على الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف وقاية  
 وقد يكون

وقد يكون من الجملد ومن الكرياس ومن غيرهما فان كان من  
 الكرياس لا يجوز المسح عليه بالانفاق الا ان علم ان البتة  
 نفذت الى الخف مقدار الفرض او كان ثجلا جلد لا يستل الاضاح  
 والكعبين فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف  
 كالذي من الاكريم او الصبر وكذا الخف فوق الخف وهو بدل  
 عن الرجل لا عن الخف فلو لبسه او لبس الخف فوق جوب  
 رقيق من كرياس او نحوه جاز المسح عليه كما افاده المولى او مثلا حشره  
 حشره في دهره وصاحب التسهيل ولا اعتبار بما نقله  
 ابن فرشته في شرع الجمع عن قتادة لما نادى من عدم الجواز  
 لان ان ذى رجل مجهول لا يجوز تقيده بما يخالف الا  
 فان اتصاله باللبوس من الخف وغيره بالرجل ليس بشرط  
 لو كان شرط لما جاز المسح على الجرموق وتام البحث في النزاع  
 فان احدث بعد لبس الخفين قبل لبس الجرموق ومسح على الخفين  
 او لم يمسح ثم لبس الجرموق لا يمسح على الجرموق لان شرط جواز  
 المسح عليهما ان يلبسا قبل احدث كما في الخفين ولو نزع  
 احدهما لم يوجب بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد  
 فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه وان نشاء اعاد المسح على  
 الآخر وعلى الخف الذي نزع جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على  
 مسح المنزوع من غير إعادة المسح على غير المنزوع ولا يجوز مسح  
 على الجرموق المنزوع وان كان اي ولو كان خفاه غير متحرين  
 قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرقا كبيرا

على الجرموقين لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل احدث كما في الخفين ولو نزع احدهما لم يوجب بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه وان نشاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي نزع جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير إعادة المسح على غير المنزوع ولا يجوز مسح على الجرموق المنزوع وان كان اي ولو كان خفاه غير متحرين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرقا كبيرا



بين اي يظهر منه اي من الخرف مقدار تلك اصابع طول او عرضها  
 من اصابع الرجل وفي رواية الحسن من اصابع اليد والاول  
 ظاهر الرواية وهو الاصح فالمعتبر اصغر الاصابع اذ لم تكن  
 الخرف عند الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلاث  
 التي عند الخرف فان كان الخرف اقل من ذلك جاز المسح عليه  
 زفر وانما في لان القليل عفو لدفع الخرج وما دون ثلث  
 اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل والثلاث اكثرها  
 ان كان الخرف في خف واحد قدر اصبعين في موضع منه او في  
 موضعين وفي الاخر قدر اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح  
 لان المانع كونه قدر الاصابع الثلاث في خف واحد فلا يحج  
 لو كان في خفيين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة  
 في احدي الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع  
 جواز الصلوة وكذا لو انكشف في كل من عضوين كل منهما  
 عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق المذكور في الشك وان كان  
 الخرف قدر اصبع مع الخرف قدر اصبعين في خف واحد يجمع  
 في الحكم بالانقبة فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث  
 اصابع في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كلها  
 في الصحيح خلافا لما في المسألة حتى من ان ظهور الانامل او ارجل  
 وحدها مانع ولو ظهر الاقدام وهي مقدار ثلاث اصابع  
 من غيرهما اي من غير الاقدام جاز المسح لان الخرف اذا كان  
 عند الاصابع فالمعتبر ظهور نفسه الاصابع وان كان في موضع

آخر

آخر يعتبر قدر اصفرها ولو كان طول الخرف اكثر من قدر ثلث  
 اصابع وانفتحت اي مقدارها يتفتح منه اقل من ذلك العدة  
 لا يمنع جواز المسح لان غير المنقح ليس له حكم الخرف لعدم ظهور  
 شيء منه وكذا الحكم لو انفتحت من غير الخرف الا ان في  
 الانسان لا يرى شيء من قدميه يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشيء  
 المذكور والملا به المقدار المانع بين يديه في حالة المنقح اي حالة رفع  
 القدم ولا يند وحالة الوضع يمنع جواز المسح لان المعبر حال  
 المنقح كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا  
 الخرف اذا كان فوق الكعب لا يمنع لان ستر الخف لا فوق  
 الكعب ليس بشرط وكذا جاز المسح على المكعب وفي فتاوى قاضي  
 خان وما يقال له بالفا رسيته جار وفاق وان كان يستر القدم  
 لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع واصبعين  
 جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية  
 يمشي به ويهوان يكون مشقوقا مشدودا وفيها لوي  
 مكعب لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين  
 جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد المسح  
 على الخف ان يحل خفيه فنزع القدم من موضع من الخف غير  
 ان القدم في الساق بعد انتفض مسحة جماعة وان نزع  
 بعض القدم عن مكانه فقد روي عن ابني في انه اذا خرج اكثر  
 العقب عن عقب الخف انتفض المسح لان العقب يستر القدم  
 ولكن حكم الكعب في بعض الروايات عن ابني في اذا صار الخرف

وكش

ظاهر ادور

ادور

ابن في فتاوى قاضي خان

والاخر من غيرهما



بحال تغسل المشي المعتاد معه ان تقض المسح والافلا فان  
 للمعتبر مكان متابعه المشي وفي الرواية عنه ان خرج اكثر من  
 الى ساق الخفا انتقض المسح والافلا قال في الهداية وغيرها  
 هو الصحيح لان لاكثر حكم الكافر قبل ينقض بخروج بعض القدم  
 وفي بعض الروايات متابعان بقي في موضع قرار القدم مقدار  
 ثلث اصابع من ظهر القدم سمى اصابعها لا ينقض المسح  
 وهو في هذا القول رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ  
 وقال في الكافي وعليه اكثر الاحتجاج لان مقدار فرض للمسح باق  
 في محل المسح وفي كتاب المصنوع لابي عبد الله الزعفراني جله  
 مسح على خفيه ثم دخل الماء اي خاض في الماء ان ابتل جميع  
 احد القدمين ابتلا لا هو غسل ينقض مسحه وكذا لو ابتل  
 اكثر احد يهما فيجب ان يكر غسل جليله لا يكون جامعا  
 بين الغسل والمسح رجل اخرجه عقبه من عقب الخفا الا ان تعلم  
 قدمه في مقدم الخفا اي في موضع المسح ان كان يمسح ما لم يخرج  
 صلبه قد ميه هي الخفا اي عن موضع القدم منه الى الساق  
 اي الى اول حلة الساق من الخفا وهذا موافق لقول محمد و  
 ذكر في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صلبه القدم في  
 موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخفا ويدخل لا ينقض  
 مسحه لعدم النزعة وكذا لو كان الخفا واسعا اذا فرغ القدم  
 من رفع العقب حتى يخرج الى ساق الخفا واذا وضع القدم  
 عماد العقب الى موضعها لا ينقض مسحه وكذا لو كان الخفا

يمشي

او طويلا

يمشي على صلبه قد ميه وقد ارتفع العقب عن موضعه  
 للمسح وعن محمد انه قال اخف فيه حتى ينقوح وبطانية  
 الخف من خرقته او غيرها غير منقوح فخرج اي حال كون ذلك  
 الشيء الذي هو البطانية فخرج في الخف وفي بعض النسخ وبعض  
 من غير الغالب بالرفع او بالخف جاز للمسح لعدم ظهور  
 مقدار ثلث اصابع كما ذكره في النخبة ولا يجوز المسح على  
 العمامة والقلنسوة بدل مسح الرأس ولا على المبرقع بدل  
 الوجه وصوما يجعله المرأة على وجهها مخروفا ما يخاري  
 عينيه منه ولا على القفازين بدل غسل اليدين هو  
 يلبس في اليد لاجل البرد او الطير وغير ذلك ويجوز للمسح  
 على الجوارب جمع جسيمة وهي ما يشد على العظم المتكبر من اليد او تحدها  
 وان تشد على اي وتوشد على غير وضوء بالجماع الا انه  
 المجتهدين لا يخرج في الغسل فان سقطت بعد للمسح من  
 غير ثوب لم يفسد مسحه <sup>او ثوب</sup> <sup>او ثوب</sup> <sup>او ثوب</sup> وان سقطت عن  
 بره بطل المسح لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان  
 السقوط عن بره في الفضل لم يلزم الاستئذان ولا يجوز  
 البقاء والمسح على الجسيمة على وجوهه ان كان لا يضر غسلها  
 بختم يلزم الغسل بالاجماع وان كان يضر الغسل بالماء  
 البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزم الغسل بالماء  
 وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح يمسح ما تحت  
 الجسيمة ولا يمسح فوق الجسيمة هذا لفظا فيحتمل للمسح

الاصغر

فرق بين اوزنيه باغلا نوره

٩٩



على الجوارح بما يجوز انما يقدر على الغسل ولا على المسح على القربة  
نفسها بان كان يضرها الماء من الغسل ومن المسح اما اذا  
كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على القربة  
فلا يجوز له المسح على الجيرة ونحوها لعدم الضرورة والرجح  
قال برهان الدين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا  
فان الناس عنها غافلون فيظنون انه اذا ضرها الغسل  
يجوز المسح على القربة مع عدم ضرر المسح على نفس القربة و  
ليس كذلك وان تركها المسح على الجيرة والحال ان المسح عليها  
لا يضره جاز عندنا في خلافها فان عندنا لا يجوز له  
الشيء صلى الله تعالى عليه وسلم امر عليه بذلك والامر للرجح  
وله ان القربة منه لا تثبت بخير الواحد وقد سقط الغسل  
بالاجماع اما الاستيقاب في مسحة الجيرة فشرط عند البعض  
وهو ادوية الحسن عن ابي حنيفة وبعضهم كشيخ الاسلام  
خواجه نراء قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليد مال  
صاحب الهداية وصحة في الكافي ولو كان المسح على الثقب  
او اقله لا يجوز ويكتفى في مسحة الجيرة بالمسحة واحدة  
كمسح الرأس هو الصحيح لان المسح لم يشرع تكراراً وقيل تكرار  
ثلاثاً وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة في موضع وليس الغيب  
تحت جميع الجيرة ونحوها جراحة لم يشرع عليه الجيرة  
مقدار الجراحة فثبت جواز المسح على كل جيرة تبطل موضع  
الجراحة لان الجيرة والعصا لا بد ان تكون ان يكون

الجراحة

الجراحة فتخفف الضرر الى جوارح المسح على الزائدة اذا كان  
يضره حلق الغسل ما حول الجراحة وان كان لا يضره ذلك اذ يجوز له  
مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في جميعها  
تقدم بين الجيرة وعصا بية القصة والفرق في جميعها  
ثم المسح على الجيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يحسب  
الغسل ولا يتوقف بوقت فلو كان بلعدى رجله قربة في  
تخلعها وغسل الصبيحة جاز لانه ليس بها بين الغسل والمسح فلو  
ليس الخف على الصبيحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على  
الخف لانه يكون جمعا بين الغسل والمسح فان لمسح الخف عليها  
جاز له المسح على الخفين ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب  
او دونها اي دون الكعب فان غسل موضع القطع فرض غسل  
موضع القطع والرجل الصبيحة وليس خفيه ثم احدث فينظر  
ان كان بقي من ظهر القدم لمقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر  
يمسح على الخفين والاى وان لم يكن بقي من ظهر القدم لمقطوعة  
قد ثلث اصابع يغسلهما اي كلتا الرجلين لانه اى ان لا يوجب  
غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه  
لنقصا بية عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب  
غسل الرجل الصبيحة لئلا يجمع بين الغسل والمسح وان كان مقطوع  
الاصابع من احدى الرجلين او كليهما وبعض خفه خال عن القدم  
فمسح على الخف فان وقع المسح على الخف على المغسول لم يأتى  
من القدم اى ان وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم من الخف



حالي كون ذلك المسح عليه مقدار تلك اصابع جان المسح لوجود  
مسح المقدار المفروض والآي وان لم يكن المسح مقدار تلك اصابع  
على الموضوع الذي فيه القدم من الخف فلا يجوز المسح وكذا الحكم  
على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه خاليا عن القدم  
والحيصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخف فان وقع  
بقامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز  
رجل توفيقا ومسح على الجيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما  
فتوضعت المسح على الجيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يتر  
حتى جاز له امامته لا يفتاء فان احدث بعد ما برأت لا يحسح  
لانه ليس الخفين على طهارته ناقصة ذكره في نسخة الاسمي في وقد  
حققناه في الشرع واذا كان الشقاق في رجله او في يده فحمله  
الدلو كالمسح ونحوه ان الشتم على الماء فوق الدلو وجوبان لم يكن  
يضره ولا يكفي المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده  
قد عجز عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يوضئه المستجيبا  
عند ابي ووجوبها عندها فان لم يستعين وتيمم وصلى جاز  
صلوته عند ابي خلافا لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر  
على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد من يوجهه او  
يحول عليه الاستغانة عندها لا عنده لان عنده المكافاة  
انما يكلف بقدر نفسه لا بقدر غيره فان لم يجد من يوجهه  
بان لم يكن عنده احد او كان فاستعان به فابى جازن صلواته  
بلا خلاف لتحقيق الحق من كل وجه ما المسح على الخوف بجميع جهات

وهو ما ليس

امري  
الاج

وهو ما ليس على الخوف لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جهرا  
فلا يجوز عند ابي الا ان يكونا مجلدين اي يستوعب الجلد ما يستر  
القدم مع الكعب او منقطين اي يجلد الجلد على ما يلي الارض منهما  
خاصة كالنعل للرجل وقالا يجوز المسح عليهما اذا كانا خنبيين لا  
قال في المغرب شفا التوبة اذا رقت حتى رايت ما وراء من باب ضرب  
ومثلا اذا كانا خنبيين لا يشقان ونفى الشكوف تأكيد للخاتمة  
في بعض الكتب لا يشقان الماء ولا يشقان الماء فالاولى بمعنى  
لا يشقان جريان الماء الى نفسه كالادم والمضم والثاني بمعنى  
لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى فقهائنا وعلماءنا على  
قوله ابو يوسف ومحمد الفتوى قلله في النخبة وقيل يرجع ابو حنيفة  
الى قوله ما في الخوف على ما روي انه لما مرض مسح على الجواربي من غير  
نعل وقال الحق انه فعلت ما كنت متعنتا لئلا يسهل فاستدركوا  
على رجوعه وحده الجوارب الخنبيين ان يستمسك اي يثبت ولا  
على ان من غير يشده بشئ عند علمه بغيره وهذا حد  
آخر للخنبيين غير ما تقدم وقال الزاهد فان كان خنبا بمشي  
مع فرسخا فصاعدا جوارب اهلهم وفعل الخلاف انتهى في ذلك  
في الخلاصة وهو احسن الحدود ولذا قال المصنف ويجوز المسح  
على الخفاف المحتقة من البسود التي كثر لا مكان قطع المسافة  
بها فاعرف قطع المسافة لانه هو المقصود من متعة الرجل  
ثم قال انما هدي ذكر شمس الامة الحلواني ان الجوارب خمسة  
انواع من المزعزعي والغزل والشعر والجلد الرقيق والكتان

فلا يجوز  
القدم مع الكعب  
او منقطين اي يجلد  
الجلد على ما يلي الارض  
منها

او قيل  
او قيل

او قيل  
او قيل

او قيل  
او قيل

او قيل  
او قيل

وهو ما ليس



اربعون

151

ان نزعها ما ذهب جليله من البرد فانه يشيم ولا يمسح على الخفين عليها  
 حقيقة الشيخ كما لا الدين ابن الصمام وقد ذكرناه في الشرح  
 في نواقض الوضوء النواقض جميعها فنفقة والماء بها العلة النافضة للماء  
 اي العلة التي نفقة الوضوء كل ما خرج من السيلين اي خرج كل شئ  
 خرج من القبلة او الدبر فيتمتع البول والغائط والدود والخصاة  
 والبرج غير ان البرج من غير الدبر لا ينقض فلذا قال وان خرج من غير  
 الدبر او المرأة يريح يستتبه الصحيح انه اي الوضوء لا ينقض ذكره  
 في المحيط ولا خلاف في ان الخارجة من الذكر غير نافقة وكذا المنسنة او موقوفة  
 اذا خرجت من الفرج وانما المنسنة قبل ينقض الصحيح انها لا تنقض  
 بل الصحيح ان الخلاف انما هو في الخارجة من فرج المفضيات ولا  
 خلاف في غيرها وان خرج البرج من المفضيات وهي التي انقطع الحجاب  
 بين قبلها ودهرها فانصرفت كغيرها فخرجت جميعا عليها الوضوء  
 للاحتياط وذكر في جامع قاضيه وكذا في غيره انه يستحب لها  
 ان يتوقف للاحتياط مع ان طهرتها ثابتة بيقين فلا تنقض  
 بالشد لكن قيل كون البرج من الدبر هو الغالب يخرج انها من الدبر  
 وقيل ان كان مسموما او منسنا ينقض والا فلا وفي الخلاصة  
 اخرج من الدبر يريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاط لا وضوء  
 عليه كذا الدود والخصاة اذا خرجت من احد هذين الموضعين  
 فعليه الوضوء لا يستطبع في الرطوبة وهي حدث في السيلين  
 وان قلت بخلاف التبرج كان خرج الدود من الفم او من الاذن  
 او من الجرح لا ينقض لان الدودة طاهرة وما عليها من البكة

1944



غيرنا خفة لقلتها وعدم قوة السيلان فيها وان ادخل الحفنة <sup>موقنة</sup>  
 دبره ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا تنقض ادخالها الوضو  
 والاصوات التي يتوصل لان عدم وجود البلة نادر فربما وجدت  
 الا انها خفيفة وكذا كل شئ يدخله ويطرد خارجا ولما غلبت  
 خروجه نافع لا يتنجس بما في البطن وكذا في القول بخلها  
 اذا كان طرده خارجا وان اقطر الدهن في الحليل فعد فلا وضو  
 عليه عند الحيض خلافا لما ذكره قاضيان من غير ذلك خلافا  
 وذكر ابن الهيثم ان فيه خلافا في يوسف فقط وهو الظاهر  
 وان اقطر في الفرج الداخل فخرج نافع اتفاقا وان اقطر في  
 الاذن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقض وكذا ان عاد من  
 الاذن وان عاد من الغم ينقض وكذا السعوط لا ينقض ان عاد  
 من نف بعد ايام كذا في فتاوى قاضيان وان احتشيت الرجل  
 احليله بقطنة خفيفة من خروجه البول والى الاله لولا ذلك  
 القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل يستحب ان يكون به  
 الشيطان ويحب ان كان لا يقطع الا بقدرة ما يصلي القليل و  
 كذا الحكم لو احتشيت دبره ولا ينقض وضوه ما لم يخرج البول على  
 ظاهر القطنة لعدم الخروج وان غلبت القطنة ثم اخرجها  
 او خرجت صبي بنفسها حال كونها رطبة تنقض وضوه وان  
 لم تكن رطبة لا ينقض كالدهن بخلاف ما يغيب دبره فان  
 خرج نافع لم يواظب بدنه ثم خرج وان ابتل الطرف  
 الداخل من القطنة ولم ينفذ البول الى ظاهره لم ينقض وضوه  
 وان اسقطت

وان اسقطت بعد ادخال طرفها ان كانت رطبة تنقض وان  
 كانت يابسة لم ينقض وكذا الحكم في كبر سيف النساء وهو القطن  
 التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في الاصل اسم للقطن  
 اذا سقطت ان كانت رطبة تنقض وان كانت يابسة فلا  
 سواء كما ذكر سيف الفرج الداخل او في الخارج وان كانت  
 احتشيت في الفرج الخارج فانما ادخل الحشو تنقض وضوها  
 سواء نفذ البول الى خارج الحشو او لم ينفذ للشيء بالخروج  
 من الفرج الاخر وهو المعبر في الانتقاض لان الفرج الخارج  
 بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج من قصبته الذكر الى  
 القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج  
 الداخل وان لم يخرج من الفرج وانما اذا احتشيت في الفرج  
 الداخل فخذ ان نفذ البول الى خارج اي خارج الحشف  
 انتقض الوضوء والاى وان لم ينفذ الى خارج فلا ينقض  
 كما في حشو الاحليل وهذا الذي مضى كان في الفرج من احد السبيلين  
 وانما الخش خارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة <sup>او ابدت</sup>  
 ايضا عندنا على التفصيل الذي سبذكر خلافا لث في ذلك  
 وذلك كما في الدم ونحوها من القيح والصدية لقوله  
 الوضوء من كل دم سائل وتحقيقه في الشدة اما البقي فانه  
 اذا كان ملامسا لم يكن من التلويح وقيل ان لا يكون اسيا او عار  
 الا بتكلف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعنا او مرقا او صفرا  
 صفرا او سودا وعن الحسن لوقاء الطعام او الماء من عته

الا ان  
 صفة



لا ينقض كذا القبي لولا رقع وقاء من ساعته لا يكون من  
 ساعته لا يكون نجس قذره وهو النجس والنجس في الجرح  
 الحظوظ النجاسة في القينة لو قاء دود كثيرا او جنة ملاذ  
 فاه لا ينقض وذلك لا ينقض في نفسه وما يستحق قيل ياش  
 لا يبلغ ملاء النجس فان كان القبي بلغا لا ينقض الوضوء عند في  
 محمد سواء نزل من الرأس او من بعد من الجوف وقال ابو يوسف  
 ان صعد من الجوف ينقض لانه نجس بالجوارح ولها انه لرجح  
 لا يتخلل النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير نجس والقبي في  
 ما لا الى قوله الجوف يوسف حتى قال بكر ان باخذ البلغم بطرفه  
 وبصل مع كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكر في الشرح وان قاء  
 دوما فاما ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان  
 كان سائلا نزل من الرأس ينقض اتفاقا ان سائلا او النجس  
 كان علقا اي مخدلا لا ينقض اتفاقا وان غلبت السائلا على النجس  
 نقض وكذا ان كان مسائلا بياضا كما اصفر نارجيا فان كان  
 اقرا صفرا من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان خرج من  
 اسنانه وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض اتفاقا  
 الا ان يملأه القبي لانه سواد محترق فاعبر سائر النجس التي  
 وان كان سائلا فعلى قول ابى حنيفة ينقض وان لم يكن  
 ملاء النجس كسائر النجس لانه لا ينفذ من جرحه في الجوف اذا الملاء  
 ليست محلا للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء النجس اعتدلا  
 بالقبي لكونه من الجوف وان قاء طعنا او غيره سوى الدم السيل

وانما ذكر الطعام لئلا ينقض ان السيل للدم المتقدم ذكره قليلا قليلا  
 متفرقا وكان بحيث لو جمع يلا النجس بنظر ان اخذ نجس بان قاء نجس  
 في مجلس واحد يجمع عند ابى يوسف ويجزم بالنقض وقال محمد ان اخذ  
 المجلس السيل وهو النجس يجمع ويجزم بالنقض والا فلا وهو الاصح  
 لانه الاصل انما في الاحكام الى سببها ونفيها عن السبب انما في  
 الاتحاد اذا كان اي كان اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن النجس  
 اليه اي الاضطراب والحركة لدفع اللعنة ما لا يطيقه وكذا ثانيا وثالثا  
 فهذا هو تفسير النجس ما لا ينفذ من الجوف اذا خرج من البدن  
 فاما ان يسيل او لا ان ساء بنفسه نقض والا فلا خلافا لرجح  
 لقوله لم يسيل القطرة والقطرتان من الدم وضوءه الا ان يكون سائلا  
 والمراد بالقطرة والقطرتان ما يخرج من شبيهها بما يقطر ولا يسيل  
 بدليل قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل وهو غير  
 السيلان في الدم ونحوه مسائل كثيرة منها اي من تلك  
 المسائل نقطية بكسر النون ونحوها وهي واحدة الجدرى  
 فشرقت فسالت فيها ماء خالص جدي من المخرج والثالث  
 عليه او دم او صديد او ماء اصفر ارق من الدم والقبي ان ساء  
 عن رأس الجرح نقض الوضوء وان لم يسيل عن رأس الجرح لا ينقض  
 وهذا يشتمل ما اذا خرج بنفسه فسائلا او خرج بالاصفر فسال  
 وهو اختيار صاحب المحيط وفي الهداية انه اذا خرج بالاصفر لا ينقض  
 والاول اوجبه قاله ابن النهم وذكرناه في الشرح وتفسير السيل  
 ان قضاه يخرج ذلك الشيء عن رأس الجرح اي ينزل ينف من غير

بولاً لا ينفذ  
 بولاً لا ينفذ او تورى

اولاً نزل اوله



بتبعيته غيره وأما إذا علا على رأس الجرح أو الشئ أو نحوها ولم يخرج  
 لا يكون سائلا وقال بعضهم إنما يكون سائلا ناقضا إذا خرج  
 وتجاوز مكان خروجه إلى موضع يلحقه أي يلحق ذلك الموضع  
 حكم التطهير أي يجب تطهيره في موضعه أو في الفسل أو في إزالة  
 الشئ منه الحقيقية يعني ذلك البعض الذي فسر السيل بهذا  
 إذا خرج الدم من الرأس إلى أنفه أو إلى أذنه سائلا ذلك الدم  
 إلى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاء في قضية  
 الأنف وصاح في الأذن إلى الخارج نقض الوضوء وإن سالت إلى قضية  
 الأنف وداخلها في الأذن ولم يتجاوزها لا ينقضه وإن خرج  
 الدم عن رأس الجرح بقطنة أو غيرها ثم خرج فمسخ ثم قام أو  
 أتى التراب ووضع القطن ونحوه عليه فخرج وبسره فينظر  
 فإذا كان بحاله لم يتركه ولم يمسح ولم يضع عليه شيئا سائلا  
 نقضه ولا فلا ينتقض لأن القبر خرج من ماله من شأنه أن يسيل  
 بنفسه لا إلى الخارج ومن لمس السائل أو نزق وفي نزق دم فإنه  
 ينظران كما ينظران غالباً بان كان إلى البياض أقرب فلا وضوء عليه  
 وإن كان الدم غالباً بان كان إلى الحمرة أقرب فعليه الوضوء ولا  
 غلبة تدرك على سيلانه بنفسه ومغلوبيته يدل على عدم  
 ذلك وإن استويا بان كان فيه صفرة شديدة تارحية يتوضأ  
 احتياطاً لأن سيلانه بنفسه أظهر ومنها لو غلبت شيئا فخرج  
 شرا الدم عليه ولا وضوء عليه وكذا لو رأى الدم على الخلال لأنه  
 ليس بسائلا قاله قاضيان وقال بعض المشايخ ينبغي أن يضع

نور

فقد البصر لوزل الشك

كلمة أو صيغة

كذا أو صيغة في ذلك الموضع فينظران وجهد الدم فيه أي في الشئ  
 الذي وضعه من الكحل ونحوه نقض الوضوء والأفلا وفي الخاف  
 سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان فقال إن كان  
 موضعه معلوماً وسال نقض وهو نجس وإن لم يعلم ونجس  
 مع البراق فإنه ينظر إلى الغالب ومنها ما روي عن محمد أنه قال  
 الشيخ إذا كان في عينه رمد وبسبب الدموع منها أي من عينيه  
 امرأة ففعل مضارعة من مقول محمد بالوضوء لوقت كل صلاة  
 أي كثر ما حبل أعمار لا في أخاف أن يكون ما يسيل منه  
 صديداً فيكون ما جبه عذروا لافرق في ذلك بين الشيخين  
 الأذن ذكر الشيخ باعتبار الأكثر والافرق بين الرمد وغيره من  
 الأوجاع بل كل ما يخرج من عينه مع وجع سواء كان العين  
 أو الأذن أو السمع أو الثدي ونحوها فإنه ناقض على الأصح لأن  
 صديداً بخلافها إذا كان بدون وجع وفي الفتاوى والعمدة  
 في العيان وهو بفتح العين المعجمة وسكونه الراء جراً يخرج في  
 بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ أي لا يحق ولا يسكن دمه وهذا  
 إذا انفجر لأنه من جملة العروق أما صاحب العذر الجرح الذي  
 لا يرقأ بالهزة أي لا يسكن دمه عن النزق ومن بدلس  
 البول وهو عدم سقاسه والمستحاضة وكذا من رقا في  
 دائم أو انفلات الرمد أو استطلاق بطن يتوضئون لوقت  
 كل صلاة فيصالحون بذلك الوضوء في الوقت ما نشأ من  
 الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم وفي بعض

أو كثر

أو كثر

صباح

أو يورق في قماره



والشح وكان عليه استيفاء الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ  
القدرة وفيه دفع ثوبان بطل وضوءهم بالنظر الى صلوة الاول  
بالنظر الى صلوة اخرى لان توفاء الاستحاضة حين تطلع الشمس  
طهرها رتقا حتى يذهب وقت الظهر عند ابى حنيفة ومحمد خلافا  
لابى يوسف وزفر بناء على ان وضوءهم ينقض بخرجه في الوقت  
فقط عند ابى حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبانها  
وجد عند ابى يوسف في الضوء المذكورة حصل وضوءه ولم يحصل  
خروج فينقض عند ابى يوسف وزفر لا عند ابى حنيفة ومحمد وفيما  
اذ انقضت قبل طلوع الشمس طلعت وجد الوقت في وجوبه  
الدخول فينقض عند ثلثة لا عند زفر فينبغي وجوبه للمخرج وان  
يربط بخرجه تقبيل النجاسة وان لم يكن مانعا كلبا فانه الطهارة  
واجبة بقبيل المكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر من ذلك  
الدم لم يلزم غسله لانه نجاسة غليظة هذا اذا علم او علم على ظنه  
انه اذا غسله لا يتنجس ثوبا قبل اداء الصلوة ليكون غسله مفيدا  
ولو كان الثوب الذي اصابه ذلك الدم نجسا يتنجس قبل الفراغ من  
الصلوة ثانيا جاز له ان لا يغسل هذا هو المختار للفقهاء  
قبل لا يبدان يغسله في وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر اذا منع  
الدم ونحوه عن الخرج في جلا بخرجه من ان يكون صاحب عذر لانه  
يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي في هذه المعنى  
لا يكون صاحب عذر بخلاف ما يقتضينا احتشيت وضوء الدم  
عن الخرج حيث لا يخرج من ان يكون حائضا لان صفة الحيض

اذا تقررت

قوله  
باقى

اولا

المقتصد  
اذا كان الدم في الثوب

اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه  
متعلق بحقيقة الخرج في الناقض ولم توجد رجل به جديري خرج منها  
ماء صديد هوسا او قد صار بسببه صاحب عذر فتوضا منه ثم  
سأله الفقيه الذي لم يكن سائلا قبل الوضوء نقض ذلك وضوءه لان  
الجديري خروج مقتدره لا فرجة واحدة فصا بمنزلة جرحي في وضوء  
من البدن احداهما لا يرقا لو توضا لا جلا ثم سأل الآخر على هذا  
مسئلة المخرجين اذا كان الدم يخرج من احداهما وصار به صاحب عذر  
ثم سأل الذي لم يكن سائلا ينقض وضوءه ما قلنا وصاحب الحديث الذي  
ليس من يتصل به خروج الحديث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت  
صلوة كما في الاوحد الذي ينبغي له وجود منه فيه وهذا تعريف صاحب  
العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر فما دام بوجوده في كل  
وقت صلوة وتوارة فوضو باق على كونه صاحب عذر حتى يقرره ابتداء  
انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا ويصل خاليه من العذر الذي ينبغي له  
من قبل وقت صلوة الى اخره فيشترط في الثبوت استيفاء الوقت بالحدث  
الحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيفاء الوقت بالحدث  
منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه فيجانب ذلك يكفي  
للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا انقضت وصاحب العذر حدث  
آخر غير الذي ينبغي له والدم ونحوه من الحدث الذي ينبغي له منقطع ثم سأل  
فعلية الوضوء ذكره في احكام الفقهاء ان الوضوء لم يقع لذلك العذر لا وقع  
لغيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له واذا انقطع الدم ونحوه  
من الاعذار وقتا كاملا بخرجه من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى

الحديث

صاحب  
الحديث



اقبل اوله

العضد المنقطع فان كان متوقفاً وصل على الانقطاع وذلك لان الانقطاع لا  
لا يوجب صلي بطلان الصلاة وكذا لو كان على السبيل وتم الانقطاع لانه  
معدود وصل بطلان الصلاة المتعددين وكذا لو وقف على الانقطاع وصل  
على السبيل لان السبيل اذا اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء ولو تضرعا  
على وقت السبيل وصل على الانقطاع وتم الانقطاع بغير استيعاب الوقت  
الثاني اعاد لانه وصل صلى في الاغارة والوزر منقطع كذا في الكافي  
رجل ينشئ في شجرة ما في انفة بالنفس فيسقط من انفة كتليد  
اكتند بالقمح لجملة الجمعة من نحو التروا الطين والمراد به صلياً فجمعة  
من التمسك لم يندم ينقض وضوءه لان العنق وهو الدم المخرج من  
الطبيعة خرج عن الموت والدم النقي هو الدم المسفوف الى السيل  
وان قطرت الى الدم فانه يذوق ويؤثر في ينقض وضوءه للسبيل  
والواحد وهو الكبر من الجنان اذا مضى العضو وامتلأ ماء  
كبير بان كان ما مضى في ان يسيل بنفسه بخرج من العضو  
به الوضوء وان كان صغيراً بان كان ما مضى من ذلك لا ينقض  
اما العلوي اذا مضى الواحدة منه العضو في امتلأت وكانت  
بجيت لو سقطت وشقت لسا منها الدم انتقض الوضوء  
وان لم يمض ذلك القدر لا ينقض وضوءه الذي في السيل او في  
وخرجها فانه اذا مضى وامتلأ دم لا ينقض وضوءه الدم القليل  
الذي ليس له قوة السبيل او في القيع القليل الذي لا يملأ الدم  
فلما لم يكن كل واحد منهما حدثاً لم يكن جسماً عند أبي بصير  
وهو الصحيح خلافاً لما في النوب لا يمنع جواز الصلوة به

فحس

الانقطاع في اوله

وان خشى ولو خشى وزاد على ربح الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل  
لا ينجس لانه لو كان نجس لنقض الطهارة وكذا النجاسات ناقض  
الوضوء اذا كان النائم مضطجاً اي واضعاً جنبه بالارض او  
منكئاً اي معتمداً على رفقة او مستنداً الى شئ بحيث لو ازال الشئ  
الشئ لسقط النائم اي صار من الاسترخاء بحاله لا ذلك الشئ  
لسقط قوله في العينين وكذا السنية فمن نام فليست وضوءه  
الكافي لو نام مستنداً الى شئ كوازي السقط لا ينقض في ظاهر  
المذهب عن الطحاوي اي انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجب  
ذو القامة سكونه من كل وجه وقوله الطحاوي هو مختار صاحب  
الهداية والقدر في غيرهما وهو الاصح ولو نام جالس نياماً  
برأسه لم يفسد وضوءه عن الارض وزعموا لا يفسد وضوءه في الجلوس في ظاهر  
المذهب لانه ليس يحدث لانه وضوءه في الجلوس لا يفسد في الجلوس  
والظاهر انه ليس يحدث لانه نوم قليل وقاله اللخمي ان  
لا يفهم عامة ما قيل عنده كاحداثا وان كان يسهر عن حرف  
او حرفين فلا وان نام في الصلوة قائماً او ركعاً او قاعداً  
ساجداً فلا وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجب الوضوء على من  
نام جالساً او قائماً او ساجداً حتى يضع جنبه فانه اذا مضى  
استرخى مضى صلواته كاه الرجل خارج الصلوة فنام على  
صبيته التساجد فغيره خلافاً بين المشايخ قال ابو شجاع  
انما لا يكون حدثاً في هذه الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة  
فيكون حدثاً وليس له المصنف حتى قاله وظاهر المذهب

يا في اوله زينة و ايا شدة

او قيل ايد

او قيل ايد



انه يكون حدثا وحادثا عن سائر المخلوقات وقال في الخلاصة  
 في ظاهر المذهب لا فرق بين المصنوع وخارج المصنوع وفي الراجح  
 مع عدم الفرق والمعتدلة ان نام على الهيئة المستعينة في سجود  
 راحا بطنه عن فخذيه بجاء فنام فقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولا  
 فهو حدث بوجود نهائية استرخاء المفاصل سواء في الصلوة  
 او خارجها وتام تحقيقه في الشدة وان نام قاعا متربعاً  
 او غير مترتب من جهات القعود او اضعاف الهيئة على عقيبها  
 حال كونه مستقبلاً في الخلق او اضعاف بطنه على فخذيه لا ينقض  
 وضوءه ذكره محمد في صلوة الاثر وفي الزخيرة لو نام قاعاً وضع  
 اليه على عقيبها وضوءاً منتهكاً على وجهه قال ابو يوسف عليه  
 الوضوء كذا في المسوط استهوى ففعل هو الاصح لانه انكسب  
 على وجهه وجعل بطنه على فخذيه راحاً جانباً خلفه معتدلاً  
 وزال التكبير واما لو جعل اليه على عقيبها ولم يضر بطنه على فخذيه  
 فعدم النقص فلا حر هذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضي  
 بخلاف صورة الملقن ولو نام جنباً بان جلس على اليه ونصب  
 ركبتيه ومشتد ساقيه الى جنبه بشئ يحيط من ظهوره عليها الاضيق  
 عليه شدة مكنى المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع  
 في هذه الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا وفي الخلاصة فان نام  
 مرتباً لا ينقض الوضوء وكذا لو نام معتزلاً وجواناً يخرج قدسه  
 من جانب ويلبس اليه بالارض وان سقط النائم فنام غير  
 ناقض ينظر ان انبته بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء  
 وعن ابى 2

او ياتيه

وعن ابي حنيفة ان انبته عند اصابة الارض لا يفصل لا ينقض  
 وعن ابى يوسف انه ينقض وان انبته قبل السقوط فلا وضوء  
 وعن محمد انه ان انبته من الارض قبل ان ينسحب ينقض وضوءه  
 وان انبته قبل ان ينسحب فلا قلة في الخلاصة والفتوى على رواية ابى  
 حنيفة وان نام على رايته غريبة ينظر ان كان نومه عليها حاله القعود او يوقوشه  
 او حاله الاستواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعده وان كان ذلك  
 حاله الهبوط لا ينقض لتمكنه ولو كان راكباً في الاكاف او في  
 التبرج لا ينقض وضوءه في الخلق حال الهبوط وضوءه من المشق  
 ولا استواء وكذا الاغنياء والجنود كل منهما ناقض للوضوء وان  
 ولو قد يكون فيهما خوف التوم لان القائم اذا انبته انبته بخلافها  
 وكذا السكر ناقض ايضا وحديث السكر اي علامته ان لا يعرف المكان  
 الرجل من المرأة هذا حديث عند ابى حنيفة في ايجاز الحد لا في نقص  
 الوضوء والقي في حقه في النقص ما قاله محمد في المحيط انه اذا دخل  
 في مشيته بسكر لم يخرج اي غير احتيا روى عن سكران بالانقطاع  
 بحكم ينقض وضوءه ولو لا المسك به وكذا الفقه فقه في كل ذات  
 ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة جميعاً سواء كان الفقه  
 عاملاً عالماً بانه في الصلوة او ناسياً ذلك لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم من نكث في الصلوة فهو كمن كفر فليعد الوضوء و  
 الصلوة وان قصه في صلوة الجنابة او في سجدة التلاوة  
 او في سجود التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة  
 مطلقة وهي الكاملة ذات ركوع وسجود وان نام في صلوة

انكسب على وجهه وجعل بطنه على فخذيه راحاً جانباً خلفه معتدلاً وزال التكبير واما لو جعل اليه على عقيبها ولم يضر بطنه على فخذيه فعدم النقص فلا حر هذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضي بخلاف صورة الملقن ولو نام جنباً بان جلس على اليه ونصب ركبتيه ومشتد ساقيه الى جنبه بشئ يحيط من ظهوره عليها الاضيق عليه شدة مكنى المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه على ركبتيه لما قلنا وفي الخلاصة فان نام مرتباً لا ينقض الوضوء وكذا لو نام معتزلاً وجواناً يخرج قدسه من جانب ويلبس اليه بالارض وان سقط النائم فنام غير ناقض ينظر ان انبته بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء



ثم حقيقة فسدت صلواته ولا ينتقض وضوءه ذكره في الاصل قال  
 في الخلاصة هو المختار وقال محمد في المحيط فسدت صلواته وضوءه وبه  
 اخذ عامة المشايخ المتأخرين وعن أبي حنيفة تنقض الوضوء ولا تنقض  
 الصلوة والذي اختاره في الاسلام في الاصول ومن بعده من الأصوليين  
 ان حقيقة النائم لا تنقض الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي  
 اختاره صاحب الخلاصة وان حقيقة الصبي في صلواته لا تنقض وضوءه  
 لانعدام معنى الجنابة وانما يستحب فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا  
 لا ينقض الصلوة كونه بمنزلة الكلام الغير المسموع وحده الحقيقة  
 قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء المكررتين وهذا القول غير  
 مشهور لانه نادرا الوقوع والفقير قوله ويكون مسموعا ولا يحرمان  
 من عند هؤلاء في حدته ما به جمهور العلماء سلبت من اجزاء اولاه  
 وقال بعضهم وهو شتم الامة طواني اذا ثبت نواحدة ومنه الضحك  
 عن القرية في حقيقة كونه الناجد بالذال المعجمة في الاضراس وقيل  
 انصاعا وقيل الانساب وقال بعضهم لا ينقض حتى يستبشح صوته وحده  
 التبت ما لا يكون مسموعا اصلا لا ولا يجرانه وذكر في الفتاوى الحاقية  
 وغيرها التبت لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك بعد الصلوة  
 لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفيد الوضوء لان النقص ورد في الحقيقة  
 والضحك دونها وحده الضحك ان يكون مسموعا ودون جرائده وكذا البكاء  
 الفاحشة لا يفيد الوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج منه شيء عند أبي  
 بكر بن وابل في خلافه وممن ان يمس بطنه بطنها او ظهرها ورجلها بطنها  
 من غير ما كان من جهة القبلى والبرز ذكره لان هذه الحالة يغلب بها خروج المني  
 فاقم

فاقم السبب الخالي مقام السبب وانما من كل شيء مما يمس النائم  
 كالشعر او جبال الجفون فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا لما في مس  
 الذكر وانما كل ما يمس النار فالتفت في لم يخالفت فيه وما لك واحد وانما  
 التفت في وكذا من المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بطنها او  
 به وبها وقال التفت في ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك  
 واحمد ينقض ان كان بطنها او ذكرا في مستغفلة في الشرج ولو خلق  
 الشعر في شرايينه او في جفون او في اركانها او في ما يوجبها  
 لا يجب عليه إعادة الوضوء ولا إعادة غسل ما تحت الشعر والظفر ولا يحرم  
 لأن الفل والشرج في حله وفي طهارة حكمية بلية من كل من حدث لا يحق  
 بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضاءه بشرية  
 قد انبثرت عليه فخرج الفل او المصح عليه ثم قشر او قشر بعض جلده  
 او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء او الفل لا تبطل طهارته تحت  
 ذلك لما قلنا ومن يتيقن في الوضوء اي بالوضوء وشك في الحدث  
 فلا وضوء عليه لانه اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء  
 ويتيقن في الحدث اي يتيقن انه احدث وشك هل توضأ بعد ذلك  
 ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خلو الوضوء في غسل بعض  
 هل غسل ام لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما  
 شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك  
 ولا يلزمه غسل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غسله لانه التمام في بنية  
 غسله وكذا من علم انه قعد للوضوء وشك هل توضأ ام لا فعليه على وضوء  
 ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها ام لا فعليه الوضوء نظر

ولا امور اعماء عليه

دكلمة سكاوول وسون سبي



الى القرينة ولو يتبين انه لم يقبل عضواً واحداً من اعضاء الوضوء وشي  
 اى عضو فهو ذكرى في جملة التوارى انه يقبل الرجل اليسرى ولو رأى الملا  
 بعد الوضوء ولا يعلم هل هو ماء أو بول أو كان اقل ما عرض له اعادة الوضوء  
 وان كان الشيطان يربيه كثيراً لا يقف اليه ليتيقنه بالطهارة و  
 شكته في الحدث ويتيقن ان يقبل من حمة وسراويله بالماء اذا توضأه  
 مطلقاً لا سيما اذا غشي القطن  
الحقيقة الخامسة عمل فردين اثنى عشر نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة  
 اما النجاسة الغليظة فهي كالتدثر وجميع الانسا والبول الى بوله  
 ما لا يؤكل لحمه سون الفرس والدم المسفوح والخمر ونحو الكلب الى جميعه  
 وكذا سائر سباع البهائم وجميع الخنزير وجميع جزائره هذه الاشياء نجاسة  
 بجميعها الا شعر الخنزير فان فيه عن محمد انه لو دفع في الماء لا نجاسة  
 وكذا اللحم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوها بالتسمية حقيقة او حكماً  
 والذبح مسلم او كتابي فان تلك اللحوم نجاسة غليظة اما الذبح  
 ذلك المذبحون بالتسمية حقيقة او حكماً كالناس وكان الذبح مسلماً او كتابياً  
 وصلى احد مع لحمه او جلده قبل التدبئة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره  
 وهو اختيار صاحب الهداية وطائفة من الفقهاء ان اللحم لا يظهر بأكونه  
 قاله في الكسائر وغيره وقد حققناه في الشريعة الا الخنزير فانه لا يجوز  
 الصلوة مع لحمه اذا زاد على درهم وكذا جلده فانه اذا ذبح بالسمية  
 لا يظهر لحمه في الاجلدة لانه نجس العين واما لو ذبح بغير جلد ففي ظاهر  
 الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعليه غايه المشايخ بما تقدم انه نجس  
 الوبي وروى عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يظهر بالدبغة

ويجوز

ويكون ببيعة والاشفاء به والصلوة فيه وهو غير الصحيح اما الارواح  
 جمع روث وهو رجميع ذي الحافر والاختفاء جمع خشي وهو جمع  
 نوع البقر والفيل فكل واحد نجاسة غليظة عند ابي حنيفة  
 وعندهما نجاسة الارواح والاختفاء سوى كلى الفيل  
 خفيفه وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرهما بول الحمار وفرو  
 الدجاج والبط وكذا خرو الور والحباري وما اشبه ذلك مما يشبه  
 الى اثنين وفساد نجاسة غليظة اجماعاً واما النجاسة الخفيفة  
 فهو كوك ما يؤكل لحمه وهذا عند ابي حنيفة والى سائر ائمتهم قبول  
 ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك وخبر ما يؤكل لحمه من الطيور من شروبه  
 وهو رجميع الطير وكون خرو ما يؤكل لحمه نجاسة خفيفة اما  
 هو في رواية الفقيه ابي جعفر المندكي واني عند ابي حنيفة وروى  
 عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكرخي انه نجاسة غليظة  
 عندم وعندهما هو طاهر وصححه صاحب المصنف لانه التمسح في  
 مسوطه وفي جامع الصغير لقاضي خان انه مخففة عندهما  
 ومفظة عندم وصححه صاحب الهداية وقول المصنف قال كلاهما  
 طاهر يعني بول ما يؤكل لحمه وخرو ما لا يؤكل لحمه غير صحيح  
 من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خرو ما لا يؤكل لحمه  
 طاهر عندم واما ما يؤكل لحمه وقد ذكرناه واما بول المهر  
 ففي ظاهر المذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن مع  
 في الذي يعتاد البول ان بوله طاهر الضرورة وعلوم البلوى  
 لعدم الاحتراز عنه وقال الفقيه ابو جعفر حمزة بن محمد الانباري

استبرأ من البول داء عامه في الشريعة



عن أبيه عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

دون التوب وهو حسن لان العادة تخبر الاواني فلا ضرورة في  
كفها فنه حقا في الباب واما حرق ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدابة  
والبط والاوز وكوها فظاهر عندنا وذلك كالحجامة والعصفور  
وكوها الاجماع على اقتنائها في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو  
حرقها نجسا لما تركوا فيها ولو وقع في الماء لا يفسده كونه  
ظاهرا او كذا بكرة القارة اذا وقع في الدفن لا يفسد اذا كان قليلا  
بحيث لا يظهر طعمه لعموم البلوى وفيه نظر ذكرنا في الشرح وفي  
فتاوى قاض خان وبول القرة والفارة نجس في الظاهر روايات يفسد  
الماء التوب ولو نجس بمزج الفارة مع الحنطة ولا يظهر طعمه ينجس  
المضروب البضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في البركة  
لا يفسد وكذا النخلة اذا وقعت من امرها رطبة في الماء لا يفسد  
لان الرطبة التي عليها ليست بنجسة كونهما في محل واحد وكذا  
بكسر الهمزة وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الضعيف من اجزاء  
اللبن طاهرة عند ابي حنيفة اذا خرجت من شاة ميتة سواء  
كانت جامدة او مائعة فوعندنا المايعة نجسة والجامدة طاهرة  
طهر بالفضل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهرتها  
والخلاف في اللبن الميت على هذا اما الماء المستعمل فنجس نجاسة غليظة  
عند ابي حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه وعند سنجاسة خفيفة  
وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا وعند سفيان وهو رواية عن ابي حنيفة  
غير مظهر اي غير مظهر وبه أخذ اكثر المشايخ هو ظاهر الرواية

وعلى الفتوى

عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

وعلى الفتوى لانه لم يرق عن النبي وم والنجاسة النجس عنه  
وكان طاهرا ولم يرق عنهم انهم حملوه في الاسفاد سيما في اليمن  
العدبة المسياه ولا ان بعضهم اخذ من عضونهم واستعمل  
فدل على عدم كونه مظهر ولا فرق في ذلك بين كونه مستعملا  
محدثا او غير محدث خلافا لفرق في غير المحدث والماء المستعمل  
هو كل ماء ازيل به حدث كما اذا استعمل من به حدث ولو بالثنية  
او استعمل في البدن على وجه القربة اي العباداة اي قصد استنسا  
التقرب الى الله تعالى ولو كان مستعملا غير محدث كالوضوء على  
الوضوء فهو يصير مستعملا باحد هذين الامرين عند ابي حنيفة  
يوسف وقال لا يصير مستعملا الا بالقربة فلو توشأوا وغسل  
وهو محدث بل يثبت كنعيم الغيرة والنجاسة لا يصير الماء مستعملا  
عنده وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نيته القربة ثم لما يصير  
مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل  
فيه في الوضوء لضرورة التطهير وعن اليعقوبي لا يصير مستعملا حتى  
يستقر في مكان والصحيح انه كان زایل العضو صار مستعملا  
لزال الضرورة وقوله اذا استعمل في البدن اختراعا عما اذا استعمل  
في غيره كالشرب مثلا فانه لا يصير مستعملا ولو كان مع نيته  
للقربة يدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعد بنية  
اقامة السننة فانه يصير مستعملا ويتفرع على ما ذكرناه امرأة  
غسلت القدر او القصاع او غسلت يدها من التوسخ او العجن  
لا يصير ذلك الماء مستعملا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق

عن حماد بن عيسى

عن حماد بن عيسى



لعدم وجود شيء من الآخرين والآفة قول خاصه وفي فتاوى خان  
المحدث الجنب اذا دخل يده في الآباء الاعتراف وليس عليها نجاسة  
لا يفسد الماء يعني لا يصير مستوعلا وكذا دخل يده في الحث في المرفق  
لا يخرج الكون لا يصير مستوعلا وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر  
في طلب الدلو لا يصير مستوعلا للضرورة بخلافه ادخل يده او رجله  
في الماء المتبرد ولو اخذ الجنب الماء بغير لا يريد المضمضة لا يصير  
مستوعلا وعندم وقال ابو سفيان لا يقي طهورا قال قاض خان وهو  
الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في الآباء يريد الغسل ب  
ادخل الاضغاث دون الكف لا يصير مستوعلا وان ادخل الكف يصير  
مستوعلا وكذا في الخلاصة وفيها الظاهر اذا اغتسل في البرية  
القوية افسده وان اغتسل لطيب دلو ليس على يده نجاسة ولم  
يدرك فيه حبيبه لم يفسده عند فقهاء اقول وكذا لو كان  
لازاله الوسخ ولو غتسل المحدث غير اعضاء الوضوء فلا يصح  
لا يصير مستوعلا وكذا اذا اغتسل ثوبا او ثوبا طاهرا او ادخل  
القبض يده في الآباء وعلم انه ليس بها نجاسة يجوز الوضوء به  
وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ وان يتوضأ جاز  
اذا لم يتوضأ فان توضأ ثوبا او ثوبا اختلف فيه المتأخرون والمختار  
انه يصير مستوعلا اذا كان عاقلا لانه يوي قربة معتبرة  
وان انتفع من غسلات الجنب في الآباء لا يفسد الماء اما ان  
سال فيه شيئا فانه يفسده وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول  
وهو المختار لا يفسده ما لم يظلم عليه وكوه شرب الماء المستعمل

ويجوز الانتفاع بماء النجس في تحويل الطين وسقي الدواب وكلها  
طبق ويغفر فقد طهر لقوله عم ايها الهاب دغ فقد طهر والاهاب اسم الجمل  
قبل الدغ واذا طهر جازت الضلوة معه ملبوسا او مفروشا  
او محمولا الا جلد الخنزير لنجاسة عينه والادمى للكرامة وذكر  
في الشرح اي شرح الاستجماني بعض النسخ صرح به كل حيوان اذا  
خرج بالشبهة طهر جلده ولحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء  
كان مأكولا للحم وغير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مشي في  
في اول الفصل جلد الادمى اذا وقع منه مقدار يظفر في الماء يفسد  
الماء لانه نجس وفي الحاقاشية كل ما كان سورا نجاسة لا يطهر لحمه  
وجلده بالذكورة وقد قدما الكلام عليه ولا يصح طهارة جلده دون  
لحمه وعن جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب المية ثم غسلها  
وقربها ورشها وشعرها وصفها ونظفها وكذا حواشيها وجلدها وكل  
ما لا يتحلل الحيوة منها طاهر اذا كان عليها سوسة لما روى عن عبد  
بن عباس قال لما حرم رسول الله من الميتة لحمها فاقام الجلد  
والشعر والصوف فلا يمس به والكلام عليه مستوفى في الشرح وقيل جلد  
الفيل يطهر بالذباغة كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع  
به الا عندم فان عند الفيل نجس الحين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع  
منه شيئا وروى عن امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها سن او دوش  
اسد او ثعلب او كلب جازت صلواتها لطهارة هذه الاشياء وكذلك  
سن الانسان وعظمه طاهر في الصحيح فيجوز الضلوة معه مطلقا  
على ظاهر المذهب وعنم انها لا يجوز اذا زاد على قدر درهم وذكر



الشيخ الامام الاسيوطي كبر المهرة واسكان السنين المهمة بعد  
 بابه مؤجلة والف غم نون ساكنة وكان منسوب الى اسبانية قرية  
 من قرى اسبانيا في شرحه الستجاب اي قروية اذا خرج من  
 دار الحرب وعلم انه مدبوع بذلك المستبينة لا يجوز الصلوة به ما لم يغسل  
 لانه يجنس بعد الدباغة بالورد فيظن الفصل ثلثا مع العصور وان  
 علم انه مدبوع بشئ طاهر جاز في الصلوة به وان لم يغسل وان شك  
 انه مدبوع بشئ نجس او بشئ طاهر فالأفضل ان يغسل بزول الشك  
 وان لم يغسل جاز بناء على ان الاصل الطهارة والدبغة وهي ما يقع الشك  
 والفساد عن الجلد على ضربين حقيقة وحكمية فالحقيقة ان يدع  
 بشئ طاهر من الادوية المعتدلة التي كالغصن والسبخة والشب  
 والماء والقرص ونحوها ولو اصابها الماء بعد الدباغة الحقيقة فابتل  
 لا يعود نجسا واما الحكمية فان يخرج الجلد عن حكم الفساد ويحول  
 الشك عنه من غير استعمال شئ من الادوية بل بالترتيب اي جعل  
 التراب عليه او جعل في التراب او بالشمس اي وضع في الشمس او  
 بالقائه في البحر فتزول وطوباته بهذه الاشياء ويصير مدبوعا طاهرا  
 ولكن لو اصابه بعد الدباغة الحكمية ماء فابتل فعن ابي حنيفة  
 نجسا ورويان في رواية يعود نجسا العود الطوبية وفي رواية  
 لا يعود نجسا لانه هذه طوبية طاهرة غير تلك الطوبيات النجسة  
 التي كانت فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه منى ففركه نعر اصابه  
 الماء وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء كذا الشيخ  
 اذا نجست فغارت ثم عادت ماؤها في كل من هذه المسائل  
 في عودها

محله  
 بقية  
 كذا  
 كذا

قوله

كذا  
 كذا

كذا

كذا

في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي المنى العود  
 وقوله وفي فتاوى قاض خان ان الاظهر في البيوت ان يعود نجسا  
 غير صحيح بل المذكور فيها في فصل البيوت الصحيح انه طاهر ويكون  
 ذلك منزلة الشرح وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا لان  
 التزايد لا يعود بلا سبب جديد فصل في البيوت اذا وقع  
 في البيوت نجسه خرجت اي خرجت ماؤها وكان نزع ما فيها من  
 الماء طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها او بشئ اخر وان وقعت  
 فيها قارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار يخرج منها غرض  
 ولو الى ثلثين لما روي عن ابي اسرة قال في قارة ماتت في البيوت  
 فاخرجت من ساعتها يخرج منها عشرون دلوفا عشرون  
 بطريق الاجاب والثلثون بطريق الاستحياء والمصير هو  
 الدلو الوسط وهو ما يقع على من الميت المعتدل وان مات  
 فيها حمامة او حمامة او سنيور او ما قاربها في الجنة نزع  
 منها اربعون دلو او خمسون كذا في الجامع الصغير قال في الهداية  
 وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري الى ستين حديث  
 ابن سعيد الحديث انه قال في الدبابة اذا ماتت في البيوت نزع  
 اربعون دلو وهذا البيان بطريق الاجاب والخمسون بطريق  
 الاستحياء وان ماتت فيها طيب او شاة او دمي نزع جميع الماء  
 لما روي عن ابي اسرة ان نزعها وقع في زمزم يعني مات فأمربه  
 ابن عباس رضي فخرج وأمر بها ان تنزع جميع الماء وكذا ان اسحج  
 الكلب او الخنزير حيا وان اى ولو لم يصيب فيه الماء ان الخنزير

كذا

كذا  
 كذا

كذا



نجس العين وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس بنجس العين مما يصيبه  
 في الماء ويجب ترجه كما في سائر السباع وقبل عند نجس العين  
 وعند أبي حنيفة لا يرد استوفينا ذكر الاختلافات في الشرح وكل حيوان  
 سوى الكلب والخنزير على ما ذكره إذا أخرج حيا وقد أصاب الماء فيه  
 فإنه يطران كان سور مظهر ولم يعلم أن عليه نجاسة لا ينجس  
 ولكن لا يتوضأ منه احتياطا لاحتمال أنه كان عليه نجاسة أو  
 أنه حدث عند الوقوع مع هذا أن توضأ جاز لأن العمل عدم  
 ذلك إلا ما كان غالبا كما قالوا في الفارة إذا ضربت من الهرة سقطت  
 في البئر نجسها الغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وإن كان  
 سور نجسها يترج كله للنجاسة والأظهر وجود الترح فما سور  
 نجس سواء أصاب منه الماء ولم يصب على أختان قاض خان وحقيقته  
 في الشرح وإن كان سور مكرها يترج منها عشرة دلاء ونحوها  
 استحبابا كذا في الخلاصة احتياطا وإن كان سور مشكوكا يترج  
 كله أيضا لذهب الشك كذا روى عن أبي إسحاق في الفتاوى ولم  
 يذكر عن غيره خلافة وإن انتفع فيها الحيوان الواقع أو تفسخ  
 جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان أو كبره كذا في  
 مما يفسد الماء وكذا الوقوع فيها ذئب الفارة ونحوه لا ينجس الماء  
 في جميع الماء وإن وجد فيها فارة ميتة ولا يردون أنها تفسد  
 ولا يترج أعاد وأصله يوم وليلة إذا كانوا يتوضئون منها أي في  
 ذلك اليوم والتيلد وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها في الزمان  
 وإن كانت انقضت أو تفسخت أعاد وأصله ثلاثة أيام ولا يترج  
 إذا غلبت

أو ما أودعهم

أعادوه بوضوئهم فيها في الزمان المذكور وغسلوا كل ما أصابه ماؤها  
 فيه عند أبي حنيفة وقال لا ليس عليهم إعادة شيء ولا غسل  
 شيء حتى يتحقق موتى وقعت لاحتمال أنها وقعت تلك الساعة  
 فماتت أو كانت ميتة يفتن في نجاسة أو يفتن في نجاسة ثم وقعت بريح  
 أو غيره ولا يترج أن كونها في البئر سبب ظاهر ولو تها به فيمحل  
 عليه احتياطا ولا يترج أو التفسخ يدل على طول المدة فقد  
 بالثلاث باعتبار الغالب وإذا وقعت بجرة أو بعران في البئر  
 من بئر لابل والغم فخرجت قبل التفتت لم ينجس البئر  
 استحبابا لدفع الخرج لأن أبار الفلوات ليس لها عطية والموتى  
 تفرج حولها والرياح تهب فجعل القليل عفوا دون الكثير وإن  
 أخرجت بعد التفتت نجس البئر والقياس أن ينجس على كل  
 من هذه نجاسة وقعت في ماء قليل فينجسه كما لو وقعت  
 في ماء قليل الوعاء وإن وقعت البجرة أو البعران في البئر وقعت  
 الحلب فخرجت حين وقعت ولم يبق لها أثر لم ينجس البئر  
 أيضا كما لم ينجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله عنه وقعت  
 في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الأواني فتنجس  
 في الأصح لأن الضرورة أتم زمان الحلب لأن من عادتها أن  
 تخرج في ذلك الوقت والاحتياط عند عسير ولا كذلك غيره وروى  
 عن أبي حنيفة البجرة إذا كانت يابس لم يفسد الماء أي ماء البئر  
 ما لم يبق فيه الحلب لعموم البلوى وفيه إشارة إلى أن الحلب  
 ليس كذلك وفيه أن حد الكثير أن يستكره الظاهر وهو الصحيح

عن أبي حنيفة







لانه لم تقرب قربة لعدم النية هذه كله اذا لم يكن على بدنه و  
توبه نجاسة حقيقة وان كانت على بدنه او توبه مجلس حقيقة  
او كان مستنجيا بغير الماء يتنجس الماء بالاجماع ولو وقعت الخائض البئر  
ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبل فكالطاهر  
غير المحدث ولو وقعت في البئر الزمن قارة واحدة فقد روى  
عن ابي سنان قال الى اربع ينزح عشرون دلو او ثلثون فحكم الا  
حكم واحدة وان كانت القارة الواقعة خمس ينزح اربعون  
او خمسون الى التسع حكم الزايد على اربع الى التسع حكم المداخلة  
فاذا كانت القارة عشر ينزح ماء البئر كله بمنزلة الكلب وعن  
م الفاروق ان اذا كانت كهينة الدجاجة ينزح اربعون وفي القارة  
ينزح كل الماء في التنجيس وهو اقل من قول ابي سنان لان  
مراده الصغار التي ليس فيها قديد الدجاجة ونحوه فلا خلاف  
ح في الحقيقة وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها الا بجمع  
اخرجه مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم ان  
اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم تخفيف حبة مثل  
عمق الماء وطوله وعرضه وتخصيص ينزح الماء حتى تملأ الخيزر  
وهو مروي عن ابي ج و ابي سنان وقال بعضهم وهو عن ابي ج  
مر ايضا يحكم ب زواعد من اهل البصرة بالماء فينزح منها  
بحكمها فان قالوا ان فيها ذلك الوقت الف دلو مثلا فنزح ذلك  
وهذا النسخة بالفقه قاله في الهداية وفي الكافي هو الصحيح وروى  
عن ابي سنان قال ينزح منها ما شئتوا الى ثلثمائة دلو وانما اجاب

بذلك

بذلك بناء على كثرة الماء في ابار البغداد كذا في البسوط والروى عن  
ابن ابي اسير ان اخرج منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ابار الكوفة  
لقلة الماء فيها كذلك في الكفاية وهذا اي اعتبار غالب ابار البلد  
اليسر على الناس واعتبار قول العدلين احوط واذا نزح برفق  
القارة عشرون دلو او ثلثون طهر الدلو والرشاء بالكسر المذموم  
الجل وكذا تطهر الكربة ونواحيها ويد المستقي تدعى الطهارة  
وكذا في كل موضع نزح مقدارها واجب وفي وجوب نزح الكل  
اذا وصل الى الحد لا يعمد ونصف الدلو كان نزح الكل ويحكم طهارة  
البئر وتوابعها ذكره البزار في ذكر قاضي خان انه اذا بقي مقدار  
زراع او زراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو واسع وذلك  
احوط ولو نزحوا دلو معرق فان كان يخرج فيه اكثر من نفسه  
فهو بمنزلة الصحيح ذكره البزار في ايضا وموت ما ليس له دم  
سائل لا يتنجس الماء ولا غيره اذا مات فيه كالبقي اي البعوض  
والغياض والزناير بجميع انواعها والعقارب والخنافس والعلق  
ومما يذهب ذلك من الفراش ومغار الحشرات وكذا ما يعيش في الماء  
اذا مات في الماء او وقع ميتا فيه لا يتنجس بالتمسك والصفحة  
المائي والسرطان والحيتة المائية وان مات في غيره الماء من  
والشربة ففيه تفصيل اما التمسك لا يتنجسه بلا خلاف  
الصفحة اذا مات في العصور ونحوه فقد اختلف المتأخرون  
في كونه يفسد او لا قال المصنف واكثرهم على انه يتنجس قال في الهداية  
لا تغدأ المعدن وفيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الصحيح

مطابق في رواية



لا تله لا دم فيه لان الدموى لا يعيش في الماء وفي الهداية الفق  
 البحرى والبحرى سواء وقيل البرى يفسده لوجود الدم وعدم  
 المعدن ثم المائى ما يكون بقاء الدم ومثواه في الماء فطير الماء  
 الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الاولى  
 وذكر الاستحبابى في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه  
 اذا مات في الماء وتفتت فانه يكون شرب ذلك الماء وهو مرمى  
 عن م لا خلاط الاجزاء المحرم كلها بالماء واحتمال ابتلاعها مع  
 وما يحتمل فيه تناوله وفي التجنس لو كان الضفدع البرى دم  
 سائل يفسد ايضا ومثله لومات حية برية لادم فيهما في الله  
 لا يجنس وان كان فيهما دم يجنس وقول المص وكذا الحية الماء  
 اذا كانت كبيرة لها دم سائل فبني على غير الصحة والصحة عدم  
 التجنس لان ما فيها ليس بدم حقيقة اذ الدموى لا يعيش على  
 ما تقدم عن الهداية والحافى وكذا لو نزع اذ كانت كبرى  
 بحيث يكون لها دم سائل فانه يفسد الماء لما تقدم في الضفدع  
 البرى والحية البرية ثم الضفدع الماءى هو الذى يكون  
 بين اصابعه شرة والبرى بخلافه اصل في الاسماء هو جمع شى  
 بالهفوة والمراد به ما يبقى بعد شرب الشارب وقد يطلق على  
 بقية الطعام سورة لادمى طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما  
 او كافرا او جنبا او حائضا او مجذبا او طاهرا من جميع الاحاد  
 اما لو تجنس فم بجم او غيرها فف من غيرة تجنس سورة  
 عند ابي ح رضى و اى س فان لم يفسد كذا سورة وما يؤكل لحمه

المعروف وكن  
 كل شى موضع

هذا السور رعى رضى الله تعالى عنه  
 الاشارة الى ان السور لا يمكن ان يكون  
 واثباته كذا حجة سورة الشارب والفقير

من الحيوان

من الحيوان طاهر بالاتفاق كالأبلى والبقر والغنم لتولد للحالب نكول  
 من لحم طاهر واما سورة الفرس فعن ابي ح في رواية روى ان ذكرها  
 في المحيط الا ان ما قال المص انه في رواية تجنس ليس ولم يوافق المص  
 بل في المحيط في رواية قال احب الى ان يتوحد بغيره وهو رواية  
 المثلى عنه وفي رواية هو شكوك كسور الحمار وفي رواية لم تجنس عنه  
 انه مكروه كله والمراد كراهة التحريم وفي رواية هي رواية كتاب  
 الصلح انه طاهر بل كراهة وهو الصحيح من مذهب لان كراهة كله  
 كراهية لا تجنس فيه واما عندهما فهو طاهر بل شك لانه ما كوى  
 اللحم وبه اى يكون طاهرا من غير كراهة اخذ بعض المشايخ بالثنا  
 وسورة الحلب والخنزير وسورة سباع البهائم تجنس بالاتفاق عند  
 علمائنا لتولد من لحم تجنس خلاق لما لك في الكل وللش واحد في غير  
 الحلب والخنزير وسورة سباع الطير كالصقر والبازى والناحية  
 ونحوها وسورة ما يسكن في البيوت من الخنران وغيرها مثل الحية  
 والعقرب والورغة والفارعة والدجاجة المختلقات اى المطلقة  
 غير المحبوسة والهرة مكروه اى بكراهة التوقا به عند وجوده  
 وكذا شربه كراهة تنزيهه وقيد الدجاجة بالمخلات حتى لو كانت  
 محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وماؤها حارجه  
 بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت رجليها فذكر كراهة لسور  
 وقال شيخ الاسلام ان كانت لا تصل الى نجاسة غير ذلك كراهة  
 في سورها وان كان يصل منقارها الى تحت رجليها لايتها لا يجوز التقصير  
 في نجاسة نفسها وعن ابي س سورة الهرة غير مكروه والدلائل

صالحان يهاتون سورة الفرس  
 انما هو



مستوفان في الشرح وان اكلت الهرة الفارة ثم شربت الماء على الفور  
 من غير ان يكتسب بها نجس الماء وان مكث ساعة وحلت  
 فركوه وليس بنجس عند ابي ج و ابي يوسف خلا فانه بناء على الظاهر  
 غير الماء وسور الحمار والبغل الذي اقله اثان مشكوك فيه قيل  
 في طهارته وقيل في الطهورة وهو الاصح والواجب عليه غسل  
 اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمشكوك وتقييد البغل الذي  
 اقترب ان ذكره جماعة منهم الشرح في شرح الهداية حتى لو كانت  
 اقله ركعة فسورة سور الفرس لان العبرة بالركعة وكذا ان كانت  
 منه بقرة وعرق كل شيء معتبر بسورة فما كان سورة طاهر محرمه  
 كذلك وما سورة نجس فعرقه نجس وما سورة مكروه فعرقه  
 مكروه اي يكره ان يصلى وتدنسه او ثوبه يلوث به الا عرق الحمار وكذا  
 البغل طاهر بل وشك وان فرض ان الشك في طهارة سورة وقوله  
 في الروايات المشهورة انما هو لان الروايات مختلفة لا  
 ان المشهورة هي رواية الطهارة لان الاماميين بخلافه كما  
 ذكره القدوري اي ذكره عرق طاهر في الروايات المشهورة  
 وفي بعض الروايات انه نجس غليظة لكنه جعل عقول في الثوب  
 والبدن المصنوعة وفي بعضها نجاسة خفيفة والمشهورة هي  
 انه طاهر ولين لا تان الحمار نجس في الظاهر الرواية عن ابي  
 الثلثة وروى عن م في التواتر انه طاهر ولكن لا يؤكل وهو  
 الصحيح لم يفتحه لغير المصل بل الصحيح انه نجس على ما حققناه  
 في الشرح وان اصاب الثوب او البدن من السور المكروه لا ينع

جواز

وجوب ان لا يمس ركب  
 الحمار والبقرة  
 ان يكون ولم يفرق الله بين  
 غلبه او ثوبه

جواز القبولة وان فحش اي ولو كان بحيث بعد كثير فاختار  
 لانه طاهر لانه يكره الصلوة معه كما يكره الرضوخ به وكل شيء  
 وان يلع الهرة فليكنه او ثوبه ثم يصلى به من غير غسل والاصح  
 انها كراهية تنزيهه على ما اختار الكرخي وقيل تحريم على اختيار  
 الطحاوي وان اصاب الثوب او البدن بشيء من السور النجس مع جواز  
 القبولة اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يقع جواز  
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دوره فهي غليظة  
 جواز القبولة عندنا وعند زفر الشرييع جواز الصلوة وان قلت وكذا  
 عند مالك واحمد ولكن ينبغي ان تحلل وان كانت اي ولو كانت النجاسة  
 اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الادب حتى ان الثوب او البدن  
 اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يغسل  
 ثوابه منها مقدار ما لوجعت تلك او مع تلك النجاسة ح  
 جواز الصلوة بالاجتماع وقد روى عن ابي ح انه غسل ثوبه من قطر  
 دم اصابته لزيادة وزنه ومحافظة على اداب الشريعة ودقائق التقوى  
 ثم الدرهم المقدريه هو الدرهم الكبير المشهول ليس بالدين منسوب  
 الى شهيل اسم موضع وهو مثل عرض الكف مقعر الكف وهو داخل  
 اصول اصابع قال الفقيه ابو جعفر الهندي واقي يقدر بالوزن اي الدرهم  
 الوزني وهو مائة وثمانون مغالا في النجاسة النجسة ذات الجرم  
 الجسد كالعذرة والحية ونحوها ويقدر بالسطح والعرض المذكور  
 في النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والحرق والدم المائع ونحوها  
 فالمعنى في الكيف وزن ذات النجاسة وفي الرقيتها محلها وان اصابه

المشكوك في  
 الصلوة ارضا وان فحش  
 وروى عن ابي يوسف  
 انه قال يمنع جواز الصلوة  
 ان فحش بناء على انه نجاسة  
 خفيفة والصحيح ان الشك  
 في طهورة ركب لا يفي طهارته  
 بل هو طاهر طاهر او قد تم  
 وان اصاب الثوب او البدن

التي اصابته او لا يصير  
 منعت تلك النجاسات  
 عند ابي حنيفة

في اوله  
 في اوله



أي الثوب دهن نجس هو أقل من قدر الدهن وقت الصلاة ثم يمسح  
 بعد ذلك حتى صار أكثر من قدر الدهن قال بعضهم يعتبر وقت الصلاة  
 فلا يمنع جواز الصلوة وإن زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت  
 الصلوة به وح ينفع الصلوة وبه أي بالقول الثاني يؤخذ لأن مسحة  
 النجاسة وقت الصلوة أكثر من قدر الدهن وما صلى به قبل الأنبط  
 جائز لعدم المقدور المانع في ذلك الوقت وإن أصاب الدهن النجس  
 الجليد ونشرب أي سري الدهن في الجلد أو دخل الرجل يده في التمر  
 النجس أو غيره من الأدهان النجسة أو المرأة اختبفت بالخلعة النجسة  
 أو غيره من الخففات النجسة أو الثوب إذا صبغ بالصبغ بكسر النون  
 ثم غسل كل من الأشياء المذكورة ثلاث مرار طهر الجاهل من النجس  
 والثوب من الصبغ النجس واليد من الدوسمة في البدن والجلد والثر  
 الصبغ في الثوب والثر النجس في اليد لأن الاتوال الذي يشق ذلك في  
 لا يصير بقاؤها وما شرب الجلد من الدهن فهو عضو كذلك في  
 المحيط بطهر الثوب أي المصبوغ بشئ نجس بشرط أن يغسل حتى  
 يصفو الماء ويسيل الماء الأبيض أي الماء الخالص من لون الصبغ  
 قال قاضي خان في مضاب اليد ينبغي أن لا يكون طاهرا مادام يخرج  
 منه الماء الملوّن بلون الخمار وأن يغسل أي ولو غسل الأشياء المذكورة  
 بالماء بغير غرض ولا صابون ونحوهما فإنها تلهو إذا بقي في الماء  
 لون الأثر أي أن مادي عن أي من في تطهير الدهن النجس ثم إذا جعل  
 الدهن في إناء فصب عليه الماء فغسل الدهن على وجه المألوف  
 بشئ ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى إذا فعل ذلك ثلاث مرات

بحكم

النجس  
 في الثوب  
 في اليد  
 في البدن  
 في الجاهل  
 في الثوب  
 في اليد  
 في البدن  
 في الجاهل

يحكم بطهارة الدهن خلافا لم والفتوى على قول أبي سب وذكروا في الرخصة  
 رجل إذا دهن رجله ثم توشاه وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جاز  
 وضوءه لأن الفرض الغسل وهو أسالة الماء وقد حصل ثوبه بمسح  
 أصابه في طهارة ونجاسة أقل من قدر الدهن فنقلت إلى طهارة فصا  
 النجس باعتبار الموضعين أكثر من قدر الدهن فخرج ذلك النجس  
 الصلوة عند ذلك البطانة مع الطهارة في حكم توبين وعند أبي س  
 لا يمنع لأنهما في حكم توب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد  
 إلى الوجه الآخر لا يضرب فكذلك هذا وقيل إن كان الثوب مضربا  
 لا يمنع بالاتفاق والاولى أن يؤخذ بقول أبي سب في المضرب وكش  
 بقول من في غير المضرب لأن التطيب يضرب توبيا واحدا وإذا لم  
 المبلول النجس في توبه طاهر ليس يظهر كذا وترى ندوة المبلول  
 على الطاهر ولكن لا يصير طبيا بحيث يسيل منه شئ بالعصر  
 بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر اختلاف الشاي  
 فيه والاصح أنه لا يصير نجسا والمراد من المبلول المبلول بالماء لا  
 المبلول بعين النجاسة كالمبلول فإن الطاهر لو لقي في المبلول بالماء  
 فظهرت فيه الندوة يتنجس عما حققناه في الشرح وكذا المراد إذا  
 لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون أو ريح فلو ظهر في  
 من ذلك نجس وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس أيضا إذا بسط  
 على أرض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لعصر  
 فإنه لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا والأرض نجسة لا يتنجس  
 الثوب ما لم يظهر فيه عين النجاسة وكذا إن نام على فرش نجس فغرق

أصابته  
 النجس  
 في الثوب  
 في اليد  
 في البدن  
 في الجاهل



وَابْتَلِ الْفَرَّاشَ بِمَلِّ الْفَرَّاشِ بَعْدَ ابْتِلَاءِ الْبَلْعِ  
جَسَدَهُ لَا يَجْسُدُ جَسَدَهُ وَكَذَا إِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَمَشَى عَلَى الْبِلْدِ يَجْسُدُ  
فَابْتَلِ الْبِلْدَ لَا يَجْسُدُ رِجْلَهُ وَكَذَا إِذَا مَشَى عَلَى أَرْضٍ يَجْسُدُ بَعْدَ مَا غَسَلَ  
رِجْلَيْهِ فَابْتَلِ الْأَرْضَ مِنْ بِلِّ رِجْلَيْهِ وَسُودَ وَجْهِ الْأَرْضِ كَمَا يَظْهَرُ  
أَثَرُ الْبِلِّ الْمُتَّصِلِ بِالْأَرْضِ فِي رِجْلَيْهِ لَا يَجْسُدُ رِجْلَهُ وَجَارَتْ صَلَوتُهُ لَعَنًا  
ظَهَرَ وَعَنِ الْجَنَاسَةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَأَمَّا أَنْ صَارَتِ الْأَرْضُ طِينًا وَطَبَا  
مِنْ بِلِّ رِجْلَيْهِ فَاصْبَابُ ذَلِكَ الطِّينِ رِجْلَهُ فِي يَجْسُدُ رِجْلَهُ وَلَا يَجُوزُ  
مَالُ يَغْسُلُهَا إِنْ كَانَ قَدْرًا صَاعًا وَقَالَ فِي الرَّخِيصَةِ فِي رِجْلَيْهِ هَذِهِ  
عَيْنُهَا وَمَنْ بَكَرَ الْمَاءَ فَاجْتَمَعَ رِجْلَاهُ بَفَتْهَا وَهُوَ وَسَخٌ بَيْضٌ  
يَجْتَمِعُ فِي الْمَوْقِ أَيُّ فِي جَانِبِ الْعَيْنِ مِمَّا يَلِي الْأَنْفَ قَالَ يَجِبُ أَنْ يَتَكَلَّفَ كَبِيرُ  
فِي إِيصَالِ الْمَاءِ بِمَعْنَى الْمَوْضِعِ أَنْ لَا يَبْضُرَ إِيصَالُهُ كَمَا يَجِبُ أَنْ  
يَتَكَلَّفَ فِي إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى الْمَاءِ فِي جَانِبِ الشَّخْصَةِ أَيْضًا وَهَذِهِ الْمَسْئَلَةُ  
مَحَلُّهَا مَبَاحَةُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ إِذَا أَصَابَتِ الرَّجُلَ هُنَا فِي أَذَنِهِ  
مَكَتٌ فِي دِمَاعِهِ يَوْمًا خَرَجَ مِنْ أَذَنِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الدَّمَاعَ  
لَيْسَ مَحَلَّ الْجَنَاسَةِ وَكَذَا إِذَا خَرَجَ مِنْ أَنْفِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ لِمَا قُلْنَا  
وَأَنْ خَرَجَ مِنَ الْقَمَرِ فَعَلِيهِ الْوُضُوءُ لِأَنَّهُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْقَمَرِ مَا يَخْرُجُ  
بَعْدَ الْوُضُوءِ إِلَى الْجَوْفِ وَهُوَ مَحَلُّ الْجَنَاسَةِ وَإِنْ دَخَلَ مَا فِي أَذَنِهِ عِنْدَ  
الْإِعْتِسَالِ فَمَخْرَجٌ مِنْ أَنْفِهِ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا عَادَ مِنْ أَذَنِهِ هَذِهِ  
الْمَسَائِلُ وَإِنْ كَانَ مَحَلُّهَا نَوَاقِصُ الْوُضُوءِ لَكِنْ مَا كَانَ مَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ  
يَكُونُ يَجْسُدُ نَاسِبٌ ذِكْرُهَا فِي مَبَاحَةِ الْجَنَاسَةِ أَمَّا مَا بَعْدَهَا فَلَيْسَ  
اسْتَطْرَاجًا وَهُوَ قَوْلُهُ الْقَرْحَةُ إِذَا بَرَأَتْ فَارْتَفَعَ فَتَشْرُفُهَا وَهُوَ الْجِلْدُ

أَوِيسُونَ دِينَ  
أَوِيسُونَ دِينَ  
أَوِيسُونَ دِينَ  
الَّذِي

الَّذِي كَانَ تَحْتَ الْمَادَّةِ وَلَكِنْ أَطْرَافُ الْقَرْحَةِ مَصْرُوعَةٌ بِالْجِلْدِ الْمُرْتَفِعِ  
الْأَطْرَافُ الَّتِي كَانَ يَخْرُجُ مِنْهَا الْقَيْحُ فَإِنَّهُ مَصْرُوعٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِالْقَمَرِ  
فَتَوْضُوءُ صَاحِبِ الْقَرْحَةِ قَرِيبٌ ذَلِكَ الْجِلْدُ الْمُرْتَفِعُ جَارٍ وَضُوءُهُ وَهُوَ  
أَيُّ وَلَوْ بِصِلِ الْمَاءِ حَالِ الْوُضُوءِ أَوْ مَا تَحْتَ أَيُّ إِلَى مَا تَحْتَ الْجِلْدَ لَكِنْ  
مَا تَحْتَ بَاطِنٌ وَهُوَ مَا مَوْزِعُ غُسْلِ الظَّاهِرِ وَلَوْ تَوْضُوءُ الرَّجُلِ فَمِنْ حَلْقِ  
رَأْسِهِ أَوْ الْجَنْبِ أَوْ قَدَمِ ظَهْرِهِ لَمْ يَجِبْ أَمْرًا بِالْمَاءِ عَلَى ذَلِكَ الْأَعْضَاءِ وَقد  
تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الْمَاءِ الَّذِي يَسِيلُ مِنْ فَمِ الشَّامِ فَهُوَ ظَهْرُ سَوْدٍ كَانَ  
مُتَحَدِّدًا مِنَ الْقَمَرِ أَوْ مِنْ تَحْتِ الْجَوْفِ وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ أَنَّهُ أَنْ جَفَ وَبَقِيَ  
لَهُ أَنْ يَرَى رَجَحَ أَوَّلُونَ فَهُوَ يَجْسُدُ وَقَالَ فِي الْمَلْتَقَطِ هُوَ طَاهِرٌ إِذَا  
عَلِمَ أَنَّهُ مِنَ الْجَوْفِ فَهُوَ مَنَابِتُ مَا فِي الْمَحِيطِ وَهُوَ الْأَحْطَى وَأَمَّا  
الْجَنَاسَةُ الْخَفِيفَةُ وَهِيَ كَبُولُ مَا يُوَكِّلُ الْجَمْعَ قَائِمًا مَعْدُومَةً فِي مَنَعِ  
جَوَارِ الصَّلَاةِ بِالْكَثِيرِ الْفَاحِشِ الَّذِي يَسْتَفِيدُ الطَّبَاعَ السَّالِمَةَ  
أَوْ طَبِيعَةَ الْمُسْتَبَلِّ بِهِ وَرَوَى عَنْ أَبِي حَرْجَةَ أَنَّهُ النَّاطِرُ عَنْ أَبِي سُرٍّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ رَجَحَ فِي شَبْرِ هَكَذَا فِي جَمِيعِ الشَّيْءِ وَالضُّوَابِ أَنْ هَذِهِ  
الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي سُلَاحٍ عَنْ أَبِي حَرْجَةَ وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ أَبِي سُرٍّ أَيْضًا أَنَّهُ يَقْدَرُ  
بِرَّاحٍ وَرَوَى عَنْ مَرْجَمٍ يَعْتَبِرُ بِالرَّجَحِ وَهُوَ مَرْجَمٌ عَنْ أَبِي حَرْجَةَ  
فِي الشَّجْهِ وَفِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي لِأَنَّ الرَّجَحَ أَقِيمَ مَقَامَ الْكَلِّ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْأَحْكَامِ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُسْتَدْرَجُ فِي كَيْفِيَّتِهِ أَعْتَبَرُوا الرَّجَحَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ  
يَعْتَبِرُ بِرَجَحِ شَبْرِ الثَّوْبِ الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَاسَةُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ  
يَعْتَبِرُ بِرَجَحِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَتْهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ زَيْلًا فَرَجَحَ الزَّيْلِ  
هُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ دَخْرِيضًا أَوْ مَخْرَجًا ذَلِكَ وَكَانَ الْقَائِلُ

أَوِيسُونَ دِينَ  
أَوِيسُونَ دِينَ  
أَوِيسُونَ دِينَ  
الَّذِي



بهذا الرواية ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد بعضه ربع  
ثوب يجوز به وهو ما يستريح العورة والقول الاول هو المختار وهو  
ربع الثوب المصاب صغيرا كان او كبيرا والله اعلم **اما النسخة الثانية**  
**وهو الطهارة من الاجناس** هي جمع نجس يفتح الجيم بنفس النجاسة  
وبكسر هاء النون المحكوم بنجاسة والاول اخص فكل نجس بالفتح فهو  
نجس بكسر من غير عكس نجس اي يضر على المصلي اي من يريد ان  
يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه  
والمكان الذي يصلي فيه لقوله تعالى فتشايك فطهر واذا وجب تطهير  
الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لا نهما الزم  
للصلوة منه اذ لا تنفك عنه وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد  
وكما يجوز ان ينشأ اي النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذلك يجوز  
ان ينشأ بالماء المقيد كما في الورد وماء البطح والخيار وكل ما يطهر  
يمكن ان ينشأ به كالحل ونحوه وكذا يجوز ان ينشأ بالتراب او بالتراب  
لان المقصود قلع اثره او ذلك في مواضع منها اذا لم يلح السكن  
بالدم او الطبخ راء من الشاة مثلا لم يتم ادخل النار فاحترق الدم وال  
اثره طهر الرأس والشكر بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكن  
دم مسح بالتراب يطهر ما قلنا وروى عن ابي عبد الله اذا اصاب يد  
نجاسة قال لم يمسحها بالتراب وتخصيص مسافر لان الغالب عليه  
عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقللها بالتراب وليس لرد  
انها تطهر حتى يجوز ذلك مع وجود المايعة اذ لا يجب غسلها بعد  
ذلك اذا وجد وكذا اذا اصاب الخنجر او نحوه من الثقل والجزموق

عليه

وبغيرهما

وغيرها نجاسة لها جرم فنجست فذلك بالارض كالغزير والرش  
ونحوهما عن ابي سنان قال اذا مسح بالتراب او بالرمل على سبيل النجاسة  
يطهر وعليه اي على قول ابي يوسف فتوى مشايخنا ذكر في المحيط  
عند ابي جراح ايضا يطهر بذلك لكن اذا نجست النجاسة لا ذكوات  
وطيئة وعدم لا يطهر الا بالتراب وان لم يكن لها اي للنجاسة التي  
اصابت الخنجر جرم كالبول والجر ونحوهما فلا بد من الغسل بالتقاف  
وطا كان يابسا وكان القاصي الامام ابو علي السني يفتي عن النجس  
الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه قال فمن اصاب احد النجاسة  
الرفيعة اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب او الرمل  
بالثقل وجف ومسح بالارض يطهر ايضا عند ابي جراح وهكذا  
كما روى ابن الفضل عن ابي جراح روى الفقيه ابو جعفر الهندي وفي  
عنه قال شمس الامة الشرخس رحمه وهو الصحيح وعن ابي سنان ايضا  
في مثل ذلك الذي روي عنه عن ابي جراح انه اي يابس لا يشترط الجفاف  
فيه كما اشترطه ابو جراح بل بمجرد ما مستحسنة بالتراب والرمل لو مسح  
يطهر كما هو اصله في ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان الخنجر  
ونحوه يطهر بذلك سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسها  
او صارت ذات جرم من غيرها كالترقيق المستحسنة بالتراب ونحوه  
ان كانت او بآلية حصول قلع اثره بالتراب بالكلية وكذا يجوز  
انها اي إزالة النجاسة في الجملة بالحلك والحق بخنجرعود  
او حجر والفرق ان ذلك لبعض بعض اما الحلك والحق فانه في الحق  
ونحوه حتى اذا سبغ نجاسة لها جرم فنجست يطهر بالتراب والحق

سورة

انقور



عند أبي ج و أبي س خلافا لم رحمه لقلعها لكل منهما اذا لم يبق لها اثر  
وذكر في المحيط ان محمد رجع الى قولهما في طهارة الخفق ونحوه  
بالدك والحك والحث بالراى لما روى عموم البلوى والخرج في اصاب  
الاوراث ونحوها الخفق والتعل وان انتضح البول عن البدن او الثوب  
والمكان حال كونه مثل رؤس الابن بحيث لا يتركه الطرف فذلك لا ينقض  
ليس بشئ معتبر في النجس وقد قيل عن ابن عباس رحمه عن ذلك  
فقال ان رجلا من عفو الله تعالى اوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي  
انتضح عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقيل ينجسه وهو الاصح لانه  
الخرج في انتضاح الغسل في الاثام ان كان قليلا بان لا يظهر موقع  
الظلم في الماء فيفسد وان استبان موقعه فهو كثير فيفسد وغسله  
بماء من الماء الا في الماء والحق وانما قلت فاسد وما يصيب ثوب الغسل  
من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو كونه كافى خان واما الفرق  
فبين النجاسة في المني فيظهر الثوب اى بالفرق اذا لم يبق لثوب  
عليه من ثوب كثر اقرت المني من ثوب رسول الله عليه وسلم  
اذا كانت يابسا واعلم ان المني نجس نجاسة مغلظة عندنا وعندنا  
واحمد في رواية خلاف الساقى واحمد في رواية اخرى فان طاهر  
عندنا لكن يظهر بآبسة عندنا بالفرق خلافا لم وتحقيق الادلة  
في الشرح ولو بان لم يستنج بالماء قبل لا يظهر المني الخارج بعد الفرق  
وقيل ان لم يجاوز البول الشق يظهر وكذا ان جاوز ولكن خرج  
المني دفقا لانه لم يصب المتجاوز وكذا يظهر العضو عن المني  
اذا اصاب بالحث والفرق وقد روى عن أبي ج ان البدن لا يظهر

بالفرق

بالفرق وذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية يخرج هذه  
الرواية لانه اخرها مع دليلها وما دبرنا خبر ما هو الراجح مع دليلها  
اذا لم يجب عنه وان كان اى لولو كان الثوب الذي اصابه المني ذائبا او اوقات ثوب  
مبطنافه المني الى البطانة فانه يظهر الفرق وهو الصحيح وقيل  
لا يظهر ماني البطانة بالفرق لرفقته كما قال الفضلي في منى المرأة لانه لا  
بالفرق لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة في الجملة بالحنك كما اذا  
اصاب الخردل فحنك ثلث مرات يظهر به بريقه كما يظهر فيه بريقه خلافا  
لم على ما مر اما اذا اصاب الثوب نجاسة فاما ان تكون مريئة او غير  
مريئة فان كان مريئة فطهارتها زوال عينها الا ما يشق بان يحتاج  
في زوالها الى غير الماء كالصابون ونحوه فان بقي ذلك لا يضر  
واذا زالت العين ولو بفسيلة واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعدو  
هو الاصح وقيل يغسل بعد ثلث وقيل مريئة وان لم تكن النجاسة مريئة  
بغسلها حتى يغلب على طنته انه قد طهر وهذا اذا لم يكن لها ريح  
فان كان نجس الفصل الى زواله الا ما يشق وهكذا الطهر وقيل اذا  
غسل الثوب من غير المريئة مرة وعصر بالماء لغيره يظهر كما قولنا فاعنى  
الثوب وقيل انه لا يظهر ما لم يغسل ثلث مرات وعصر في كل مرة  
والفتوى على القول الاول انه يعتبر غلبة الطن لكن جعلوا الثلث  
قائمة مقام غلبة الطن قطعاً للوسوسة ولهذا ذكروا الثلث  
في اكثر الكتب وشرطه العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن مريض  
انه يكتفى بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي س رحمه ان الاعصر ليس  
بشرط والصحيح خلا الرواية ويخرج على هذا الاختلاف من

الاغصاف



اشترط غلبة الفطن من غير عصر او التخليل مع العصر كل مرة <sup>الاول</sup> في الحيط والجوامع الصغيرة للثمن ثاشي منها ما روى عن ابي سرحه ان الجنب اذا اتروا في الحمام وصبت الماء على جسده من حيث اى من جهته الظهر والبطن حتى خرج من الجنابت ثم صبت الماء على الارزار <sup>الاول</sup> يحكم بطهارة الارزار ان لم اى ولو لم يعصره وقال اى ابوس في موضع اخر اى في رواية اخرى ان صبت الماء على الارزار وامر الماء بقبه فوق الارزار فهو احسن وان لم يفعل اجزاه لضرورة <sup>الاول</sup> ولذا قال وفي المنتقى شرط العصر على قول اى س ايضا وتقدم ان ط المذهب عن الكل في الشقي ايضا ولو اصاب البول ثوبه في واحدة في كبرجار وعصره يطهر وهذا قول اى س ايضا في رواية <sup>الاول</sup> في الاصل وهو ط الرواية هو قال ابوس ايضا في مسئلة ثلث مرات ويعصر في كل مرة وعن م في غير ط الرواية ايضا انه يغسلها اى النجاسة الغير المرئية ثلث مرات ويغسل في المرة الثالثة فقط فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي اى يجب ان يباليه في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى امثا نفس العصر او لغيره فقال في فتاوى ابي الليث حقه بطلانها ذكر الساق اتفاقا اى بطلانها من الكرياس فدخل في جوفه اى في

وإذا غسل الثوب في الماء فغسله في الماء مرة واحدة وهو طاهر

باطنه

باطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروقه ما تجس فغسل الخفق فذلكه باليد ثم غسلا الماء الخفق ثلثا واغسله الا انه لم يمسها الا بعد الكرياس فقد طهر الخفق بخروج جريان الماء ظاهر او باطن من غير عصر <sup>الاول</sup> لغسره وروى عن ابي القاسم الصفار انه قال في رجل يستنجى ويحرق ماء استنجائه تحت رجله من غير ان يستنقع تحتها او يخفف فيصيب ذلك الماء خفيه وليس بخفيه خرقا فلم <sup>الاول</sup> الا البطانة الخفين فله ان يصلي مع ذلك الخفق لانه طاهر لان الماء الاخير من ماء الاستنجاء يطهر الخفق كما <sup>الاول</sup> في موضع الاستنجاء للفقرة وعموم البلوى وفي المنتقى ان حقه اى خفق المستنجى متحرقا واصابه الماء اى ماء الاستنجاء رجله ولغافته رجوت سعة الامر فيصيان تطهر الرجل واللقافة <sup>الاول</sup> تبعا لموضع الاستنجاء الا ترى ان البساط الخفس اذا جعل في حجر وترك فيه يوما وليله كذا في النسخ هذا الكتاب بالواو والفتح انه كما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوما وليله في الشهر حتى <sup>الاول</sup> جرى الماء عليه يطهر من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة <sup>الاول</sup> السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها في نظر لا يخفى ولو كان على يد نجاسة رطبة واخذ بثلث اليد عرق القمحة اى اثر من النجاسة كما صارت الماء فاغسل يده التي ياخذ بها القمحة <sup>الاول</sup> ثلثا طهرت اليد وطهرة العروة تبعا لليد والكل مقيد بالاقية او بغيره لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق والحصر من قصب اذا اصابته

المستفاد



نجاسة فحقت بذلك حتى تحت النجاسة ثم يغسل ثلثا متواليا  
من غير احتياج الى تخفيف لانه ضلبي لا ينشرب النجاسة و  
ان كانت اى النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر  
هذا اذا كانت من قصب او ما اشبهه في الصقالة كالحصير المسمى  
بالثامان وان كانت الحصى من بردى او ما اشبهه يغسل ثلثا و  
يجفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه تشرى النجاسة  
لرطوبة فانه يطهر عند اى من جمه بناء على مكان تطهره  
فلا ينقص عنده وعسلية الفتوى خلافا لم رده وفي النوازل اذا كان  
الخرف او الخمر غير المفروض ان كان ذلك الخرف او الاجر قدما اى  
مستعملا يطهر بالغسل ثلثا سواء جفف او لم يجفف لانه ينشرب  
النجاسة وان كان جديلا غير مستعمل بحيث ينشرب النجاسة فلا  
ان يغسل ثلث مرات وان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر  
في المحيط يغسله اى الخرف او الاجر المستعمل مقدار ما يقع  
رأيه انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قائمه مقام اكثر  
الرأى واشتراط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يجد منه طعم  
النجاسة ولا لونها ولا ريحها على ان اشتراط حقيقة اكثر  
الرأى لا يخرج الى هذا الشرط لان اكثر الرأى لا يحصل مع  
الشيء من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وحكم بطهره مع  
وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهره  
الا ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي  
يكون فيه خلاف ولو موة الحديد اى ما يعمل من الحديد لان

النجاسة كالسكين  
الدرهم صمد

كالسكين ونحوها بالماء النجس ثم يموت بالماء الطاهر ثلث مرات فيطهر  
عند اى من خلا لم فانما يظهر فائدة الخلاف في الحمل في الصلابة اما  
في حق الاستعمال بان قطع به بطحا او غيره فلا خلاف انه لا نجس  
المقطع السكين او موة بما نجس لا يجوز الصلوة معه يعني اذا  
كان فوق قدر الدرهم يجوز قطع البيطح به لانه ينشرب الماء ولا يمكن  
ازالة ذلك الماء عنه بوجه ما ولا يجوز الصلوة معه ولا تشرى  
تلك النجاسة الى البيطح فيجوز القطع به وفي المحيط عن شمس الدنعة  
الشرعية ولو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر  
الدرهم ولا يمكن لوجع يبلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة  
بها ولو كانت النجاسة في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وتحت  
قدميه اقل من قدر الدرهم كذلك ايضا وذكر في الفتاوى الارض  
اذا جفت بعد اصابته النجاسة ولم يتبين اثر النجاسة فيها  
تطهر سواء وقع عليها الشمس ولم يقع وقد تقدم مستوفى التيمم  
ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلث مرات  
ويجفف كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثر حتى  
لا يظهر اثر النجاسة وان كبسها تراب القاء عليها فلم يوجد ريح  
النجاسة جازة الصلوة عليها ايضا وكذا الجص اذا تجمعت  
وجفت النجاسة وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متاخلا  
في الارض غير منفصل عنها فانها في حكمها وكذا السيل  
الثلاث المثلثة وهو التجيل والحشيش وهو الحلا والياس وكذا  
الساو ما ينبت في الارض مادام هذا المذكور قائما على الارض

او طاهر

او يرق او نلوا



لم ينفصل عنها فانه يطهر بالحفاف مطلقا سواء جف بالشمس او بغيره  
 ها اذا ذهب اثر النجاسة ذكره الرندوسى وغيره لان ما اتصل  
 بالارض يحكم حكمها في ذلك وذكر عن ابى بكر محمد بن الفضل ان  
 الحمار اذا بال في الخيلة اى المكان الثابت فيه الشيل ووقع عليها  
 اى على المشيلة الطل اى الندى ثلث مرات ووقع الشمس عليها  
 فحفتها ثلث مرات فقد طهر الشيل الذى فيها وهذا يخالف ما قبله  
 من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم الحفاف ثلث مرات  
 والجمهور على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر اذا كانا  
 اى متبعا في الارض يطهر بالحفاف وذهب الاثر للحاقه بالارض  
 واما ان كانت الحجر والاجر موضوعة على الارض فمما يجب غسل  
 وتحول من مكان الى مكان في ابد في طهارتهما من الغسل ولا تطهر  
 بالحفاف لعدم تبعيتهما الارض وكذا البنية اذا كانت مفرقة  
 ونجست جازت الصلوة عليها بعد الحفاف وذهب الاثر  
 كالارض وذكر في موضع اخر من فتاوى قاضى خان بعد ذكر هذه  
 المسائل باسطن كان الحجر الذى تنقل وتحول فشربت النجاسة  
 كحجر الرعى تطهر بالحفاف وذهب الاثر الى الارض وان كانت الحجر  
 لا تشرب النجاسة كالرخامة لا تطهر الا بالغسل ثلثا والتخفيف  
 كل مرة اصاب المسح او بالملك الى ان ينقطع التقاطع الماء والقران  
 اذا اخلطوا وكان احدهما نجسا فالطين الحاصل منهما نجس لان  
 اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة  
 بالماء وقيل بالتراب وقيل للغالب وقيل العبرة بالطاهر فانه لا ينجس

طاهرا

طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد وبعض اقرباءه وفيه نفل ذكر  
 في الشرح والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر او غيرها  
 فطبخ يكون طاهرا لزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر  
 النجاسة طاهرا فيه بعد الطبخ ولو اخرجت العذرة او الروث  
 فصار كل منهما مائدا او صارت الحمار في المعلقة وكذا ان وقع فيها  
 بجمونه وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار لمحا او وقع  
 الروث ونحوه في البر فصار حمارا زالت نجاسة وطهر عند  
 خلاف لس فان عنده الحرق لا يطهر العين النجاسة بل يبقى الرقاد اقول  
 نجسا والفتوى على قولهم بتدل تلك العين بالكيفية وبغير ريقها او اودع  
 حقيقة اخرى كالحمار اذا صار خلا ولكن قال المذهب لو وقع ذلك  
 الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو ليس بـ <sup>الاول</sup> على الاول  
 س صرح به في التجنيس وكذا الحجر المنفصل عن الارض اذا نجس  
 يطهر بالغسل ثلثا والحفاف كل مرة لكن انما يطهر طاهرا  
 حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء  
 كذا ذكره في المحيط لانه يترتب النجاسة الى باطنه فاذا زالت  
 عن ظاهره بالغسل بقي ما في باطنه وعلى هذا لو حمله المصنف <sup>الحجوز</sup>  
 صلواته لكونه حامل النجاسة حمارا بل في الماء يخرج منه  
 رشاشا صلبا من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز  
 الصلوة حتى يبتسقين الله اى ذلك الرشاش بول وكذا ان رمت <sup>الانسد</sup>  
 العذرة في الماء فخرج منه رشاشا صابا ثوبا ان ظهر فيه أثرها  
 نجس والا فلا وهذا هو المختار وبه اخذ لفتية ابوالابيث



سواء كان الماء جاريا أو راكدا وفي فتاوى قاض خان فرق بين الجاري وغيره في بول الحمار فقال إذا زال في الماء راكدا فاصاب أكثر من قدر الدرهم منه بفساد الثوب ويمنع جواز الصلوة فيه وذكر عن محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه في الجاري والراكد وهو أنه إذا كان في رجله الفرس نجاسة نحو الترقين أي الروث غشي في الماء خرج منه رشاش فاصاب ثوب الراكد صاب الثوب أي موضع الإصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا أو جاريا وإن لم يكن في نجاسة فلا يضره والاصح هو الأول لأن البقين لا يخرقان بذلك وقد قيل أبو نصر الديلمي يفسد الدابة فيصيب من ذلك الماء الذي يسيل منها شيء أو يصبه من عرفها شيء قال لا يضره وقيل له وإن لم يكن في بولها شيء قد غرقت في بولها ووثقها قال لا يضره وتناثر وذهب عنه لا يضره أيضا وذكر في الترجمة إذا وقع الحجر المتطعم بالعدنة في الماء الجاري فازدفت قطرات فاصاب ثوب انسان أكثر من قدر الدرهم قال أبو بكر الرازي لا يجب غسله إلا أن يظهر فيه أي في الثوب لون النجاسة وقال أبو نصر يعني يحيى يجب عليه غسله والاصح قول أبي بكر لما قدم وذكر في الفتاوى وليس بول الخفاش وخرقه بشئ وكذا دم البق والبراغيث ليس بشئ وأن كثرت الوصل على أحد ومعه شعر انسان أكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة لأنه طاهر وبه أخذ الفقيه أبو جعفر السدوق وأبو القاسم الصفار وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروي عن أبي جعفر رواية شاذة أنه لا يجوز الصلوة به لأنه نجس وبه

أخذ

أخذ نصرا بن يحيى وليس بصحيح لأن شعر البنية إذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا حرة البعير كبقية لا تصاب بالنجاسة كالتقي والحرة بكسر الجيم وقد فتح ما يعيد البعير بعد الابتلاع فيمنعه والترقب والترقب بكسر الهمزة والفتح مطلقا وكذا حرة كل حيوان نجس كالبعير والغنم حكمها حكم بقية المبراة كالحية كونه لا يضره صفراء وهي نجسة كونهما من الفضلات المبراة جلد انسان في الماء القليل إن كان مقدرا بغير نجاسة أي نجسة إن كان من الحيوان فهو نجسة وإن كان أقل من الضفر فهو عفو وفقا للحجج قال الترمذي عن وقوع القليل متعسر وفي أسنان الأدمى اختلاف والمشافع والصحيح الذي هو ظاهر الرواية أنها طاهرة وذكر في الفتاوى القائل قطعة جلد كلب أي غير مدبوع ولا مذكي الترقين نجاسة في الرأس أي جعل لرقعة فوق الجراحة يعيد ما صلب به أي بذلك الجلد إذا كان أكثر من قدر الدرهم وحده أو بانضمام نجاسة أخرى وإن كان معه سنورا وحية أو نحوهما مما ليس بسورة نجسا تجوز صلوة مطلقا إن جلس بنفسه وأما أن حمله فإن لم يكن على ظهره نجاسة مانعة فذلك والأقل يجوز صلوته كما لو حمل صبيا لا يمسك أو طمرا بغيره وفي ثيابه أو بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستمسك لأن المستمسك ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف جرو الكلب ونحوه مما أسوره نجسا إذا حمله المستمسك فإنه لا يجوز صلوته لأنه حاصل النجاسة التي هي أجزاؤه إذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية أنه نجس العين كذلك لأنه حمله وهو نجاسة وأما

نجاسة كبد كوريش  
دوار ترسي  
نحوه وهو النجاسة



على الرواية الصحيحة فينبغي ان يجوز صلوة لانه غير حامل  
للنجاسة واذ الحست الهرة كف رجل او موضع اخر من بدنه  
يكروه له ان يدها في ذلك لان ريقها مكروه والتلوث بالمكروه  
مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها مما اصابه لعابها  
وذكر في موضع اخر ان الحست عضو انسان فصلى قبل ان يغسل  
ذلك العضو جاز فعله الصلوة الاولى ان يغسل وهذا لا يخالف  
ما قبله لان الكراهة لا تنافي الجواز والمكروه تشبهاً من التلوث وفعل  
المسحبة اولى من تركه وذكر في التوبة اذا كانت النجاسة في موضع  
الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى استنجى بثلاثة اجزاء  
وانقاه اي موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو الليث  
في فتاوى يخرجه من غير كراهة من كان الغسل افضل وبيد بالخر  
فاخذ بل لا خلاف فيه الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك  
رجح قبل ان يمسك موضع الاستنجاء هل يتجسس من اليسير الموضع الذي  
تم فيه الرجح ام لا يختلف في المباح في الاصح انه اي الموضع  
الذي تم فيه الرجح لا يتجسسه خلافا لما اختاره شمس الائمة الخلق  
انه يتجسس وكذا لو مرت الرجح على نجاسة واصابت ثوباً لم يلبس به  
لا يتجسس خلافاً له وذكر في موضع اخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء  
لان الرجح نجسة بل لانه لما خرج منه الرجح بعد الاستنجاء  
يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كونه  
دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح ان لا يعيد ما لم يتحقق  
ذلك او يغلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس سراويله مثله فخرج

او كيسة  
الردون اريش  
منه

منه رجح حيث لا يتجسس السراويل على الاصح خلافاً للموافق واذا  
ارتفع بخار الكيف الى الخلاء او بخار الربط اي مكان الذي يرتفع فيه  
الدواب كالاصطبل واستجد ذلك البخار اي الحمد في القوة القوي  
الشفق او الجلود او استجد في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فلبس  
توبه او بدنه فانه يتجسس لان ذلك الجمد يخرج من اجزاء النجاسة المذكورة  
في فتاوى وقافه خان وغيرها لان التجسس قياس الاستحسان  
ان لا يتجسس للضرورة وغسل التمزك وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك  
مما فيه النجاسة كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدمه على ذلك  
الطين في موضع رجل الكلب يتجسس قدمه ليتجسس ذلك الموضع به  
بانصاف رجل الكلب به وكذا الحكم اذا مشى الكلب على الثلج والثلج  
رطب وهذا كله على ان الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره  
ابن الهمام وان كان الثلج الذي مشى عليه نجساً لم ينجس فيه وطوبه  
فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بطاهر الجاف لا ينجس الكلب  
اذا اخذ عضو انسان او توبه لا يتجسس ما لم يظهر فيه البلاء  
اي الظاهر لا يتجسس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضياً في حال  
التلوث او كان غضبان ذكره في الملقط وهو المختار خلافاً  
لما قيل انه في حال التلوث لا يتجسس لسانه لانه وفي حال الغضب  
لا ينفذ فيه الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب  
فمثلنا لتجسس لسانه كما يغسل الانا ومن وروى عنه ثناء وكذا يفعل  
بعض يمس العنق وهذا عندنا وابقا عند الثلاثة فانه يغسل من ولوع  
الكلب وما اصابه لعابه سبعا اذ يهتد بالتراب لكن استحبنا عند

يا يمشي

او كوز او



عند مالك وجوبا عند الشرح والحمد وتحقيق الدليل في الشرح ولو  
 عصر رجل الغيب فأدعى رجله أي خرج منها الدم وسال ذلك  
 الدم على العيص والعصر <sup>الدم</sup> لا يظهر أثر الدم فيه لا يتنجس وهذا  
 القول قول أبي جراح وإي س كما في الماء الجاري ذكره في المحيط وفيه  
 منه أنه لم يكن العيص سائلا وقت الأدماء أو ظهر أثر الدم فيه  
 يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خمر ثم تخلل فالتحليل لا  
 لا يظهر قال في الخلاصة أن وقعت الفارة في دين خمر فصار تحلا  
 تطهر إذا لم يكن الفارة قبل التخلل وإذا انفسخت الفارة لا يباح ولو  
 وقعت الفارة في العيص ثم تخمر ثم تخلل لا يكون بمنزلة لو وقعت  
 في الخمر هو المخنار وكذا لو وقع الكلب في العيص ثم تخمر ثم تخلل  
 في الخلافات لعلمه العالم أنه لا يطهر انتهى فعلم أن العيص  
 إذا تنجس ثم صار حرا لم يتحلل لا يطهر وإن توضأ الرجل بالماء  
 المشكوك أو بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا من الشك والكره  
 لم يمس عليه غسل ما أصابه الماء المشكوك أو المكروه انتهى  
 طاهر إن آتاه يستحب إزالة الكراهة وأما ما لزم من الدم  
 السائل بالتحريم فهو نجس وما بقي في اللحم والعروق من الدم الغريب  
 السائل فليس نجس لأن النجس إنما هو الدم السائل المسفوح  
 في اختيار الجمهور وفي الإيضاح الدم الباقي في العروق طاهر  
 وعن أبي س يعفى في الأكل دون الثياب وروى أن عائشة رضي  
 كانت ترى في ثوبها مقرة لحم العنق كذا في الغنية وفيها أنها  
 دم القلب تنجس وذكر صاحب المحيط في المحيط قال ورأيت في

بعض

الدم في الثياب

بعض الكتب الطحال والقلب إذا شق وخرج منه دم ليس  
 فليس بشئ أي ليس بشئ معتبر في النجس وفي الخلاصة الدم  
 الذي يخرج من الكبد إن لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر  
 وكذا اللحم الممزول إذا قطع فالذي فيه من الدم ليس نجس وكذا  
 مطلق اللحم انتهى وقال في الملتقط لو صلى وهو حامل رجل شهيد  
 وعليه أي على الشهيد ما يؤمنه يجوز صلوة لأن دم الشهيد طاهر  
 حكما ما دم متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه أما إذا انفصل  
 عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب الملتقط في موضع آخر  
 أموات صلت وهي حامله صبي وثوب العيص نجس جازت صلواتها  
 وقد قلنا إن هذا فيما إذا كان العيص يمسك بنفسه إذا كان  
 لا يمسك فإن غير المستمسك بمنزلة الجمار فكانها حلت لمنفعة  
 بعينها نجس إذا أصح مصادر من شاة ميتة بأن أزال عنها النتن  
 والفساد بعد إخراج فصلي بها أي معها جازت صلواته لا صلواته  
 كالجلد المدبوغ قال قاض خان وكذا لو أصح الخسنة ودبغها  
 وجعل فيها اللبن أو السمين وكذا الكرشي ولو صلى ومعه فاذة  
 مسك يعني النافعة جازت صلوة لأنها مدبوعة قد زال عنها  
 النتن والفساد والمسك حل على كل حال يؤكل ويجعل في الأدوية  
 ذكره قاض خان امرأة صلت ومعها صبي ميت فإن كان لم يستهل  
 عند ولادته أي لم يصبوت والمراد أنه لم يعلم حيوته عند الولادة  
 فصلاتها فاسدة سواء غسل أو لم يغسل لأنه نجس على كل حال  
 ولذا لا يصح عليه وكذلك الحكم إن استهل بان علمت حيوته بصوت

المراد

المراد من أسباب

النفوس

الطهارة

النجاسة



او حركته ولكن لم يغسل فان لم يغسل قبل الغسل نجس وانما ان كان قد  
 استهل وغسل فصلواتها حاتمة الحكم بطلانها ذكره في العيون  
 وهذا في المسلم اما في الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع حمله  
 ميتا كافر بعد ما غسل فصلواتها فاسدة لانه نجس على كل حال  
 كسائر الميتان وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يغتوب يعني ابا يوسف  
 لو صلى في جلد خنزير بعد بوج جاز وقد اساء وقال ابو حنيفة ومالك يجوز  
 صلوة فيه ولا يطهر بالدباغة وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي سفيان  
 ايضا وهو الصحيح ولو صلى ومعه بيضه قد صار حيا بالمالا لله  
 اي صغارها مما يجوز صلوة لان النجاسة ما دلت في مصلحتها  
 لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا يجوز  
 صلوة لانها نجاسة انفصلت عن معدنها رجل صلى في ثوب  
 خشق فلما اخرج خشوه وحده فيه فارة ميتة يابسه ينظر  
 ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة ثلثة ايام  
 وليا لها عند ابي حنيفة خلافا لهما كما في الموجودة في البر  
 والا اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان واكن في موضع  
 اخر ليس فيها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب  
 لظهور انها فيه من قبل ان يخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما  
 يزيل به النجاسة صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم يعد  
 ما صلى يعني بهذه المسئلة اذا كان على جسد نجاسة وهو في  
 قدره باعتبار الغالب والافلا فرق بين المسافر وغيره ليس  
 معه ماء او صابغ مزيل او كان معه ماء وهو يخاف من العطش

عند ابي حنيفة وعند ابي سفيان لا يبيح في حيث لا يصلح  
 عند ابي حنيفة وعند ابي سفيان لا يبيح في حيث لا يصلح

والحال

في الحال او فيما يستقبل على نفسه او من تارعه مؤنثه  
 فانه لا يلزم ازالته تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان  
 كانت النجاسة بالغوب وليس له ما يستعورته غيره ينظر ان  
 كان اقل من ربع الغوب طاهرا فهو بالخيار عند ابي حنيفة وسنحكما  
 ان شاء صلى به وان صلى عريانا وان كان ربعة طاهرا وثلاثة اربعة  
 نجسا لم تجوز الصلوة عريانا لان الربع يقوم مقام الكل بل يصلي  
 به بلا خلاف وعند من يصلي به في وجهيه ولا يجوز له ان يصلي عريانا  
 ولو كان جمع الثوب نجسا وبه قال زفر المائنة الثلاثة والديلمين  
 الطرفين مقر في الشرح وان صلى عريانا لعدم الثوب والنجاسة  
 يصلي قاعدا يركع بالركوع والسجود انما يركع ويجعل سجود  
 اخفض من ركوعه كما في المرضي الحاجز عن الركوع والسجود  
 كذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وان كانوا جماعة يصلون  
 وحدا متباينين فان صلوا بجماعة يستطعمهم الامام ثم اذا  
 صلى العادي كذلك فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة  
 قاعدا يقعد المريض وقال في الزخيرة يقعد ويذكر عليه الى القبلة  
 ويضع يديه على عورته الغليظة اي على ما يرى من ذكره هذه  
 الكيفية الظاهرة اولى لزيادة الستر فيها سواء صلى نهارا او ليلا  
 مظلمة او في البيت او في الصحراء ووجه هو الصحيح خلافا لمن  
 قال القعود والاياء انما هو في النهار اما في الظلمة فيصلي بركوع  
 وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستر الظلمة وان صلى قائما جزاه  
 سواء ركع وسجد او لم يركع وسجد لانه لا فرق بين النجاسة



فمنه في كل مرة وخللا من وجهه في غير الاول وهو الايمان قاعدا  
 افضل لما فيه من ستر ووقام على شيء بخمس صلى لا يجوز لان  
 طهارة المكان شرط والمراد اذا كان الخمس قد امانا ولو صلى على شيء  
 مبطن في باطنه قدر اي طائفة نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك  
 المبطن محيطا اي مضربا لا يجوز صلوة ان كانت النجاسة تحت  
 موضع قيامه لانه نوب واحد وان لم يكن محيطا جازت صلوة  
 لانه في حكم نوبين لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لا يظفر بها  
 لو ان النجاسة ولا راحة كافي البسط على الارض النجاسة ولو وجد  
 على النجاسة نجاسة مانعة تفسد صلوة سواء اعاد سجود  
 على شيء طاهر او لم يعد عند ابي حنيفة وم قال ابو سنان عار سجود  
 حين علم انه سجد على النجاسة على شيء طاهر لا تفسد صلوة وان كان  
 موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا فقد  
 روي عن ابي حنيفة قال سجد على انفه للضرورة ويجوز صلوة  
 لاني موضع الاتفاقل من قدر الدرهم خلا فالهما فان عذما  
 لا يجوز الاقتدار على الاتفاقل في السجود بل عذر في الجبهة وفي  
 رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الا  
 على النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية هي الصحيحة وان  
 كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع اي باقيها طاهرا جازت  
 صلوة بلا خلاف لان الاتفاقل على الجبهة في السجود جائز له  
 بالاتفاق فكان اذا قصر عليها ولم يضع الاتفاقل وموضع الاتفاقل  
 قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به وذكر شمس الاثمة الترخيس اذا  
 كانت

كانت

كانت النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوة لان موضع  
 اليدين والركبتين والسجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا  
 ويشترط طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه  
 وهو غير مفسد وقال في العيون هذه يعني رواية جواز القبلة  
 مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية متقدمة اي غير مشهورة  
 وانكرها الفقيه ابو القاسم والصحاح ان يقال ان كان يركع النجاسة  
 في موضع ركبته لا يجوز صلوة ولم يذكر المصنف ان كان النجاسة في موضع  
 اليدين والصحاح انه الحكم موضع اليدين ايضا كذلك والمصنف ان وضع  
 اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض لكن لو وضع شيء منها  
 على النجاسة لا يفسد بل يقع جواز القبلة ان كان قد امانا جاز  
 او منضمها الى غيره وان كان موضع احدي قدميه نجسا لا يجوز  
 اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لان الفرض  
 وضع احدي القدمين لا كلتا القدمين وان كان تحت كل قدم فليمن  
 قدر الدرهم فلو جمع يمين اكثر من قدر الدرهم ينجس وهو موقوف  
 ما قد صاه في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى قاضي  
 خان كما منع النجاسة ان كان في نوب ذي طائفتين في كل طائفة من اقل  
 قدر الدرهم ولو جمع زاد على قدر الدرهم فانه ينجس ان كان  
 او مجموعا او كان ذلك تحت قدميه والنوب مضرب وان افتح  
 القبلة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلهما على شيء نجس  
 وقام اي مكث عليه ان لم يملك مقدارا يؤد به اي مقدرا لا يملك  
 ركن جازت صلوة اتفاقا والاى وان لم يكن لم يملك بل مكث

فمنه في كل مرة وخللا من وجهه في غير الاول وهو الايمان قاعدا افضل لما فيه من ستر ووقام على شيء بخمس صلى لا يجوز لان طهارة المكان شرط والمراد اذا كان الخمس قد امانا ولو صلى على شيء مبطن في باطنه قدر اي طائفة نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك المبطن محيطا اي مضربا لا يجوز صلوة ان كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه نوب واحد وان لم يكن محيطا جازت صلوة لانه في حكم نوبين لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لا يظفر بها لو ان النجاسة ولا راحة كافي البسط على الارض النجاسة ولو وجد على النجاسة نجاسة مانعة تفسد صلوة سواء اعاد سجود على شيء طاهر او لم يعد عند ابي حنيفة وم قال ابو سنان عار سجود حين علم انه سجد على النجاسة على شيء طاهر لا تفسد صلوة وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانفه نجسا فقد روي عن ابي حنيفة قال سجد على انفه للضرورة ويجوز صلوة لاني موضع الاتفاقل من قدر الدرهم خلا فالهما فان عذما لا يجوز الاقتدار على الاتفاقل في السجود بل عذر في الجبهة وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار كعدم السجود وهذه الرواية هي الصحيحة وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع اي باقيها طاهرا جازت صلوة بلا خلاف لان الاتفاقل على الجبهة في السجود جائز له بالاتفاق فكان اذا قصر عليها ولم يضع الاتفاقل وموضع الاتفاقل قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به وذكر شمس الاثمة الترخيس اذا كانت



مقدار ما يؤدي ركنا فلا أي فلا يجوز صلوة وهذا عند أبي س  
وقال يجوز ما يؤدي ركنا على ذلك الحال وكذا إذا رفع أي حمل  
تعليق في الصلوة وعليهما قدر مانع أن أدعى معهما ركنا فسد  
صلوة اتفاقا وإن لم تؤديه فإن لم يكن مقدار ما يؤدي ركنا  
لا يفسد اتفاقا وإن مكث قدر ما يؤدي ركنا تفسد عند أبي س  
عند من المختار قول أبي س في الجميع لأنه حوط وقال في فتاوى أهل  
سير قند لو كان المصلي بحيث إذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس جازت  
صلوة إذا كانت النجاسة يابسة لم يحصل منها تلوث بقدر مانع  
ولم يمتص بها شيء من أعضاء سجوده وفي اختلاف في ذكره في الكفا  
المستحب باختلاف زفر يعقوب إذا كانت على باطن اللبنة أو الأجر  
وهو ظاهر مما أقام بصل لم تفسد صلوة وكذا الحجر ومثله أي مثل  
الحكم المذكور وهو عدم الفساد إذا اتصلت النجاسة بخشية  
فقلتها أو صلى على وجه الطاهر فإنه إن كان غليظ الخشبة بحيث  
يقبل القطع أي يمكن أن يتشربها بين الوجه الذي فيه النجاسة  
والوجه الآخر تجوز الصلوة عليها والأقلا لأنها بمنزلة  
اللبنة في الوجه الأول ومنزلة الثوب في الوجه الثاني وإذا  
أصابته الأرض نجاسة رطبة أو يابسة ففرشها بطين  
أو جص فضلى عليه جاز لأنه حائل صلب كاللوح وليس  
هذا كالثوب فإنه لو فرش على نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة  
عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فإنه إن كان التراب قليلا  
أي رقيقا بحيث لو استنشمته أحد يجر راحة النجاسة

لا يجوز

الاقوة

لا يجوز الصلوة عليه والآي وإن لم يكن قليلا بل كان كثيرا  
تجمل كشاف بحيث لا توجد راحة النجاسة يجوز الصلوة عليه  
وكذا الثوب إذا فرش على النجاسة اليابسة فإن كان رقيقا  
ماحتته أو توجد منه راحة النجاسة على تقدير أن لها راحة  
لا يجوز الصلوة عليه والإجازة ولو كان على اللبنة كسر اللبنة  
وسكون الباء نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثاني الذي ليس  
عليه نجاسة يجوز صلوة هذا إذا كان غليظا لم يكن أن يفسد  
جرمة تصفين لأنه بمنزلة اللبنة وقال أبو س لا يجوز أن  
غليظا وبه أخذ بعض المشايخ ومنهم شمس الأئمة الحلواني  
فأنه قال لا يجوز إلا أن يتشرب فيجعل الطرف الطاهر فوق النجس  
وهذا المذكور من الجواز في اللبنة مذهب وهو المذكور  
في المحيط والمختار قول أبي س لأنه بمنزلة المضرب ولو سقط  
المصلي أي السجادة على شيء نجس رطبة أو جلس على أرض نجسة  
رطبة أو لقا الثوب اليابس الطاهر في ثوب نجس رطبة  
فأثرت الرطوبة النجسة في ثوبه أو في قصعة وينظر إن كان تأثير  
الرطوبة بحال لو عصر الثوب أو المصلي يتقاطر منه شيء نجس  
والآي وإن لم يكن التأثير كذلك فلا يمتنع وقد تقدم الكلام  
عليه في فصل الأسار وقال شمس الأئمة الحلواني لو كان  
تأثير الرطوبة بحال لو وضع الإنسان يده عليه تبطل يده بغير  
الثوب والمصلي نجسا والأقلا وهذا الذي ذكره شمس الأئمة  
قريب في المعنى من القول الأول لأنه إذا كان بحال لو عصر

أصلونه



فقط يتل اليد عند الوضع عليه والافلا شتى من تعلق  
 المجاسات لم يذكرها المصنف اذا عصر الثوب الذي غسله  
 في الثالثة حتى لا يتقاطر منه شيء لو عصر في اليد طاهر والبلل الذي  
 بقي فيه طاهر وان كان يقطر لو عصر في اليد يقطر نجس وكذلك اليد  
 ولا يشترط الصب في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير الثوب وقال  
 ابو يوسف يشترط الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب  
 كالماء حتى لو ادخل العضو في ثلث اجابات نجس الجميع ولا يطهر  
 ما لم يغسل في ما اجاز ويصب ولو غسل النجس بشيء نجس كما ان غسل  
 ببول الناقة قبل زوال حكم النجاسة الاولى ويثبت حكم الثانية  
 وقال الشافعي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الهذلي  
 ما يستبرأ منه حيث قال وبكل ما يع طاهر ففهم ان المايع النجس  
 لا يزول النجاسة نجس من ثوب نفسه فضل طهر فانه  
 نجس لو يدون تحريمه ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعد  
 ما صلب مع ذلك الثوب وفي الظاهرية اذا سقى الطرف النجس  
 يغسل ثوب كله وهو الاحوط ولو بالثوب المجرى على الخطر حال  
 الدوس قد ذهب بعض الخطه بقا الباقي طاهر وكذا اذا دس  
 بالرجل جعلت بنحو ان حفرته قدر ما وصل اليه النجاسة  
 طهر ماؤها لاجوانها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كما  
 اطلقوه وينبغي ان يقتد بما اذا زاد وفي عقها في الصورة الاولى  
 وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين والبولين  
 يد البالوعة ويبين الماء قبل ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل  
 اذ اياها بول فيقوسو الموقبوسو

فهم ان المايع النجس  
 لا يزول النجاسة  
 نجس من ثوب نفسه

فهم ان المايع النجس

وما اذ لم

سبعة والمختار قدما لا يظهر اثر النجاسة من لون او طعم او ريح  
 توشاد ومشي على اللوح مشرعة بعد مشي من برجله قدر لا يحكم  
 بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضع المصروفه  
 مثله المشي في ما لم يعلم ان لا نجس ما لم يعلم انه غسلا نجس جلد  
 الحية يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدره وهو وان رقت لثمة  
 لا يحكم الدباغة وما قام بها فالاصح انه طاهر فاذا وجد الشجر  
 في الجبل والغنم يغسل ويؤكل الذي وجد في الحية لا نجس  
 فيه وهذا التعديل يقتد بما اذا وجد في الثوب فان كان صلبا يغسل  
 ويؤكل والا فلا مشي في الطين او اصابه وصى ولم يغسله جازت  
 ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح المصروفه فادامت في  
 ان كان جامدا قوما سولها والباقي طاهر وان كان ذائبا فكله  
 نجس الدهن النجس يجوز ان يستصح به في غير المسجد ويدع  
 الجلد قال بعض المشايخ يكره الصلوة في ثياب القسمة قال  
 صاحب الهداية في النجس لاصح انها لا كره لا كره من  
 ثياب اهل الزمة الا الشرا وبطل مع استعمالهم الحمر فيه الاولى  
 ولا يجوز الصلوة في الديباغ الذي يصبغ به اهل قانس لا نجس  
 يستعملون فيه البول الزيادة في برقية كما ذكر ابن القيم في شرح  
 الهداية وذكر في القنية عن صلوة الارتر عفران زوفي  
 الصبيغ فيا لقيم صبيغ به الثوب نجس ثلثا فيطهر  
 وقد مضى في فصل الاسرار ان الاولى في مثله ان يغسل حتى يصفو  
 وعلى هذا لو كان الديباغ المذكور ونحوه لا ينقض ولا

مشرع الماء من صوت النجس  
 وصالحه كان نجسا

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس

فهم ان المايع النجس



وكان لو في اوله

لا يتلوق به الماء فهو طاهر وان كان ابيض يطهر بالغسل والعصر ثلثا  
وفي القنينة الكبريت المدبوغ يدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر  
بقائه الاثر والخلود التي يدبغ ولا يغسل مذبحها ولا يتوقى القنينة  
في بعضها وتلقونها على الارض الخمسة ولا يغسلونها بعد عام الذي  
فهو طاهرة يجوز انجاز الحياض والمكعب وغلاف الكتب والادوية  
منها وطياويانسا اذ وقع في قدر اللحم الغليان نجاسة فغسل  
ثلثا في مياه فيطهر وقبل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل  
والمزقة لا خير فيها الا ان تكون تلك النجاسة خرا فانه اذا صب  
فيها خل حتى صار كالحل حامضه طهرت ولو طمخت الحنطة في  
الحمر قال ابو سفيان ثلثا بالماء ويحذف كلمة وكذا اللحم والرجل  
لا تطهر ان قال في النجس وبقيت ولو اقيت دجاجة الغليان  
في الماء لتفتت قبل ان تنطفئ وكثير قبل الغسل لا تطهر  
الا على قول ابي سفيان ما تقدم في اللحم وان كان الماء يصل  
الى حذر الغليان عند الالتقاء فيها وكان ساكن عندئذ  
ولم يترك حتى يغلي عليها تطهر بالغسل ثلثا تطهر بغير شاة  
بشرقيها فخلها بيز طيبه ففي نجاسة اللبن روايتان وفي  
القنينة حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو  
كان ميتة قالوا اختلف الناس في اهل زماننا في الدفن  
الزكلا في الذي يجلب من البحر البغاري ولكن ما ذكره في الجديد  
في شرح القدوري وضوء الجبل في نص على طهارته وفيها  
عن الحسن في بكرة وقعت في وقر حنطة فطمخت ما يؤكل وقال

او اذا كان  
او اذا سدر كرمه  
ابن

او كان يغسل الى حذر الغليان

ابن مقاتل توكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى  
على طرف ثوب او بساط ونحوه وطرفه الاخر نجس جازت سواء  
تحرك احد طرفيه بحركة الاخر او لا هو الصحيح بخلاف ما  
اذا كان لابس او حامله والقي الطرف النجس على الارض وصلى فانه  
ان تحرك بحركة لا يجوز والاجازة ولو صلى على الدابة وفي شرجها  
او ركبها نجاسة مانعة فيما عداه على انه لا يجوز قال في المسو  
واكثر مستباحا يجوز ولو لو قام على النجاسة في رجله حفاة است  
او جوباة او علة لا يجوز صلواته الا ان يخلعها ويقوم عليها  
وكذا الوستر النجاسة بكفة وسجد عليها لا يجوز الا ان يكون  
منزوعا وكذا الوكان اسفل نعليه نجسا وصلى بهما لا يجوز  
في وان نزعها وقام عليها جاز وحده ثوب ديباج وثوب نجسا  
نجاسة مانعة ولا مطلق صلى في الديباج **اما النجاسة الثالث**  
**فهو ستر العورة والعورة** اي ما يفرض ستره في الصلوة ولا  
يجوز النظر اليه من الرجل ماتحت الشتر منه الى الركبة  
وعلم بهذا ان الشتر ليست بعورة والركبة عورة ايضا  
لقوله وم الركبة من العورة لكن العورة المذكورة انما هي  
عورة من غير لامن نفسه هو المختار وروى محمد بن شعاع  
عن ابي حنيفة رضي الله عنه في يوسف رضي الله عنه اي يصرح بالقول انهما  
قالا اذا كان اي المصلي محلول الجيب فنظر الى عورته اي  
عورت نفسه لا تفسد صلواته وهذا هو الذي مشى عليه قاض  
خان في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه

او كان



ايضا يظهر منها وهي رواية بسنام عن حم حتى قالوا البعض  
 المذكور ان كان المصلي المحلول الجيب كشف التحيه بحيث  
 يستوعب حية جيبه بالستر يجوز صلوته وان كان خفيفا لمية  
 لا تغطي حية جيبه لا يجوز حتى لو فرض انه نظر في حية راي  
 عورته فصلوته فاسدة وبه اى بهذا القول يقتضي بعض المناج  
 وفي الخلاصة جعل هذا قول موال قولها كما امر ولو صلى  
 الانسان عريان في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله ابيوة  
 وهو قادر على التستر بجوز صلوته بالاجماع وهذا يرجح القول  
 الذي افتى به بعض المناج اذ لو كان وجوب التستر خوفا روية  
 العورة لجازت الصلوة في بعض الصورة ونحوها فعلم انه وجب  
 للصلوة نفسها لكن يمكن ان يجاب بان العورة مستورة في مسألة  
 الخلاق والركبة بعد التستر بتكليف النظر من فوق او من اسفل  
 لا يضر بذلك المرأة الحرة كلها عورة لقوله هم المرأة عورة  
 الا وحملها وكيفية فانها ليس بعورة لاقى حق الصلوة ولا  
 في نظر الاجنبى والا قد مبها اختلا في المناج وذكر في المحيط  
 ان الاصح انهما ليسا بعورة للحاجة الى المنية في الطرقات ظهور  
 قد مبها خصوصا الفقيرات منهن وقال في الخاقانية الصحيح  
 ان انكشاف ريع القدم يمنع اى جواز الصلوة كسائر الاعضاء  
 التي هي عورة وقال في الاختيار الصحيح انهما ليسا بعورة  
 في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية  
 والكافي ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه خلافا

لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهره عورة واذر عورة كفن  
 في رواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير الرواية  
 عن ابي يوسف انه روى عن ابي ح ان ذراعيها ليستا بعورة واختا  
 في الاختيار وصح بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجها والقول  
 الاول هو ظاهر الرواية وهو الصحيح لعدم الضرورة في ابتداء اما  
 الشعر المسترسل ي نزل عن راسها فقد قال الفقيه ابو  
 الليث ان انكشاف ريع المسترسل فسد صلوتها لا تزع  
 وهو المذكور في علامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى  
 الخاقانية المعبر في افساد الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين  
 من الشعر لانزال عنهما قال وهو الصحيح وهو اختيار القدر  
 الشهيد والذى صححه صاحب الهداية وغيره هو ان المسترسل  
 عورة والدليل محقق في الشرح اما الخصيان مع الذكر فقبل  
 مجموعها عضوا واحدا وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضو  
 على حدة وهو الصحيح حتى ان انكشاف ريع الذكر وحده او  
 الاثنين بمفردهما يمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة  
 مع الفخذ فقبل كل منهما عضوا على حدة وقال بعضهم الركبة  
 مع الفخذ كلاهما عضوا واحدا واختاره في الخلاصة وصححه  
 ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا لو صلى الرجل وركبته  
 مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته لان الركبتين لا ينفقا  
 قدر ريع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تبع لساقها لا  
 عضو مستقل فانكشافه غير مانع امرأة صلت وربع ساقها



مكشوف بعيد صلوتهما عند ابي ح وم رضى وان كان المكشوف من  
 ساقها اقل من ذلك اى من الربع لا تعيد اتفاقا لان القليل عفو  
 بخلاف الكثير والربع كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام  
 بخلاف ما رويته وقال ابو يوسف انكشف ما دون النصف لا يمنع جواز  
 الصلوة وعنه في انكشف النصف ولبتان وفي رواية لا يمنع  
 ليس بكثير وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل فيعفى الحكم في الشعر  
 المسترسل من المرأة الحرة والبطن والظهر من المرأة مطلقا والغد  
 من المرأة والرجل كالحكم في الساق فإى عضو من هذا انكشف  
 ربح منع عندهما خلاف لسر وأما حكم العورة الغليظة وهي  
 القبيل والذبر فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعنى اذا  
 انكشف من احدهما ربحه منع عندهما خلاف قال ابى بن فانه  
 لا يمنع عندهما ما لم يكن نصف او اكثر وهذا الخلاف المذكور في  
 الزيادات وكذا في غيرها وذكر الكرخى ان المانع من العورة  
 الغليظة هل اذا على قدر الدرهم والاول هو الامح لان حلقه  
 الذبر عضو بغيره ها وكلها لا تزيد على قدر الدرهم ولو كان كما  
 قال الجازن الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل حلقه  
 مع الاليتين عضو واحد فعلى هذا نتيجة قول الكرخى  
 ولكن هذا غير الاصح بل كل اليه عضو والذبر والها اما  
 ندى المرأة فان كانت مرا هقة اى لم يكسر ثدييها وهو  
 المعتبر دون المرا هقة فهو اى الشدى تبع للصدر فلا يمنع  
 الا انكشف ربع المجموع من الصدر والثديين وان كانت كبيرة

قد انكسر

قد انكسر ثدييها فالشدى اصل نفسه حتى لو انكشف ربعه  
 منقرا كان مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا  
 ما بين الشرة والعانة عضو على حدة وأما الجنب فتبع للبطن  
 وفي شرح تيسر لائمة الشرخية اذا كان الثوب رقيقا بحيث  
 ما تحته اى لون البشرة لا يحصل به ستر العورة وهو  
 ولو كان غليظا الا انه التصق بالعضو وتشكل شكله  
 ان لا يمنع حصول الستر ومن صلى بغيره ليس عليه غيره لو  
 قدر انه نظر انسان من تحته رأى عورته فهذا الجمل ليس  
 معتبر في منع جواز الصلوة لحصول الستر المأخوذ وكذا في  
 الزيادات لو ان امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد  
 اى الذى ليس فيه خرق فاختار فلبست ثوبا خالفا فيه خرق فاختار  
 فانكشف من شعرها شئى ومن فخذها شئى ومن ساقها شئى  
 وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز  
 فكانه بناء على ان الساق اصغرها وهو اختيار البعض ان  
 المعتبر في جميع المتفرق بلوغ المجموع ربع اصغر الاعضاء المنكشفة  
 حتى لو انكشف من الاذن شعورها ومن الفخذ شعورها منع  
 لان المجموع ربع الاذن واكثر والمختار الجمع بالاجزاء فلا يمنع  
 ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ومن الاذن ثمنها  
 ومن الفخذ ثلثا ربحها اما الفورة من الائمة فاهى عورة  
 من الرجل اى من تحت الشرة الى تحت الركبة وبطنها وظهورها  
 عورة ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى البطن فما فوقه ومن

واحد

الاجزاء

من

الجموع

صا

اجزاء



اسفل الركبة فاعتها فليس بعورة بالاجماع الامة لانها  
 محل الخدمة والامتهان لا يبالى بانكشاف ذلك منها و  
 المدبرة وام الولد والمكانية منزلة الامة في الحكم المذكور  
 لبقاء الرقي فيهن ولو اعتقت وهي في الصلوة مكشوفة الرأس  
 او نحوه فسترته بعمل قليل قبل ادا ركن جازت لا لو بعمل كثير  
 او بغير ركن وان انكشف عضو انسان هو عورة في الصلوة فستر  
 من غير كس لا يضر ذلك الانكشاف وان ادى معه اي عمل  
 لا كس في صلوة وان لم يؤدي مع الانكشاف ركن او لكن مكنته  
 مقدار ما يؤدي فيه ركن بسنته وذلك مقدار تلك تسبيحات  
 فلم يستر ذلك العضو فسدت صلوة عند يوسف خلافا  
 لم وكذا اذا وقع الرجل المصلي المزاحمة في صف النساء او وقع  
 على موضع النجاسة او وقع امام اي قدام الاطام او رفع نجاسة  
 نحو القى اي تلك الصلوة النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور  
 ان مكنت قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابي سخرافا  
 لم والمختار قول ابي س وهذا كله اذا حصل شيء من ذلك بغير  
 ضعه فان كان بضعه فسدت في الحال اتفاقا ولم يجد ما يستر  
 به العورة صلى قاعدا بايما كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد  
 ما يستر بعض العورة وجب استعماله ان قل ويقدم في الشتر  
 ما هو اعظم كالستورتين ثم الفخذ ثم الركبة ثم في المرأة بعد الفخذ  
 البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو وجد ما  
 يستر من الخشيش ونحوه وجب السترة وفي القعدة عريان

ركنا أربع الاشكال في كمال قيام وان كان فيه او الركوع او غيرها  
 يفسد ذلك الاشكال في صلوة

ادخل الفاء  
 قدر

قدر علو طين يلمطه بعورته ان علم انه بقي عليه يعني الى تمام  
 الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قد ان يخصف عليه ورق الشجر **فرفع**  
 مع ريقه ثوب ومعدة ان يعطيه اذا فرغ من صلوة ينتظر وان  
 خاف فوق الوقت وعن ابي حنيفة ينتظر ما لم يخف فوق الوقت  
 وهو قول ابي يوسف وهو الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب  
 يؤخر ما لم يخف فوق الوقت كتهارة المكان وفي القنية صبيحة  
 صلت مكشوفة الرأس لا يؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة  
 العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى  
 والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اناواب قميص وازار وعلمته  
 ولو صلى في ثوب واحد متوشح كما يفعل القضاة في حال عمله  
 جازت من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط او في ازار من  
 غير عذر كره وفي الخلاصة امرأة خرجت من الحرم بآلة  
 ومعها ثوب لو صلت فيه قائمة ينكشف شيء من فخذها ومن  
 ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدا لا ينكشف فاتها  
 تصلى قاعدا ولو كانت الثوب اعطى جسد لها وربع رأسها  
 فتركث تقطية الرأس لا تجوز صلواتها ولو كان يعطى اقل  
 من الربع لا يسترها ترك التقطية **واما الثوب الرابع وهو**  
**استحبال القبله من كان حصية الكعبه** ادخل الفاء  
 في من كان اما مقدرة يجب عليه اي يفرض عليه اصابة  
 عينها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى  
 عكسه في بيت يجب ان يكون بحيث لو ازيل الجدران ونحوها

رضا يات في الصلاة  
 بوجوه

ادخل الفاء  
 البيتك شهنه



يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي الرواية ان كان  
بينه وبين الكعبة حائل لا يحج انه كالغائب فعلى هذا يراى  
الكعبة في كلام الله حقيقتها وعلى الاول ملكة ومن كان غائبا  
عنها ففرض وجهه الكعبة اي ان يتوجه الى الجهة التي هي  
فيها قال في الهداية هو الصحيح واحترز به عن قول الجرجاني  
ان فرض الغائب ايضا اصابه عينها ونحو الخلاف يظهر في  
اشراط النية وعدمه للغائب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن حامد لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع الاستقبال  
الى القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني وبعض  
المشايخ يقول ان كان المصلي يصلي الى المحراب فكما قال الحامد  
اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالبا بالبحر و  
اجتماع الاراء فكانت كافية عن النية وان كان يصلي في  
الصحراء فكما قال الفضل اي ابن الفضل لتعدد اجتماع الاراء  
فيها غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا  
من غير احتياج الخراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة  
الى الخلاف فان عند الشراعية من انحراف من يظن انه ليس  
بمسافة لهم منهم والى الاستواء وذكر في امالي الفتاوى  
حد القبلة في بلادنا يعني بها سمرقند ما بين المغربين مغرب  
الشتان ومغرب الصيف فان سمرقند معتدلة بين مشرق  
الشتان والصيف فقبلتها بين مغربهما فان توجه الى

جهة

بشاه

جهة خارجية من حد المغربين لا يصح والبلدان المائل الى المشرق  
التي هي قبلتها مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك والعكس  
فأصلي الى جهة خرجت من المغربين فسدت صلوة وان كان  
المصلي مريضا اي مرضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة  
وليس معه احد يوجهه اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه  
الا انه يخاف ان يتوجه من عدد او سبع ثمانية من جهة اخرى  
يضربه في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الغرق  
ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل  
يصلي الى اي جهة قدر على التوجه اليها لان التكليف بقدر  
الوسع وكذا اذا صلي الفريضة بالعدو على الدابة بان كان لا يقدر  
على النزول او ان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدد او سبع  
فانه يصلي الى جهة حيث قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين  
فانه يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع عن الرفقة  
وكذا ينبغي في كل موضع جازله صلوة الفريضة راكبا من خوف النزول  
ونحوه واذا لم يكن الطين مما يفوض فيه الوجه اكن الارض مبتلة  
لزم النزول ذكره في الخلاصة او النافلة معطوفة على الفريضة  
اي اذا كان يصلي النافلة على الدابة فغيره ايضا ان يصلي الى اي جهة  
توجه وهذا اذا كان خارج المصرا اما في المصرا فلا يجوز عندنا  
وجوز عند سمرقند وعند سمرقند لا يكره واختلاف في مقدار الخروج  
فقبل قدر في سبخين وقيل قدر يسيرا والاصح قدر ما يتبدل فيه  
المسافر القصر ولو افتحها خارج المصرا فدخل الى المصرا فقبل

اي كذا قدر التكبير فاستأجر

مكاد



يتمها ركبا ولاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة  
عند الشروع لمن يتنقل على الدابة ليس بواجب خلاف المشي وان  
اشتبهت على القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك المكان من  
عنها اجتهد اي بزل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على طمته  
من الامارات والدلالة وتحرى اي طلب ما هو الاخرى واللقب  
من الدليل والامارات عليها وصلى الى الجهة التي اذا اجتمعا  
وتحرى الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى وما  
تولوا فته وجه الله اي جهته التي امر بالشوجه اليها تركت  
عندما اشتبهت القبلة على جماعه من الصحابة وصلوا الى احيان  
مختلفة وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه لا يجب عليه  
من يسئله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم للسؤال عنها  
بما هو في ما اذا كان عنده او بالقرب منه حوله فانه يجب عليه  
ان يسئلهم عنها فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعادة عليه  
لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر الى وسعه وقدرته  
وان علم ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبقي  
عليها ما بقي منها لما روي ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة  
متوجهين الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا رسول  
القبلة فاستندوا الى الكعبة اقرصه النبي وم على ذلك وسوا  
اشتبهت القبلة في المفازة وفي المصير سواء كان ذلك في  
ليلة مظلمة او في نهار لان الدليل لم يفصل وان تحرى  
تحرى على وجهه فتركها وصلى الى غير جهة التحري بعيدا

الارطاف

وان اصاب

وان اصاب اي ولو علم انه اصاب القبلة عند ان جوم رحمتها  
وعن ابي حنيفة انه يحسن عليه الكفو وقال ابو سنان اصاب  
لا بعيدا لانه يعيدها الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة  
في الاعادة ولهما ان فرضه جهة تحرية وقد تركها ولو اشتبهت  
على القبلة ولم يتحر فشرع في الصلوة وصلى بغير تحر لا يجوز  
صلوته لان التحري فرض عليه وقد تركه وان علم في خلال الصلوة  
انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند ان جوم وقال ابو  
يحيى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله بعد العلم اقل  
منها قبله وبناء القوي على النقص لا يجوز وان علم بالاصابة  
بعد الفرج فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق المذكور في الشرح  
ولو تحرى فلم يقع تحرره على شي قبل يؤخر وقيل يصلى اربع مرات  
الى اربع جهات وهو الاخطأ ولو اشتبهت عليه القبلة و  
كان بحضرة من يسأله عنها من اهل ذلك المكان ولم يسئله  
فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلوة لحصول الموصول  
والا فلا يجوز صلوة لترك العمل بالقوى الدليلين وهو السؤال  
من الاهل وكذا الاعمى اذا توجه الى جهة وعنده من يسئله  
ان اصاب القبلة جازت صلوة والا فلا ولو كان من بحضرة  
ليس من اهل ذلك المكان لا يؤخذ بقوله ان لم يوافق تحرية  
لانه مجتهد مثله ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد ولو  
سئل من بحضرة من اهل ذلك المكان فلم يجبه حتى  
لو تحرى وصلى ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي



والقلوب

المكتبة  
دار الكتب  
القاهرة

لم تقصد صلوة عند أبي حنيفة لأن استدباره لم يكن للرفض بل لقصد الاصلح  
 وانه علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت صلوة بالاتفاق  
 لأن اختلاف المكان يبطل الابعاد للمسجد كمكان واحد فإدام فيه لم  
 يختلف مكانه بخلاف خروجه وهذا إذا لم يكن ما ما واستخلف مكانه  
 فان كان ما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت وانه لم يخرج  
 لأن الاختلاف غير محل مناف كالمخرج من المسجد وكذا الوطن انما يخرج  
 بلا وضوء فالصرف ثم علم انه كان متوضعا بقصد صلوة وانه لم يخرج من  
 المسجد وكذا لو رأى الميت ثم سراً فظن ما فالصرف ثم علم انه لم يخرج  
 اوطن الماسح على الخف ان مدة تمت فالصرف ثم علم انه لم يخرج  
 القبلة وان لم يخرج من المسجد لأن النية في الركن لا على قصد  
 البناء بخلافه لأن احدث وانما في الصلاة في المكان المصنوف  
 له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزته ان طين المسجد لم يقصد  
 وان علم بعد مجاوزته ان هذا ان ذهب الخف وانه توجه الى قدامه  
 فالمعبر مجاوزة ستره للامام وعند ما كان له ستره والافقار اما  
 لو توافر المجاوزة للصوف وانه كان منفرداً اغمية مجاوزة قدر موضع سجوده  
 وعدمه فروع في شرح العلي او الكعبة اهم للعرضة فان الخطا وضعت  
 في موضع اخر فصدى بها لا يجوز ولو صدق في خوف الكعبة او علم بها جاز ولو  
 صدق في الخطم وحسن لا يجوز ومن صدق في السيف فلابد من الاستقبال  
 اذا كان قادراً ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت ويدبره ان يستدبر  
 القبلة كلما دارت ولو صدق جماعة بالخروج متخالفين في جهتها ان صلوا  
 منفردين جازت صلوة الكل وانه صلوا بجماعة لم يخرج صلوة من خالف

1900



امام عالما به حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه  
 قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسيوق واحد فلما سلم الامام قاما للقضاء  
 فظهر لهما ان القبلة غير جهة التي صلى اليها الامام لم يكن المسبوق اصلاح  
 صلوة بان يستدير لانه مفرد فما يقضيه كحالة الا هو فانه مقتدر  
 المقدر ان اظهر له وهو راء الامام ان القبلة جهة اخرى لا يمكنه اصلاح  
 صلوة لانه ان استدار خالف امامه والاكافه متما صلوة لا غيرها هو  
 القبلة جهة وكل منهما مفيد فكذلك الا هو رجل تخر في محله فاقدر  
 اخر بلا تخر ان الصلوة امام جازت صلوة بها والاجازت صلوة الامام  
 فقط ولو صلى الاخر ركعة في غير القبلة في اثناء رجل قاداره اليها واقدر  
 ان وجد الا في وقت الشروع من صلاة فليصل اليها ولو نهاها  
 والاجازت صلوة الاخر دون المقدر والشرط الخامس من الشروط  
 الستة هو الوقت اول وقت صلوة الفجر اذا طلعت الفجر  
 الثاني وهو الفجر الثاني البياض من النور المستطير  
 المنتشر في الافق نواحي السماء وانما امرها  
 فبطاع الفجر الاول المسمى بالفجر الكاذب  
 وهو البياض المستطيل الذي يبدوا  
 طولا ممتدا الى جهة الفوق غير اخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة لا يخرج  
 وقت الغناء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه من حكم الليل لا يوم على تمام  
 فيه الاكل لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينعلم من سحرهم اذان بلال ولا  
 الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وقال في المحيط اما الفجر  
 الكاذب وهو ان يرفع البياض في جهة واحدة ثم يتكاثر ويصير لاشئ

فصل في صلاة الفجر

في الصلوة هو خمسة فجلسه الشيطان من صلوة العبد وقوله هم  
 لا يفسد ثباته ولا تعاقب في الصلوة فان الاصل في الصلوة هو ان  
 ولو لم يكن المصلي انما حدث فتحول عن القبلة للوضوء ثم علم ان  
 قبل ان يخرج من المسجد فلا يخرج به وقت الغشاء ولا يحرم الاكل  
 على الضام وهذا امر مجمع عليه واخر وقتها قبل طلوع الشمس  
 اي الجزاء الذي يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا جامع  
 الامة واختلفوا في الوقت الذي لا يباح فيه الصلوة اذا طلعت  
 الشمس فهي قال ابو بكر محمد بن الفضل مادام الانسان يقدر على  
 النظر الى قعر الشمس في وقت طلوع لا يباح فيه الصلوة فاذا  
 عجز عن النظر فيه يباح وفي الكتاب اذا طلعت الشمس قد  
 ربح او ربحين كما ذكره في خلاصته الفتاوى واول وقت  
 صلوة الظهر زوال الشمس اي الجزء الذي يعقبه زوال الشمس  
 من الزمان وهذا ايضا جامع واخر وقتها عند اتيح  
 اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الفوال اي سوى في الذي  
 يكون الاشياء عند الزوال وقال اي يوم من يوم وهو قول  
 الامة الثالثة اذا صار ظل كل شئ مثله سوى في من  
 اتيح من روايه اسد بن عمرو اذا صار ظل كل شئ مثله سوى  
 في من خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى المتولين  
 قال المشايخ ينبغي ان لا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ولا  
 يوتر الظهر الى ان يبلغ المثل فيخرج من الخلاف في ذلك الدليل  
 من الجانبين المذكور في الشرح واول وقت صلوة العصر

او هل ان اسد بن  
 وفساد ابيه

الزوال

الاسم



وقت الظهر على القولين فعلى قوله اذا صار ظل كل شيء مثليه  
سوى في الزوال وعلى قولهما اذا صار ظل كل شيء مثله سواء  
واخر وقتها ما لم تغرب الشمس أي الجزاء الزهاني الذي يعقبه  
غروب الشمس وهذا إجماع وأول وقت المغرب اذا غربت الشمس  
بالإجماع واخر وقتها ما لم تغرب الشمس أي الجزاء الذي يعقبه  
غيبوبة الشفق وهو أي الشفق المذكور البياض الذي في  
الافق الكافين بعد الخمرة التي يكون في الافق عند اتيح  
وقال أي ابوسوم وهو قول الأئمة الثلاثة ومرويه أسد  
عن وعن أبي حنيفة أيضا الشفق المذكور هو الخمرة نفسها إلى  
البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من أفق  
مرويه أسد بن عمرو مطابقة لقولهما قال ابن الهمام  
هو ساعده مرويه وقام هذا في المترح أيضا وأول وقت صلاة  
العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخره ما لم يطغ  
الفجر الجزاء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني ووقت صلاة الوتر  
ما أي الوقت الذي هو وقت العشاء هذا عند أبي حنيفة  
هما وقتها بعد صلاة العشاء لأنه أي المصلي ما مورث تقدم  
العشاء عليه أي على الوتر عند أبي حنيفة لوجوب الترتيب لقول  
ص أن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من الحمر النعم وهي الوتر  
فجعلها لكم بين العشاء إلى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر  
قبل العشاء قصد لا تصح كما لو صلى الموقية قبل الفاتحة  
ذاكر وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد صح غيره

أو انما  
أو انما

حتى

حتى لو صلى العشاء بثوب ثور نزعته وصلى الوتر بثوب آخر  
لم يهران الثوب الذي صلى العشاء به كل حين فانه يعيد العشاء  
دون الوتر عند أبي حنيفة خلافا لهما واعلم ان الوقت كما هو  
شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يجب بدونه كما  
في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدوق بها ان الأئمة  
انما أخذ وقت العشاء في بلدنا هل علينا صلوة فكنه ليس عليكم  
صلوة العشاء وبه أفق يظهر الدين المرغيب في ورويت هذه الفتوى  
أيضا من بلد بلخ فافان الفجر طلع فيها قبل غيبوبة الشفق في قصر  
ليال السنة على شمس الأئمة الخواني فافق بقضاء العشاء في  
وردت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافق بعد  
الموجب قبل جولة الحلواني فافق من مسئلة في عاصم بن حنبل  
خوارزم ما تقول من اسقط من الصلوة الحسن واجزاء هل  
فسأل الشيخ فقال ما تقول من قطع يد مع الموقية أو  
رجلاه مع الكبير لم فافق وضوء قال قلت لقوات على  
قال كذلك الصلوة الخامسة قبل الحلواني جولة فافق  
ووافقه فيه ولابن الهمام عليه اعتراض قد أجبت عن في الشرح  
ويستحب في صلوة الفجر الاسفار بها بان يصلي في وقت ظهور  
الشور وانكشف الظلمة والغلس بحيث يرى الدامي موقع  
نيل عندنا خلافا للثلاثة لقول عم اسفيروا بالفجر فانه اعظم  
لاخر وقد قال في حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكن  
ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه

أيضا من بلد بلخ

أو انما

قوت أو الذي

أو انما

أو انما







نظير تلافيا لما روي

الفايتة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكروه جنازة  
حضرت فيه والوتر لها وجبت كاملة فلا تؤدى ناقصة  
والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم وتحقق  
ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهة كائن عند طلوع الشمس  
وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال <sup>او العصر</sup> لا يفسد من عن الصلوة  
في هذه الاوقات واشتقنا عصر يومه لانه يصح عند الغروب  
لانه وجبت ناقصة فاذا كراهية بخلاف عصر يوم اخر وغيره  
من الفوائت علوما حقق في الشرح وفي كتب الاصول وروى عن ابي  
وهو الرواية المشهورة عنه انه جاز التطوع وقت الزوال يوم  
الجمعة اي من غير كراهة ودليله وهو انه في الشرح ولا يصلي فيها  
اي في الاوقات الثلاثة المذكورة صلوة الجنان لا يسجد لتلاوة  
اذا كانت حضرت في وقت غير مكروه لما تقدم لا يسجد فيها اليه  
لانه من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها فرضا اي صلوة مفروضة  
يعيدها لعدم صحتها على ما قدمناه وان تلاها اي في وقت من  
الاقوات الثلاثة اليه سجدة فالأفضل ان لا يسجد بها فيه ولا  
في غيره من الثلاثة فان سجد لها في ذلك الوقت لا يعيدها  
لانه اذاها كما وجبت وكذا ان سجدها في غير وقت تلاوتها  
من الاوقات الثلاثة تصح عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت  
الجنائزة في وقت من الاوقات الثلاثة فصلى عليها فيصالحه والأفضل  
ان يصلي ولا يؤخر لان التعجل فيها مطلوب مطلقا الا لما منع  
كحضورها في وقت غير مكروه واما الاوقات الاخران من

الحسنة

طاهر او من

الحسنة فانه يكره فيهما التطوع فقط ولا يكره فيهما الفرض  
ولا الواجب لنفسه يعني الفوائت و صلوة الجنائزة وسجدة  
التلاوة بخلاف المندوب واللازم بالشروع وركعتي الطواف  
فانها تكرر لوجوبها لغيرهما اي الوقتان المذكوران ما بعد  
طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه تكرر في هذا الوقت التوفل  
كلها الا سنة الفجر لقوله واما لا صلوة بعد الفجر الا سجدة  
يعني ركعتين وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه  
واما نهي عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر  
حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا  
الطوع فيه مكروه لا لذاته بل لثاخير المغرب بسببه مع  
استحباب تعجيلها وتقدم ذكر كراهة الثاخير وكذلك يكون  
التطوع اذا خرج الامام اي بعد الفجر الى الميبر للخطبة يوم الجمعة  
لما روي عن ابي القاسم كراهية كالحقاه الراشدين وهو هو انه  
كان يكرهون الصلوة والكلام بعد الخروج الامام وكذلك يكره  
التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا خصص قاضي خان وصاحب  
الملازمة وغيرهما واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرّد الاخذ  
في الاقامة ما لم يشرع الحمام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره  
سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او تشهد على  
ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره تقية السنن اذا علم انه يدرك  
قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره الشارح وغيره الى الخفة  
بل يكره في جميع ذلك ان يصلي مخالفا للصف او خلف الصف

اقار شق

اصف ارزده



من غير حال بل يصلي في المسجد القبيح ان كان الامام في السجدة  
وبالعكس او خلف استطوانته فان كان قد شرع في صلوته التلويح  
قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطعها بل يتمها  
ركعتين ان كان تحية المسجد او نقلاً مطلقاً وان كان سنة  
الجمعة قيل يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعاً قال  
المرغيناني هو الصحيح وهو اختيار حرام الدين الشهيد  
في التواذروا انه يسلم على راس الركعتين وان قام الى الثالثة  
وقد بها بالسجدة اضاف اليها الرابعة واسلم وحفف في  
القرائة وحكى عن القاضي الامام ابي علي النسفي انه رجع اليه  
بعد ما كان يقضي بالاول واليه مال الشرحي والبقالي وقال  
الشيخ كمال الدين ابن الامام انه اوجبه ولم يذكر في التواذر  
ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة واختلف فيقل  
يعود الى القعود ويسلم وقيل يتم ويحفف وهو الاوجه على  
ما حققناه في الشرح شعرا واسلم على راس الركعتين قيل لا يلزم  
قضاء شيء وقيل يقضي ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل  
يقضي اربعاً في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلوته واحدة  
وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوته العيدين وعند خطبتهما  
وكذا بعد خطبتهما في المصلي على الامح ولا يكره بعد جوعه  
منه وكذا يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة  
الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج الاخلال بالاستسقاء والركعة  
والانصات في الكل ولو شرع في صلوته التطوع في الاوقات الثلاثة  
او سكوت احدى فله

لا يقطعها

في الافضل

فالافضل يقطعها ثم يقضيها في وقت غير مكروه تخلصا عن  
الكرهية ولو لم يقطع بل تم شفعا فقد اساء وانتم لمخالفة النبي  
ومع هذا لا شيء عليه اذ ليس اعادة ما صلى له في ايها  
كما وجبت عليه ولو شرع في الثالثة في الوقتين او بعد طلوع فجر  
الى طلوع الشمس وبعد صلوته العصر الى تغييرها ثم افسدها لم  
القضاء وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها بالنية اذ لم  
قضاء ما شرع فيه في الاوقات الثلاثة وافسد مع ان كراهتها  
اشد فلزم ما شرع فيه في الوقتين او ولو افتتح الثالثة في  
وقت مستحب غير مكروه ثم افسدها او فسدت لا يقضيها فيما  
بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي  
يكره ان يقضيها ولو قضيتها صحت مع الكراهية وسقطت عنه وكذا  
سائر اوقات الكراهية ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه بقضاء  
في وقت منها ولو افسد سنته الفجر يقضيها بعد ما صلى في  
كما مر من الكراهية قضاء ما لزم بالشرع في الوقتين ولا يلزم  
الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه يخاف ان لا يدرك الفجر  
لوم في السنة فالحسن ان يشرع في السنة وتكبر لهما ثم تكبر  
اخرى لفرضية فيخرج من السنة ويصير شارعا في الفرضية  
ولا يصير مضطرا بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل اعدم الفائدة  
في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا لكن كراهية قضائها  
بعد صلوته الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد  
ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غير ان بالسنة كما سنت فلا  
او من الفجر

بعد ما ذكر في المحيط  
عن بعض المشايخ  
انه يخاف ان لا يدرك  
الفجر لوم في السنة  
فالحسن ان يشرع في  
السنة وتكبر لهما  
ثم تكبر

ع



فائدة في هذا التكليف وقيل بقضيتها بعد صلوة الفجر وهو غير  
صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيكون شرع في اربع  
ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين منها ثم طلع الفجر  
توقفت بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان يسلم تنوب صلوات  
الركعتين عن ركعتي سنة الفجر عندهما اي عند اي سر وم وهو  
اي قولهما احدي الروايتين عن ابي ج ربه وهو حظ الرواية  
بناء على ان السنة تؤدى بطلاق نيّة الصلوة وهو الصحيح و  
روى الحسن عنهما لا تنوب وذكر في الخبر ولو صلى ركعتين  
على ظن انه اي الشأن لم يطعم الفجر وقد ثبت اي بعد ذلك انه اي  
الشأن قد طلع الفجر فعند المتأخرين تحريم تلك الركعتان عن  
ركعتي سنة الفجر وهذا ايضا هو حظ الرواية ولو شك عند صلوة  
تلك الركعتين في طلوع الفجر استمر شك لا يحرمه عن ركعتي الفجر  
بالاتفاق وهو حظ الرواية واذا طعت الشمس حتى ارتفعت قد  
رجحنا او قد ربح بياح الصلوة اي تحل هذا هو المذكور في الفصل  
وقيل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس بياح الصلوة  
فاذا عجز عن النظر اليه بياح وقيل يدي وقيل على صدره وينظر  
فان لم ير القرص حلت الصلوة وان نظره فلا وهذا هو الاصح  
لو طعت الشمس المصلي في خلال في اثناء صلوة الفجر تفسد  
الفجر لعدم وضو النقصان على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت  
الشمس وهو في خلال صلوة العصر لا يفسد لعدم الكمال على  
ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح **والشروط**

النية

ارادة اخلاصه بدينه والاداء في حاله

**النية** وهي قصد كون الفعل لما شرع له في العبادة قصد  
كونها لله تعالى خالصا قال الله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله  
مخلصين له الدين المصلي اذا كان متوقفا بكيفية مطلق نيّة الصلوة  
ولا يشترط تعيين كون ذلك النفل سنة مؤكدة او غيرها ولكن  
في الترويح اختلف اي خالف بعض المشايخ المتقدمين فانهم  
قالوا لا يحل ان اي فعل الترويح لا يجوز بطلاق النية بل لابد من  
تعيينها والمذكور في فتاوى قاضي خان فان الاختلاف في الترويح  
وفي السنن المؤكدة وصح انه لا يجوز بطلاق نيّة الصلوة في  
الترويح ولا في السنن وذكر المتأخرون ان الترويح وسائر  
السنن تنادي بطلاق النية وهو اختيار صاحب الهداية و  
من تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح والمصنف قاضي خان  
حيث قال لا يحل ان اي الترويح لا يجوز بطلاق النية بقا اياه  
على ذلك والاحتياط في نيّة الترويح ان ينوي الترويح نفسها  
او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت وينوي  
قيام الليل يكون حائجا من الخلاف على ما قالوا والاحتياط في  
من الخلاف وفي السنة ان ينوي السنة نفسها او ينوي  
الصلوة متابعة للنبي وم ولو نوى في صلوة الوتر او في صلوة  
الجمعة او في صلوة العيد فانه ينوي صلوة الوتر فعينها  
وكذا ينوي صلوة الجمعة و صلوة العيد اي يشترط التعيين  
اتفاقا لا يكفي بطلاق النية وكذا جميع الفرائض والواجبات  
من المندوب قضاء ما لم يزم بالشرع وغيرها وفي صلوة النافلة

النية في كل صلاة



لمن ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء للبت اذ بهذا يتميز عن غيرها  
 والمفروض المنفرد لا يكفيه نية مطلق الفرض ما لم يقبل في نية  
 الظهر والعصر من غير ما يشترط فيه عن غيره من المفروض ولا  
 فرق في ذلك بين المفرد وغيره فان نوى فرض الوقت ولم يعين  
 ان ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك لا في الجملة  
 لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجملة الا انه من الوجه لا المقادير  
 الظاهر وذكر قاضي خان لو كان عنده ان فرض الوقت للجملة جاز  
 ولا يشترط نية اعداد الركعات اجماعا لكونها معينة معلومة  
 ولو نوى الفرض والتكسوع معا جاز صلاؤه بتلك النية عن الفرض  
 عند اتيان القوة الفرض فلا يزاحم الضعيف خلافا لما قد  
 لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع وان نوى الظهر لا يجوز  
 لان هذا الوقت كما في هذا اليوم في هذا اليوم في هذا اليوم  
 اما لو نوى ظهر الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي في الوقت فان  
 صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى  
 الظهر لا يجوز كما من ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ايضا ولو نوى  
 ظهر اليوم يجوز والمفتدي ان نوى الصلوة لا يجزئ كذا  
 ذكره في الخلاصة والواقعات ولو افتتح المكتوبة اي نواها  
 ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ من صلوة  
 فهي اي صلوة تلك المكتوبة التي شرع فيها نواها اذا  
 بشرط استصحاب النية الاخيرة الصلوة واكثر ينوي التطوع  
 ثم كثر ينوي الفرض يصير سارعا في الفرض وتبطل نية التطوع

ولو صلى

ولو صلى ركعة من الظهر تفرقت نواها العصر والتطوع بتكبيره  
 يتعلق بافتتح فقد نقض الظهر وصح شرعه وما كبر نواها  
 وكذا اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة ثم كثر ينوي الشرع في  
 النافلة اي نافلة يصير ناقضا للمكتوبة ويستارعا في النافلة او  
 كان من شرع في المكتوبة مفردا فكثر ينوي الاقتران بالاجام فانه اذا  
 يصير سارعا فيما كثر نواها من الصلوة مقفرا ناقضا للصلوة  
 مفردا للغايرة بينهما من حيث الصفة وان صلى ركعتين  
 الظهر ثم كثر ينوي الظهر فهي هي لعدم مغايرة ما شرع في ذلك  
 فيه فيكون متعلقا به وهذا اذا نوى بقلبه ولا سيما اذا كان  
 بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا في خلا  
 ويجزئ ان يكفي تلك الركعة بعد بطلانها ويكمل عليها باقي  
 الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى اربع اخرى بعد ذلك التكبير  
 على ظن ان الركعة الاولى قد انتقصت ولم يقعد على راس الركعة الرابعة  
 من صلوة التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فسدت صلوة التكم  
 فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا احدهما  
 دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر  
 ظهر هذا اليوم وعصر معا فهي اي النية التي اي المكتوبة او  
 التي دخل وقتها ان التي لم يدخل وقتها لا تراحمها ولو  
 فاستثنى معا فهي النية الاولى منهما التي ترجحها بالسبق وان  
 يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائتة ووقية معا فان فائتة  
 الظهر وهي في وقت العصر الظهر والعصر معا فهي  
 الاقتران فالتكبير

حرم طاعة من لم يثبت له في  
 واما ما ذكره من ان من لم يثبت له في



اذ النية للفاتية اذا كان في الوقت سعة كذا ذكر في الخلاصة  
 عن المتقي وذكر عن الجامع الكبير انه لا يصير شرا عا في واحدة منهما  
 والمصل اختيار ما في المتقي فلذا قال الا ان يكون في آخر وقت الوقت  
 حينئذ تكون النية للوقتية لترجحها وفيه اشارة الى كون المصلي  
 صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي ان لا يصح واحدة  
 اذا كان في وقت سعة الترتيب ولا يحتاج الالهام في صحة الاقتداء  
 به الى نية الالهام حتى لو شرع على نية الاخرى فاقصد به  
 يجوز الا في حق جواز اقتداء النساء فان اقتداءهن به لا يجوز ما لم  
 يكونا يكون احدهما منهن او لم يتعمم ما خلافا لزم في مقتضى  
 فينوي الاقتداء ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض  
 والتعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج اليه نية الصلوة ونية  
 المسابقة وان نوى الاقتداء بالاهام ولم يعتن الصلوة تجزئه ذلك  
 وهذا القول لبعض وذكر في حقه ان لا يجوز وهو المختار في الاقتداء  
 كما يكون في الفرض يكون في الغل فالتعيين احدهما بدون التعيين وكذا  
 الحكم اذا قلنا نويت ان اصلي مع الالهام قال بعضهم يجوز المختار  
 عدم الجواز وان نوى ان اصلي صلوة الالهام ولم ينو الاقتداء لا  
 يجوز بشرط نية الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا تنظير  
 بتكبير الالهام ثم كبر بعد يصح شرعه و صلوة الالهام وان تحضر  
 نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام النية وان نوى الشروع في  
 صلوة الالهام فقد اختلف المشايخ قال بعضهم لا يجزئه ذلك في  
 صحة الاقتداء والاصح انه يجزئه قاله قاضي خان وقال الظاهر الذي

ينبغي

ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في صلوة الالهام واقتدي به وذلك  
 الاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الالهام  
 في اى صلوة هي فنوى صلوة الالهام والاقتداء به يجوز ولو عتب  
 صلوة والالهام في غيرهما لا يجوز وان نوى ان يصلي صلوة الجمعة  
 ولم ينو الاقتداء بالالهام جاز عند البعض وهو المختار في  
 الجمعة ان يكون الجمع الالهام في نفسها مستلزما للاقتداء وان  
 نوى الاقتداء بالالهام ولكن لم يحط بيا له من هو ان يدايم من  
 الاقتداء على الاطلاق وكذا ان صلى نوى الاقتداء بالالهام وهو  
 انه اى الالهام يزيد فاذا هو عمر وصح الاقتداء ايضا اذ ليس في  
 نيته تقييد الا اذا قيد نيته وقال اقتديت بزيد ونوى الاقتداء  
 بزيد فاذا هو عمر و صح لا يصح كون نيته مقيد بشخص ليس هو  
 الالهام وفي قول نوى الاقتداء بالالهام والافضل ان ينوي الاقتداء  
 بعد ما قال الالهام الله اكبر ليصير مقيدا بما يصل كذا ذكر في المختار  
 وهو قولهما وعندنا في ح الافضل مقارنة تكبير المقدي لتكبير الالهام  
 ولو نوى الاقتداء حين وقف الالهام موقفا خاصة جاز عند  
 اكثر مشايخ وان لم يحضر النية عند الشروع ولو نوى الشروع  
 في صلوة الالهام وكبر على غير الله اى العلم قد شرع قبل شروعه  
 وهو اى الحال ان الالهام لم يشرع بعد لم يجز شرعه و صلوة  
 الالهام لا تفسد الشروع في الحال في صلوة من ليس بمصلي ومن  
 صلى تسنين ولم يعرف النافلة من الفريضة وانما يفعل ذلك  
 كما يفعل الناس ان قلنا ان الكل اى كل شيء يصلي فريضة جاز

برادرم قيد الالهام

النية في عود

النية في عود لا تندرك

النية في عود لا تندرك



فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فرضا فريضة وعلم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك التبتين فيها اذا علم ان كل فريضة لو اقتداه به احدا كان في صلوة لاسنة قبلها كالغرب صحت صلوة المقتدى وان كان في صلوة قبلها سنة مثلها كالجمعة والظهر لا تصح صلوة المقتدى وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج يجوز المظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء فعل الاداء بنية القضاء كما اذا قال او من هو في الوقت نوى قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار في ذكر في المحيط اما جواز الصلوة لقضاء بنية الاداء ونكسبه فمحمى عليه عندنا وقائنية ظهور الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز صرح به في فتاوى قاض خان وغيرها وليس من القضاء بنية الاداء اما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو بطلان ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله من لو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت فهو ايضا لان فرض اليوم يحتمل الوقتية والفايتة والضمان ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم هو فيه او ظهر الاقس مثل نوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اى ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اى تبين ان ذلك الظهر اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت اى اليوم الذي

من هو في الوقت نوى قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار في ذكر في المحيط اما جواز الصلوة لقضاء بنية الاداء ونكسبه فمحمى عليه عندنا وقائنية ظهور الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز صرح به في فتاوى قاض خان وغيرها وليس من القضاء بنية الاداء اما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو بطلان ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله من لو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت فهو ايضا لان فرض اليوم يحتمل الوقتية والفايتة والضمان ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم هو فيه او ظهر الاقس مثل نوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اى ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اى تبين ان ذلك الظهر اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت اى اليوم الذي

الذي

الذي ظهر منه وفلك لا يغير اذا حصل تعيين الفرض ولو شرع في صلوة ما اى صلوة من الصلوة هي عليه فظن انها بنية اى من صلوة يوم السبت فاذا هي اى ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي لحدثية اى من صلوة يوم الاحد بان كان عليه ظهر ومثلا اى جلدنا برسي فقط ظهر يوم السبت فصله بتلك النية فظهر انما يكون عليه التحلل يوم الاحد فصحت تلك الصلوة ولا تجزى عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلى قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلوة عليه عاين انها لحدثية فاذا هي بنية تصح لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والمستحب في النية ان ينوي ويحصل بقلبه يتكلم باللسان بان يقول نويت ان اصلي صلوة كذا في النية بالقلب هي القربة للزوم والتكلم باللسان مستحب هذا هو المختار اختاره صاحب الهداية وغيره وقيل ان التكلم باللسان بنية ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف في بين الاغنية لانه النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي لا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسان بالذكر يعني بالتكبير ويد بالرفع والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوي حال كونه مقارنا للتكبير ومخالفا له اى ان يكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب الشافعي فان وجود النية من التكبير شرط عندك فلذا كان هو الاحوط عندنا لخروج من الخلاف وذكرنا الناطق في الاجناس ان من خرج من منزله يريد القرض جماعة فلما انتهى

كبره كذا



الى الامام كبر ولم تحضر النية في تلك الساعة ان كان حاله في  
له اي صلوته يصلي امكنه ان يجيب من غير تأمل تجوز صلوة  
والافلا اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير تأمل لا تجوز  
صلوته وهذا هو المراد بما روي عن ما نوى عند الوضوء  
انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يفعل بعد النية باليسر  
من جنس الصلوة يعني سوا طه الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة  
ولم تحضر النية جازت صلوة بتلك النية ومثله عن ابي  
رحمه وابي يوسف رحمه فعلم بهذا اجواز الصلوة بالنية المتقدمة  
اي لم يفصل بينهما وبين التكبير عمل ليس الصلوة وان تأخرت النية  
ونوى بعد التكبير لا يصح الصلوة بالنية المتأخرة في طه الرواية  
خلاف الكرخي فانه عنده يجوز بالنية المتأخرة قيل في الله  
النساء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه

اما رَأَيْتُ الصلوة :

ابن جرير يروي سكره براه  
قال

في غاية الحد والله اعلم **واما رَأَيْتُ الصلوة** اي كان في  
التي توجد ما هيتهما بالجمع فثمان فرائض منها ست فرائض  
على الوفاق بين المتنازعين على الخلاف بينهم وهي  
الفرائض الست المتفق عليها تكبير الافتتاح وهي ان يعد  
مع الاركان في جميع الكتب فاما ذلك لسبب اتصالها بها لا  
لانها ركن بل هي شرط باجماع المتأخلاق الثلاثة حتى لو كان  
حامل نجاسة عند ابتداء التكبير او مكث في العومة او غيرها  
او قبل دخول الوقت فالقيام واستحقاق العمل يسير واستقبل  
ودخل الوقت مع انتهائهما جاز وصح شرعه عند اختلافهم

والقيام  
والصلاة

والقيام والقراءة والركوع والسجود والقبلة الأخيرة مقدار التشهد  
لاجماع الامة على ذلك ولما ان النبي لم يترك القبلة الأخيرة  
فقد كسائر الاركان فكانت دكنا حادثة بالمال فانتهاسته عنده  
اما الخروج من الصلوة بسنعه اي بالفعل الثاني من المصلي يفرض  
عند ابرح خلافها لها وتظهر فائدتهم في المسئلة الاثني عشرية  
علم مسائلي في النساء الله تعالى دليل فرضية انه لا يتوصل الى  
فرض اخر الاية وما لا يتوصل الى الفرض الذي يكون فيضا وتعديل  
الاركان وهو الظمانية وزوال اضطراب الاعضاء وافله قدر  
شبهة فرض عند ابي س والائمة الثلاثة لحديث ابن مسعود انه  
قال قال النبي ع لم يجز صلوته لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع  
والسجود وفي المتن مسلم كان ظهره وهو من الرواية بالمعنى الجواب  
انه لم يثبت به الفرضية وتحقيقه في المخرج من الصلوة في  
الفرائض ما ذكرها اجماعا فقال لا دخول في الصلوة الا بتكبير  
الافتتاح لاجماع الامة على ذلك وهي قوله اي قول العبد لله  
الكبر ولا خلاف فيه والله اكبر وخالف فيه مالك واحمد والله  
اكبر والله اكبر وخالف فيهما الشافعي عند ابي س كان يحسن الكون لا يبر  
التكبير باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو جهم  
وان قال لا بد من التكبير لله لجل واعظم او الرحمن اكبر ولا اله  
الا لله او تبارك الله او غيره اي غير المذكور من الاستحسان  
نفسا وصفاته التي لا يشترك فيها كالحسن والخالق والرزق  
وعلم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر على كل شيء

وقوله صلى الله عليه وسلم  
في قوله تعالى

سبحانه الله ذي الجلال

شرح المعنى تفصيل

اصدقها بركة



والرحيم لعباده اجزاء ذلك عند جرح وم عن التكبير ان المقصود  
به التعظيم وهو حاصل بملازمة لقوله تعالى وذكر اسم ربك  
فصلتي ولو افترحت الصلوة بالتهنئة اي بقوله اللهم من غير زيادة  
او قال يا الله يصح افتتاحه لان نداه تعالى يرايه التعظيم  
والتضرع وخالف الكوفيون في التهنئة لان معناها عندهم بالتهنئة  
امتنانهم فكان سؤال مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين  
لان معناه يا الله فقط والميم مستدرة عوض عن حرف التذاد ولو  
قال بدل التكبير اللهم اغفر لي اللهم ارحمني او قال استغفرني  
او اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح  
شروعه لان المقصود بهذا الذكر ليس محض التعظيم بل هو بمنزلة  
السؤال الجواب او التضرع كذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا  
لو ذكر اسمي بوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم لان بنية  
ذاته تعالى في الكفاية الاظهر لا يصح ان الشروع يحصل بكل اسم  
من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكوفي وافتي به المروغيات انتهى  
ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا عند جرح فقد في  
الحسن عنه وفي ظن الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن  
التحريم وذكر فيه خلاف وفي الكافي ان قال الله صار شارعا عند  
لان تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبار باد خال لا يفي بزيادة  
والراء لا يصير شارعا وان قال ذلك في خلال الصلوة تفسد صلوة  
فيل لانه اسم من اسماء الشيطان فيل لا تجتمع كبر بالتحرير وهو  
الطلب وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلوة لانه اشباع والاول

الاول  
الافاضة  
الاول

اصح ولو قال الله اكبر بالكافي الضعيف اي الرخوة كما ينطق بعض  
البدوي واختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه يصير شارعا  
لخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قوله اللهم على ما  
قدمناه وانما الكافي الرخوة فلا خلاف في انه يصير شارعا كما ذكر  
في المحطة لانه ذكر مسئلة اللهم عقيب ذكر الكافي الرخوة مع  
ذكر الخلاف من المص رحمه ان الخلاف فيها ولو ادخل المذ في الف  
لفظه الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه بغيره  
صلوته ان حصل في انشائها عند اكثر المناسج ولا يصير شارعا  
في ابتداءها ولا يكفر لو تمهله لانه استعمال ومقتضاه الشك واليقين  
من محافل ان كان لا يميز بينهما اي بين المدة وعدمه لا تفسد صلوة  
والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول اصح لان هذا الجمل  
الجمل لا يفتح عذرو الانسان لا يخطئ ان يقر نفسه بالافتتاح  
اي بتر مع الامام وفرع من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله  
لا يصير شارعا في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام  
اكبر ولو قال الله مع قول الامام الله او بعده ولكن فرع من قوله  
اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه ايضا  
لانه انما يصير شارعا بالكل اي بمجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط  
او اكبر فقط فيقع الحكم فرضا وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله  
في حال القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه  
لان الشرط وقوع التحريم في محض القيام ولو كبر قبل الامام  
حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام اتفاقا كما

نوتة  
في الصلاة والسلام

الاول

الاول  
الافاضة  
الاول



وكذا لا يصير شارعا في صلوة نفسه في رواية التواتر وقيل يصير  
 شارعا في صلوة نفسه واليه استأثر في الاصل وقيل هذا قول  
 ابي س والاول قوله م ولواته اي الذي كثر قبل الاحكام بعد ما  
 كثر الاحكام يعني كثر ثانيا وهو يروي بهذا التكبير الشروع في صلوة الاحكام  
 والافتداء به يصير شارعا في صلوة الاحكام وقاطعا لما كان شرع فيه  
 تقديره ان يخرج شرعه في صلوة نفسه والافضل ان يكون تكبير  
 مع تكبير الاحكام لا بعدها عند حاج لانه مسارعة  
 اذ فيه وفيه مستقيمة وقال لا يكترى الا افضل ان يكترى  
 الاحكام ليزول الاشتباه بالكلية ومتى كثر قبل فراغ  
 الفاتحة اذ لك ثواب تكبيرة الافتتاح واذ شك  
 هل كثر مع الاحكام اي قبله او بعده يحكم بالثبوت  
 اي يقال في حال الاستسقاء ان الاثر ان اللذان وقع فيهما  
 الشك اي التكبير او الشروع يحرمه جملة الامر على القولين  
 والافضل انه يكترى ثانيا ليزول الشك والله اعلم **والثاني**  
**الفرائض والقيام** ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة  
 على القيام لا يجوز صلوة بخلاف النافلة وان تجزأ لم يصح  
 القيام حقيقة او حتما بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان  
 ان يزداد مرضه او يبطي سره او يجهد لما شدد به الصلوة قاعدا  
 ويسجد لقوله دم صل قائما فان لم يستطع فاعدا فان لم يستطع  
 فعلى جنب فان لم يستطع فستلقا ولو كان يحسنه سبب القلم  
 نوع مستقيمة من غير ان يسهل ولا يحسنه يجوز له ترك القيام

التي لا تقام  
 وقوله الله الفرائض

ولو قدر

ولو قدر عليه متكئا على عصا او خام قال الملو في الصحيح ان يركع  
 القيام ولو قدر على بعض القيام كركعة لم يركع ذلك حتى لو كان يقدر  
 الاعلى قدر الخلية لزمه ان يتحرم قائما فيقف فان لم يستطع  
 الركوع والسجود قاعدا او في راسه لهما ايماء وجعل السجود  
 اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا ليسجد عليه من  
 صلاة او غيرها بقوله دم لم يرض عاده فراه يصلي على سبيل  
 فاحذها من يها وقال صل على الارض ان استطعت والاقام  
 ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك ورواية المصنف  
 بالمعنى وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد وادع  
 برأسك ولورفع شيئا تسجد عليه فان كان يخفض راسه  
 يكون صلوة بالايما ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد  
 جاز ايضا ان كان يجثو قوة الارض يكون صلوة  
 والسجود والافضل بالايما ايضا كما في الخبر فان استطعت  
 القعود استلق على ظهرك وجعل رجلك الى القبلة واومي  
 بها اي بالركوع والسجود ويجعل كف يمينه وسادة ليمكن لهما  
 بالراس وان قدر على القعود مستقيما لزمه ذلك ولا يجوز  
 الاستلقاء وان استلقا على جنبه لا يمين ووجهه متوجها  
 الى القبلة واومي جاز ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه  
 فان لم يستطع الايماء برأسه اصلا اخذت الصلوة عنه في رواية  
 ولم تسقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكلية وان كان  
 يعقل اذا زاد عنه على يوم ليلة ولا يومى بعينه ولا يقبل ولا يجازيه

ولو قدر

التي لا تقام  
 وقوله الله الفرائض

التي لا تقام  
 وقوله الله الفرائض

ولو قدر



وهذا هو طر الرواية وعن أبي سائده يومى بعينه وبجانبه  
 لا بقلبه وعن زفر يومى بقلبه ايضا وكذا عند الشرح اذا لم  
 زال حجره عن الائمة بالرأس وقدر عليه نظرا ان كان يعقل  
 الصلوة حال المرض والعجز عن الائمة بالرأس فانه يلزم  
 القضاء على الرواية الاولى وهي قوله آخره عليه ولا يستيط  
 والاى وان لم يكن يعقل الصلوة لا يلزم القضاء وصار  
 كما عرفت عليه فانه اذا كان الإجماع اقل من يوم وليلة قضى ما فات من  
 الإجماع وان كان الإجماع اكثر من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة  
 بالخلية ولم يلزمه قضاء شئ فكذلك المريض العاجز عن الائمة  
 بالأسنان ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت  
 وان كان يعقل لا تسقط وان كثرت بل تؤخر الى من القدرة  
 قال صاحب الهداية وصاحب المنافع هو الصحيح وعلى الرواية  
 الثانية وهي انها تسقط عنه ان زاد عجزه على يوم وليلة و  
 لو كان يعقل الصلوة لا يلزم القضاء اذا تيسر له قضاءها  
 وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام في الاسلام وما صححه  
 صاحب الهداية امتح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم  
 وليلة من حيث الساعات عند اتيح فاذا زاد على الدور  
 ساعة سقط القضاء وعندهم من حيث الاوقات فاذا  
 زادت القوايت على خمسة سقطت والآفة وصح في المبسو  
 والاختيرة قولهم بعد ذلك الخلاف بينه وبين أبي سائده  
 ولا شك انه اخو وطوبى له فيما اغنى عليه عند الروايات

كثيرا في الرواية  
 مرفق  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١

آخره

بسم الله

الى بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندها ولا يسقط عنه  
 ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفتق في الحدة فان كان يفتق  
 ولما فاقته وقت معلوم كان يخف مرضه عند الصبح فيفتق  
 قليلا ثم يعود الإجماع فهو فاقته معتبرة تبطل ما قبلها من  
 حكم الإجماع وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بفتق  
 يفتق عليه في جميع هذه الافاقه ولو زال عقله بالبحر الكثر  
 من يوم وليلة يلزم القضاء عند اتيح وعند عدم الائمة  
 المريض على القيام دون الركوع والسجود اى ان كان بحيث يقوم  
 لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزم القيام عندنا بل يجوز ان يركع  
 قاعدا فهو افضل خلافا للرؤى الثلاثة فان عجزهم يلزم  
 قياما وذكر في الاختيرة انه ان يقدر على القيام والركوع دون  
 السجود يعنى يقدر ان يقوم واذا قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر  
 ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالائمة قوله  
 وعليه فهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل يجوز ان  
 شاء او لم يفتق فاما وان شاء او لم يفتق فاما فلو قال وله ان يصلي  
 قاعدا بالائمة كان اصوب والائمة قاعدا افضل لقربه من السجود  
 وذكر الراهدى انه يومى الركوع قياما للسجود جالساً ولو عكس  
 لا يصح في حلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي  
 لا يثبت بصلته قاعدا بالائمة وهو افضل او قياما كما مر وذلك  
 لان الصلوة بالائمة اهن من الصلوة مع المحدث شيخ كبير اذا  
 قام في الصلوة سلس اى نزل بوله او كان جراحة تسيل وان جلس

الكثير  
 بنكره ان  
 عذره

بغيره



اي صلى جالسا بركوع وسجود لا تسبيل الجراحة ولا يسلس البول فانه  
يصلي جالسا بركوع ويسجد لا يجزئه غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد  
سال بوله او انفلت الرج فانه يصلي قاعدا بالايام لما قلنا واما  
لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل بوله او جراحه ونحو ذلك ولو صلى  
مستلقيا لا يسيل منه شيء فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان  
الصلوة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كصلوة مع الحدث فيخرج ما  
فيه الايمان بالاركان وعن من في النوادر انه يصلي مضطجعا ولو  
الحوث بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال  
صلى قاعدا ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي قاعدا  
بقراءة لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا تجوز بلا عذر  
بخلاف الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ  
الفاقي الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذي يقدر  
على قتل القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قايما  
وبالباقي قاعدا والتفصيل بالشيخ الفاقي اذا فرق بين الشيخ  
وعنده من اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على  
القيام ولو صلى مع اليمين لا يقدر عليه بشرع قائما ثم يقعد فلما  
حافى قرب وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا  
فيمضي منفردا وقبل يصلي مع اليمين ويترك القيام والاعادة في  
شيء من تقدم اجماعا ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها  
الى اخرها كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول زفر عليه  
السلام لانه المعهود في الصلوة وفي رواية من عن ابي حنيفة يقعد

سجد

كيف يشاء وقبل يقعد في ماعدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد  
كسائر الصلوة والظ الاول وعند الضرورة بقدر استطاعته  
وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت فوضعت  
ان قدرت والى اي وان لم تستطع استعمال الوضوء تمت وجعلت  
رأس ولدها في قدر او خفية وصلى قاعدا بركوع وسجود وان  
تستطعها يومى ايماء الى الصلوة بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة  
لان الصلوة لا تسقط عنها ما يخرج اكثر الولد ويخرج الدم  
فتصير نفسها رجل شلت اي يبيت يدا وليس معها احد يمسح  
او يمسح فانه يصلي بوجهه وذراعيه على الحائط  
بتيمة الشتم ويصلي لا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها  
عن وقتها ان قدر على الوضوء او التيمم بوجهه ما فالجاصل  
انه لا يفسخ ترك الصلوة مع الامكان باى وجه كان فانظر  
ايها العاقل وتأمل في هذه المسائل التي يتنبها الاثمة رحمهم  
تجد فيها عذرا غير العذر التام لتأخير الصلوة عن وقتها  
فصلها عن تركها او اذلا هي كلمة تنفع فيل معانها الفضحة  
استعملها على طريق التذية وقول لتاركها اي تارك الصلوة  
التفجع واذا عوا الفضيحة لما يلزمه بسبب تركها من الاتع العظيم  
الموجب للعذاب الا ليم قال الله تعالى خالف من يعظم خلقا  
اضاعوا الصلوة قيل لم يفتقدوا وجوبها وقيل تركوها لم  
يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناه اخروها عن مواقيتها  
والفقهاء الشهوات فسوف يلقون غيا قيل اي ضلوا وقال الحسن

اي باقيا حقه

الم يرقا وظهر وجهه واد  
هو من نماز وقت ركوع  
هو من راسه في الركعة  
منه اذ اباه لفتى بركه

منه استخاره بركه  
منه نظر ابه بركه

هذه كثير  
وهو سوا بق

هذه ابو حنيفة  
الغلام الذي اذ قدر  
ايه ما يقوم

هذه في الصلوة



عذرا بطور و قال ابن عباس شرا و قيل هو واد في النار اشتد  
و بعد ما قيل فيه يترى قال له الصبي وقيل ابار في جهنم  
اليها الصبي والقبح كذا في كتاب التفسير وعن النبي  
ذكر الصلوة يوما فقال من حافظ عليها كان له نور برهان  
ليلة يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا كان  
ولا ليلة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان والي  
خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طر فامنها في الفرج وان  
الصحيح بعض صلوة قائما تحدث في اثنا عشر او عذر  
يشيخ له العقود بها قاعد يركع وليسجد قد روى على الركوع  
او يركع ايما قاعد ان يستطع هما او مستلقيا او على جنب ان لم  
يستطع العقود فيتمها بحسب قدرته وان كان قد صلى او صلوة  
قاعد او ركع وليسجد لمرض تفرج من ذلك المرض في اثنا عشر  
قد روى على القيام بني على صلوة واتمها قائما عندهما او عند  
ح وس وقال يستقبل الصلوة ان اقتداء القائم بالقائد  
لا يجوز عنده ويجوز عندهما وكذا بناء القيام على العقود وان  
صلى بعض صلوة بايما ثم قد روى على الركوع والسجود قاعدا  
او قائما يستأنف الصلوة بالاتفاق لان اقتداء من يركع وليسجد  
بالمومي غير جائز وكذا بناء على الايمان لا يجوز ويجوز  
قاعدا بغير عذر عليه اجماع الامة وقد فعله النبي م  
ليست من ذلك سنة الفجر فانها لا تقح قاعدا لا عذر  
وبعضهم استثنى التراوج ايضا والصحيح جواز التراوج

صلح قله

قلعدا

قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفه العقود مامن في المرض وان استح  
المنطوق قايما تقوادي الى تعجب ولا باس له بان تتوكل اي يعد على  
عصا او على حائط او يخوذ ذلك او يقعد لان عذر اتفاقا لا يكره اما  
لو توكل بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما العقود بغير عذر بعد  
الاختناج قايما فيجوز مع الكراهة عند اي ح واختيار فخر الاسلاف  
ان يجوز عنده بلا كراهة وهو الاتح وعندهما لا يجوز هذا ان  
في الركعة الاولى او الثانية اتما لوقعد في الشفع الثاني فينبغي  
ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة ولو استحها ق  
ثم قام جاز بلا خلاف يجوز اقتداء القاي بالقائد في التوافل  
اتفاقا وتجوز صلوة المنطوق على الدابة بالايمان او بالايمان  
للمسافر اتفاقا والمقيم عند اي ح صلوة المنطوق على الدابة بالايمان  
الى اي جهة توجهت جائز لمن كان خارج المصر ليس بين البيتين  
سواء كان مسافرا او غير مسافرا عند جمهور العلماء غير مالك  
شروط كون مسافرا اذا كره في الدخيل عن م وليس مشهور عنه  
اي س انها يجوز في المصر ايضا بلا كراهة وعن م يجوز معها لا يجوز  
عن اي ح في المصر اصلا فما كره المصر غير سديد وتمام بيان  
في الشرح ولو افتتح خارج المصر ثم دخل قبل الفرار قبل بها  
على الدابة وقبل بها الترول على الارض وعليه الاكثر ولو اكثر علماء  
نزل بعدها افتتحها ركبا قبل الفرار يبني ويتمها بركوع وسجود  
ولو صلى بعضها ان لا تم ركب لا يبني وعن اي س م يستقبل بها  
وكذا عن م وعند م فربني فيها اتما صلوة الفرار على الدابة

و



فتعذر ايضا لكن بالاعتذار التي ذكرناها في التيمم من خوف المرض والعدو  
او المتبع او الطين فاذا خاف على نفسه او دابة من سبع او لقي او  
في طين يغيب الوجه فيه لا يجد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له  
بالنزول والركوب زيادة في الضرر او بطوئه جاز له الايماء بالفرض  
على الدابة واقفة مستقبلا القبلة ان يمكنه ذلك ولا يفقد  
الا مكانا وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول وكان بحيث لو نزل  
لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها محرم ولا يستطيع النزول  
والركوب بنفسها فانها يصلي ان عليها اي على الدابة وكذا  
لو كانت الدابة تجوها لنزل لا يمكنه الركوب ولا يلزمه العودة  
عند ذلك والاعتذار في جميع ذلك والمصلي على الدابة يومئ بالركعة  
والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كما مضى المصلي  
قاغذا بالاياء لما تقدم ولو سجد على شيء وضع عنده على ظهر دابة  
او سجد على سرجه لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجودا بالاياء  
ولو كانت على سرجه بخائسة كثيرة او في ركابه فانها لا تمنع  
ايده وجواز الصلوة على قول الاكثر وقيل تمنع والاول هو قول الرواية  
**فروغ** ركبة الدابة الموجهة الى القبلة انحرقت دانتها  
وهو في الصلوة لا يجوز صلوة ذكره الحلواني يعني اذا كان الخيل قد  
قد ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق حبل الدابة والادوية  
جاز ان ركن تحت خشيته كالصلوة على العجلة الموضوعة على الارض  
واقفة فيكون كالصلوة على السجود وان لم يكن تحت الحبل خشيته  
او كانت الدابة تسير فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة تسير  
لا يجوز

منه غايته

لا يجوز الفرض الا لاعتذار والواجبات من الوتر والصلوة وما لزم  
بالفروع وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة التي تلي حال التروا  
كلها بمنزلة الفرض اما السنة الرواتب فكسائر التوابع وعزاج  
رغم انه ينزل لسنة الفجر ولا يصلي على الدابة بلا عذر لتاكدها  
ولو صلى الفرض في السفينة فاعدا من غير عذر يجوز عند ايج و  
لا يجوز الا من عذر بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره  
من الاعتذار لان القيام ركن ولا يترك الا بعذر وله ان دوران  
الرأس فيها غالب والغالب كالحق والقيام افضل عنده وكذا  
الخروج والصلوة على الارض افضل ان امكن والخلاف في الشائبة او يور ركن  
ومثلها المربوطة في الحنطة ان كانت تضطرب شديدا وان لم يكن الا  
ضطرب شديدا او كانت مربوطة بالنقطة فيقبل هو على الخلاف ايضا  
والفحيح عدم الجواز اتفاقا وفي الايضاح ان كانت موقوفة في  
وعلى قول الارض فصل جاز لان حكمها حكم الارض والافلا يجوز  
ان امكن الخروج لانها ان لم تستقر فمرداة انتهى الناس  
عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلي في السفينة يلزمه استقبال  
القبلة عند الافتتاح وكلما دارت لايتها بمنزلة البيت في حقه  
حتى لا ينطوق فيها فهو ميام قدرته على الركوع والسجود **الثالثة**  
من الفرائض القراءة وهي تصحيح الحروف وبلسان بحيث يسمع نفسه  
فان صح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قراءة في اختيار  
الهندواني والفضل وقيل اذا صح الحروف بجوار وان يسمع نفسه  
وهو اختيار الكرخي وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي



قال شمس الأئمة الخلو في الاصح انه لا يجوز ما لم يسمع نفسه ويسمع  
 من يقرب منه انتهى وعلو هذا كل ما يتعلق بالنطق كالظفر والاحتواء <sup>اذا</sup>  
 والاحتواء <sup>اذا</sup> والاستثناء والتسمية على الذبيحة والبيع وجوب السجدة <sup>اذا</sup>  
 وخود ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقره القراءة  
 فرض في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات الوتر <sup>اذا</sup> لا يشبهها  
 بالسنه وكذا تفرض القراءة في كل ركعات الفرض في ذوات الركعتين  
 كالنفل والجمعة ونحوها واما في ذوات الأربع كظهر المقبر وعصر <sup>اذا</sup>  
 وعشاءه وكذا في ذوات الثلث كالغرب ففرض القراءة <sup>اذا</sup> اما هو في  
 الركعتين من كل منهما حال كون الركعتين بغير عينيهما أي سواء كانت  
 في الاوليين او الاخيرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او  
 الثانية والثالثة او الرابعة وعند البعض القراءة فرض في جميع ركعات  
 الفرض وعند مالك في الاكثر وعند زفر في ركعة واحدة وعند بعض  
 ليس بفرض بل هو مستحب والدليل في الشرح والافضل ان يقرأ  
 في الاوليين كما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرمي وهو يطيد  
 انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره والصحيح انه يكره ان كان عامدا واجدا  
 للهوان كان ساهيا لان تعيين القراءة في الاوليين واجب واذا  
 قرأ في الاوليين فهو في الاخيرين مخير ان شاء قراء وان شاء سجع  
 تلك تسبحات وان شاء سكوت مقدار تلك تسبحات وقيل مقدار تسبحة  
 والقراءة افضل ثم التبع افضل من السكوت وقراءة الفاتحة وحدها  
 سنة وقيل مستحبة وروى الحسن عن ابي رحمة انها اجبة في  
 الاخيرين يجب سجود التوبة بركتها ساهيا ورجح ابن الهمام في

المدينة

الهداية وعلى هذا يكره الاختصار على التبع او السكوت ثم ثابته  
 محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره وقال وقت التقدير أي بيان  
 ما هو فرض من مقدار القراءة فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة  
 فرض فيها القراءة وان أي ولو كانت الآية قصيرة نحو قوله تعالى  
 فنظر وهذا عند ابي ج في اظهر الرواية عنه وفي رواية ما تطلق  
 عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب احد فعلى هذه الرواية لا يجوز  
 نحو ثم نظروا عندهما وهي رواية عنه ايضا ثلث آيات قصار نحو ثم  
 نظر ثم عيس وليست شرأ بد واستكبر واما اذا قرأ آية واحدة <sup>اذا</sup>  
 واحدة نحو قوله تعالى مدحها متان او حرف واحد نحو ومن آيات قصار وذكره  
 فان كل حرف منها آية عند البعض فقد اختلف المساجح أي في كونه  
 مجزئاً عن الفرض والاصح انه لا يجوز له ان لا يستفي قارئاً وان  
 قرأ آية طويلة نحو آية الكرم وآية المدائنة وهي قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا اذا نذرتن بدين آه فقرأ البعض أي النصف منها  
 في الآية والبعض الاخر في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا  
 قال بعضهم لا يجوز له دون آية والاصح انه يجوز على قول ابي ج  
 وكذا على قولهما لانه يزيد على ثلث آيات قصار والذي لا يجوز ان  
 يقرأ الآية واحدة لا يلزمه التكرار أي تكرار تلك الآية عند ابي ج  
 وعند ابي ج التكرار ثلث مرات واما القادر على قراءة آية واحدة  
 نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلث آية او  
 كثر آية فلا يجوز عندهما <sup>اذا</sup> والوجه من القرائن الركوع وهو  
 أي الركوع المرفوع طائفة الرأس أي خفضه لكن مع انحناء  
 انشأ في

رواية طويلة مقدار آية  
 آيات قصار وذكره



القم لانه هو المفهوم موضع الذقة ولذا قال وان طأ طأ رأسه  
 قليلا اي قدر قليلا ولم يعتدل اي ولم يصل الى حد الاعتدال من  
 الركوع ان كان الى الركوع الكامل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه  
 لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه وان كان الى القيام اقرب  
 ركوعه لانه لا يبعد راكمها بل قائما رجل انتهى الى الامام وهو  
 راكم فذكر ذلك الرجل وقع تكبيرة وهو اي والحال انه الى الركوع  
 اقرب منه الى القيام فضلا فاسدة لعدم صحة نزوعه لان  
 الشرط وقوع تكبير الاحرام في محض القيام ولم يوجد رجل احرك  
 بلفظ حذو يده الى الركوع يحقق رأسه في الركوع تحقيقا لا  
 من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتوى اذا ادرك الرجل  
 الامام واقتدى به في ركعة بعدما سجد الامام لتلك الركعة  
 سجدة فرجع المقلدي وسجد سجدة في فصوله فاسدة لانه  
 انفرد بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه عليه الاقتداء  
 ولو انه ادرك الامام بعدما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع  
 وحده وسجد سجدة مع الامام لا تفسد صلاته وان كانت  
 لا تحسب له تلك الركعة لانه زيادة حادون الركعة غير  
 مفسدة للصلوة واذا ركع المقلدي قبل ركوع الامام فركع  
 قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعد غدر ركوع  
 الامام ومضى على صلوة مع الامام فسدت صلوة وان ادركه  
 الامام وهو في الركوع بعد اجزاء اي اجزا المقلدي ذلك الركوع

بوجه  
 من  
 من

من سجد سجدتين

ان سجد سجدتين

اهـ رجل

عندنا

عندنا خلافا لغيره وان انتهى الى القبلة لا قيام وهو اي والقيام ركع  
 فذكر الموقف تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع الامام رأسه  
 من الركوع لا يصير المقلدي مذركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا  
 بها وكذا لا يقف بعد التكبير بل يركع كمن وقع ركوعه مع رفع الامام  
 رأسه الى حذو يده الى القيام اقرب وقال في بصر مدركا لتلك الركعة  
 ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا لبعض  
 ولو نوى بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولت  
 نيت بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم وتكبيرة الركوع متعلقة  
 بادنى ما يطلق عليها اسم الركوع لغة عند ابي حنيفة خلافا لمن شرط  
 الطمأنينة على تكبته وذكر في الشرح اي شرح الاستيعابي انه ان لم يقل  
 ثلث تسبيحات او لم يكمل مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا قول  
 شاذ كقول ابي مطيع البكخي تفريضة التسبيحات الثلث في الركوع  
 والمستجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده كذلك  
 السجود متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع  
 الجبهة على الارض وذكر في زاد القضاة وكذا في غيره ان ادنى  
 تسبيحات الركوع والسجود الثلث وان الاوسط خمس مرات والاكمل  
 اقل سبع مرات لقوله ثم اذا ركع احلتم فليقل ثلث مرات  
 سبحان ذي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ذي العظم  
 ثلث مرات وذلك ادناه والمراد ادنى ما تحصل به السنة ولذا كره  
 النقص عن الثلث واذا كان الثلث ادنى والمستحب الاثنان ناسب  
 ان يكون الاوسط خمسا والاكمل سبعا ويريد المنفرد ما شاع

عندنا

من سجد سجدتين



مع الاشارة الى الاحكام فانه يرد على الثالث ان البرضا للجماعة **الحاشية**  
 من الفرائض السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع الجبهة على  
 الارض او ما يتصل بها بشرط الاحتفاظ بالزاوية على نهاية الركوع  
 مع الخروج عن حلة القيام والحال فيه وضع الجبهة والانف والقدمين  
 واليدين والركبتين لقوله وامرأت بان اسجد على سبعة اعظم  
على الجبهة واليدين والركبتين واطرف القدمين والانف داخل في  
 الجبهة لان عظمها واحد وان وضع جبهته دون انفه جاز سجوده  
 بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره ذكر في المذهب والنفق  
 وذكر في الخفة والبدايع لا يكره والاقول اظهر لما روى انه عم كان  
 اذا سجد امكن انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون جهة  
 فكذلك يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عن ابي حنيفة وقالوا  
 لا يجوز السجود بالانف وحده الا اذا كان بجبهة عذره وهو  
 رواية سيد بن عمر عن ابي حنيفة وفي الزاوية ذكر الانف وهو  
 اسم لما صلب ذليل على انه لا يجوز السجود على الارض وان عليه  
 ان يمكن لما صلب منه وفي كفاية المجامع عن ابي حنيفة اذا وضع  
 رتبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع حذو  
 في السجود او ذقنه وهو ملتقى الجنبين من الخوا لا يجوز  
 بالاجماع وان اى ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود  
 على الجبهة والانف بل اذا عرض العذر المانع يؤمى بالسجود ليا  
 ولا يسجد على حذو ولا ذقنه لسقوط السجود عنه لوجود الخفة  
 في حذو وهو الجبهة والانف ووضع اليدين والركبتين في السجود

قفا سبني  
 توفيق

ليس

ليس بواجب اي يرضى بل هو سنة عندنا خلافا لغيره والشرافان  
 ذلك فرض عندهما لو سجد رافعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده  
 عندهما وكذا عند الامام احمد للحديث المتقدم ولنا ان السجود  
 يتحقق بدونه وتام تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه  
 او احدهما على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما قالوا  
 على قدم واحدة وقيل فيه روايتان وذكر الترمذي ان اليدين والقدمين  
 سواء في عدم الفرضية وذكر في الاكمل انه الحق وهو بعيد عن علمنا  
 قدرناه في الشرح والمراد من وضع القدم وضع اصابعها وان وضع  
 اصبعها واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك الحدة  
 قدميه صح والافلا وفهم منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها  
 نحو القبلة ليكون الاعتناء عليها والافه وضع ظهر القدم وقد  
 جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس  
 عنه غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فخذ جاز وكذا لو كان  
 به عذر منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في الجملة  
 ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض  
 وسجد عليها على الصحيح ولو بلا عذر لا انه يكره وهو اى السجود  
 على الفخذ قول ابي حنيفة ولم يرو عن الامامين مخالفة وان سجد  
 على ركبتيه لا يجوز سجوده سواء كان بعد رايه بغير عذر بل هو  
 ايماء وفي الزاوية عن الحسن الاحمد انه اذا سجد على فخذيه او  
 ركبتيه بعد رجا والافلا وان سجد على ظهر رجل وهو اى وذلك  
 الرجل المستجود على ظهره في الصلوة التي يصلحها السجود

يرى وضع يديه

درين ١٦

البي

او يك موزر غار



سجدة وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها  
 لا يجوز سجدة لان الضرورة انما تحقق عند الاشتغال في  
 الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص بعد الارواح في سجود  
 بدو به ولو كان موضع السجدة ارفع على موضع القدمين كان  
 ارتفاعه مقدارا ارتفاع البنتين منصوبتين جاز السجود عليه  
 والاى وان لم يكن ارتفاعه ذلك المقدار كان ازيد ولا يجوز  
 السجود عليه واداد بالثنية في قوله مقدار البنتين لبنة بجاري  
 وهي ربع ذراع عرض ستة اصابع فمقدار ارتفاع البنتين المشهور  
 نصف ذراع ثلثي عشرة اصبع او في الزاهد لو سجد المريف  
 على كان دون صدره يجوز كالصحيح والاقرب ما ذكره للمروزي  
 سجد على كور عمامته وهو ذوقها يقال كور العمامة وكورها اذا  
 دارها ولفها ولفها العمامة عشرة اوارى او اوارى او سجد على  
 فاضل ثوبه اى الذى هو لايسر اذا وضع كور العمامة وفاضل  
 على شئ ظاهر جاز سجوده عند ما خلا للمش واحد فان عذما  
 لا يجوز والدليل مستوفاة في الشرح ويشترط في صحة السجود  
 على كور العمامة كون ما سجد عليه منها متصلا بالجبهة ولو سجد  
 على ما اتصل بما فوق الجبهة لا يجوز ولا بد ان يجذ في سجود  
 عليها حجم الارض كما في السجود على القطن وسجوده مع هذا  
 يكره اذا كان بالاعذر ولو بسط كمة او ثوبه على شئ نجس فسجد  
 لا يجوز سجوده في الامم وقيل في رواية يجوز وصحة المغيثاني  
 وليس بشئ وان اعاد السجود في هذه الصورة على مكان ظاهر

سجدة

كور العمامة

سجدة

سجدة

سجدة

صحت بالاتفاق ولو وضع كفيه او بسط حرقه على شئ طاهر  
 او للبرد او للتراب وسجد على ذلك جاز والحكم انما هو في الكراهة  
 اما في الكفين فيكره بالاعذر واما الحرقه ونحوها فالصحيح عدم  
 الكراهة وعن ابي حنيفة في المسجد الحرام على الحرقه فنهى  
 رجل فقال له الايام من اين انت فقال من خوارزم فقال له انما  
 التكبير من ورائي تعلمون متا تعلمون فاهل نضلى على البرى  
 في بلادكم قال نعم قال يجوز الصلوة على الخيش ولا يجوز على الحرقه  
 فالماصل انه لا كراهة في السجود على الشئ مما فرض على الارض  
 خلا فاما لك فيما ليس من جنس الارض كالجلد والمنسج والمنسج او انما  
 من قطن او كتان فان عذبه يكره السجود على ذلك والتقيد بالظاهر  
 انما هو لارم في وضع الكف كما مر اما غير الكف فانه لو بسط على  
 نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح والون يجوز على ما  
 في فصل النجاسة ثم البسط لدفع الجرم او البرد لا كراهة فيه ولما  
 لدفع التراب فان كان لدفعه عن عمامة او ثوبه لكرهه وان كان  
 لدفعه عن وجهه وجبهة مع عدم التضرر فانه يكره ومن  
 صلى على القباء ونحوه يجعل موضع الكف تحت رجله وسجد  
 على رجليه لان اقرب الى التواضع وان سجد على الثلج فانه ان لم يلبده  
 بان يكسبه حتى يتداخل ويترك بعض اجزائه ببعض وكان الثلج بحيث  
 يغيب وجهه اى وجهه المتواجد فيه ولا يجذب حمة اى صلابته  
 لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض  
 او ما اتصل بها وان لبده جاز سجوده عليه وعلى هذا الذي

سجدة

سجدة



الحشيش <sup>او اوله قرو اوله</sup> او يابساً فيسجد عليه ان وجد حبه جازان  
 لبده حتى لا يتسفل بالتسفل جاز والافلا وكذا الحكم اذا  
 سجد على التبن او القطن او الخلاج او الصوف او نحوه ان لم  
 تستقر جهته تمام التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل محشق  
 كالفرش والوسائد وكذا كبر التمام ما لم يكنه حتى يستقر  
 تسفله ويجوز التسفل لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض  
 او على الجاوس وهو نوع من الدخن او على الزرة لا يجوز سجود  
 لانها لا تستقر واذانها لا يستقر بعضها على بعض فلا  
 انهاء التسفل فيها ولو سجد على الخنطة او الثوب يجوز لان  
 حباتها تستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة في اجسامها  
 اما الارض ونحوه من الجوب او المحلوج وشبهه من المنقوش  
 اذا كان يثني منها في الجو القجاز السجود عليه اذا كان غير محلا  
 متخلخل في الجو القمح لا يتسفل بالكس ويسئل نصير بن يحيى  
 عن يضع جهته على حجر صغير هل يجوز سجوده ام لا قال ان  
 اكثر جهته على الارض مع ذلك الحجر لا تله من جملة الارض يجوز  
 والا فلا كذا في المحيط وفي التنجيس ايضا وحذ الجبهة طولاً ومن  
 الصنع الى الصنع وعرضاً من اسفل الحاجبين الى حرف وان لم  
 يضع وركبته في السجدة على الارض يجوز سجوده هو المحل  
 لما تقدم ان وضعها ليس بفرض **والسادسة** من الفرائض  
 القعدة الاخيرة التي يكون في آخر الصلوة سواء تقدمت  
 قوله او لا وقيل القعدة في القعدة هو القعدة في القعدة

اذا سجد او قعد او قعد  
 او سجد او قعد او قعد  
 او سجد او قعد او قعد

قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله  
 اذا قلت هذا او قلت هذا فقد كنت صليتك علق التمام باحد  
 التشهدين اما بقول التحيات او اما بالقعود قدر ذلك القول  
 والمراد من التشهد التحيات لله الى عبده ورسوله لانهم  
 البعض اية لفظ الشهادتين فقط ونظير فرضيتها اي ثبوتها  
 القعود في هذه المسائل وهي اصل الفقه ونحوها خمساً  
 بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على راسه الرابعة بطلت  
 فرضيتها اي فرضية صلوة وتحت صلوة نقلاً عن ابي  
 وسى واما عديم فبطل اصل صلوة وخرجت من كونها صلوة  
 وكذا لو لم يقعد على الثالثة المغرب او ثمانية الفجر حتى قيد كونه  
 اخرى بالسجدة والثانية من المسائل المسافر اذا اقتدى  
 بالمقيم في صلوة فاشبهه لا يصح اقتداؤه لان القعدة اول الفرض  
 في حق المسافر دون المقيم فيكون اقتداؤه به اقتداء المقيم بالتسفل  
 وهو غير جائز عندنا قيد بقية انه لو اقتدى به في الوقتية  
 يصح لان صلوة تصير رجا باقتدائه به في الوقت لا بعد الوقت **بالقائمة**  
 والثالثة من المسائل اذا تذكر المصلى بعد تمام الصلوة والقعود  
 قدر التشهد سجدة التلاوة فعاد اليها اي الى سجدة التلاوة  
 بالسجدة ارتفعت اذ زالت القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر  
 التشهد بعد ما سجد التلاوة فسدت صلوة لا تقدم فرض  
 وهي القعدة الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلى في  
 القعدة الاخيرة كلها فلما انتبه اي قويت انتباهه يفرض عليه

او سجد او قعد او قعد  
 او سجد او قعد او قعد

او سجد او قعد او قعد  
 او سجد او قعد او قعد

او سجد او قعد او قعد  
 او سجد او قعد او قعد



ان يقدّر التّشهد وان لم يقدّر فسدت صلوة لان الاقوال  
 في الصلوة حالة النوم لا تختص ولا تعتبر احد ورهله من اختيار  
 فكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او  
 ركع او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود  
 واقام في العقده فقبل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر لانها  
 من اجزاء العبادة فلا تنادي بارا اختيار وهذه المسئلة هي  
 وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها في الجملة  
 التراويح خصوصا في ليال الصيف والتاسع عن هذه المسئلة  
 غافلون **السابعة** من الفرائض وهي احدى المسائل المختلف  
 فيها وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عندنا  
 خلافا لما على ذكره ابو سعيد البرقي حتى ان المصلي اذا حدث  
 عمدا بعد ما قدّر التّشهد وتكلم او عمل عمدا في الصلوة  
 كالأكبر الشرب وغير ذلك تمت صلوة بالاتفاق لتمام جميع  
 فرائضها وان سبقه الحدث من تعمده وهذه الحالة فذلك  
 تمت صلوة عندها ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو التّمام  
 وقال ابو جرحم بنوضا ونخرج عن الصلوة بفعله قصد  
 اكتمه فربما بقي عليه من فرائضها حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج  
 يصنع تبطل صلوة وينبغي على هذا الاصل وهو كونه الخروج  
 بفعل المصلي فربما عنده لا عندنا مسائل لقب بالاشئ  
 عشرية وهي المتبهم اذا رأى الماء وقدّر على استعماله بعدما  
 قدّر التّشهد وكذا المقيد بالمتبهم اذا رأى الماء في هذه

الحالة

الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله او كان المصلي ماسحا  
 على الخلق فانقضت ملة مسحة بعدما قدّر التّشهد او خلع او جفست  
 خفيه او احدهما حقيقة او حكما جعل يسير بحيث ان من رآه لا يظن  
 خارج الصلوة فتدبر لانه لو جعله على كثير لا يثاق الخلق ولو  
 الخروج يصنعه او كان المصلي اميتا فتعلم سورة بعد المقود قدّر  
 التّشهد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى  
 لو تعلمها من غيره لا يثاق الخلق في الخروج بضعف او كان المصلي  
 عارفا فوجد ثوبا قدّر على العبد بعدما قدّر التّشهد او كان  
 المصلي مومنا غير قادر على الركوع والسجود فقدّر على الركوع والسجود  
 قدّر التّشهد او تذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل  
 هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب او احدث الامام القاري في  
 هذه الحالة فاستخلف اميتا او طلعت عليه اي على المصلي الشمس  
 وهو في صلوة فجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر وهو في صلوة  
 الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي ماسحا على الجبيرة فسقط  
 عن ترك هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع عذره في هذه الحالة  
 واستمر الانقطاع حتى استوعب وقت الصلوة بان انقطع وهو  
 في هذه الحالة من صلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر  
 ففي هذه المسائل الاثني عشرية فمست صلوة عند ابي جرحم  
 من الصلوة بامر اخر غير صنعه وقال تمت صلوة بناء على الاصل المذكور  
 وتمام تحصيله وتحقيقه في الشرح وقد يدعى هذه المسائل الوصل  
 بالنجاسة لغير ما يزيلها ثم بعدما قدّر التّشهد قدّر على

العلماء



انزلتها وما اذا دخل وقت من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة ما  
 اذا اعتقت وهي تصل بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور  
**والثامنة** من الفرائض الثانية من المختلف فيها تعديل الكون  
 فانه عند أبي س فرض لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود  
 المتقدم في اول الفرائض وعندهما تعديل الاركان من الواجبات  
 لا من الفرائض وسئلهم عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال  
 اي اخاف ان لا يجوز صلواته وكذا عند ابي ح وعن الشيخ من ترك  
 الاعتدال يلزم الاعتدال ويكون الفرض هو الثاني والثالث  
 الفرض هو الاول والثاني جبر الخلل الواقع بترك الواجب وكذا  
 كل صلوة اذيت من الكراهة التحريمية تجب اعادةها والفرض هو  
 الاول والثاني جابر قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا  
 القومية من الركوع والجلوس بين السجدين والقيامات فيها  
 كل ما فرأى عند أبي س رحمه وعندها رجعها هي سنن ما ذكر في  
 الهداية وقال ابن الهمام وفي شرح الهداية ينبغي ان يكون القومية  
 والجلوس واجبتين لو اظلم عليهما وقوله لم لا تجزى صلوة  
 لا يقدم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكر  
 قاضي خان فيما يوجب السهو المصلح اذ ان لم يركع اسه من الركوع  
 حتى خسر ساجدا ساهيا تجوز صلوة عند أبي ح وم وعليه السهو  
 وفي الحقيقة وقد شد القاضي الصدر الشهيد في شرحه في تعديل  
 الاركان ومجملها تشديد ابلغا فقال واما كل ركعة واجبة عند  
 ح وم وعند أبي س والشريفة فيمكن في الركوع والسجود

سنة ١٢١٦ هـ  
 ١٢١٦ هـ

ومن يلزمه الاعتدال ان يركع بالاعتدال  
 ومن المشايخ من قال يلزمه الاعتدال

في القومية

وقومة بينهما حتى يطمئن كل عضو هذا هو الواجب عند أبي ح وم  
 حتى لو تركها او شيا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها  
 عمدا يكره اشده الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة ويكون معتبرا  
 في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة و  
 المعتبر هو الاول كما هذا انتهى وما سوى اي وصا عدل تعديل  
 الاركان من الواجبات جملة اشياء منها فرض ومنها تعديل  
 الاركان تعيين قراءة الفاتحة فان قرأها واجبة عندنا وعند  
 الائمة الثلاثة فرض ومنها تعيين القراءة المفروضة في الصلوة  
 في الركعتين الاولى ولين منها ومنها لا تقتصر على الركعتين فيهما  
 الاوليين على مرة واحدة في كل واحدة اي يجب ان يكون تحم  
 في كل ركعة من الاوليين واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان يركع  
 او وجب سجود السهو لسهوا لمخالفة المتواتر وقيد اومس الاوليين  
 بالاوليين لان الاقتضاء فيها على مرة في الاخيرين ليس بواجب  
 حتى يلزمه سجود السهو بترك الفاتحة فيهما سهو ولو  
 تعدل فليكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة او ازاء رسته  
 على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة في  
 السورة المواظبة ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من  
 الايات التي تعدل سورة اليها اي الى الفاتحة في الاوليين  
 ايضا وهو سنة عند الائمة الثلاثة ومن الواجبات الجهر  
 في القراءة فيها بجهر فيه بها كالنحو والمجهر ونحوهما ومنها  
 التحول من الخفية بالخفية بالخفية فيما يخاف فيه بها كالنحو

سورة عقابته قائم اوله

او نحوه



ومنها قراءة القنوت في الوتر ومنها قراءة الشهادتين في القعدتين في الوتر  
والاخيرة وهو ط الزاوية في رواية قراءة الشاهد واجبة في القعدة  
الاخيرة فقط وفي الاولى سنة والاصح ط الزاوية انها واجبة  
في القعدتين ومن الواجبات القعدة الاولى ومنها سجدة التلويح  
فانها مع كونها واجبة في نفسها في من واجبات الصلوة ايضا  
اذا سجدت ~~فيها~~ وثابت فيها لو اخرها عن محلها سهوا واجب سجدة  
السهو ومنها سجدة السهو لانها جبرها وقع من الخل في  
الصلوة ~~لانها~~ واجبة وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة العبد في الصلاة  
من غير ترك ايضا والمراد التكبيرات الرواية ~~واضا~~ تكبيرات الاربع  
فرض وتكبير الركوع والسجود سنة ~~الركوع~~ الركعة الثانية  
فان تكبيرها واجب لاتصاله بالواجب وهي الرواية ومنها الا  
من الضرائض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فانه واجب  
حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهو ~~شقال~~  
من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا ان سجدة  
ثلاث سجودات وقعت عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام  
وكرر ذلك مما يخل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض وكذا ان  
الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة  
على ما بيناه في الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام من  
الواجبات ايضا ولم يذكرها المصنف رحمه الله واما بيان مفاد  
الصلوة من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب فهو انه اذا  
اراد الرجل ان يدخل الصلوة نووى وهو شرط كماله واخرجه

من كبر

من كبره عند التكبير وهو ادب وليس فرض في الشرح من الصلوة  
خلاف لمن لا علم ~~بما~~ الفقهاء من المصنفين فيه على ما في الشرح ثم اذا  
نووى كبر تكبير الاحرام ورفع يديه وهو سنة والاصل كون  
الرفع مع التكبير ابتداء ~~فوقه~~ عند ابتداء ~~الركعة~~ وانتهائها عند انتهائها  
وذكر في الهداية انه يرفع يديه اولا ثم تكبر فانه قال والاصح  
ان يرفع يديه اولا ثم يكبر انتهى والمعنى اختيارا في شخ الاسلام  
وصاحب التحفة وقاض خا ~~واخرين~~ وذكر الزاهد عن  
البيضا في انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقيل يكبر اولا ثم يرفع  
لو ترك الرفع دائما من غير عذر ~~لان~~ تركه احيانا والسنة  
ان يرفع الرجل يديه حتى يجازي اي يقابل يديه ~~شخص~~ اذنية  
وفي فتاوى قاض خا ~~نيس~~ طرف ابهاميه شحمة اذنيه وعند الثالثة  
الثالثة يرفع يديه الى منكبيه ولا يمسك ان يديه اذلا ~~يد~~ يدهما الكفا  
فاذا كانا خذا ~~امنتيه~~ يكون طرف ابهاميه خذا شحمة اذنيه  
ويخرج اصابعه ~~مخال~~ الرفع لكن لا يخرج كل الشرح كما انه لا يرفع  
كالصم بل يركبها على اعصاه ويوجه حال الرفع بطن كفيه نحو القبلة  
انما لا يقال عليها وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى الكف الاخر  
واما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير خذا ~~تدبها~~ بحيث يكون  
رؤس اصابعها خذا ~~منكبيها~~ لانه اسير لهما وقيل هذا في حلقه  
اما الامه ~~فما~~ الرجل في رواية الحسن عن ابي جح ان الامه كانت  
والصحيح الاول والمقتدى بكبره ~~فما~~ بالتكبير لا ما ~~بالحدا~~ في ج  
وعندها يكبر جدي تكبير الامام والمخلاف انما هو ~~فصلته~~

في شحمة

الاصح



صلى الله عليه وسلم

لا في الجواز وقد تقدم ثم يضع يمينه على ساربه بعد التكبير ويرسلهما  
عند ذلك فاما مالك لما روى انه كان يأخذ شماله بيمينه ويقبض به  
اليمنى راسخا على اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا  
وكيفيته ان يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويحلق الابهام و  
الخنصر على الرسغ ويبسط الاصابع الثلاثة على الارض ويضعهما  
الرجل تحت المشرة وعند الشرة على الصدر وهو رواية عن مالك  
واحمد والمراة تضعهما تحت ثدييها بالاتفاق <sup>التي</sup> استرلها  
ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة وابي  
وعند سفيان قيام فيه قراءة فيضع في حال الشدة والقنوت  
وصلوات الجنائز عندهما لا عهد ويرسل في القنوت بين الركوع  
والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم  
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم والكابر الصحابة وان زاد بعد قوله وتعالى جدك  
وجل ثناؤه لا يضر من زيادته وان سكت عنه لا يؤمر به <sup>لأنه</sup> ثم  
في الاحاديث المشهورة والاولى تركه الا في صلاة الجنائز ويقول  
اي المصلي ايضا بعد الشاء او قبله اي وجهه وجهي الذي  
فطر السموات والارض خفيفا وما اتانا من المشركين اه عند ابي حنيفة  
وقامه ان صلواتي وسكوتي ومحياي ومماتي لله رب العالمين  
لا شريك له وبذلك امرت وانا من المسلمين وعند الشافعي عليه  
ثم في رواية عن ابي حنيفة يقول التوجه قبل التكبير والسنة وفي  
رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجه ان شاء قبل الا <sup>فتتاح</sup>

ولما كان

لا في التبادر

وقد روي عن ابي حنيفة

ولما كان ظاهر كلامه انه ياتي به قبل التكبير عندهما لان التبادر  
من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية  
قبل التكبير بالاجماع هو الصحيح كيلا يفصل بين النية والتكبير  
وعلم يقيد الاجماع ان مراده في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير  
والنية ايضا كما قيلناه به ثم بعد الافتتاح بتعقوب لقوله تعالى  
فاذا قرء القرآن <sup>اه</sup> وقد تكلمنا عليها في الشرح ثم المختار في لفظ  
عند صاحب الهداية استعذب بالله اه وهو اختيار الفقيه ابو  
جعفر وعند غيره اعوز بالله اه <sup>محمدا</sup> اول الصلاة فلو نسب اه او نوصف  
حتى قرأ الفاتحة لا يتعوز ذكر في الخلاصة وفيه من لا يذكر  
قبل اكتمالها يتعوز وح ينبغي ان يسبقها اما التعوذ فتبع  
للثناء عند ابي حنيفة في كل من ياتي بالثناء ياتي به سواء كان يقرأ او لا  
لانه لدفع الوسوسة والحل يحتاجون اليه حتى ياتي به  
المقتدي كما ياتي به الامام والمنفرد وفي العيدين ياتي به قبل التكبير  
بعد الشاء لانه يتبع له وعند ابي حنيفة ومالك التعوذ تتبع للقرأة فكل  
من قرأ ياتي به لان شرطه لهما بالاية فلا ياتي به المقتدي  
لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات  
العيدين لان القرأة بعدهما واما المسبوق فلا ياتي بخلافهما  
الا بعد مفارقة الامام لانه محل قرأته وعنده ياتي به مرتين  
لانه يثنى مرتين كما قال المصنف والمسبوق ياتي بالثناء اذا ادرك  
الامام حالة الخفاة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق ياتي ايضا  
كذا ذكره في الملتقط ان الصيام الى قضاء ما سبق كتحريمه <sup>اخرى</sup>

افتتاح التكبير يمينه

الامام قد روي عن ابي حنيفة



لغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوز مرتين اختيار الخلاصة  
وفي غيرها ان المسبوق يتعوز عند اي من عند الشروع فقط ولم  
يذكر المص قول اي ح وم بل اقتصر على قول اي من كانه هو الاصح عنه  
تبع صاحب الخلاصة لان المختار هو قولهما على ما اختار  
قاض خان والهداية وشروها والكافي واكثر الكتب واذا ادرك  
الشارع في الصلوة عند شروع الامام وهو يجهر بالقراءة لا ياتي  
بالتثنية بل يستمع وينصت للتثنية وقال بعضهم ياتي بالتثنية عند  
سكوتات الامام كلمة كلمة او كلمتين بحسب ما يمكن ان يكون  
الاثنان بالسنة مع مراعات الامر وعن الفقيه اي جعفر الهندو  
انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة ينصت بالاتفاق وان ادرك في  
الستورة ينصت عند اي من عند ذكره في الاخيرة وهو بعيد  
لخالفه ظاهر الامر اما في الجهر والعهدين فتدبرهما بناء على  
الغالب ان الجهر عن الامام يقع فيهما اذا كان المقتدى حال  
الجهر بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون  
فيه كما اختلفوا في وجوب الاضيات على البعيد حال الخطبة  
قال بعضهم يجوز القراءة والذكر البعيد والاصح ان يجيب الامام  
عليه فكذلك ينبغي ان يكون هنا وان ادرك الامام في الركوع فانه  
يجزى في رأي في الاثنان بالتثنية ان كان اكبر رايه انه لو اتي به اي  
بالتثنية ادرك الامام في شيء من الركوع ياتي به قائما ثم يركع ليحرز  
الفضيلتين وحصل التثنية هو القيام والا اي وان لم يكن غالب  
ظنه ان ركعتي من الركوع لو اتي بالتثنية يركع ويتابع الامام

نحوه  
او كونه  
او كونه  
او كونه

ويترك التثنية لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى وكذا  
الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه ادراكها  
اذا انتهى ولا يترك التثنية وليسجد الاخران فضيلة السجدة فتدبر السجدة  
بالاولى لا ياتي لو ادركه في التثنية فانه لا ينبغي تكرار المشاركة لقلته  
ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد  
لا يترك الاحتياط فيكون اشتغالا بما يزيد ليس من الصلوة ولا يكون  
مدركا لتلك الركعة مما يشترك الامام في الركوع كله او في مقدار  
تسبيحة منه لقوله ثم اذا جئتم الى الصلوة ونحو سجدة السجود  
ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة في ذلك  
قال وان سوى ظهره في الركوع يعني حال كون الامام ركعا صاعدا  
اي لتلك الركعة قدر على التسبيح او لا يقدر اي لا يشرط المشاركة  
قدر التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركعة  
وان قل وادناه ان ينهي الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع  
وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى او الاخيرة قال بعضهم  
يكبر ويقعد من غير تثنية وقال بعضهم ياتي بالتثنية ثم يقول الاول  
اولى لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ولا يتعوز الا بعد التثنية  
لا بعد المتوارث وان كبر وتعوز ونسي التثنية لا يجيد وكذا ان كبر  
وبدا بالقراءة ونسي التثنية والتعوز والتسمية لقوات محلها  
ولا سهو عليه لانها سائر ولا سهو بتركها بل يترك الواجب ثم  
بعد التعوز يسمى اي بقوله بسم الله الرحمن الرحيم فياتي بها اي  
بالتسبيحة في اول ركعة يقرأ فيها وهي تسعة وذكر الخليل في

الركعة  
او كونه



الكثران الأصح أنها واجبة وكذا في الزاوي وغيره وبين على  
 وجوب سجدة التسهو بتركها سهواً وهي آية من القرآن أنزلت  
 للفصل بين السورتين ليست جزم من الفاتحة هو لا من سورة سواها  
 الأسورة التمل خلافاً للشافعية عند أبي حنيفة هي آية من الفاتحة ومن كل  
 سورة أيضاً في قوله تعالى في آية عن أبي حنيفة في بها في قوله  
 من الصلوة والصحيح أنه يأتي بها أو لكل ركعة يقرأ فيها احتياطاً  
 لأن أكثر الشراح على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبيناه في التمهيد  
 وكفى عندنا وعند أحمد خلافاً للشافعية فإن عنده يجهر بها في الجهرية  
 وتحقق الأدلة في الشرح أما الإمام إذا جهر فلا يأتي بها جهرًا  
 بل يأتي بها إذا خافت أن يأتي بها أي مخافة ولمنفردة مثل الإمام في ذلك  
 كذا وأما التسمية عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فأنه عندي  
 ح لا يأتي بها لافي حال الجهر ولا في حال الخفية وكذا عند أبي حنيفة  
 يأتي بها في أول السورة إذا خافت بالقراءة لا إذا جهر بها الشافعية  
 بين الجهر والخفية في ركعة واحدة تعرب التسمية يقرأ الفاتحة  
 وإذا قال الإمام في آخرها ولا الضالين يقول أي الإمام أمين  
 والمؤمن أيضاً يقولها والتأمين ستة أقوال من الإمام  
 فأمسوا فاتموا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم  
 من ذنبه ويجوزونها أي الإمام والمقصد يخفون أمين خلافاً للشافعية  
 لأنها عدو الأصل فيه الاختصاص لقوله تعالى ادعوا لهم بضرباً  
 وخفية ثم يسم إلى الفاتحة سورة أو ثلث آيات قصار قدر قص  
 سورة وجوباً فأقرأ مع الفاتحة آية قصيرة أو اثنين قصيرين

لم يخرج

لم يخرج عن حد الكراهة أي كراهة التحريم لترك الواجب وأما  
 ثلث آيات قصار وكانت الآية أو الايتين تعدل ثلث آيات قصار  
 خرج عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في حد الاستحباب فيكون فيه  
 كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب الستة كما في أكثر الكتب لأن  
 الواجب هو قسم السورة أو الآيات إليها أي الفاتحة في الأوليين و  
 المستحب أي الستة على ثلاثة أوجه أحدها أن يقرأ في السفر حالة  
 الضرورة من خوف أو عجلة لهم بغاية الكتاب في أي سورة شاء  
 أو مقدار أقصر سورة من أي محل يتسرع وتأنيتها أن يكون في السفر  
 حالة الاختيار وعدم الضرورة في يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة  
 سورة البروج ونحوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي العصر والعشا  
 دون ذلك نحو الطارق والشمس في المغرب يقرأ بالقصر جداً  
 كالعصر والكوفرو الاختصاص وتأنيتها أن يكون في الحضور إذا خاف  
 فوت الوقت يقرأ قدرها لا تفوته الصلوة كما في السفر حالة  
 الضرورة وإن لم يخف فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين  
 بأربعين آية وهو أدنى الستة أو خمسين أو ستين آية وهو  
 والأعلى الزيادة على الستين إلى المائة فقد روي أن النبي كان  
 يصلي في الفجر يقرأ وأنه كان يصلي في الفجر بالصفات وأنه كان  
 يصلي فيها بالستين إلى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهدية  
 أنه يقرأ بالرابعين مائة وبالكسائي أربعين وبالأوسط مائتين  
 إلى ستين وقيل إن كان التلي في قصار أربعين وإن كان طويلاً ثمانين  
 وما بينهما وقبل ينظر إلى طول الآية وقصرها وتوسطها يقرأ

الأمين



في الظهور مثله اي مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأها دورته اي دون ما  
يقرأ في الفجر كذا في الاصل وهو المعمول به وفي الاختيار ويقرأ في العصر  
والعشاء وكذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية واحدة وعن النبي  
صم ان كان يقرأ في العشاء والتين والزيتون وقال القدوري يقرأ في الفجر  
اي في كل ركعة بطول المفضل اي بسورة من طول المفضل وفي الظهور  
العصر والعشاء باوساط المفضل وفي المغرب بقصار المفضل ما روى  
عن عمر رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري ان يقرأ في المغرب بقصار  
المفضل وفي العشاء بوسط المفضل وفي الصبح بطول المفضل اما الطول  
اي طول المفضل فمن سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاوساط  
فمن سورة البروج الى سورة لقمان واما القصار فمن سورة لقمان  
الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله من قول  
من الفجر ومن القتال وقيل من الحائثية وقيل من الحجرات الى عيسى  
والاوساط الى الضحى والباقي الى اخر القصص والامام في جميع  
ذلك ويطلب الامام في صلاة الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية  
وهذه الاطالة ستة اجزاء اعانته على ادراك الركعة الاولى في  
وقتها وقت نوم وغفلت وقد اطلالة في آية تلتى القدر المستوفى  
فيها في الاولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث لا يدرك  
طوله وقصره فان تفاوتت في حيث الكلمات والحروف وقيل يقرأ  
في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرين وعشرين ولو قرأ في الاولى ربعين  
وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به وذلك كما هو بيان الاولوية كما  
الظهور وركعتان ماسويها اي سوى الظهور من بقية الصلاة

وأيضا يروى عن عمر رضي الله عنه

وفي بعض النسخ وما سوىهما اي وركعتا ماسوي الفجر والظهر سواء  
في قدر القراءة المسنونة لانتسب اطالة الاولى على الثانية في الصلاة  
كلها في غير الفجر عند ابي حنيفة وروى عن بلكره وقال لم أحب ان يطيل الاولى  
على الثانية في الصلاة كلها اعانته على ادراك الركعة الاولى كما في الفجر  
فان الوقت فيما سواها ايضا وقت اشتغال بالكسب كما انها وقت  
اشتغال بالنوم واما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى في ركعة  
بالاجماع ان كانت تلك الاطالة يثبث ايات او بما فوقها وان كانت آية او  
ايتين لا تكثر لانه عليه السلام صلى بالعمودتين وثانيهما أطول بآية وفي  
القنية قراءة في الاولى والعصر وفي الثانية المعجمة يكون لان الاولى  
ثلاث ايات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه  
عليه السلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسم ذلك الاطالة وفي الثانية  
صلواتك حديث الغاشية فزاد الثانية على الاولى سبع لكن السبع  
في السور اطوال يسردون القصار لان الست هنا ضعف اصل الاية فقدر  
والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة  
انما تكرر اذا كانت فاخضة الطول من غير نظر الى عدد الايات وفي  
شرح الجمع ان خلافا في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة  
والعيدين واما في الجمعة والعيدين فيسوي بين الركعتين اتفاقا  
اصافي المسنين وسائر النوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل احداهما  
على الاخرى اطالة بيينة الظهور الا اذا كان ما يقرأ فيها مروي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم او ما يقرأ عن الصحابة رضي الله عنهم فانح يصلي كما جاز في الآية  
والاخر وسنذكر في فصل ما يكره انشاء الله تعالى فلما اي تحبين

عن النبي صلى الله عليه وسلم



فر من القراءة بحركتها وهذا يقيد ان يصل خاتمة القرآن بالركوع  
 من تراخى عن ان يسجد فقل ربنا وملكنا وربنا ركعت وقوله كثر  
 تكبير ايدل على جعل التكبير مقام الركوع ثم خرج به في قوله وينبغي  
 ابتداء تكبيره عند اول الجهر ويكون الفراغ منه عند الاستواء لها  
 وقيل يكبر قاعا ثم يكبر بعضه كما رأى بعض المشايخ الذي سبقوا  
 سبقا قالوا ان اتم القراءة حالة الجهر فلا بأس به بعد ان يكون ما بقى  
 من القراءة حرفا واحدا او كلمة واحدة الى اكثر من ذلك ويلزم من  
 هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الاصح لان  
 النبي عليه السلام كان يكبر حين يكبر ويضع يديه في الركوع على  
 ركبتيه معتمدا بهما ويفرج اصابعه كل التفريق لا يندب التفريق  
 الا في هذه الحالة ولا الضم الاحمال السجود وفيما سولها وهو  
 حال الرفع عند التخميم والوضع في التشهد يترك على ما عليه  
 العادة من غير تكليف ضم ولا تفريق ويبسط ظهره ويتسوى راسه  
 بجزءه ولا يرفع راسه ولا يكتفيه لما روى ان النبي عليه السلام كان  
 اذا ركع يسوى ظهره حتى لو صب ماء يستقر فانه كان اذا ركع لا  
 يصوب راسه ولا يقنع ويسن ايضا الصاق الكعبين واستقبال  
 الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة فتستحب في الركوع  
 قليلا ولا تعتمد ولا تفرج اصابعها بل ينعشها وتضع يديها على  
 ركبتيها وضعا ولا تخفي ركبتيها ولا تخافي عضديها لان ذلك  
 استلزام ذكره الزاهد ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلثا  
 وذلك ادناه لقوله عليه السلام اذا ركع احكم فليقل ثلث ثمرات

سبحان

سبحان ربى العظيم وذلك ادناه واذا زاد على الثلاث فهو الفاعل الذي  
 هو الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك ادناه اي ادناه  
 ولا شك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة ان يجتمع على وتر  
 لان الله تعالى وتر يحب الوتر وان اقتصر في التسبيح على مرة واحدة وترك  
 التسبيح بالمطية جازت صلوة لعدم فرضية ولكن يكره ذلك الترك  
 او الاقتصار على المرة وكذا على المترين للاختلال بالسنة وروى عن  
 مطيع السلمي ان تسبيح الركوع والسجود ركن لو ترك لا يجوز صلوة  
 وهو قول شاذ ولا ينبغي للامام ان يطيل التسبيح او غيره على وجه  
 به الضم بعد الايمان بقدر السنة لانه اي التطويل المذكور سبب  
 الشغب عن الجماعة وانه اي الشغب عن الجماعة مكره لان المؤد  
 الى حرمان ثواب الجماعة الزائد على صلوة الفرد بسبع وعشرين  
 حجة وان ركني القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان يقتصر عن قداقل  
 السنة في القراءة والتسبيح لله تعالى غير المعذرين فيه ولو  
 اطال الركوع لدرج الجاهل تلك الركعة لا تقربا الى الجاهل  
 بالركوع لله تعالى فهو اي فعلة ذلك المكره كراهة تحريم وتحسين عليه  
 منه امر عظيم ولكن لا يحكم بسبب ذلك لان من ينوي به عبادة غير الله  
 تعالى وقيل ان كان لا يعرف الجاهل فلا بأس بان يطيل قدر ما لا يتقلد  
 على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الشئ من الركعة والاصح  
 ان تركه او لم ياتوا اطال الركوع عند مجي الجاهل تقربا لله تعالى من غير  
 ان يتجامل قاصدا شي سوى التقرب فلا بأس به اي بفعله لا طالة ولا  
 ان مثل هذه الحال في غاية الندرة وهذه المسئلة تليق بمسئلة الزيادة

الزيادة



فينبغي التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احتسب بالماء فيقول  
 التسميات بان يتأني في التلفظ بها من غير ان يزيد في عدد هاولا  
 فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع رأسه حتى يسوي  
 قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله لمن حمده وان كان المصلي مقنعا  
 ثانيا بالتحمد بان يقول اللهم ربنا والحمد لله ربنا والحمد  
 وربنا والحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي ولا ياتي المقنعي  
 بالتسميع عندنا خذوا الش لقوله ثم اذا قال الامام سمع الله  
 لمن حمده فقولوا اللهم ربنا والحمد وان كان المصلي منفردا ياتي بها  
 في الاصح ذكر في الهداية وقيل ياتي بالتسميع فقط عند اتيح وصح  
 والمحيط عنه انه ياتي بالتحمد لا غير وتصح الهداية اولاما  
 الامام فياتي بعد التسميع بالتحمد ايضا على قولهما اي قولاي يبرم  
 وهو رواية الحسن عن ابي ج وفي ظاهر الرواية عنه انه لا ياتي بالتحمد  
 واختار كثير من المتأخرين قولهما وقد يتناه في الشرح وقول المص  
 ربه وفي رواية يقول اللهم ربنا والحمد ولا يزيد على هذا يوم  
 ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس  
 في شيء من الروايات لا عنهما ولا عن ابي ج ان الامام يكتفي بالتحمد  
 وكأنه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا وموضع قبل قوله  
 اما الامام ان يكون القمير عايدا الى المنفرد اي ان كان المصلي منفردا  
 ياتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا والحمد ولا يزيد  
 ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقا كذا قال الامام  
 الصدر الشهيد حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر العلماء وذكر

سيد الامم  
 اوسم كتاب

سيد الامام في الملقط انه ياخذ اليد اليسرى باليمن في تلك القومة  
 وهو قول غريب وفي صلاة الجنائز من اولها الى اخرها ووقت  
 قراءات القاء في سائر الصلوة ووقت قراءة الفتوت في الوتر ياخذ اليد  
 باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا عليه لقول ابي ج وابي سر وعند  
 ابي حفص المفضل يرسل في جميع ذلك اختيارا منه لقوله وفي تكبير  
 الهدين اي بين تكبيراتهما يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر السنون  
 بينهما عندنا واذا اطمان بعد رفع رأسه من الركوع قائما وسكن  
 اضطراب اعضائه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا بالمحور والباء  
 بمعنى معيان يكون ابتداء مع الخرز وانتهاءه مع استهانة وسجد  
 وقوله يضع ركبته اولا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض  
 النسخ بغير واو تفسير لسجد وفي بعضها ويضع بالواو وهو عطف وتفسير  
 بيان الكيفية السجود على وجه المستند لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا  
 سجد وضع ركبته قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبته ووضع  
 وجهه بين كفيه وييدي اي يظهر ضيقه اي عضديه لقوله عليه السلام  
 اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجازي اي يباعد بطنه  
 عن فخذه هذا في حق الرجل واما المرأة فانها تخفض اي تحني  
 تسفل في السجود وتلوق بطنها بفخذها وهذا تفسير الاختفاء  
 لانه استرلها ويقول في سجوده سبحان ذي الاعلى ثلثا وذلك اذ  
 وان زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع ثم يرفع رأسه من السجدة  
 الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع يديه على فخذه كما في التشهد  
 فاذا اطمان قاعدا وسكن اضطراب اعضائه كبر وسجد ثانيا ومعنى

كمال







الوقوف في

في الفقرة الاولى لما روي انه عليه السلام كان ينهض حين يضرع من التشهد في وسط الصلوة فان زاد على قدر التشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهيا يحجب عليه سجدة السهو وعند ابن حبان روى فيهما روى الحسن بن عمار ان زاد من فواحد فعلية سجدة السهو وقال المصنف واكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة المختارة ان يلزم السهو ان قال المصنف صل على محمد وآل محمد زيادة على ال محمد هو الذي عليه السلام وهو الصحيح فان قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يجتمع بينه على الارض لما روي انه عليه السلام نهى عن تعمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلاة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكره اذا لم يكن له عذر ويكره عند هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث الصحيح وان كان تلك الصلوة فريضة ثلاثية او رباعية فهو مخير فيما بعد الا ان اذا كان قراءتها ان يقرأه وبين ان يستحب وبين ان يسكت والقراءة افضل وقدم الخلاف في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة وان قراءتها افضل فحسب بسكون السين مبنيا على الضمة بمعنى فقط ولا يزيد عليها الا انه المتواتر من فوعة عليه السلام فاذا تم السورة الى الفاتحة ساهيا يجب عليه سجدة السهو في قوله عن ابن سنان اخبر الركوع عن محله وفي الظاهر الروايات لا يجب عليه سجود السهو لان القراءة فيها مشروطة من غير تدبير والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب اما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب او نفلا غير الرواتب فيسكت في القيام من التشهد كما ابتداء في الركعة الاولى من غير تعقيب يعني انه ما باقى بالشأن والتقوى احترازه عن رفع اليدين فانه لا يفعل ذلك كل

الصلوة

الصلوة كبرى

الصلوة كبرى

يشفع من الفعل صلوة على حدة ولذا قالوا على النبي عليه السلام في الفقرة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهور والجمعة لان كل واحدة منهما صلوة على واحدة وقد صرح في شرح الهداية الشريفة بان لا يصلي فيها في التشهد الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا في القضية وفيها انه يصلي في الفقرة الاولى من سنة الظهور ناسيا في وجوب سجود السهو وتولاه تحقيق هذا البحث مذكوري في الشرح ويقعد في الفقرة الاخيرة منها ما قعد في الاولى عند نامن غير فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على النية التي في الفقرة تين وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخير الى اليمين لان ذلك استبرأ وتشهد فاذا اتم التشهد في الفقرة الاخيرة يصلي على النبي عليه السلام وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي في صلواته لا خلاف انها تقرض في العمرة وقال الطحاوي يجب كذا ذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الطحاوي صحيح وهو المختار لقوله لم رغم انك رجل ذكرت عنده فلم يصلي على من ذكرت عنده فليصل على ولا احاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة وفي مجلس واحد التشبه بالصلاة وقيل يجب في كل مرة الى ثلث ولو تكرر اسم الله في مجلس واحد وفي مجلسين يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يقضى بخلاف الصلاة على النبي وم لا تشاء من تحذير الله تعالى الموجبة للثناء فلا يخلص وقت القضاء بخلاف الصلاة على النبي عليه السلام والمختار في صلاة الصلوة بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعال ابراهيم

قوله فوبهروحي

رجلك بورق قرله سورونه



ربنا انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى  
آل ابراهيم انك حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة <sup>عليه السلام</sup> اي طلب المغفرة  
لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين والجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا  
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب ونحو ذلك  
ويدعوا بالدعوات المأثورة اي المنقولة عن النبي عليه السلام نحو اللهم  
اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلمت وما اسرفت  
وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وانت على كل  
شيء قدير اللهم اغفر لي ظلمت نفسي ظمنا كثيرا ولا تغفر الذنوب الا انت فاعفني  
مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ويدعوا بما يشبه الفاظ  
القرآن كما تقدم وكقوله تعالى ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقنا عذاب النار وربنا لا ترفع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك  
انك انت الوهاب ونحو ذلك فانها يقصد بها الدعاء لا القراءة <sup>او يتردد</sup> فيقول  
الفاظ القرآن وليست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الخفية والحيض  
ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس وهو ما لا يستعمل طلبه منهم بحقوقه  
الله اكبر الكسبي او اللهم ارزقني فلانة او اعطني ما لا اخذك حتى لو  
ذلك في وسط الصلوة تفسيد صلاته اما بعد الفعدة الاخيرة فانها  
لا تفسد لكن يكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب وخروجها  
بدونه كما لو تكلم او عمل عملا اخر مما ينبغيها وعند الشر بحقوق الدعاء او  
الدنيا ايضا ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية مما يشبه كلام الناس  
عن بعض وصححه في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحج فليس من كلام الناس  
وهو عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي عليه السلام  
او من

وارحم

وارحم محمدًا فإنه يوم التقدير في حقه دم واكثر المشايخ على انه يقول التواتر  
فيه على ما روى في الحديث انه قال اذا تشهد احدكم في الصلوة فليقل <sup>فليقل</sup>  
صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدًا وآل محمد  
صلبت وباركت وترجمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال  
الاستغفني ويكون معنى قوله وارحم محمدًا وارحم امته فالتميم راجع  
الى الامته ويقول اذا في بهذه الصلوة وترجمت ولا يقول وترجمت  
لانه قال اولاد ارحم ولا يقل وترجم على محمد لكن هذا محال لانه لو اذنه الحديث  
واما ان قال وترجمت باسكان الراء فهو خطأ ولو قال بعد قوله وترجمت و  
ترجمت بالتشديد اي بتشديد اللام يجوز لان له معنى صحيحا في اللغة  
ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعظم ورويه  
في الحديث ولو قال ذلك لا بأس به اي لا يكره وان تركه أولى ويشير بالسبابة  
اذ انتهى الى اول الشهادتين وقال في الواقع لا يستبرأ القول المختار على  
قدماء فان اشار بغيره اخلص المختصر والبقية ويجوز الوسطي بالانهم  
اي يجعلها حلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ من الادعية  
بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول  
في هذه السلام اي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين  
او اليسار وركن كذا ذكره في المحيط بخلاف السلام الذي في التشهد  
فانه يقول السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه  
بالحكم بالقبلة الاولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشايخ  
له في صلوة دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول  
السلام عليكم ورحمة الله وينوي برعن يساره من الملائكة والمؤمنين  
منهم



والتسليمية الاولى للتحية والخروج من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم  
 في التحية ثم قيل ان الثانية ستة والاحد انها واجبة الاولى ومجزة لفظ  
 السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي به من الملائكة  
 الحفظة الذين وكلوا بحفظ خامسة ولا يتم النية وقال بعضهم ينوي  
 جميع من معه من الملائكة تتم الحفظة وغيره كانه اثنان قد اختلف  
 الاخبار في عدد هو قيل ان مع كل مؤمن خمسا كذا وقع الشيخ وصوابه  
 خمسة من الملائكة بالثناء والخمسة واحد عن يمينه يكتب الحسنات  
 وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد املهم بقلعة الخيرات وواحد  
 وراءه يدفع عنه الكار وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي عليه النبي عليه السلام  
 ويبلغ اياه وقيل مع كل مؤمن ستون وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك  
 فلذا ينوي من معه عموما من غير تعيين عدد وينوي مقتدي امامه  
 في التسليمية الاولى مع من ينوي فيها ان كان الامام عن يمينه او يجذله  
 اي اذا كان الامام بجزائه ينوي في التسليمية الاولى ايضا وهذا عندني  
 سر وعندهم وهو رواية عن ابي حنيفة في التسليميتين وينوي به  
 في التسليمية الاخرى اي الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا  
 ينوي القوم مع الحفظة في التسليميتين هو الصحيح وقيل لا ينوهم  
 اصلا وقيل بالتسليمية الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوي سوى الحفظة  
 وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون متتهي بصيرة في حال قيامه الى التوجه  
 سجوده ولا يتجاوز وفي حال الركوع الى ظهر قدميه وفي حال سجوده  
 الى ركبتيه اي طرفه وفي حال قعوده الى حجره وهو على ما على جميع  
 تخذله من توبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان الخاشع لا ينشغل بغيرها

ازيد من ما يقتضيه اصل الحافه اذا تركت العين على اصل ما خلقت عليه  
 لا يتجاوز نظرها في الحالة المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان  
 بين قدميه حال القيام قد اربع اصابع مضبوطة والستة للامام في  
 السلام ان يكون التسليمية الثانية اخفض من التسليمية الاولى في الصوت  
 فان الجهر اجل الاعلى بالاختلاف وهو محتاج اليه في التسليمية الاولى  
 دون الثانية لان الاولى بذل عليها لانها تعقبها عاليا ومن المشايخ  
 من قال بخفض الثانية كذا في بعض الشيخ واعلم مراده انه يخفيها  
 ولا يجهر بها اصلا وفي بعضها يخفض الاولى من الثانية اي يخفض  
 الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد والاصح  
 الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر الاولى لان مقتضى بين يتظرونه  
 فيها لاحتمال ان عليه سهو فيسجد له قبلها فاذا قامت صلوة الامام  
 فهو محتجب ان شاء انحرى عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء  
 انحرى عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا الاولى وكلاهما جائز  
 لقوله ابن مسعود رضي الله عنه لا يجعل احدكم الشيطان شيئا من صلواته تركي او يترك  
 ان حقا عليه ان لا يفرق الا عن يمينه ولقد رأت رسول الله عليه  
 السلام كثير يصرف عن يساره وان شاء ذهب الى الحواشي الا انه من  
 لم يبق عليه شيء وان شاء استقبل الناس بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عنه انه كان اذا صلى اقبل على القبلة بوجهه وروى انه كان لا يصلي  
 من مصلاه الذي يصلي فيه التوجه حتى تطلع الشمس او يتخذ ثوبا  
 في امر الجاهلية فيصنعون ويستمرون وهذا اذا كان لم يكن بجزائه اي في  
 الامام مصلي فان كان فانه لا يستقبل بل ينحرف يمينه او يساره سواء كان

لا يتركه كشك

او اخذ امره

او صلا

او يتركه



محمد بن

اور ایضاً د کل سکہ



اليد والرجل  
الطهارة في كل مكان

كسر الصلوة لثلاثين الداخل تنهم في الفرض **فصل** في بيان ما  
اي الشيء الذي يكره فعله في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فيها  
قال يكره المصلي ان يغطي فاه او انفه ذكره قاضي خان الا عند الثناوب  
فانه لا يكره تغطيته اذا لم يستطع كظمه والادب عند الثناوب ان يغطي  
اي حسه ويمنع عن الانفتاح ان قدر على ذلك لقوله ثم اذا ثاب  
احدكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل في منه  
وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او كفه على فمه لئلا يروى عنه ومكذابه  
التي تلي لانه دليل الغفلة والكسل ويكره الاعتجار وهو ان يلف  
بعض الحماقة على راسه ويجعل طرفه من الثوب الذي لفت  
بعض حماقه اي يترك بعض الحماقة يشبه العجرا الكاين للنساء يلف  
حول وجهه العجرا يوزن من ثوب ثلثة امرة على راسها وقال بعضهم  
الاعتجار ان يستند حول اي دار راسه بالمدليل ونحوه ويبدى  
ينظرها اي على راسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضي خان وغيره  
وهو الموقوف بدل الاعتجار المرأة وكراهية التشبه بها ويكره العقير  
اي عقص الشعر وهو ضيق وفتنة واراد في الجامع ان يجعل شعرا  
على حماقه ويشده بضم او ان يلف ذراعيه بشيء ذليل بضم  
الذال المعجمة ويضعها منقودة ثم يامو حلة قال في القاموس  
هي الناصية والمراد هنا حقلنا شعرا حول راسه كما تفعل النساء  
ويستكره اي يستند بحيط او خرقة كبد يصب الأرض اذا سجد وجميع  
ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصل على تلك الهيئة اما الفعل  
شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسد صدرة لانه عمل كغير وجه الكراهة

فهذه

اليد والرجل  
الطهارة في كل مكان

فهذه ثم ان يصلي الرجل ورأسه معقوص ويكره وضع اليد على الأرض  
قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها اي رفع الركبة قبلها اي قبل  
رفع اليد اقام من السجود مخالفة السنة الا اذا فعل ذلك ثم  
عذر فانه لا يكره ويكره ان ينقل المصلي في سجوده نقر الديك اي نقر  
الديك في البصرة لما فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقع في جلوبه  
اقعاء الكلب اي باقعا الكلب وهو ان يضع اليديه على الأرض  
وينصب خذيه وساقيه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه امامه نصبا  
والاول اصح قال في المستصفى اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء  
الادمي في نصب الركبتين الى صدره ويكره ان يفتش ذراعيه  
في السجود فترش اي كافر لشر الشعلب وهذه الاشياء الثلث  
ذكرها المصنف بالحديث فانه ثم نهي عن نقر كفض الديك واقعاء  
كاقعاء الكلب وافتراش كافتراش الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند  
الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ولكن لا يفسد  
الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلافا لما روى مكي عن ابي امامة  
ابن ابي ابيها تفسده ويكره ان يسجد لقوبه اي يرسل من غير  
ان يلبسه وهو اي السجد ان يضعه اي الثوب على كتفيه ويرسل  
اطرافه على عصبه او صدره وفي الحدودي شرح مختصر الكرخي  
وهو ان يجعله على راسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي  
فتاوى قاضي خان هو ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقيه ثم يركب  
جانبه امامه على صدره والكل سجد فان السجد في اللغة الاد  
والارسال وفي الشرح الارسال يدون اللبس المعتاد وكراهة  
الركبة الزنور

الركبة



النبي عنه ولو صلى في قباء أو مطر في بضم الميم وفتح الراء نوبه  
في قوله اعلمه اوبار اني اي مطر على وزن منبر وهو ما ليس له  
يبقى ان يدخل يديه في كفيه وان يشد القبا ونحوه بالطقة اختيارا  
عن السدل ولولم يدخل يديه في كفيه قيل لا يكره واختيار صاحب  
الخلاصة والبرازي واختيار قاض خان وغيره انه يكره وهو الصحيح  
لا يترصد عليه حد السدل وعن الفقيه اني سمعت المحدث وان  
ان كان يقول اذ صلى مع القبا وهو غير مستدبر في الوسط فهو مستدبر  
يعني ولو ادخل يديه في كفيه ويخفي ان يقيده عالم بزيارته لثبته  
السدلح انما اذا زها فقد صار كغيره من الثياب في القسا اما الا  
الرومية التي تجعل لا كما هي اخرقة عند اعلى العضد اذا خرج المصلي  
يده من الخرق وارسل الكف فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه وان  
فيه شغل القلب ولا فاعل التكبير ان لا تكاد نفوس اصل الدنيا  
تستريح بتركه ولو ادخل الكف تحت منطقتي الملت الكراهة لزوال  
اسبابها المذكورة ويكره ان يكف نوبه وهو في القبلة عمل قليل  
بان يرفع من بين يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو  
مكشوف كما اذا دخل وهو مشرك الكف او الزيل وان يرفع كليا يكره  
ويكره لمصلي كل ما هو من اخلاق الجبابرة نحو ما لان الصلوة مقام  
التواضع والتذلل والخشوع والتكبير والتجبر فيها يكره ان يصلي  
في ازار واحد وفي الشراويل فقط لقوله لا يصلي احكم في الثوب  
الواحد ليس على عاتقه من شئ الا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان  
يصلي حاسرا اي كاشف راسه تكاسلا لاجل الكسل بان استغشا

بغضبه

بغضبه

او حراما او مباحا او مكرها او مباحا او مكرها  
في قوله لا يلبس احسن ثياب في القبلة والمراد ثلثة اقواب ايضا  
قبص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قبص وازار ومقنعة وهو الاقل  
لان الارز فيه زيادة الشر والمقنعة تستر جسدا حارا وهو ليس  
نوب بوضع على الراس ويربط تحت الحنك والقناع اوسع من الجناح  
يعطى من تحت الحنك ويربط من الورا والجاواكرونها بحيث يغطي او يور  
به الراس وترسل ارفه على الظهر والصدور ويكره ايضا للمصلي ان يرفع  
رأسه او ينكسه وهو في الركوع لمخالفة الهيئة المستحسنة فيه ويكره  
ايضا ان يبعث ثوبا او شيئا من جسده المبعث فعل فيه غرض غير صحيح  
والستفلا لا غرض فيه اصلا كما عن الكردزي وقيل المبعث ثلثة اركان  
فيه والتعب هو ان يرفع راسه او ينكسه ان يرفع راسه بان يدها فوق راسه  
حتى تقوى لهية على السلام عنه ومن عمل قوم كوطوعا وهذا  
فيكره خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابع يديه عليه السلام

مطلوب  
توجه بين العشرة الستة  
لو ملك  
صديق  
صديق  
او قدامه  
او يكره

بكره  
بكره  
بكره

التيه كرايه فربما



عليه السلام عن أن يفعل في المسجد في الصلوة أيضا ويشتد عليه  
 أولى بالتهني ويكره أن يجعل يديه على خاصرتيه انتهى عليه السلام عن الخصر  
 ثم لا يعمى المعنى فوجوه في الصلوة وهو مفسد بذلك على الأصح ويكره أن يقبض الحصى بكل حال  
 إلى أن لا يمكن الحصى من السجود عليه بان اختلاف ارتفاعه وان خفاضه  
 كثير فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجبهة فليسويح مرة أو مرتين  
 فيه روايتين في رواية يستويح مرة وفي رواية مرتين وفي ظاهر الرواية  
 أنه يستويح مرة لا يزيد عليها لقوله لا تشح الحصى وانت تصل فان  
 لا بد فاعلها واحدة ويكره أن يترج في جالوسه الأيمن عند مخالفة  
 الجالوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الأيمن لأنه لم كان جعله  
 في غير الصلوة مع الاستويح التبرع وكذا عن عمر رضي الله عنهما كان الجالوس على  
 الأيمن أولا لأنه أقرب إلى التواضع ويكره أن يغمض عينيه لشهيم  
 عنه في الصلوة ويكره أي التفت بوجهه يمينا وشمالا لقوله عليه السلام يوم  
 نحازده فحاسبني إلى طرزي حين سئل عنه وهو اختلاط بينه وبينه من صلوة العبد  
 ولو التفت بصدريه بنفسه وان كان يوق عينيه فلا يكره ويكره أن يسجد  
 على كور عمامته وتقدم في تحن المسجود وان يستنجح فصد يعني تقو  
 قصد اختياره من غير ضرورة وهذا اذا كانت التنجيح صوابا فقط  
 لا حرقا له أي لذلك الصوت وكذا لو كان له حرف واحد جلا وما  
 اذا كان له حرفان فأكثرافة يكون مفسدا على ما بين أن  
 تعالى أيضا السجود الغير المدفوع أي المصطر عليه فلا يكره وكذا التنجيح  
 اذا كان من ضرورة كما اذا منعه البلغم عن القراءة أو الجهر وهو مأمور  
 فانه لا يكره إلا حسن ان يرفع سعاله ان قدر على رفعه من غير ضرر  
 أو سوراكن يلحقه

رعاية للأدب اما اذا كان يحصل له ضرر أو شغل فليبد فعمد فإلا في غيره  
 ويكره أيضا أن يركب المصلي السلام بالاشارة بيده أو رأسه لا تجوز  
 معنى ولو حصل حقيقة تفسد كما اذا رآه بلسانه فيكتمه اذا كان معنى  
 فقط ولو صلح بنية السلام فسدت ويكره أيضا أن يحمل الصبي أو غيره  
 مما يشغله وهو في صلوة لقوله عليه السلام ان في الصلوة كشفا  
 ويكره أيضا أن يتخيم أي يخرج النخامة من خلقه بالثقيل الشديد قصد  
 أي لغبر عذر وحكمة كالشخخ في تفصيله ويكره أن يرضع في ثوبه أو يرضع  
 أو غيرها من أوله ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة ما فيه أو اغتره  
 من الشغل بلا فائدة وان منع ذلك عن أاد الحروف ولم يقرأ أو مقدما  
 تجوز به الصلوة بان سكت أو تلفظ بما ليس بقرآن افسدها لترك القرآن  
 ويكره أن ينفي وهو في الصلوة يعني بالفتح المذكور فحاشا لا يسمع صوتا للين أو ظاهر صوتا شديدا  
 له حرفا أو أكثر فان يسمع له صوت مشتمل على حرفين أو أكثر فسدت الصلاة  
 فلا يكره أيضا ولا يتبع المصلي ما بين أسنانه أي يكره له ذلك ان  
 قليلا دون قدر المحضة وان كان كثيرا فربما يدا على قدر المحضة فان  
 صلوة تفسد وكذا اذا كان قدر المحضة في الصحيح ويكره للمصلي أيضا  
 أن يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالثناء والتخوذ لمخالفة السنة  
 ويكره أن يتم القراءة في الركوع لأنه ليس محلها ويكره أن يعدل الأيدي  
 بعد اللهم اسم جنس واحد أي ان يعدل الأيدي والتبجيل وان يعدل  
 السجدة اذا كرها في الصلوة يعني بالعد المذكور العد بالأصابع وهذا  
 عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ولا بأس به أي بالعد لأنه يحتاج اليه في ركعتي  
 ستة القراءة في بعض المواضع وله العمل بالصلوة وفيه كمال  
 أو سماع



الوضع المستون ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره  
العد فيه ومنهم من قال لا خلاف انما هو في الطوع ولا خلاف في المكتوبة  
بل يكره ذلك فيها اتفاق وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني لا خلاف فيهما  
اي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحاقانية ان غمير رسل الاصابع  
يعني وهي موضوعه كما هي على الهيئة المستوية لا يكره وذكر في موضع يروى  
اخر من الحاقانية انه لو احتاج اليها اي الى عدها يعني التبيحات  
كما في صلوة النبي عدها اشارة اي من حيث الاشارة او بقلبه  
اي يحفظها ويضبطها بقلبه من غير عده بالاصابع ويكره ايضا المصلي  
ان يتكلم وهو في الصلوة على حائط او على عصا استكناه لاهل عده  
اي كائنا من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث  
القيام ويكره ايضا ان يحطو بخطوات غير عذر اما اذا كان  
بعذر فلا يكره كما سبقه الحديث فمشي للوضوء وكما لو مشى لقتل الجنية  
والعقرب على قول الشرحي هذا اي الكراهية المذكورة اذا وقف بعد  
كل خطوتين وان لم يقف بل خطا تلك خطوات متواليات تفسد  
صلوة لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان بعذر فلا  
فالماصل ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر  
فان كان تلك خطوات متواليات تفسد ولا يكون ولا تفسد ويكره  
التمائل في الصلوة على ثيابه مرة او لغيره اخرى لانه من العبث  
المنا في الخشوع ويكره اخذ القبله او البراغوث في الصلوة وتكره  
او دفنه وفي الخلاصه قال لا يفتل القبلة في الصلوة ويدونها  
تحت المعنى وقال مقلتها تحت الخ من دفنها ولا يكره ان يمس

مقتضى ما ذكره في الصلوة

انما اذا كان بعذر

انما اذا كان بعذر

قتل القبلة ودفنها في الصلوة

المصطفى ما ذكره في التمهيد

وقال وقال

واضح

وقال ابوس بكرو كلاهما انتهى والمقتضى قول اولاد اقرضته لثانته  
خشوعه بالثبوت ويجعل ما عن ابي ربه وابي يوسف ربه على الاحتياط في عده  
القرض ولا يفتل القبلة والعقرب في الصلوة لقوله لم يقتل القبلة  
في الصلوة اي القبلة والعقرب قالوا اي المشايخ اي قال بعض المشايخ  
هذا اذا لم ينجح الى الميت الكثير كتلك خطوات متواليات ولا الى المعجلة  
الكثيرة كتلك ضربات متواليات فاذا احتاج الى ذلك مشى وعليه  
تفصيل صلوة كما لو قاتل في صلوة لانه عمل كذا ذكره الشرحي في المبوط  
ثم قال ولا يظهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصه كما مشى في سبق الحد  
ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد الا انه يباح له افسادها  
لقتلها كما يباح له افسادها لقتلها من سبب هلاك  
كسقوط من سطح او غرق او حرق وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته  
درهمه او غيره ونما هذا البحث في الشرح ويكره ترك القيام في  
الركوع والسجود لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لانه  
ترك واجب واستت مؤكدة والحل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة  
في الغرض في ركعة وكذا في الركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة لقوله  
اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للسورة  
وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في الركعة الاولى  
اعوذ بربنا التاسفاته لا يكره ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة  
في ركعة او ركعتين في التطوع ويكره تطويل ركعة الاولى على الركعة الثانية  
من كل الشفع في التطوع الا اذا كان التطويل مراد عن التثنية عليه السلام  
قولا او ما ثور اي منقولا عنه فمفعلا كالمروي من قراءة سبح اسم ربك الاعلى

مقتضى ما ذكره في الصلوة

انما اذا كان بعذر

انما اذا كان بعذر

مقتضى ما ذكره في الصلوة

مقتضى ما ذكره في الصلوة

المصطفى ما ذكره في التمهيد



في الأولى من الوتر وقل يا أيها الكافرون في الثانية وفي فتاوى قاض  
لوصول الأولى على الثانية في التراوح لا بأس به بل المختار ذلك عدم  
وعند أي من السورتين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما قول  
أن صلاة الأتية فيه خلاف ونطوي الركعة الثانية على الأولى في جميع  
الصلاة الفرض والتفل مكره وقيل أنه غير مكره في التفل والأولى  
أصح وأما الطلعة الثانية منه على ما قبلها فلا يكره لأنه شفع الجز  
ويكره أيضا في الصلاة نزع القبس والقبض بفتح القاف واللام وحذف  
ضم السين وهو ما ليس في الدرس وكذا يكره لمسهما إذا كان النزع  
والقبض على يسير وأن كان يعمل كثيرا فسد الصلاة ويكره أن يشترق  
التي هي هو الفصح أي يشترق طيبا بغير الطاء أي ذار الحجة طيبة هذا  
إذا قصد ما إذا دخلت الركعة أيقه بغير قصد فلا أو أن يرمي يركع  
البزاق بوزن الغراب ماء الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريقا  
بخامة بضم التاء وهو البلغم الذي ينفلج إلى الخلق بالنفس العنيفة  
من الخيشوم أو الصدر أما يكره ذلك إذا لم ينظر إليه أما إذا انظر  
بل خرج بسعال أو تنحس ضرر فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى  
إذا لم يكن في المسجد والأولى أن يأخذ بطرف ثوبه ويكره أن يروح أي يهب  
الروح بفتح الراء وهو اسم الريح أو الراحة بنوبة أو يمر وجهه بريح  
وفتح الواو وهذا إذا روج مرة أو مرتين فإن روج ثلاث مرات متواليات  
تفسد صلوة لأنه عمل كثير ويكره أيضا أن يرفع يده أي يشره إلى المرفقين  
وكذا أي ما دون المرفقين عند ظهور الكفين وهذا إذا شتم خارج الصلاة  
وشرع فيها وهو كذلك لما لو شتم في الصلاة تفسد لأنه على كثير

أو شتم أو شتم  
الأسر بسنة  
ويكره

مطلب  
تفصيل الثانية على الأولى

مطلب  
أن يجر طيبا

مطلب  
رما يذوق الخامسة القوية

مطلب  
أن يجر طيبا

مطلب  
أن يجر طيبا

مطلب  
أن يجر طيبا

ويكره أيضا أن يضع يده حال القيام والركوع والسجود أو التفتت في  
موضعها المستون المذكور في صلاة الصلوة إلا أن لم يضع من عذر يرفع  
عن الوضع ويكره أيضا المصلي أن يقرأ القرآن في غير حالة القيام من  
أو سجود أو قعود وأن يترك التبيحات في الركوع والسجود وأن ينقص  
من تلك التبيحات في الركوع والسجود لمخالفة السنة في ذلك كل واحد  
بأنه بالادكار المشروعة في الاشتقالات متعلق بالشروع بعد تمام الاشتقا  
متعلق بيبأى بأن يكره للركوع بعد الانتهاء إلى حد الركوع ويقول سمع  
الله من حمد بعد تمام القيام ونحو ذلك لأن السنة ابتداء الذكر عند  
ابتداء الاشتقال وانتهائه عند انتهائه وفيه أي في اليمين المذكور  
كرهتان أحدهما تركها أي ترك الأذكار في موضع أي موضع الذكر  
والأخرى تحصيلها أي تحصيل الأذكار في غير موضع أي في غير موضع  
الذكر ويكره أيضا المصلي أن يمسح عرقه أو يمسح الثراب من جبهة في  
ثناء الصلوة أو في قعود التشهد قبل السلام لأنه عمل لا فائدة فيه  
حتى لو كان فيه فائدة بأن كان العرق يدخل عينه فيؤلمها ونحو ذلك لا يكره  
لحصول الفائدة وهو رفع شغل القلب وأما بعد السلام فلا يكره ما ذكر  
أنه كان إذا قصد صلوة مسج جبهة بيد اليمنى فوالله ما شهد له ذلك  
الآلهة الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني اللهم والخزن ولا بأس  
للمستطوع المنفرد أن يتعوذ بالله من النار عند ذكرها أو أن يستل إذا استمكن  
الله الرحمن عند كراية الرحمة من الجنة وأنواع التيمم أو أن يستغفر  
أي يطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما أشبه ذلك وإن كان  
المصلي المنفرد في الفرض يكره له ذلك خلافا للشأن وأما اللهم المذكر

من

مطلب  
أن يجر طيبا







مقداری

159

[illegible]

ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه



مكانه فقرا وورده قائما او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الجاهل  
 بعد ما سلم في صلاة بعد هيا سنة كالظلم الجمعة والمغرب والعشاء  
 الا قد وما يقول اي قد وقوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت  
 يا ذا الجلال والاكرام به اي بعدم الملك الا هذا القدر قد لا رنة  
 على ما تقدم ويكره تقديم العبد للمامة لان الغالب عليه الجهل حتى  
 لو علم انه عالم لا يكره وتقديم الاخر في لما قلنا في العبد وهو منسوب  
 الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويحق بهم سكانها من غيرهم  
 كالتركمان والاكاد وغيرهم وتقديم الاخر لا يكره الاحتراز عن الجاهل  
 ولا تحقيق في استقبال القبلة كما ينبغي وتقديم الفاسق لمشاهد في العبد  
 الدينية وتقديم ولد الزنا بناء على ان الغالب فيه الجهل لا ليس له من جملة  
 على التعليم حتى لو تحقق منه فيه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والافرات  
 وان تقدموا جاز يعني جازت الصلوة وراءهم مع الكراهة ولا تفسد  
 خلا في مالك في الفاسق او محمد بن يكره تقديم الاخر في بالاعتراف  
 الجاهل دون العالم على ما قدمناه ويكره التقل قبل صلاة العبد مطلقا  
 وكذا بعد هيا في الجبانة اي القصر والمراود بها فناء المصلح المصلح  
 العيد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع وينتقل في غير  
 الجبانة ام في مسجد اي مسجد محلة او في بيته ويكره ان يدخل في الصلوة  
 وقد اخذ غائط او بول لقوله لم لا صلوة بحضرة الطعام ولا يكره  
 الاحتياط وان كان الاهتمام بالبول والغائط يفسد اي يشغل قلبه عن  
 الصلوة وينبغي خضوعه بقطعها اي يقطع الصلوة ليوذنها على وجه  
 الكمال هذا اذا كان في الوقت سنة والا فلا يقطع الصلوة لان التقية

اي اكره وسعت وارسه عن الوقت

عن الوقت حرام وان مضى عليها اي على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام  
 يشغله اجزائه اي كفاه فعلها وقد ساء وكان انما لا يدركها مع  
 الكراهة التحريمية وكذلك الحكم ان اخذ البول والغائط بعد الافتتاح  
 ولم يكن موجودا عند الافتتاح فانه يقطعها وان لم يقطع اجزاء  
 مع الاساءة ويكره ان يكون قبله المسجد المخرج اي الخلا او الى الحرم  
 او الى قبر وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وهذه الموانع حائل  
 كالخائط وان كان حائطا لا يكره وان صلى في بيته الى الحمام فلا بأس لان  
 الكراهة في المسجد لا حرامه لا يكون الصلوة عند النجاسة  
 لان جدار الحمام حائل جالسا لو كانت النجاسة بين يديه فانه يكون  
 ولو في بيته ويكره المرور بين يدي المصلي لقوله لم يؤيم المار بين  
 يدي المصلي ماذا اعلم من الورع ان يقف اربعين سنة خيرا له  
 من ان يمر بين يديه وفي رواية اربعين خيرا وهذا اذا لم يكن عنده  
 اي عند المصلي حائل يحول بينه وبين المار نحو السترة اي العصابة او دكان  
 امامه او الاسطوانة بضم الكهنة والطاء وهي العمود او غيرها  
 من سجدة او ادنى او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور وراء  
 الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا مر في موضع سجوده  
 هو الصحيح وفي النهاية الصحيح انه لو صلى صلاة الخاضعين بان  
 بصره حال قيامه او موضع سجوده لا يقع بصره على المار  
 لا يكره والاول اخذنا النسخة واما في النهاية فنحن نرى الاسلام وان  
 كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضاء المار اعضاء المصلي يكره  
 على ما في الهداية وغيرها وهذا في الصحابة اثنان صلى في المسجد

هو رواية بلدي  
 او اول من يجوز حمله

خمس

بر



فان كان المسجد صغيرا كره المرو ومطابق وان كان كبيراً فقبل هو كالصغير  
 لا يركب فيه وبين حائط القبلة وقيل كالتصريح فيما رواه موضع سجدة  
 وقيل لم يركب فيه ما رواه حسين ذراعاً وقيل قد رما بين الصف الاول لحائط  
 القبلة ودرج ابن الصمام ما ذكره في النهاية من غير تفصيل بين المسجد  
 وغيره وينبغي المصلي ان يتخذ سترة قدر ذراع في غلظ اصبع وبقرت منها  
 ويجعلها قبالة احد جانبيه **المسألة** لا بين يديه وان القا العصا او  
 بين يديه ولم يركبها او خط قبل يديه عن السترة وقيل لا وعلى القول  
 يجوز قبل بخط خط الحجاب وقيل من جهة يمينه الى شماله واما السترة  
 ففي الكافي يضع طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرزة ويذكر المار اذا اراد  
 ان يركب موضع سجوده او بينه وبين السترة بالامارة او التبيين  
 معاً وستر الإمام ستر المقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن المرو  
 فيه وفي النهاية قام في اخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفين  
 مواضع خالية فللدخول ان يركب بين يديه ليل البصير لاني اسقط  
 نفسه فلا يات المار بين يديه **فروع** يركب ايضا رفع البصر الى السماء  
 في الصلوة ويكره الصلوة بحجر الطعام ويكره رفع الرأس ووضع قبل الطعام  
 وان يصلي وبين يديه ثوب وكان مؤقلاً بخلاف الشمع والتمساح والقبيل  
 وفي فتاوى اللجنة الاولى عدم مواجهة التراب ويكره ان يجلس على  
 يديه او رجليه عن القبلة في السجود وكذلك ما فيه مخالفة الستة  
 او الواجب وفي خزائن الفقهاء من المنهي العذر والركعة للصلوة  
 ومن المكره مجاوزة اليدين عن الاذنين وقع اليدين تحت المنكبين  
 وسجدة السهو قبل السلام وقالوا يكره ستر القدمين في السجود

مطلوب  
 ذكره الصلوة بحجر الطعام  
 لا يركب فيه ما رواه حسين ذراعاً

نظر

نظر ولا يكره الصلوة غير مستدرة الوسط وقيل يكره والمختار هو الاول  
 واقام هو مشتمل على قبل يركب لان كفى الثوب وقيل لا قال صاحب الغنية  
 وهو الاحوط ولعل ما ذكره قدومك على الكفان لا الرفع الى السجدة  
 والمرفق فاذا يركب على ما ذكره يركب الصلوة في ارض الغيرة اذن وقيل ان  
 لم يركب لم تكن من روعة فلا ولو ايتى بين الصلوة في ارض الغيرة في الطريق  
 فان كانت من روعة او كان في الطريق الى الاخرة ولا يجيب في الصلوة  
 احد ابويه اذا ناءه الا اذا استغاث به لم يمت فبقطعها كما قطع لحنون  
 سقوط اجنب من سطح ونحوه او غرق او سرق ما قبله  
 له او غيره **مسألة** السن المراد بها في هذه المواضع ما ليس  
 في الصلوة من قول او عمل او عمل او عملها من غير افعالها اولها او اول  
 السن الاذان وهو سنة مؤكدة للصلوة الخمس للمجعة دون الواجبات  
 كصلوة العيد ودون التوافل كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة سواء  
 كانت في وقتها او قايضة فان صلوا فوايت متعددة في جماعة اذان  
 الاولى فيها وايم في البواقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر  
 على الاقامة او صليت متواليين ويستحب الاذان والاقامة لمن  
 وحده في بيته والمسافر الا انه يركب الترك المسافر فقط كما يكره  
 الاذان في جماعة النساء وحدتهن وجماعة المعزورين في المصلي  
 يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكرهان لهم كركعة من  
 جماعة وصفه الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عند اختلاف المثلثة  
 وهو ان يخفف صوته او لا بالشهادتين ثم يرجع فيصليهما صوتاً واحداً  
 في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة

مطلوب  
 حوازي قضاة الفتاوى بالمان واحد



في رواية اخرى

لفظ

مثل الاذان عندنا خلافا للثلاثة فانها عندهم فرادى فرادى لا يفتل  
قد قامة الصلوة عند الشرا واحد ويستحب كون المؤذن ثلثا  
تقيا فيكره اذان الجاهل الفاسق لقوله لم يؤذن لكم خيارا  
ويكره اذان الصبي وان عاقلا في رواية في رواية لا يكره اذان  
عاقلا ويكره التكلم في الاذان لانه ليس من افعال الاحياء وكذا في  
القرآن وتحسين الصوت مطلوب والتمثيل ان يخرج الحروف عما يجوز له  
في الاداء ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث فكره  
ويكون وجهه مينا عنده في الصلوة وشمالا عند في الفلاح  
في الاذان والاقامة ويستند في المنارة اذا لم يحصل تمام الفائدة  
متمويل الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصابعه في اذنيه لانه لا يسمع  
بالاكره وقال ترفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهية ويكره التكلم  
يؤذن او يقيم ويستأنف لو تكلم في اثنا لانه ذكر واحد ولا يرد  
السلام ولو سلم عليه فيه ولا يستت الاعطاس ويكره ان يؤذن قامة  
الاذن اذن لنفسه ويكره ركبا في الرواية الا للمسافر وينزل الا  
ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجها حيث توجهت دابة ويكره ان يؤذن  
جنباً في رواية واحدة ومحمد لا يكره في احدى الروايتين وفي الاثنا  
سبب الجناية روايتان والاشبه ان يعاد الاذان لاقامة لا يكره  
مشروع كما في يوم الجمعة دون تكرارها كما في الهداية ويكره الاقامة  
بلا وضوء في المشهور وقيل لا ويستحب اعادة اذان للمرة وتجب اعادة  
اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل وازا صحت في اثنا الاذان  
والاقامة يجب الاستئذان كما في رواية او امر عليه وسبقه الحديث

لا يكره الاذان قامة اذا كان لنفسه

في رواية اخرى

في رواية اخرى

في رواية اخرى

فذهب وشوقه او حصر ولم يلقنه احداً او اخر سراً فيجب ان يستقبل  
الاذان والاقامة بهما او غيره ولو قدم فيه مؤخر ايعود الى الترتيب  
ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعراب والاعمى والذليل ولكن  
غيرهم اولى ويكره التخنخ عند الاقامة والاذن ان الامن عذر لخصيل  
الاصوات او تحسبه ولا يمشي في الاذان والاقامة فان مشى الى مكان  
عند قد قامت الصلوة فلا بأس بان كان هو الاهم وقيل مطلقاً و  
يترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويجوز في الاقامة  
بان ياتي بكلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا قتر  
فيها علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قال قاض خان وينبغي  
للمؤذن ان ينظر الناس من ان علم بضيق مستعمل اقله ولا ينظر ركب  
للحيلة لان فيه رياء واذ يكره ان يؤذن في مسجدين شخص واحد  
واسم من المتأخرون التثويت وهو العود الى الاعلام بحسب ما  
تعارفه كل قوم وخضيرة ابوس من له زيادة شغل بامور العلة  
كالاعبر والقاض والمفتي وينبغي ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره  
وصلهما والفصل في المغرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة  
قراءة اثني عشرة اية ونحوها واما في المغرب فتعند في ح يفضل  
قد رثك ايات قصار او اية طويلة وقيل قد رثك خطوان  
بجلسه خفيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندهما ما قاله في الخلا  
في الافضلية ولا يجوز الاذان لصلوة قبل دخول وقتها وجوز  
ابوس والثلثة في الفجر وتجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل  
به الفائدة المقصودة منه وهي الاعلام بدخول الوقت والتمتع

اذا كان باراً بالاقامة

في رواية اخرى

في رواية اخرى



للأذان ان ينبغي ان يحجب اى ان يقول مثل ما يقول المؤذن وعندى  
 على الصلوة وحى على الفلاح يقول لاجل ولا قوة الا بالله العلى العظيم  
 وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على  
 هذا الوجه قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما  
 باللسان فستحبة وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجماعا  
 لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان غير مرة يحجب  
 الاول سواء كان مؤذن مسجدا او غيره وفي العيون قارى سمع النداء  
 فالأفضل ان يسكت ويستمع وقال الرستغفي يفي في قراءة ان كان في  
 المسجد وكذا ان كان في بيته ان لم يكن اذان مسجدا وينبغي ان يقول  
 عقيب الاذان ما ورد عنه انه قال من قال حين يسمع النداء اللهم  
 رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ان محمد الوسيلى و  
 الفضيلة وابغته مقاما محمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد  
 حلت له شفاعتى وثانى السن رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح  
 مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابع  
 الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفريق وابعها جه الامام  
 بالتكبير وكذا بالتسليم وخامسها التثنية او قراءة سبحانك  
 وسادسها التقؤد وسابعها التسمية وتامنها التامين  
 وتاسعها الاخفاء بهن اى بالادبع المذكورة من التثنية وما  
 اما كان المصلى او مقتديا او منفردا وعاشرها وضع اليمنى  
 على الشمال منها وحادى عشرها كون ذلك الوضع تحت  
 القدم وكونه على الصدر للمرأة وثانى عشرها التكبيرات

واجب ان يقرأ في كل ركعة

التي

التي بها يؤدى في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه و  
 التهويض من السجود او العود الى القيام وكذا التسميع ونحوه وثالث  
 عشرها تسبيحات الركوع والرابع عشرها تسبيحات السجود وخامس  
 عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه مفترجا اصابعه  
 سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها  
 ونصب الرجل اليمنى موجهة اصابعه نحو القبلة في القعودتين  
 للركوع والتورك فيها للمرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي عليه السلام  
 بعد التشهد في القعدة الاخيرة وناسع عشرها الدعاء في آخر الصلوة  
 بما يشبه الفاظ القرآن الادعية المأثورة وتام العشرين الاشارة  
 بالمسجدة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة  
 وقد قبل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض ايضا سنة وهي  
 ظ الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقيل المخرج من الصلوة بلفظ  
 السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب وقيل السلام عن يمينه ويساره واجب  
 سنة فالاصح ان يكون واجبا وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرنا  
 انها سنة اثمها هو ادب والاصح ان جميعها سنة تسوي ما بيننا  
 ريجان وجوب وما ذكرنا في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور  
 هنا من السنن فهو ادب ومراعاة ان ما لم ينص على انه فرض واجب  
 ولم يذكره هنا مما هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب مخرج  
 الكفين من الكمين عند التكبير ونحوه وفي نظر فان من ذلك وضع  
 اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضمير جملة  
 والمجافات البطن عن الخدين وتوجيه الاصابع نحو القبلة ٢

قوله لا يدين قلده



في التواضع  
سنة ايضا والله اعلم  
في التواضع  
جمع نافله وهي في النية  
الزيادة وفي النية العبادات التي ليس بفرض ولا واجب ثم السنة  
المستحب والتطوع الغير الموقت اعلم ان السنة قبل صلاة الفجر ركعتان  
وهي اقوى السنن المؤكدة حتى روى عن ابي حنيفة انها لا يجوز مع القفو  
لغير عذر لقوله عليه السلام صلوهما ولو لم يحل ثم الاكد بعدهما قبل  
ركعتي المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر  
الا ان التي قبل الظهر اكد بعد سنة الفجر والباقي على السواء واربعة  
قبل الظهر وركعتان بعدها لما روى عنه م انه كان يصلي كذلك واربعة  
قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان  
بعد المغرب لقوله م من صلى في يوم ليلة شئ عشرة ركعات سوى  
بني له بيت في الجنة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد  
المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر واربعة قبل العشاء  
وهي مستحبة واربعة بعدها كذلك وان شاء ركعتين وهي المؤكدة  
الحديث المتقدم انما صادف من السنة قبل العصر والعشاء فذلك  
مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء وليست بالاربعة ايضا بعد الظهر  
لقوله م من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعدها حرم الله  
على النار ويجوز في الاربع بعد الظهر كونها بتسليم واحدة او تسليمتين  
لكن بتسليم واحدة افضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليم  
واحدة افضل عند ابي حنيفة وعندهما بتسليمتين ويستحب الست بعد المغرب  
لقوله م من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وثلاثة  
كان للاوابين غفورا واختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والست

سنة التواضع

بيان الاختلاف في السنة بعد المغرب

بعد المغرب

بعد المغرب سوى المؤكدة او معها الظان لانه يصدق عليه ان يصلي  
بعد الظهر والعشاء اربعاء وبعد المغرب ستا والركعتان في ضمن ذلك  
وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر اربع وقبل العشاء اربع فحسن لان  
النبى عليه السلام يواظب عليهما فلا يكونان مؤكدين والسنة قبل الجمعة  
اربعة لان النبى عليه السلام واظب على الاربع بعد الزوال في جميع الايام  
وبعدها اى بعد الجمعة اربع لقوله م ان صلى احدكم الجمعة فليصلها  
اربعا وعند ابي س السنة بعد الجمعة سنة وهي مروية عن علي رضي  
والافضل ان يصلي اربعاء ثم ركعتين للمخرج من الخلاف **فروع** لو ترك  
سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قيل يا نعم والاحتياط لا ياتم لكن تقوى  
الدرجات والثواب ويستحب الملامة هذا ان رآها حقا ولم  
يستخف بهما الا يكفر واما مستحبة الضحى اى صلاة الضحى فقد  
وردت الاحاديث فيها في قدرها من الركعتين الى شئ عشرة ركعات  
وهي مستحبة روى عن ابي ذر انه قال او من يار سول الله قال اذا صليت  
الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين واذا صليتها اربعا كتبت من  
العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك ذلك اليوم ذنبا واذا صليتها  
اثنا عشر ركعة من الغافلين واذا صليتها عشر اثنى عشر اثنى عشر  
وروى انه عليه السلام قال من صلى الضحى شئ عشرة ركعات بني الله  
له قصر من ذهب في الجنة ووقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس  
الى ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار ثم الافضل  
في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق اربع ركعات بحرمة واحدة  
وسلام واحد عنده اى عند ابي حنيفة وقال لا ايسر من ركعة واحدة في صلاة

سنة الضحى عند هذه وقته

بكر وصليت ايله



الليل ركعتان بتحرمة وعند الشرا لافضل في الليل والنهار الركعتان  
 بتحرمة والدلائل مستوفات في النحر والزبيلة على ثمان ركعات بتسليم  
 واحدة ليلا وعلى اربع ركعات نهارا بتسليم واحدة مكروهة بالاجماع  
 من المتنا لعدم ورود الاتربة ومن شرع في صلاة التطوع او في  
 صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاء وهما عندنا وعند مالك وهو قول  
 ابي بكر الصديق رضي الله عنه وبن عباس وكثير من الصحابة والتابعين  
 خلافا للشرا واحدا وتحقيقه في النحر وان شرع في التطوع بنية الاربع  
 اى بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع اى افسدها شرع فيه قبل ان يلم  
 شفع لا يلزمه الا شفع اى الا قضاء شفع عند ابي حنيفة وم خلافا لرسول  
 فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسدها تمام شفع فان كان  
 قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه  
 بشي وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا والواحد  
 الحكم المذكور هو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع بنية  
 الاربع في غير السنن الروائية كسنة العصر والعشاء فاذا شرع في  
 الاربع الراتية التي قبل الظهر او قبل الجمعة او بعد هاتين قطع  
 في الشفع الاول والثاني يلزمه الاربع اى قضاؤها بالاتفاق لانها  
 لم تشرع الا بتسليم واحدة ولذا لا يصلي فيها على النبي عليه السلام  
 في القعدة الاولى ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة  
 صلاة واحدة وان شرع في الاربع من التطوع سنة كانت او غيرها  
 ولم يقعد في الركعة الثانية اى ترك القعدة الاولى فسد  
 صلوته تلك عنده وزفر لترك فرض وهو القعدة الاولى فانها

فرض عندهما في التقليل بناء على ان كل ركعتين منه صلوة على حدة ويقضي  
 الركعتين الاولى بين عندهما دون الاخرين لصحتها او قال لا  
 ابوح وس لا يفسد صلوته في القعدة المذكورة ولا يلزم قضاء بشي  
 بشي وكل ركعتين من التقليل اذا افسدهما فعليه قضاء وهما في دون  
 قضا وهما قبلهما عن ابي حنيفة اذا نوى اربع وما بعدهما لم  
 لم يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوة على حدة الا ما تقدم عن سفيان  
 اذا نوى اربع وشرع اذا افسدها قبل القعود الاول حيث يلزم  
 قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي اذا صلى اربع  
 ركعات وترك اقران في كلها او بعضها فالخلاف الواقع فيهلين  
 المتنا مبني على قاعدة اخرى مختلفة بينهما وهو ان ترك القراءة  
 في كل ركعتي التقليل او في احدهما يوجب بطلان التحريم عنده فلا  
 يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاؤه بافساده ولا يلزمه  
 عند ابي حنيفة انما يوجب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع  
 الثاني فاذا افسده لزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاو وكالثاني  
 في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت على ثمانية اوجه باعتبار  
 بداخل صورها في بعض فانها تنتهي الى ستة عشرة صورة  
 واحدة منها لا يلزم فيها قضاء بشي وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي  
 المبني على القواعد المذكورة خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع  
 يقضي ركعتين وعند س اربع تركها في الاولى فقط يقضي اربعاً وعند  
 ثنتين قرأ في الثانية فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك  
 تركها في الاولى والثالثة يقضي اربعاً وعند ركعتين تركها في الاولى

في الاول

في الحديث وغيره



والرابعة يقضى ركعتين اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة  
يقضى ركعتين وعند ابي سراج تركها في الاولى والثانية والرابعة  
كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضى بجاء وعند  
تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن احكم القواعد  
لم يحسن عليه الترخيع ولو افترق التطوع قائما ثم قعد من غير عذر  
بيح الفعور في النفل جاز فعور وصحت صلوة عند ابي حنيفة  
لما وان نذر ان يصلي صلوة ولم يقبل في نذر ان يصلي قائما او قاعدا  
يلزمه اذاؤها قائما صرنا المطلق الى الكامل وان صلى قاعدا قبل  
ويستقط عنه قياسا على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه  
لا يلزم القيام لولا التخصيص عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد  
يعني اذا شغل مقدار من الزمان بصلوة فاطاله القيام مع تقليل  
عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلا  
افضل من صلوة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة  
وكثرة الركوع والسجود تشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل  
من سائر الذكر والتسبيح ثم المستحب المؤكدة التي يكون خلافها  
في سنة الفجر وكذا في سائر السنين هو ان لا ياتي بها مخالفا للصف  
بعد شروع الفجر في الفريضة ولا خلف الصف من غير حائل وان  
يأتي بها اتما في بيته وهو الافضل وعند ابي حنيفة لم يكن بان  
هناك موضع لا يبق للصلوة وان لم يكن ذلك ففي المسجد الحرام ان  
يصلون في الداخل وبالعكس ان كان هناك مسجدان صنفين مشهورين  
وان كان المسجد واحد اختلفا استطوا ان يتوخذا ذلك كالمعجود والشجر

ادكره  
ادكره  
وما

وما شبههما في كونه حائلا والاتباع لها خلف الصف من غير حائل  
مكروه ومخالط الصف اشد كراهة هذا الحكم المذكور اذا كان بين  
بها بعد شروع اي شروع الجماعة في الفريضة فمما انفرد اياه ولما قبل  
شروعهم في الفريضة فبها في اي موضع شذ لا تتقاء الغلة المذكور  
وانما قيد المصنعة الفجر لان غيرها لا يؤدى بعد شروع الجماعة في  
الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذاؤها اذا علم ان غير ذلك لاها  
في التشهد ان لم يعلم انه يذكره في تركها ويقنط ولا يفتقرها اذا كانت  
وحدها اصلا لا قبل طلوع الشمس كراهة النقل فيه ولا بعد انقضاء  
القضاء خارج الوقت بالواجبات الامور دين الشريعة وهو انما ورد  
في قضاء ركعتي الفجر عند فواتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضاها  
اذا فأت وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض في الاصح وتقضى التي  
قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل يؤخر عنهما  
وتقام هذا في الفرج وسحب في سنة الفجر التحفيف وهو ان يقرأ في  
اولهما مع الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص  
لان الروي عن النبي وم اختلف هل الافضل اخبرها الى قريب الفرض  
او تقديمها او لا الوقت والاحاديث ترجح الثاني واما السنن التي  
بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد فحسن وتطوع بها  
في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النافل  
ماعد التراويح وتحية المسجد الافضل فيها المنزل لما روي عن  
النبي عم انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال عليه السلام  
صلوة المروء في بيته افضل من صلوة في مسجدى هذا الا ان التوبة

مطلب  
السنن لا تقضى اذا فاتت

ولا اذا فاتت  
مع الفرض بعد الزوال  
وقال محمد احب الي  
ان يقضيها اذا فاتت  
وحدها بعد طلوع  
الشمس قبل الزوال  
ولا خلاف في غير سنة  
الفجر انما لا تقضى  
بعد الوقت ان  
فأت وحدها

ادكره  
ادكره  
ادكره

ادكره  
ادكره  
ادكره



بعيد سننها ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ارجاع  
 لان صلاحها مع التراويح اقدم من تعبدية الصلوات عندها وانما يلزم تقديم  
 الصلوات للترتيب وعندهما يلزمه إعادة ايضا لا تتبع لها عند ارجاع  
 ويثبت على انها يجوز بعد الوتر لانها انما كانت مع الهمام تروكها <sup>دور</sup>  
 وترى ان اكثر من يفضيها قبل الوتر او يوترع بفضيها ذكره في الذخيرة  
 قال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم يوترع الهمام ثم يقضي صلاته  
 من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المتروكة ثم يوتر ولا شك ان  
 تأخير الوتر الى وقت ذلك يقرأ فيه واما الاستراحة في أثناء التراويح  
 فيجلس بين كل ترين مقدار ترين ثم اي بعد كل اربع ركعات قد ارجع  
 ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر والمراد الانتظار وهو مختار في ان شاء  
 جلس ساكنا وان شاء هللا وسبح او قراء او صلى نافلة منفردة او هذا  
 مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بجمع الجوامع  
 اسبوعا يصلي ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلي ركعتي  
 وان استراح على خمس تسليمات عقيب ركعات فلا يصح له ان يوترع  
 به اي لا يكره وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك اي يكره تنزيها لا  
 ادخالها ليس بجادة في العباد مكرهه ومن المكرهه ما يفعله بعض  
 من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لا ينها بدعة مع مخالفة  
 الامام والصف والافضل للامام تعديل القراءة وهو ان يسوي  
 القراءة في جميع التراويح اي بقدر ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة  
 والعادل لئلا يكون احدهما اطول من الاخرى ولو لم يفعل لكانت  
 وانما كان الافضل كون التعديل بين التسليمات وان صلى قاعدا

بغير

ان فاتت مع الهمام ترين

يدى طواف اربع ركعات نماز

ادد اليه السلام بعد

بعد ارجاع من غير كراهة وان كان الهمام قاعدا بعد ركن القوم قاعدا  
 من غير كراهة ولا يستحب لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو في الصلوة  
 ولو صلى التراويح كلها بتسليمه واحدة وقد تعد على راس كل ركعتين  
 قدر الشاهد جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح عند من يصلي حرة عند  
 البعض يجوز لكل عن تسليمه واحدة وفي رواية يجوز عن اربع تسليمات  
 وقول المصنف لا يكره لانه اكل بخلاف لما ذكره في الخلاصة وغيرها انه يكره  
 والكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم يقعد  
 على الراس كل ركعتين قدر الشاهد لم يجز الا عن تسليمه واحدة عندنا  
 ومن رحمهما واما عند من رحمه فلا يجوز عن تسليمه ايضا بل يقعد اذا  
 شكوا الى الهمام والقوم في انهم هل صلوا بتسليمات ثلثي عشرة ركعة  
 او عشر تسليمات ففيه في هذا الشك اختلاف بين المشايخ قال بعضهم  
 يصاوت تسليمه اخرى بجماعه وقال بعضهم يوترن ولا يصلون بتسليمه  
 اخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعه وهو الصحيح انهم  
 يصلون بتسليمه اخرى اي يكملون بها فرائض الاحتيال اذ فيه كمال  
 التراويح بيقين والاحتراز عن النقل الزايد عليها بالجماعه وذكر  
 في الملتقط انه يقرأ في التراويح مقدار ما لا يوترى الى تغيير الجماعة <sup>الجماعة</sup>  
 عنها فلو <sup>الجماعة</sup> بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الضرائر  
 وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في كل ركعة ثلثين ايه حتى يقع به الختم  
 ثلث مرات وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن ابي يقرأ في كل  
 ركعة عشرين وهو الصحيح لان فيه تحقيقا <sup>بالحسن</sup> في كل سنة  
 وهو الختم مرة واحدة لان جملة ركعات التراويح تسعة وايات

في الصلوات لا تتبع لها وانما هي  
 نقلها عن بعضهم يقرأ

الترين



القرآن سنة الف و شئ في الهداية وغيرها السنة فيها الختم

القرآن سنة الف و شئ في الهداية وغيرها السنة فيها الختم  
فلا يجوز تركه في الصلاة والجمعة لا يجزئ فيه ان يترك في غير  
ومنه من استحب الختم ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل الختم  
لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لا يتبها شرعت لاجل الختم وقيل  
ويقرأ فيها ما شاء وسئل ابو بكر الاسكاف اجعل الامام المفريضة قراءة  
على حدة او يخط فيجعل البعض في القرض والبعض في التراويح قال عيل  
الوامهوا اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في  
التراويح ان يريد عليه ام يقصر قال ان علم انه لا يتقبل على القوم يزيد  
من الصلوة والاستغفار وان علم انه يتقبل على القوم لا يزيد وياي بالقضاء  
في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي عليه السلام  
في التشهد واذا غلط فترك سورة اوابه وقراء ما بعد هاهنا المستحب  
ان يقرأ المتروكة ثم بعد المقرة يكون على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم  
في التراويح الموشحون بل يقدم الدشدشون فان الامام خطا في الجلس  
ان يترك اذا كان حسن الصوف يشغل من الخشوع والتدبر والتفكير وكان  
الامام خطا فلا بأس ان يترك مسجد وكذا لو كان غير باخر في تراويح

تلك السنة لا يكره له اخف قراءة واحسن كذا في قاض خان ولوام  
رجل في التراويح ثم اقتدى باخر في تراويح تلك الليلة لا يكره ذلك  
فكذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى فيها متفخلا وهذا ان  
صلوة افضل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام والمقتدى  
معاه متفخلين وكان على سبيل القداعي بان يجتمع جمع كثير فوق  
الثلاثة حتى لو اقتدى واحدا وان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف

ادبوا من زنا  
في

وفي الاربعه يكره اتفاقا ذكره في الحاف وغيره ولو لم في التراويح في مسجد  
واحد قرنين او صليها ما موماني مسجد وحلقه قرنين كره وان كان في  
مسجدين اختلف فيه واذا بلغ الصبي عشرين قام اليها في  
التراويح يجوز في قول نصير بن يحيى وذكر في بعض كتب الفتاوى انه  
لا يجوز وهو المختار وقال شمس لامة السرخسي هو الصحيح لان فيه  
بناء القوي على الضعيف لان نقل البالغ اقوى لان شرعية ملزم بخلاف  
الصبي وان صلى اربع ركعات بتسليمه واحدة ولم يقعد على ركعتين منها  
قدر التشهد جازت عن الاربع عن تسليمه واحدة اي عن ركعتين عند اربع  
وهو المختار والصحيح وقيل تنوب عن تسليمه وان قعد على  
رأس الركعتين جازت عن تسليمتين بالاتفاق واذا فرغ من قراءة التشهد

مشي الله  
بالف او لا تفره امام الله  
مسئله تراويح

ينظر بكرة ان علم انه لا يزداد عليه يتقبل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة  
وفيه اشارة الى ان يزيد الصلوة على ما قدمناه الا انه يقتصر فيها  
على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد في المفروض عند التراويح  
تتأدى السنة عندنا ولو تذكروا بتسليمه كانوا قد سألوا عنها فند  
بعدها صلوة الوتر اختلفوا المشايخ في اهم هل يصلون تلك التسليمه  
جماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون  
تلك التسليمه جماعة لانها فاتت عن خلفها وقال الصدر الشهيد  
يجوز ان يقال يصل تلك التسليمه جماعة لان وقتها باق وفي قوله

مطلب  
قصر الصلوة في صلاة التراويح

يجوز ان يقال اشارة الى انه لا رواية فيها عن الامة وقال الصدر  
الظهر ولو سلم الامام على اس ركعة ساهيا في شفع الاولين التراويح  
ثم صلى ما بقي منها على وجهه لان بعيد ذلك الشفع قال مشايخ بخاري  
قبل

لأن وقتها باق وقوله  
يجوز ان يقال



يقضي الشفع الاول لا غير لان فساد لا يؤثر فيما بعده وقال مشايخ سمن  
عليه قضاء الكل اي كل التراويح لان سجدته وقه سهوا في جميع الانتفاع  
فلم يخرج من حرمة الصلوة وتجزأ العقدة على كل من الانتفاع وقد  
في اوساطها **فروع** فانه ترويح او ترويحان وقال الامام في الوتر  
يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته وادام يصل الفرض مع الامام قبل الاذان  
في التراويح ولا في الوتر وكذا لم يصل معه التراويح لا يتبعه في الوتر ويصح  
انه يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وبعث  
في التراويح فانه يصل الفرض او لا وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنوت  
لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة فلم يقتدى  
في العقود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك ما فاتته يشهد  
ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم قدما بقدره ولو  
صلى التراويح قاعدا بلا عذر قيل لا تصح والصحح الجواز مع الكراهة ولو  
قعد الامام واقتدى بغيره او تصحح الجواز عن الكل وقيل خلافه  
م ويكره المقتدى ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع قام  
وكذا يكره ان يصل مع غيره التوم عليه بل يصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى  
على ظن ان الامام يصل التراويح فاذا هو في الوتر معه ويقوم رابعة  
ولو افسدها لا يبنى عليه والله اعلم **والوتر ثلث ركعات** سلام  
واحد عندنا بقراءة الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويستحب قراءة  
سبح اسم ربك الاعلى في الاولى وقلي يا ايها الكافرون في الثانية والاعلا  
في الثالثة لما روى ابو جهم في مسنده عن عيسى بن ربيعة قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الاولى سبح اسم في الثانية

مطلب  
لوقا ترويح وقام الى الوتر

مطلب  
فالمقتدى ثم استيقظ

مطلب  
لوقا ترويح على ظن التراويح

قوله

قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ويقنت في الثالثة قبل الركوع وفي جميع  
السنة خلافا للشافعي فان عنده القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في  
النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة في الترخ والادعاء المنفرد  
في القنوت القهرا ان استعيناك ويستغفرك الم ويقم اليه قنوت الحسن  
على رضى الله ما هدى في هديت وعافني في عافيت وتولني في توليت  
وباركنا فيما اعطيت وقني شرما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انت  
من ولا يمن عليك انت العني ونحن الفقراء اليك انه لا يدل من واليت  
يعز من عادت تباركت ربنا وتعاليت ويزيد ان شاء وصلى الله على النبي  
عمو واله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار او يقول اللهم اغفر لي  
بكرهاتنا وقيل يقول يارب يكررها ثلثا **تجيبه** لا يقنت في صلوة غير  
الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقنت في الفجر ويجوز عندنا ان يقنت  
فتنة او بليته ان يقنت في الفجر قاله الطحاوي ولا يصل في الوتر جماعة  
الا في شهر رمضان والمراد انه يكره بالجماعة خارج ارمضان لان  
لا يجوز وفي رمضان قيل الا فضل الانفراد والصحح ان الجماعة فيه افضل  
الا ان سئلتها ليست كسنة جماعة التراويح والمسبوق في الوتر  
يقنت مع الامام بنا، علان المقتدى يقنت وهو الصحيح اذا قنت مع  
الامام لا يقنت جدها اي الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت  
في موضع القنوت بيقين وان شك انه في الركعة الثانية من الوتر  
ام في الركعة الثانية منه ولم يخرج احد الامر من يبنى على الاصل فيصلي  
الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين او يقنت

مطلب  
عوان القنوت في الفجر عندنا

مطلب  
ثلاثة في الثالثة الوتر في الثانية



في كل من الركعتين المذكورتين لأن تكرار القنوت في موضع مكره كما في المسألة  
 الأولى وفي المسألة الثانية لم يقع أحدهما في موضع كذا في بعض النسخ وفي  
 بعضهما لم يقع إلا أحدهما في موضعه وهو المنسب والمقيد وكذا الحكم في  
 الله في الأولى والثانية يقف في كل ركعة يحتمل أنهما الثالثة وذكر في ذلك  
 أنه ان قنت في الأولى وفي الثانية ساهيا لم يقف في الثالثة وهو مخالف  
 لمسألة الثلث ولكن بينهما فرق وهو أن الساه قنت على أثر موضع  
 القنوت فلا يتكرر بخلاف الساه في الصلاة من الصلاة تشهد  
 أن الساهي أيضا يقف ثانيا وهو الوجه وقد حققناه في الشرح وهو  
 في آخر القنوت على النبي عليه السلام أملا قال الفقيه أبو الليث بصلي الله  
 من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت الحسن وذكر  
 في بعض الفتاوى لا بأس بأن يصلي فظ هذا أن الأولى تركها وإتمام في  
 يدل على أن الأولى الإتيان بها وقيل إن صلى في القنوت لا يصلي بعد تشهد  
 وكذا أن صلى في القنوت لا يصلي في الأخير وهو قول لا دليل له  
 فلا تعتبر واختلفوا أيضا هل يجهر الإمام بالقنوت أم يخاف به قال  
 الأمام أبو بكر محمد بن الفضل يخاف كذا جرت العادة به أي بالمخافة  
 في مسجد أبي حفص الكبير بخاري والظاهر مختار وهو الأصح وقيل يجهر  
 عندهم لا عندهم وقيل بالعكس وقال صاحب ذخيرة برهان الدين  
 استحسن أي المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد العجم ليتعلموا وذكر  
 في الشرح أي شرح الاستحباب يكون ذلك الجهر أي جهر القنوت دون  
 جهر القراءة فرق بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب  
 أكثر العلماء هو المخافة لأنه دعاء وتناهى الأفضل فيهما لا يخاف  
 القنوت

في الصلاة  
 في القنوت

كما

في الصلاة

كما في الشاء والتأمين وسائر الأدعية والأدعية وقولهم ليتعلموا قنوت  
 الصلوة ليست محل التعليم ~~والتعليم~~ المنفرد مختارين الجهر والخفاء  
 والأفضل الخفاء وأما المقتدى فهو مختار شاء قنت مخافة وهو  
 اختيار الأكثرين وإن شاء آمن وإن شاء سكت كله أي كل المذكورين  
 من الأمور الثلاثة مروى على وجه الاختلاف بين سر وم قيل عند قنوت  
 يقراء وعند لا يلزم قنوت وقيل عند أبي سبكت وقيل بخير عنده وإن  
 شاء سكت وإن شاء قرأ وعند من شاء قرأ وإن شاء آمن ومثله عن  
 أبي سبكت أيضا وعنه في رواية يقف أي قوله ملحق ثم سكت وعنه قنوت  
 الحان يبلغ الدعاء فيؤمنه المقتدى عن يقف في الجهر لا يقف معه  
 عند أبي ح وم بل يقف ساكنا في الأظهر وقيل يقعد وقال من يقف  
 معه وإن قنت المقتدى أو آمن لا يرفع صوته بالاتفاق حتى لا يستوش  
 غيره **فروع** أو تر قبل التوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقولهم  
 لا وترين في ليلة واحدة وروى عنه م أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين  
 خفيفتين وهو جالس يقرأ فيها إذا زلزلت الأرض وقيل بإتيان الكاثر  
**تمت من التوافر صلوة الكسوف** وهي مما أجمع على شرعيتها  
 بالجماعة من غير ركعة وصفيتها أن يصلي الإمام الذي يصلي الجمعة  
 بالثلاث ركعتين بلا أذان ولا إقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوة  
 وبطيل في القراءة فيقرأ في كل ركعة منها نحو البقرة يخفي القراءة عند  
 أبي ح وعندهما يجهر وعزم كقول أبي ح رضى ثم يدعو بعد الصلوة حتى  
 تنجلي الشمس وإن لم يحضر امام الجمعة صلى الناس فرادى وكذلك في  
 خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند حدوث فرع من شدة ظلمة

سبكتي كذا أمين قنوت

ما يفعل من يقنوت من يقنوت في الصلاة

في صلاة الكسوف

في صلاة الكسوف



او يخرج او نحو ذلك وعند الامنة الثلاثة صلوة الكسوف كل ركعة ركعتين  
 والدلائل المذكورة في الشرح **ومنها** صلوة الاستسقاء اذا دام  
 انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا تسن فيها الجماعة عند ابي حنيفة  
 بل يصلون وحدا كما ان اجبوا والاستسقاء عنده انما هو الدعاء  
 والاستسقاء وعندهم نفس ان يصل الى الامام او نائبه ركعتين كما في  
 الجمعة يجهر بالقراءة في رواية لا يجهر وابو سفيان في رواية وهو الصحيح  
 مع ابي حنيفة ويخطب بعدها خطبتين وعندهم كما في العيد وهو المشهور  
 عند ابي سفيان في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لا على المنبر  
 ويكفي على قوس او سيف او عصا ويقلب الامام رداءه على قوس  
 ولا يقلبه على قول ابي حنيفة واختلف عن ابي سفيان واقفوا على السنة  
 الخروج الى الاستسقاء سنة ايام متناهات من تأخرت الصلوات  
 مشاء في ثياب بيضاء متدليين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي  
 رؤسهم وقدموا التوبة وردوا الظالم وبقدموا الصدقة في كل  
 يوم قبل خروجه وذكروا الله يصومون قبل من جهنم ليلة يوم النحر  
 في الشرح والاحسن في صفة قلب الرداء ان امكن جعل علامه اسفله  
 والاجعل يمينه عن يساره ويسمى الدعاء بما ورد عنه ثم ان كان  
 يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غيثا مجللا مستجابا  
 طبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انزل  
 والعباد والخلق من الابداء والفتنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم  
 لنا الذرع وادرسنا الصرع واسقنا من بركات المشاء وانبت لنا  
 من بركات الارض اللهم انا نستغفرك كشت غدا فادرسنا المشاء

مطلقا  
 ويمكن في خطبة الاستسقاء على قول ابي حنيفة  
 او بعضها

في كل يوم قبل خروجه وذكروا الله يصومون قبل من جهنم ليلة يوم النحر  
 في الشرح والاحسن في صفة قلب الرداء ان امكن جعل علامه اسفله  
 والاجعل يمينه عن يساره ويسمى الدعاء بما ورد عنه ثم ان كان  
 يقول اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غيثا مجللا مستجابا

عليه

علينا من رزق في المغيث في سعة ابي يوسف ان شله رفع يديه وان شاء  
 اشار بالمستحيين ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يجزئهم  
 اهل الكفر ولا يمكنون ان يستسقوا وحدهم **ومنها** ركعتان شكر الوضوء  
 على تقدم في اداب الوضوء **ومنها** ركعتان تحية المسجد وفي تحية المسجد  
 ودخول المسجد بنية الفرض والاقتداء بنوب عن تحية المسجد  
 يوم تحية المسجد اذا دخله غير صلوة ويكفيه كل يوم ركعتان ولا  
 يتكرر تكرار الدخول **ومنها** صلوة الاوابين بعد المغرب وقد تقدم بيان  
 فضيلة الاربعة او الست وعنه من صل بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله  
 تعالى بيته في الجنة **ومنها** ركعتان استخارة عن جابر بن عبد الله قال  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة  
 من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم  
 يقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وبقدرتك واسئلك من  
 فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم  
 ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال  
 عاجلي امري واجله فاقدري في شئتي ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين  
 الامر شئتي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال عاجلي امري واجله  
 فاصرفه عني واصرفني عنه وانقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به قال يوشى  
 حاجة وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري واجله  
 واجله ثم يفعل ما يشرح له صدره وينبغي ان يكرر ما سجا **ومنها**  
 وكان السفر عن مقطوع بن المقدام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين



يريد سفر **ومنها** ركعتا القدوم من السفر عن كعبين مالك كان النبي  
 عليه السلام لا يقرأ من سفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد  
 ففعل ركعتين ثم جلس فيه **ومنها** صلوة التبيح وصفها على ما رواه  
 الترمذي من رواية ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم ثم  
 يقول خمس عشرة مرتبة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
 ثم يتعوذ ويسلم ويقرأ الفاتحة وسورة ثوبقولهن عشر ثم يركع  
 فيقولهن عشر ثم يركع من الركوع فيقولهن عشر ثم يسجد فيقولهن  
 عشر ثم يركع من السجود فيقولهن عشر ثم يسجد الثانية فيقولهن  
 عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا في الثالثة والرابعة  
 ففي كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة وينتد في الركوع سبحان ربي  
 العظيم وفي السجدة سبحان ربي الاعلى وقيل لا ينسجده ان سجد في هذه  
 الصلوة هل يتبع في سجدة في السجود عشر اقل الا انها في ثمانية  
 تسبيحة **ومنها** صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال  
 رسول الله عليه السلام من <sup>كان</sup> له حاجة الى الله او الى احد  
 من بني ادم فليتوضأ فيحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم يثني  
 على الله ويصل على النبي عليه السلام ثم يقول لا اله الا الله  
 الحكيم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين  
 اسئلك موجبات رحمتك وغرايم مغفرتك والغنيمة من كل بر  
 والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرته ولا همما الا فرجه  
 ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين **ومنها** صلوة  
 الضحى وقد تقدمت **ومنها** قيام الليل والاعبار فيها كثيرة

مظهر  
 صلوة الحاجة بدعائها

جدا

جدا والصلوة خير موضوع ما لم يلزم منها ارتكاب كراهة واعلم  
 ان النفل جماعة على سبيل التداخي مكرره على ما تقدم ما عدا  
 التراويح وصلوة الكوسوف والاستسقاء فعلم ان كل من صلوة  
 الرغائب وصلوة البرات وصلوة القدر بل جماعة مكرره هذه على  
 ما صرح به البزارى وغيره والاحاديث فيها موضوعه مخرج  
 ابن الجوزي وغيره على ما بيناه بتمامه في الشرح **فائدة** قال  
 في مختصر البحر لو اراد ان يصلي نفل ينذر بها ثم يصلي بها وقيل نفل  
 كما هي قال شرف الامة المحكي داء النفل بعد التذرية افضل من ادائه  
 دون التذرية انتهى **فصل** فيما يفسد الصلوة واذ انكم المصلي في الصلوة  
 بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوة والمراد من التكلم التلظظ  
 بحررين او اكثر لا الكلام الخوى وعند الشك الكلام ناسيا لا يفسد  
 وعند مالك واهل الكلام ناسيا او لا صلاح الصلوة لا تفسد ولا  
 قوله و ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو  
 التبيح والتكبير والقراءة القران وتمامه في الشرح وانما تفسد الصلوة  
 والكلام بشرط ان يكون مسموعا لنفسه او لنفس المتكلم وان لم يره  
 يصح المتكلم حروفه اى حروف الكلام بشرط ان يكون المتكلم مخفيا  
 للحروف وان لم يسمع الكلام بمعنى بشرط وجود الامرين اما التصحیح  
 او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا تفسد اتفاقا وان وجد  
 احدهما دون الآخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الحقائق ان يصح  
 الحروف ولم يكن مسموعا لا تفسد فالصحيح ان المفسد حصول  
 كلا الامرين تصحيح الحروف والسماع لاحدهما على ما حققناه في



وان نام للمصلي في صلوة فتكلم او ضحك وهو نام تفسد صلوة كذا في  
عامّة المفتاوى واختار في الاسلام عدم الفساد وقد تقدم في  
نواقض الوضوء وان المصلي في صلوة بان قاله بقصر الهنق مفتوحة  
او تاوه بان قال اذه بفتح الهنق وتشد يد الواء مفتوحة وبضم الهنق  
واسكان الواء وقال اذه عند الهنق او بكافها فارفع بكافه اى حصل  
منه صوت مسموع ان كان ذلك الايتين او التاوه والبكاء من ذكر الجنة  
او ليس بذكر الجنة او النار ونحو ذلك مما هو من الامور الاخروية  
ليقطعها اى تفسد صلوة لا تضرته الدعاء بالرحمة والمغفرة  
ان كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او مصيبة اصابته في اهلها واولاده  
بقطعها لانه بمنزلة الشكاية فكانه قال اوجع او اصابني مصيبة  
وهو كلام الناس فيفسدها وعن امه ان كان تشديد الوجع حيث لا يملك  
نفسه لا تفسد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله اوه اى التاوه  
وبين قوله اه بالقصر اى الايتين عند اى حروم وهو قول ابي حنيفة  
الاول وهو ظاهر رواية عنه وقال سفيان في رواية اخرى لا تفسد صلوة  
في نحو اه اف وقف مما هو مشتمل على حرفين فقط احدهما او كلاهما  
من حروف الزيادة عشرة **مسألة ثمانية** التين والهنق  
واللام والياء والميم والواو والقون والياء والهاء والالف فقوله اه  
حرفان كلاهما من الزوائد وقوله اف وقف احدهما متماثا لكونه  
ثلاثة احرف من الزوائد او غيرهما او حرفين من غيرهما تفسد  
بالاتفاق وذكر في المتن ان المصلي اذا سمع الحية فقال بسم الله  
الرحمن الرحيم تفسد صلوة عنده وفي الخلاصة عندهما خلاف

خلافه لا يفسد لا بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع وهو مروي عن  
انه قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن  
الرحيم وان اوتاوه لا تفسد صلوة وكذا عن ابي حنيفة ما لا يمكن  
الامتناع عنه يكون عفوا كما لو تيمم او عطش فان رفع صوته وحصل له  
حروفه حيث لم تفسد صلوة بذلك لجماع العلم امكن الاحتجاج عنه  
ذكره في فتاوى الحاقانية المنسوبة للقاضي خان وذكر في ذخيرة الله  
قال المريض يارب اوقال بسم الله لما لحقه من المشقة اى لا تفسد صلوة  
ولم يذكر خلافه الاصح انه قول ابي حنيفة عندهما تفسد كما لو تقدم ولو اجاب  
المصلي ممن قال مع الله اله بلا اله الا الله واخبر المصلي بما يشاء او بما يشاء  
او بما يجبه فقال جوابا للخبر بما يجبه سبحانه الله اوقال جوابا بالخبر بما يشاء  
المسلم الله اوقال جوابا بالخبر بما يشاء لا حول ولا قوة الا بالله تفسد صلوة  
عندهما خلافه لا يفسد لا تفسد الصلوة وله ما قصد به الجواب  
فصار كلام الناس وذكر القاضي الامام غير الدين خان في الجامع الصغير  
قوله اى قوله اجاب يعنى قبل هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو  
اراد اعلامه الله في الصلوة لا تفسد ولو اخبر بغيره بمصيبة فقال جوابا  
انا لله واتا اليه راجعون قيل تفسد اتفاق والاصح انه على الخلاف المذكور  
ولو عطش المصلي فقال الحمد لله لا تفسد صلوة لان لم يتغير به بقصد عن  
كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا اذا حذر في نفسه من غير  
ان يترك شفيعه فان حرك فسدن الاول هو الظاهر الذي ينبغي للعالم  
هو ان يسكت وقبل الحمد في نفسه ولو عطش رجل اخر فقال الحمد لله  
يريد استفهامه اى طلب الفهم للعاطس اى يريد ان يفهم الحمد ويذكر



لانه لم يتعارف جوابا  
واما لو قال للعاطس  
يرحمك الله فانها تقصد

آية تفسد صلوة اي صلوة الجاهل بقصد التفهم وهذا مخالف لما في  
الهداية وغيرهما من انها لا تفسد كذا ذكر في القنية عن ابي ج روية  
انه تفسد والاصح انها لا تفسد الا في روية متنازة عن ابي ج ولو عطس  
رجل في الصلوة فقال له ارحمك الله فقال المصلي العاطس امين تفسد صلوة  
لانه اجابة ولو كان يجيب المصلي العاطس مصل اخر فقال رجل ليس في الصلوة  
يرحمك الله فقال المصلي امين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة لا صلوة  
الآخر لان تامينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضي خان وان فتح المصلي  
على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن  
ان يقال على غير امامه تفسد صلوة لانه تعليم وتعلم وهو من كلام الناس  
هذا ان قصد الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للمقاري  
لا تفسد بشرط في الاصل للفساد المتكرر بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط  
في الجامع الصغير وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد  
قراء الامام مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاتح وان اخذ  
الامام بقوله تفسد صلوة الكل وهو ان يام بالصحيح انه لا تفسد صلوة  
الفاتح ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح  
صلوة لاحتمال ان يجري على لسان الامام ما يفسد هالوم يفتح  
عليه والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها لانه  
وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه المؤتمر بعد الانتقال فقد  
قيل تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل  
لان انتقال الحاجة وعامة المتابعين على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح  
قال في الكافي الا ان الاول لا يعمل بالفتح والامام ان لا يلزمهم اليه

يلزمكم

اذا جاء او انه او يتنقل الى آية اخرى ذكر في الهداية والمراد باو انه بعد  
قراءة ما تجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المسحوب وهو الظاهر قاله  
ابن الهمام في شرح الهداية والاولى ان يراد بعد قراءة قدر الواجب  
وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تفسد صلوة لانه تعلم وهو  
وان اكل المصلي في صلوة او شرب عامدا او ناسيا الله في صلوة تفسد صلوة  
لانه عمل كثير ولا يحد بالنسيان لانه هيئة مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق  
بين الكثير والقليل اذ لم يكن بين استنائه حتى لو ابتلع سمكة من  
الخارج تفسد وكذا يفسد العمل الكثير مما ليس من اعمالها او يمكن  
لاحصلها او كل عمل لا يشك بسببه الناظر الى المصلي انه ليس في الصلوة  
فهو عمل كثير ما دون ذلك بان يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل قال  
بعضهم كل عمل يعمل باليد عرفا فهو عمل كثير ولو قدر انه بيد واحدة  
وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه عمله  
باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاولى ان ذكر  
في المتن انه لا يفسد في فساد الصلوة عمل اليدين اي حقيقة ولكن  
تعتبر القلة والكثرة اما باعتبار غلبة الظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة  
باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكثر المصلي فكثير ولا يقلل لانه  
المتابع على القول الاول وهو المختار ولو اذهن المصلي يدهن اخذه  
من انا او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فدهن برأسه او لحيته او  
غيرهما او شرب شعره سواء شعر رأسه او لحيته تفسد صلوة وكذا لو اكل  
او اخذ ماء الورد فجعله على شيء من اعضائه ولو كان الدهن او نحو في يده  
فمسح برأسه او بعضه او من غير ان ياخذه باليد الاخرى لا تفسد صلوة



لأنه عمل قليل وان حملت المرأة في الصلوة ميتا فارضته تفسد  
صلواتها لأنه عمل كثير وان مضى صلاتي ثدي المرأة المصلية ينظر ان  
خرج بمقه منها اللبن تفسد صلواتها لأنه ارضاع وهو عمل كثير فلا  
يشترط فيما يفسد الصلوة الاحتياط فان من دفع فشيء خطوات بسبب  
الدفع من غير ان يملك نفسه تفسد صلواته وكذا لو حمل رجل المصلي  
فوضعه على الدابة او اخرجه من مكان الصلوة والاى وان لم ينزل  
منها اللبن فلا تفسد صلواتها هذا ان مضى مقته او مضى ثديها فان مضى  
ثلاث مقصات تفسد وان لم ينزل ذكره قاض خان وغيره وان صالح للمصلي  
احدا بيده يريد بها السلام تفسد صلواته ولو رفع العمامة والقلنسوة  
من راسه فوضع على الارض او رفع من الارض ووضع على راسه او نزع  
المقبض او تعم وفعله كل واحد من المذكورات بيد واحدة من غير تكرار  
متواليات لا تفسد صلواته لكن ذلك اذا كان بغير عذر بكرة اتفاق مع  
العمامة فظا واقترن القميص فكذا ذكره وهو مشكل جدا واقام المقيم  
قال المذكور في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحجرت  
وان انتقص كور عمامة فسواء مرة او مرتين لا تفسد لأنه يحصل  
بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة  
على راسه خوفا من البر او الخراب بضرورة لا يكره لأنه يعذر وكذا لو  
توفي عمامته نجاسة فنزع الاجلها وذكر في فتاوى اللجنة رفع  
القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل من الصلوة مع  
كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت او احتاج في رفعها الى عمل كثير ولو  
انسانا بيده واحدة من غير الة او ضربه بسوط او نحوه تفسد صلواته

كذا

كذا في المحيط وغيره لأنه محال صفة او ناديب او ملأ عبة وهو عمل  
كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخراج التبراي  
لطلب سرعة سيرها تفسد صلواته وهو يتناول الضربة الواحدة  
كما في ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين  
لا تفسد وان ضربها ثلث مرات متواليات اى في ركعة واحدة هكذا  
قيده في الخلاصة تفسد وهو الاصح لأنه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار  
ليصير كثر الاجزاء ضرب الانسان فان الضرب في حققة بمنزلة التعليم  
والاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان مودع سوط  
فهرسها اى شطها وحركها بالسير وفي نسخة من نسخ الذخيرة بدل  
فهرسها فهيرسها اى اصلها للسير ونحوها لا تفسد صلواته بذلك  
اذا لم يتكرر ذلك متواليه وهو موافق للقول قبله ولو هدير اى  
بالسوط اى ارشدها بالايها الى طريق اى حركه لاجل ذلك ومنه سمع  
سميت العصا بالمهادية وضربها مع ذلك تفسد صلواته لأن فيه تعاما  
وضربا فكان عملا كثيرا وان حرك المصلي الركب رجلا واحدة لاجل  
السوق لا علاء الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تفسد  
صلواته وان حرك رجله معا قليلا وكذا رجله معا قليلا اعتبارا  
لهما باليدين وقال بعضهم ان حرك رجله معا قليلا اى ضعيفا بحيث  
لا يدركه الغير لا يثامل تفسد اذا لم يوال التكرار وروى عن ابي بكر  
اجاب في مسئلة من قال له اى المصلي كم صليتم فامسار اليه المصلي  
باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلثا الى انهم صلوا ثلثا  
تخوذ ذلك لا تفسد صلواته لأنه عمل قليل ومثله مروي عن عائشة



وان كتب المصلي ما تستبين اي تظهر حروفه ان كان اقل من ثلث  
كلما ان لا تفسد صلوة لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا تستبين حروفه  
بان كتب على هواه او ماء او باصبعه جافة على نحو ثوب او حجر لا تفسد  
صلوته بل يكون لانه عيب وينبغي ان يقيد بما اذ لم يكثر بحيث يظلم  
التأطيرة ليس في الصلوة وان زاد في كتابته ما تستبين حروفه على اقل  
من الثلث بان كان على ذلك اي ثلث او اكثر تفسد لانه كثر وفي المثلث  
ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفسد صلوة اي اذا قصد لاجل  
المؤذن خلاف لابي يوسف وقال في الفتاوى الحاقانية ان اذن في  
الصلوة يريد به اي بالتأذين الاذان اي الاعلام بدخول الوقت تفسد  
صلوته عند ابي حنيفة وقال ابو سفيان لا يفسد ما لم يقل حتى على الصلوة حتى الفلاح  
لان اعلامه وعند ابي يوسف هو ذكر لكن الخبر بكم خطاب ولو سمع  
المصلي اسم الله تعالى فقال اجل جلاله او خوذ ذلك من الفاظ التعظيم  
او سمع النبي عليه السلام فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اي قصد  
بذلك اجابة اي اجابة ذكر الاسم تفسد صلوة لاجل ذلك لا تفسد  
وان لم يريد به الجواب بل قصد نداء و صلوة على سبيل الاستيناف لا تفسد  
لان لا ينافي في الصلوة ولو انشاء اي رتب ونظم شعر او خطبة لكن  
يفكره ولم يتكلم بلسانه لا يفسد صلوة لانها لا تفسد بمجرد فعل القلب  
ولكن قد اساء انشاء الاساءة لتركه الخشوع واشغال قلبه لغبر  
الصلوة خصوصا ما ليس من جنس العبادة ولورد المصلي السلام يديه  
او برأسه او طلب منه شيء فاهى برأسه او عينه او حاجبيه او قال  
نعم او لا فان صلوته لا تفسد بذلك وكذا لو اراه انسان درهما وقال

اجتهد

اجتهد هو فاهى نعم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة  
ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى فتكاديه الملائكة وهو  
قائم يصلي في المحراب الآية وفي القراءة للحلواني ولا بأس للمصلي ان يجيب  
برأسه اما لو قيل للمصلي تقدم فتقدم ودخل فرجة الصفاح فحجاب  
المصلي فوسعه له فيفسد صلوته لان امتثل فيها غيل امر الله وينبغي  
ان يكث ساعة ثم يتقدم برأيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني او  
قال اللهم انعم علي او قال اللهم اصلي امري او قال اللهم ارزقني العافية  
او قال اللهم اغفر لي ولو الذي والمؤمنين والمؤمنات لا تفسد الصلوة  
في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي والدي اللهم اغفر للمؤمنين  
والمؤمنات والاهل ان كلما يستحيل طلبه من الخلق والدعاء به لا يفسد  
وجعل في الهداية اللهم ارزقني من قبيل ما لا يستحيل طلبه فهو حكم  
بأنه مفسد واظهر ان لا يفسد اذا اطلقه وان قيد بالمال ونحوه  
واما قوله اللهم اكرمني وانعم علي فهو على اختيار صاحب الهداية  
المحيط لا يفسد لان معناه موجود في القرآن والمختار ان ما هو في القرآن  
او في الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما اعتبر فيه الامل المتقدم  
ولو قال اللهم اغفر لاني خفيته اختلافي المتأخرين الاظهر عدم الفساد  
ولو قال اللهم اغفر لي اعمالي او خوذ ذلك تفسد شقا لعدم وجوده  
في القرآن ولا في الماء نور عدم استحالة طلبه من الخلق ولو قال اللهم  
ارزقني رايته وجنتك او حج بيتك لا تفسد لانه لا يطلب من الخلق ولو  
قال اللهم ارزقني دابة او كرها او زوجة ونحو ذلك او قال اللهم ارزقني  
دينني تفسد لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر في الكتاب

هذا  
فيما ليس ان يتكلم مع المصلي



او مكتوب وهم ما فيه ان نظر غير مستقيم اي غير قاصد اليهم ما فيه  
لا تفسد صلواته بالاجماع وان نظر اليه مستقيما اي قاصدا اليه فقد  
ذكر في المتن انها تفسد وهو مروي عن محمد وذكر في الاجناس انها  
لا تفسد عند ابي يوسف وبها اخذ مشايخنا والصحيح انها لا تفسد بالاجماع  
ذكره في الهداية والكافي وان قراء المصلي القرآن من المصحف او من الحراب  
تفسد صلواته عند ابي حنيفة خلافهما فان عندهما لا تفسد لكنه يكره  
لما فيه من التشبه باهل الكتاب وانما يفسد عند ابي حنيفة لان قلبه  
الاوراق وهو عمل كثير ولا في فيه تعلما وهو عمل كثير ولا فرق على قول بين  
القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية  
وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان له لا تفسد بالاجماع  
لعدم التعليم ولو اخذ المصلي حجر فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلواته  
لان عمل كثير لو كان معه حجر فرمى به طائرا ونحوه لا تفسد لانه عمل قليل  
وقد اساء لا يتغاله بغير الصلوة ولورمى بالحجر الذي معه انسان  
ينبغي ان تفسد كما لو ضرب به بسوط او بيده لما فيه من الخصامة وقال  
في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحدا حجر او احدا لا تفسد وكذا  
لورمى بحجرين لانه قليل وان رمى بسهم يفسد لانه كثير ولو حكم المصلي  
جسده مرة او مرتين متواليين لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد اذا  
فعل الحكم مرارا غير متواليين بان لم يكن في ركن واحد ولو فعل ذلك  
مرارا متواليين تفسد لانه كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع  
في كل مرة فلا تفسد لانه حكم واحد كذا في الخلاصة وذكر في الاجناس  
اذا قتل القتلة مرارا اي يقتلات متعددة او قتل قتلات متعددة

ان قتل  
ل

ان قتل قتلا متدراكا بان لم يكن بين كل قتيلين قدر ركن تفسد صلواته وان كان  
بين القتلات فرصة او مهلة قدر ركن لا تفسد ولكن الكافي عن افضل  
وكذا لا تفسد الصلوة لوروح المصلي بمرحلة او بنوبة مرة او مرتين لو  
مات متواليين تفسد على نسق ما تقدم ولو تنحج المصلي يريد بعلقه  
اي اعلام الطالب اليه انه في الصلوة وسبع حروفه اي حروف التنحج وكذا  
ان سبع منه حرفان نحو اخ بالفتح او بالضم او تنحج بتحسين الصوت  
متدراكا بان لم يكن مظهر اليه تفسد صلواته عند ابي حنيفة وان سلك ذكره  
في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد كما هو في جميع الكتب والفتا  
قول اسماعيل الزاهد واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تفسد  
قال ابن القيم وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ الاسلام ان ما هو لتحسين  
الصوت لا تفسد اما ان كان بعد ركن كان لا حتم له مضطر اليه فلا تفسد  
اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا ان كان الاحتمال التبرق في حلقه ولو استأذن رجل  
المصلي اي طلب منه الدخول وكذا لو ناره فجهر المصلي بالقرآن ليعلمه  
انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا تفسد صلواته وكذا  
لو تنحج لاجل الاعلام لقوله م من تابه شيء في صلواته فليستج وان قبلت  
المصلي مرات ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلواته تامة ولو قبل هو  
اي المصلي امراته بشهوة او بغير شهوة فسدت لان من رآه طمسه في غير الصلوة  
ولو قبل المصليته زوجها بشهوة او بغير شهوة تفسد صلواتها والفرق ذكرنا  
في الشرح ولو نظر الى فرج المطلقة الرجعية بشهوة يصير مراجعها لا تفسد  
صلواته في الحائض المصلي اذا سوسم الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله  
ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امور الاخرة لا تفسد صلواته



وان كان في امر من امور الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة لان الوسوسة الم  
فكانت حوقل بسبب امر اخر في الاول وسبب امر دنيوي في الثاني المصلي  
اذا اراد ان يصلي على غيره صاحبها فقال السلام فتذكر انه في الصلوة  
فسكت ولم يقل عليكم تفسد صلوة لانه تلفظ على قصد الخطاب وذكر في  
الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان اي الماشي حال المشي مستقبل القبلة غير  
مخرج عن هذا لا تفسد الصلوة اذا لم يكن متراجعا اي جبهة لاحقا بعض  
من غير مهلة ولم يخرج من المسجد اذا كان المصلي فيه وان كان في القضاء  
اي في الضحى لا تفسد غير المتلاحق ما لم يخرج المصلي عن الصفوف يعني اذا  
مشي في صلوة الى جهة القبلة شيئا غير متدارك بان مشي قدر صفين ثم  
وقف قدر ركن ثم مشي قدر صف اخر وكذا الى ان مشي قدر صفوف كثيرة لا تفسد  
صلوة الا ان يخرج من المسجد ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان في الضحى  
فان مشي شيئا متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او خرج من المسجد  
او تجاوز الصفوف في الضحى فسدت صلوة وان لم يكن قد اتم صفوف في الضحى  
فالمعتبر مجازة موضع سجوده والبيت للمرأة كالمسجد عند اي عو النفي  
وكالضحى عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى فرجة في القفا  
اي بالنسبة الى القفا الذي هو فيه وهو الذي قد اتم ليس بينه وبينه  
صف فشي اليها اي الى تلك الفرجة فسدها لا تفسد صلوة ولو مشي الى  
الصف الثالث وهو الذي بينه وبينه صف يفسد صلوة وهذا القول  
ان حمل على اطلاقه اي سواء كان مشيه الى الثالث متلاحقا او غير  
متلاحق كان مخالفا لما قبله وان قيد بكونه متلاحقا فلا يفسد  
كله اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبر القبلة فتفسد صلوة

بان مشي

بان مشي قدامه او يمينا او يسارا او قهقري وانما اذا استدبر القبلة فقد  
فسدت صلوة سواء مشي قليلا او كثيرا او لم يشركه اذا استدبر القبلة  
على ظن انه عرف او سبعة احدث اخر ثم تبين انه لم يكن يعرف ولا احدث  
فان صلوة قد فسد بالاستدبار وان لم يكن يخرج من المسجد ان  
استدباره وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفسدا ولو مضى  
الحالك او مضى الهليلج في الصلوة تفسد وان لم يتبعه وهذا اذا ذكر  
بان ثلث مضفات ولو لم يفسد الهليلج لكن دخل حلقه منه شيء  
ليس لا تفسد ولو كان في فمه سكر فابتلع روي تفسد وان يعضه  
لانه يؤكل كذلك ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك الزيادة  
على قدر الحقة تفسد صلوة وكذا ان كان على قدرها وان كان اقل من قدر  
الحقة لا يفسد ولا يفسد صومه وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل طولا  
وبقوة فله طعم الحلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لا تفسد لانه يبر  
جدا **فروع** ولو فتح في الصلوة ان كان غير مسموع لا تفسد لكن يكره  
وان كان مسموعا ان كان له حروف مفتحة كاق وتف تفسد وان عطس  
فحصل به حروف كاصهلب ونحوه لا تفسد لانه اضطراري وكذا لو تحشى  
فحصل به حروف كذا اطلقه قاض خان وقيد في الكافي بما اذا كان مدحا  
اليه فان لم يكن مدفوعا اليه تفسد ولو تفاوب فحصل به حروف لا  
تفسد ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد به الاذن تفسد  
وكذا لو قيل له من اين جئت فقال وبئرو محطلة وقصر مشيد او قيل له  
مالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تفسد وان جرى على  
لسانه ثم كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة تفسد



لانه من علامه والا فلا لانه قران ولوقال بالفارسيه اري فهو على  
هذا التفسير كذا في الفتاوى ولوقال من الانجيل او التوريه تفسد  
ان لم يكن ذكره لو انشد شعر اتفسد وان فيه ذكره لو اتبلع وما خرج من  
اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملا الفم وكذا لوقال اقل من ملا الفم فعاد الى  
جوفه وهو لا يملك امساكه ولورفع الفتيله من التراج لا تفسد  
لو ترقى برءاء او حمل شيئا حملا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل شيئا  
او ثوبا على عاتقه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا  
ولو اعلق الباب لا تفسد ولو فتح الغلق اي القفل تفسد ولو لبس القميص  
تفسد ولو تعطل او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تفسد الا ان يكون وسعا  
يلبس بيد واحدة وكذا نزعها ولو لم يمسح الدابة او نزع الشرج  
تفسد وان امسكها او خلع اللجام لا وان شذ الارار او التراب لا تفسد  
خلعها لا **باب الحديث في الصلوة** من سبقه حدث سماه من يدين  
موجب للوضوء في الصلوة انصرف من فوره ويؤمها من غير ان يستعمل  
بشيء غير ضروري في وضوئه وبني على صلوة عندنا ان لم يعرف ايها  
بنا فيها خلافا للأئمة الثلاثة لقوله من اصابت في امر عاوا  
قلس او مذي فليصرف وليتوضا ثم ليبين على صلوة وهو في ذلك لا يترك  
وفي رواية ثم ليبين على صلوة ما لم يتكلم والاستيناف افضل للبعده  
عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدى افضل  
الفضيلة للجماعة الا ان يكتمها الاستيناف بجماعه اخرى ثم المنفرد  
ان شاء اتفق في مكان وضوئه ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يكن  
وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ

امامه

امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحته  
الاقتداء وان كان امامه قد فرغ تخير بالمنفرد والامام حكمه حكم للمقتدى  
لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه ثم استخلاف الامام غيره اذ سبقه  
الحديث جائز لجماعا لما روى عن عمر رضي الله عنه انه دخل في الصلوة ثم  
بيد رجل وانصرف ثم قال ماء غلت في الصلوة وكبرت واني نسي فليست  
بيدي فوجدت بلة ثم جواز البناء مقيد بان ينصرف على الفور فان مكث  
بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا حدث بالنوم لم يكن مانعا  
ثم اجتزته وان قراء في ذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقيل القراءة في  
الايام لا تفسد وقيل في الذهاب لا تفسد والذكر لا يضر في الاصح ولو  
حدث ركعا فرفع مستعافسدت وكذا ان احدث ساجدا فرفع مكبرا  
ابنته امامه او بدون نيته وان نوى بالانصراف لا تفسد ولو قطعها  
او سال دمه لسجدة او عطسه ولو منه لنفسه استأنف لانه ليس يسلموا  
وكذا لو اصابه نجاسة مانعة من غير سقوط حدث خلافا لابي سنان  
كانت النجاسة من حدثه بني اتفاق ولو من حدثه وغيره لا يبيى ولو  
اتحد محلها وكذا لا يبيى لسيلان دقل غيرها فان سال لسقوط شيء من غير  
مسقط ففعل بيني لعدس العباد وقيل على الخلاف واختلف فما لو  
سبقه لعطاسه ولا يظهر انه يبيى كونه سماويا وان يتنجس في الاظهر  
انه لا يبيى ولو سقط كرسفها بغير منع حبسها لم يبيى بالاتفاق وان يتنجس  
وعلى الخلاف وان لم يكن الحدث من بدنه كالانجاء والجنون لا يبيى وكذا  
ان كان موجبا للفعل كالاغتسال وان استغل بفعل غير ضروري بان  
جاوز ما يقدر على الوضوء منه الى ابعد منه لا يبيى وله ان يؤم



ثلاثا في لامي وباقى سائر سنن الوضوء ولو وجد في الحوض موضعاً للوضوء  
فجاءه الى موضع آخر كان لعذر كفسق مكان الأول بنى والآفل ولو قصد  
الحوض وفي منزله ما اقرب منه ان كان البعد قد رصفين لا تفسد  
وان اكثر فسدت وان كان عادة التوضاء من الحوض فذهب اليه ونسي  
ما في بيته بنى ولو كان بعيدا لم يقرب به ثم ما يترك الذكر ان التزج يمنع  
البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره وان عرض له ما في القبلة  
من كلام ونحوه او كشف عورة لا يبنى حتى لو كشفت راسها او زرعها الفصل  
لا يبنى في الصحيح كذا لو كشف هو او هي للاستنجاء في طاهر المذهب وقيل  
ان لم يكن منه بد يبنى والسننة ان ينصرف محدوب الظهر مسكاً انفه ثم  
الله رفق والاستحسان للامام ان ياخذ بثوب رجل الى محراب او يغير اليه  
والله ان يستحلف ما لم يخرج من المسجد او يجاوز الضيق في الضيق فان  
يختلف حتى جاوزا وخرج بطلت صلاة القوم ان لم يستحلفوا قبل الخروج  
وفي بطلان صلوة وايتان والظاهر عدم البطلان لانه في حق نفسه  
كالمنفرد ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة ولو مسوقا ولم يكن  
مع الامام الا واحد تعيين لا يستحلف في من غير تعيين ان كان صالحا  
للامامة والامان كان صبي او امرأة فقيل يتعين فتفسد صلوة وصلة  
الامام والاصح انه لا يتعين فتفسد صلوة فحب ولو حصل سبق  
لحدث في ركوع او سجود تجب اعادتهما في البناء لانه الانتقال من  
ركن الى ركن مع الطهارة بشرط ولم يوجد فيه ما احدث فيه  
ولو لم يعد لا يجزيه بخلاف ما لو تذكر فيهما سجدة فمسجدها  
حيث لا يجد اعادتهما بل يستحب وعن ابي يوسف تلزم اعادة

مكتبة الزمخشري  
الكتاب في فقه الحنفية

الركوع

الركوع لان القومة فرض عنده والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل**  
في سجود الشهو سجدة الشهو واجبة الصواب ان يقال سجود الشهو واجب  
فكأنه اراد بالسجدة مع السجود ولم يرد الواحد فان الواجب سجدة واحدة  
وهذا هو الصحيح وقيل هو ستة لا يجب سجود الشهو الا بترك الواجب من  
واجبات الصلوة فلا يجوز ترك الستين والمستحبات كالتهنئة والتسمية  
والثناء والتكبيرات الانتقالات والتعجيلات ولا يترك الفرائض  
لان تركها مفسدان لم يتركها في عباد او بتأخيرها اي بتأخير الواجب عن  
محله او بتأخير ركن عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسي التكبير  
وقد نسي قراءة الصوت في الوتر والشهادة في احدي الفعدين الاولى  
والاخيرة فانه واجب فيهما في ظاهر الروايات وهو الصحيح وقيل هو ستة  
في الاولى كما اذا نسي تكبيرات العيدين وكما اذا جهر الامام فيما يخاف  
او خافت فيما يجهر واما المنفرد فلا يجب عليه بالخافته في الجهرية  
لان مخير وكذا الوجه في موضع الخافته في ظاهر الرواية في رواية النوا  
يجب عليه الشهو اليه ما ل ابن الهمام لان الخافته واجبة عليه و  
قيل ان جهر كجهر الامام يجب وان جهر قد ما يسمع نفسه فلا ذكر في الذخيرة  
ان سجود الشهو يجب بستة اقساما فيجب تقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يركع  
او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل من صاحب الذخيرة غير واقع في محله  
لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرض  
اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع واذا لم يقع معتد  
بلا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب سجود الشهو لتأخير الركن  
بسبب الزيادة التي زادها فليعامل ويجب بتأخير الركن هذا الثاني

في سجود الشهو  
واجبة الصواب  
ان يقال سجود  
الشهو واجب  
فكأنه اراد  
بالسجدة مع  
السجود ولم  
يرد الواحد  
فان الواجب  
سجدة واحدة  
وهذا هو  
الصحيح



نحو ان يترك سجدة صليبية بفتح الصاد ومنسوبة الى الصلابة لا حتمها  
 بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فان ترك سجدة من  
 ركعة سهو فتذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها  
 فصحها فقد اخرجنا عن محله او يؤخر القيام الى الركعة الثانية والثالثة  
 او الرابعة بان يجلس بعد الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم كما هو مذهب  
 الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من معذور او وجع او يؤخر القيام الى  
 الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في الفقرة الاولى على ما مر  
 وسيجي ان شاء الله تعالى ويجب بتكرار الركعة هذا ثالث السنة  
 نحو ان يركع مرتين او تسجد ثلث مرات ويجب تبغير الواجب من صفة  
 الى صفة وهو رابع السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخاف بها ويجتنب  
 فيما يجهر فيه ويجب ترك الواجب وهذا خامس السنة نحو ترك الواجب  
 الاولى او القنوت او تكبيرات العيدين او غير ذلك من الواجبات ويجب  
 بترك السنة المضافة الى جميع الصلوة وهو السادس نحو ان ترك قراءة  
 التشهد في الفقرة الاولى كما ذكره في المحيط وكان القاضي الامام صديقه  
 الشهيد يقول وجوبها بشئ واحد وهو ترك الواجب وهذا الجاعل  
 فيهما في هذه الوجوه الستة يخرج على هذا ما اتفقوا عليه والتاخير  
 فلا من مراعات الترتيب واجبة عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله وان  
 يكن فرضا كما قال زفر فاذا ترك الترتيب فقد ترك واجبا واذا كرر ركنا  
 فقد اخرج الركن اى بيان الركن الذى بعده واذا وه من غير تاخير واجب  
 والجهر في محله واجب والمخافة كذلك فانه يقال تشهد الصلوة ولا  
 يقال تشهد الفقرة بخلاف تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع

وهذا

وهذا على رواية كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ التشهد  
 في الفقرة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون من اصحابنا  
 وهو الصحيح وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك واجب قال صاحب الزخيرة  
 وهذا الجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها يخرج عليه لان الايتان بالركن  
 في محله واجب وفي تقديمه او تاخير تركه وتكرار الركن يلزم منه تاخيرا  
 بعده والباقي ظاهر لوجه الامام فيما يخاف او خافت فيما يجهر قد  
 يجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو الى التقدير بما يجوز به  
 الصلوة فهو الاصح والاى وان لم يكن ذلك مقدارا ما يجوز به الصلوة فلا  
 يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخفاقة  
 وذكر في رواية النوادر انه ان جهر فيما يخاف فعليه سجود السهو  
 قل ذلك او كثر وكذا ان خافت فيما يجهر ان خافت الخافعة او كثرها او خافت  
 من السجدة ثلث ايات قصارا او اية طويلة فعليه سجود السهو وان خافت  
 آية قصيرة يجب عند اى خلاف لها ففرق في النوادر بين الجهر  
 والخفاقة لان المخافة في موضع الجهر اخف من عكسه اذ المخافة منه  
 مشروعة في بعض الجهرات كالغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة  
 المخافة وقامه في الشرح ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة  
 ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة  
 ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او تعد بعد رفع راسه  
 من السجود في الركعة الثالث او قام الى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر  
 او تعد بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوة يجب عليه سجود  
 السهو بمجرد القيام في صورة او بمجرد القعود في صورة لتاخير الواجب



وهو التشهد أو السلام في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام  
في صورة القعود وان نهض الى الركعة الثالثة ساهيا ان كان الى  
القعود اقرب يقعد لانه بمنزلة القاعد وفي وجوب سجود التسهو  
عليه ح اختلاف بين المستباح والاصح عدم الوجوب لان فعله  
لم يعد قياما فكان قعودا لا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى  
والاخيرة بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب وانما يكون الى القعود  
اقرب اذا لم يرفع ركبتيه كذا ذكره صاحب المحيط والاصح ما ذكره  
الدين الكردى انه ان انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب  
والافضل الى القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل يعني  
على صلواته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للتسوية واجبا  
وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي ج يوسف اختارها  
مستباح بخارى اما في ظاهر الرواية فلم يستوفيا يهود وان استوى  
قياما اما قال الشيخ كمال الدين ابن المصنف وهو الاصح ويؤيد قوله  
عليه السلام اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوى قلنا  
فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة بين التسهوتين  
لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب قيل تفسد صلواته والصحیح  
انها لا تفسد وان عاد بعد ما استوى قائما فسدت في الاصح  
لتكامل الحائبة برفض الفرض بعد ما شرع فيه الاجل ما ليس بفرض وفي  
القنية لو عاد الامام يعني بعد ما قام من القعدة الاولى لا يعود  
القوم تحقفا للمخالفه وذكر بعضهم انه يعودون معه انتهى وهو  
يقيد عدم الفساد بالعود وفيه مقتضى نسي التشهد في القعدة الاولى

فذكر

فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزم  
المتابعة كن ادرك الامام في القعدة الاولى فعاد معه فقام الامام  
قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد بتعا التشهد امامه فكذا هذا  
ولو كرر الفاتحة في ركعة من الاولين متواليا او قرأ القرآن في ركعة  
وفي سجدة او في موضع التشهد يجب عليه سجود التسهو للزوم ما خبر الوجوب  
وهو السجدة في السجدة الاولى وللقرأة في غير ما شرعت فيه في السجدة  
والثانية عن ذلك واجبه ان قرأ الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة لا يلزم  
التسهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاحرفاء اعادها لتسهو  
عليه كذا في الخلاصة وان قرأ الفاتحة في احدى الركعتين او في  
فيهما اليها سورة او قرأ السجدة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين  
في القعدة الاخيرة او تشهد قائما او راكعا او ساجدا لا تسهوا عليه كذا  
في المختار ذكره في الاجناس لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة  
لم تنعين وحدها في الاخرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع  
والسجود محل التثنية والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد  
قراءة الفاتحة فعليه التسهو وصححه الرومي وقيل لو تشهد في ركعة  
او سجدة يلزمه التسهو ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى قال  
التهر صلي على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجود التسهو بالنية  
لتأخير الفرض وروى عن ابي ج انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود  
التسهو وروى عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل  
وعلى آل محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سكنت في الركعتين الاولى  
متعمدا فقد اساء وان سكنت ساهيا يجب التسهو وهذا بناء على وجوب



وقد تقدم الكلام عليه في القراءة وان قراء القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة  
 الاخيرة لا سهو عليه لانه محل الدعاء والشا والقرآن مشتمل عليها  
 وان تذكر التفتوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءته ولا يقرأ بعد  
 الرفع من الركوع لغوات محلة وان تذكر وهو في الركوع ففيا وفي القعود  
 روايتان قيل تعود ويقنت والصحیح انه لا يعود ولا يقنت في الركوع  
 وقال الناطقي سواء عاد او لم يعد يسجد السهو وفي الخامسة وعليه  
 السهو عاد او لم يعد قنت او لم يقنت اما لو تذكر في الركوع انه ترك القعدة  
 او السجدة فانه يعود ويقرأ ويعيد الركوع وان لم يعد نفسه صلوة  
 لانه ارتفع بالعود والقراءة وان عاد ولم يقرأ ففي ارتفاض ركوعه روايتان  
 والفرق المذكور في الشرح وان سلم على راس الركعتين في الظهر على انه  
 انما ثم تذكر انه انما على ركعتين ففيا يتمها ويسجد السهو لان  
 سلامه وقع سهوا وان سلم على راس الركعتين على ظن انها احدى صلوة  
 جمعة او غير يستأنف صلوة لانه سلم عالما لانه سلم على ركعتين فوقع  
 سلام عدا فيكون قاطعا وان سهي عن القعدة الاخيرة في دو ان  
 الرابع وقام الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد الخامسة و  
 يتشهد ويسلم ويسجد السهو لتاخير القعدة وان قيد الخامسة  
 بالسجدة تحولت صلوة نقلا عن ابي حنيفة وابي سريسة بطلت صلواته عند  
 محمد وعليه ان يقم اليها ركعة سادسة عندها ليصير متفلا  
 ركعات وقوله وعليه يفيد ان القم واجب والاصح ان القم ندب  
 فلو لم يقم لا شيء عليه ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في سنة  
 عند ابي سريسة لان السجود يتم بالوضع عنده وعنده ففيا لا يطل ما لم

يرفع

يرفع رأسه لا يقرأ الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف في انه لو سبقه  
 الحدث قبل رفعه يتوضأ ويتشهد ويصلي فرضه عند محمد خلافا لابي سريسة  
 وقوله محمد هو المختار ويسجد السهو بعد تحويلها نقلا عن ابي حنيفة  
 المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله في النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام  
 قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد ويسلم قائما ويسجد السهو وان تكرر  
 واجبا فان سجد الخامسة كان فرضه قائما لتمام اركانه ويصلي في تلك  
 الركعة ركعة اخرى ويكون الركعات نافلة بناء على صحة النقل بغير  
 الفرض وهل تنوي ان عن سنة الظهر والعشاء قيل نعم والصحیح انه لا  
 تنوي ان والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في الظهر  
 كالقوام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور هو  
 القم في الظهر والعشاء والمغرب كالقوام في عدم كراهية النقل بعد  
 اما في العصر والفجر فقد قيل لا يقم في العصر في الصورة الاولى وقيل  
 يقم مطلقا وهم المختار لان التهيئا هو عن النقل بعد الفجر قصد في  
 لا الواقع من غير قصد وكذا لو وقع التطوع اخر الليل فلما صلى ركعة  
 طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يتفعل بعد الفجر  
 قصدا باكثر من ركعة ويسجد للشواستحسانا والقياس ان لا يسجد  
 لانه في الصلوة غير التي سهو فيها وجه الاستحسان ان التقصير في  
 في فرضه بترك السلام فيه او بتاخير وادخال فعل زائد قبله وسهوا لا اهم  
 يوجب السهو عليه اصاله وعلى القوم تبعاله فان ترك الامام لا يسجد  
 المؤتم وسهو المؤتم لا يوجب السجود على الامام لانه مستحب لا واجب ولا  
 عليه لئلا يصير مخالفا لمام وان سهي عن السلام يعني بالسهو

الحالة  
 في الصلاة  
 في الركعة  
 في السجدة



عن السلام انه اذا كانت القعدة الاخيرة ساكنة قد ركن او اكثر على النية  
انه خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فسلم بسجدة الشهويرة  
الواجبة وان سلم من عليه الشهويرة بالسلم قطع الصلوة يعني  
انه لا يريد عند سلامه سجدة الشهويرة ان يسجد للشهويرة بل نوى  
ان لا يسجد له ثم بدله بعدما سلم ان يسجد للشهويرة ان يسجد ما لم  
يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته  
عند السلام ان لا يسجد لا تمنع وجوب السجود ولا تقطع السلام بوضو  
ما ينافي الصلوة ومن شك في حال القيام انه هل كبر الاقتران الى  
تفكر في ذلك فطال تفكره قد راداه ركن ثم علم بعد ذلك انه قد كان كبرا  
او ظن اي غلبت في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر  
انه كان قد كبر فعليه الشهويرة لزوم تاخير الواجب وهو القراءة من تفكره  
وكذا ان شك هل هو في الظاهر في العمر مثلا او انه صلى ثلثا او اربعا  
او فرغ من الفاتحة وتذكر اي سورة يقرأ ويحذف لا يجب عليه الشهويرة  
ان طال تفكره ثم الاصل في حكم التفكر ان يمنع من الركوع كقراءة آية  
او ثلث او ركوع او سجود وعن ادائه واجب كالقعود يلزمه الشهويرة المستلزم  
ذلك ترك الواجب وهو الايتان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنع  
عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه الشهويرة قال  
بعض المشايخ ان منعه التفكر عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجدة  
الشهويرة الا فلا فعلي هذا القول لو سئل عن تسبيح الركوع وهو ركع مثلا  
يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح وان سلم المسبوق  
سأهيا مع امامه اي على اثر تسليمته الاولى كسائر المقتدين فانه لا

عليه

عليه لانه مقتد به وسهو المقتدي لا يوجب السجود وان سلم بعده  
اي بعد سلام امامه يجب عليه سجود الشهويرة لو قوته من بعد ما صار منفردا  
وفي المحيط ان سلم في الاول مقام السلام فلا سهو عليه لانه مقتد به  
يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمعية حقيقة او هو نادرا وهو  
في المختص ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق تكبير التشريق  
مع امامه سهو فعليه الشهويرة قلنا انه صدق بعد انفراد المسبوق  
يتابع امامه في سجود الشهويرة وان كان وقع الشهويرة قبل اقتدائه لا يلزمه  
متابعته ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان  
عليه ففي رواية لا تفسد صلوة المسبوق وبه اخذ صدر الشهيد وفي رواية  
تفسد وهو الاشبه لاقتدائه في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام  
الامام وقراءه وركع ولكن لم يسجد حتى سجدة الامام للشهويرة يتابعه المسبوق فيه  
وان لم يتابعه لا تفسد صلوة ولكنه يسجد عند فراغه ويرفض قبله وقراءة  
وركوعه اذا تابعه لان انفرادهم يستحكم بعد فتلزمه متابعته ويلزمه اعادته  
ما فعل قبله حتى يركع ويصلي عليه ولم يجد فسدت صلوته وان كان قد  
قعد الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود الشهويرة يسجد  
اذا فرغ وان تابعه فسدت صلوته وادام يتابع المسبوق الامام في سجود الشهويرة  
يسجد لاجل ذلك الشهويرة اذا فرغ من الصلوة استحسانا لانه اخر صلوته  
وان سجد في ما يقف بعد فراغ الامام يسجد للشهويرة ايضا لانه منفرد والمنفرد  
يسجد لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام سهوه ثم صلى هو ايضا  
كفته سجدة عن الشهويرة لان السجود لا يتكرر الشهويرة ولا يسجد في المسبوق  
اي لا يباح له بل يكره تحريما ان يقوم الى قضاء ما سبق به قيل سلام الامام



ان يكون القيام لصلاة صلوته عن الفساد كما اذا خشي  
ان ينظر ان تطلع الشمس قبل تمام صلوته في الفجر او بخل وقت العصر  
في الحصة او بمضي مدة مسحه او يخرج الوقت وهو صاحب عذر او يسهل  
الحدث او يخاف من الناس بين يديه او يحوز ذلك فلا يكره ان يقوم قبل  
سلام بعد فعود قدر الشاهد ولا يقوم قبل فعوده قدر الشاهد اصله  
وان قام قبل ان يفرغ الامام من الشاهد اي قبل ان يعود قدر الشاهد  
فالمسئلة ج على وجوه مبناها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة وركوع وسجود  
قبل فعود الامام قدر الشاهد لا يقتضيه وان ما يقضيه اول صلوته في حق القراءة  
اذا علم هذا فلا يخفى ان كان مسجورا بركة او ركعتين او بثلاث ركعات  
او باربعة ركعات فان كان مسجورا بركة ينظر ان وقع من قرأته بعد فراغ الامام  
من الشاهد او ما يجوز به الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلوته  
والآثار من قرأته بعد فراغ الامام من الشاهد مقدار ما يجوز به  
الصلوة فسدت صلوته ولا اعتبار بما قرأه قبل ذلك لان قيامه وقرأته  
قبل فراغ الامام من الشاهد لا يعتبر على ما مر والقراءة فرض عليه في الركعة  
التي يقضيه اذا لم يبق من صلوته ما يمكن تدارك القراءة فيه فنفسه لترك  
الفرض وكذا الحكم ان كان مسجورا بركتين لكانت القراءة عليه فيهما  
وعدم ما يمكن تداركها فيه بعدهما بخلاف ما اذا كان مسجورا بركعتين  
ركعتين حيث لا تقصد صلوته بعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من قرأته  
بعد فراغ الامام من الشاهد لم تكن من تداركها فيما بعد حتى لو لم  
يقرأ بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد  
بما قرأه قبل فراغ الامام من الشاهد ومضى عليه ففسدت صلوته

ايضا

ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شرعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة  
الاولى معه واللاحق من فاتته شيئا منها بعد اقتدائه به والمدرك من لم يفت  
مع الامام شيئا من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا ان فيما يقضي المنفرد  
الا في اربع مسائل احدها لا يجوز الاقتداء به اما لو شئ احد المسبوقين  
المساويين قد ما عليه فلا حظ صاحب في القضاء من غير اقتداء صح  
ثانيها انه لو كبرنا وبنا للاستئناف يصير مستأنفا طحا للاولى بخلاف  
المنفرد فانه لو كبرنا وبنا للاستئناف لا يصير مستأنفا اما لا يسبق صلوته  
اخرى غير التي هو فيها ثالثها ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام  
قبل التقيد بالسجدة والمنفرد لا يلزم السجود لسهو غيره رابعها  
انه ياتي بتكثير الترتيب اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند ابي حنيفة  
ولو قام المسبوق حيث تصح له القيام وخرج قبل سلام الامام وتابع في التلاوة  
قبل تقصير صلوته والفقهاء اختلفوا في تقصير ما معه سجدة تلاوة  
فسجد بها بعد قيام المسبوق قبل ان يتيقن ما قام اليه بالسجدة فانه  
يرفضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة واما يتابعه فسدت صلوته  
وان كان قتيما قام اليه بالسجدة لا يتابعه فسدت صلوته وان لم يتابعه  
قبل تقصير ايضا والاتبع عدم الفساد ولو تذكر الامام سجدة صليته  
يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان قتيما قام اليه بالسجدة  
تقصير في الروايات كلها يتابعه او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب  
يقرأ في الركعتين السبعين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في الوصل  
لا ثم يقضي اول صلوته في حق القراءة واخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد  
فيهما سهوا لا يلزمه سجود السهو لكونها الاولى من وجه ولو ادرك ركعة



من الرباعية يقوم ويقضي ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة  
 كذلك ولا يقعد وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه  
 ترك القراءة وقضاها في الاخيرين وادرك المسبوق الاخيرين فالقراءة  
 فيما يقضي فرض عليه لان تلك القراءة التحقت محلها من الشفع الاول  
 فلا الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام  
 يكرره من قوله وقبل يكرر كلمة الشهادة وقبل يسكت وقبل ياق بالصلوة  
 الدعاء والصحيح انه يرسل لفرغ من التشهد عند سلام الامام والصحيح  
 انه لا ياق بالشا في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء واما المقتدى  
 اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولا واحدا وان  
 قام الامام الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام قعد في الرابعة  
 فسدت صلوة المسبوق بحجة القيام وان لم يكن قعدا فسد ما يقيد  
 معه الخامسة بالسجدة واما الاحق فقد يكون بسبب ما فاته التوم  
 او سبق الحدث والاستئصال بالوضوء او زحمة بحيث لم يجد مكانا وحكم  
 ان يقضي ما فاته او لا يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ  
 ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكما وكذا الوسهي لا يسجد للسهو  
 وان سجد الامام للسهو وهو بتم صلوة لا يسجد معه بل يسجد بعد  
 فراغه ولو كان مسافرا وامامه مثله فنوى الإقامة لا تنصير صلوة  
 اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك وذكر في الضاوي الحاقانية فقال  
 رجل صلى ولم يدرك اثلثا صلى ام اربعا قال ان كان ذلك اول ما سهى استقبل  
 قبل اول سهي ما في هذه الصلوة وقبل في سنة وقبل بعد بلوغه وقبل  
 يعني او ما سهى في عمره وعليه اكثر المشايخ وان بقى ذلك الشك او

ووقع له غير مرة يتحرى اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل فان وقع تحريم على  
 انه صلى ركعة من صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد  
 السهو وان وقع تحريم على ظن انه صلى ركعتين في الصلوة المذكورة يقعد  
 ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع تحريم على شي الاخذ بالاقبال  
 المتيقن ومعنى الاخذ بالاقبال انه ان كان في صلوة الفجر مثلا وشك انه  
 صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطا لاحتمال  
 انه صلى ركعتين والعتدة عليه فرض وقال في الذخيرة لو شك في ذوات  
 الاربعة انها اي الركعة التي عرض فيها الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية  
 يقعد على اس كل ركعة اي اذا لم يقع تحريم على شي فيجعل ذلك كانه الاولى  
 فيصليها ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانهما  
 الثانية باعتبار ما اخذ به ثم اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم  
 يصلي ويقعد لانهما اخر صلوة فيجعل بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى  
 الفضلي اذا دأب اربعين ترد والمصلي بين الثانية والثالثة اي شك في قيا  
 ان الرابعة التي قلم فيها هل ثانية او الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لانها  
 ان كانت ثالثة فظاهر وان كانت ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن العتدة  
 الاولى لا يعود الا في المغرب والوتر لاحتمال انها ثالثة والعقود فيها  
 فرض فيها فيتشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى لاحتمال ان الركعة  
 كانت ثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قلم اليها ثانية او الثالثة  
 او في المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او في الرباعية انها رابعة  
 او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فياتي بركعة اخرى للاحتمال  
 وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بركعة قبل تقييدها بالسجدة اما لو



في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوة على قول محمد لا تنكرك الركعة ان لم تكن  
 زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تفسد عنده لانه لما عرض الشك  
 في السجدة الاولى ارتفعت كالوسيلة لحدث فيها غير فضلها ويقعد ويتشهد  
 ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت  
 صلوة اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة وان بدا <sup>المصل</sup>  
 بالسورة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهو  
 وان قرأ حرفا واحدا كذا في الحاقانية لانه اخر واجبا ولم يعف القليل لان  
 السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السورة  
 وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة السهو  
 اي وسجود السهو سجدة ان يسجد بها بعد السلام وعند الشافعي واحدا قبله  
 وعندما لا كان كان السهو بزيادة فبعده وان كان ينقصان قبله وهو زائدة  
 عن احمد والخلاف في الافضلية حتى لو سجد قبل السلام اجزاه عندنا  
 على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليمه واحدة وهو قول الجمهور  
 منهم شيخ الامام ونحو الاسلام وقيل بعد التسليمتين وهو اختيار  
 شمس الامنة وصدق الاسلام اخرا الاسلام وقال صاحب الهداية  
 هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والينابيع ويتشهد بعد  
 التسجدتين ويسلم لما روى انه صلى الله عليه وسلم فعلى كذا لا ياتي  
 بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في كل القعدةين فعدة القعدة  
 وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي ياتي بالصلوة و  
 الادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل عند ابي  
 وابي في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو والوجه ما صححه

صاحب

صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف في الايتان بالصلوة والادعية سواء  
 المصنف فرق بينهما في الخلاف بقوله ياتي بالصلوة في طائفة القعدة والادعية  
 في قعدة السهو وقال بعضهم ياتي بالادعية فيها ولم ينشر على ذكر هذا  
 الفرق اخيره والله سبحانه اعلم **فوالله** صلى الله عليه وسلم كعتين تلو عافيه فيهما وسجد  
 السهو ليس له ان يني على تلك التحريمه اخرى بل لا يكون سجوده في وسط  
 الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح اما المفسر  
 لو صلى الظهر ركعتين وسهوا وسجد السهو ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوة  
 وان بطل به سجود السهو لانه مضطر الى تصحيح صلوة نسي التشهد في آخر  
 الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل اتمامه فسدت  
 صلوة عند ابي سخر خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد وعلى هذا الوجه الفاتحة  
 والسورة فتذكرهما في ركوعه فعاد لقراءتهما لم يقرأ وسجد قبل تفسد  
 صلوة الاولى وان تفسد جهرا خافت او خافت فاصححه فتذكر في بعض  
 الفاتحة يعيد الفاتحة جهرا في الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر  
 والخافاة في ركعة واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ  
 سورة قبلها لا يلزمه السهو سلام من عليه السهو يخرج منه من الصلوة  
 خروجا موقوفا عند ابي حنيفة وابي سفيان يسجد للسهو عاد اليها والاقبال عند  
 محمد لا يخرج منه اصلا ويبقى على هذا انه لو اقتدى به احد بعد السلام  
 يصح اقتداه مطلقا عند محمد وعندهما ان يسجد للسهو صح والاقبال لو  
 كان مسافرا نوى الاقامة بعد السلام يصير صلوة اربعاء عند محمد <sup>مطلقا</sup>  
 وعندهما ان يسجد ولو فقهه بعد السلام ينقص وضوءه عند محمد <sup>عندهما</sup>  
**فصل** في بيان احكام زلة القاري الواقعة في الصلوة الاصل فيه



اي في الزلل والخطا انه ان لم يكن مثل اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى  
والحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن ان يتغير بمعنى لفظ  
القرآن تغيرا فاحشا قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا تفسد  
كما اذا قرأ هذا العبارة مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في  
القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعد من معنى القرآن او بعده كما اذا  
قرأ يوم تبنى السراجل بالدم في اخره مكان الراء في السراجل وان كان مثله في  
القرآن والمعنى اي معنى اللفظ الذي قرأ بعيد من معنى اللفظ المراد ولم  
معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المقر وتغير فاحشا تفسد ايضا عند  
حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المتأخرين لا تفسد لعموم البلوى وهو  
قول ابى سوان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيامين  
مكان قولهمين فالخلاف على العكس تفسد عند ابى سوان عندهما فالمعتبر  
في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عند  
الموافقة في المعنى عندهما فهذه قوافل الامة المتقدمين في هذا  
الفصل واما المتأخرون فمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد  
وابى بكر بن سعيد البلخي والهندواي وابن الفضل الحلواني فانفقوا  
على ان الخطا ان كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان كان في اعتقاده  
كفر لان الناس لا يميزون بين وجود الاعراب قال القاضي خان ومقاله  
المتأخرون اوسع ومقاله المتقدمون احوط لانه لو تعدد يكون كفر  
وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الصمام فيكون متكاملا  
بكلام الناس الكفار وهو مفسد كالو تكلم الناس ساهيا متما  
ليس بكفر فكيف وهو كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطا

باب ابدال

باب ابدال الحرف بحرف على بقاء في الشرح وبما في بعضه ولا يفسر مسائل زلة انا  
بعضها مما ليس مذكورا عن الامة المتقدمين والمتأخرين على بعضهما  
هو مذكورا لا يعلم كامل في اللغة العربية والمعاني ونحو ذلك مما لا يحلج  
اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما بعيد فاحشا او غير فاحش وما ليس  
كذلك على قول المتقدمين ولعلم بخارج الحروف فميز ما هو قريب في المخرج  
من غيره على قول بعض المتأخرين وان تبدل الفاري حرفا مكان حرف كان الاصل  
فيه اي في ذلك التبدل انه ان كان بينهما اي بين الحرفين قرب المخرج كالتقاء  
مع الكاف او كانا من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تفسد مبلوذة وزاد  
في المحيط قيد الابد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الاخر كما اذا قرأ  
فاما التيمم فلا تكرر بالكان مكان القاف في تفرقه وذلك على قاعدة البدل  
وكذا قول ابى ج ومحمد فان الكسر في اللغة بمعنى التفرقة كما لو قرأ لا ولا تكرر  
مكان قوسين ما اذا قرأ مكان الذال المعجم طاء معجمة كما اذا قرأ تظ الاعين  
مكان تذا او ظر مكان ذرا او قراء الظا المعجمة مكان الصاد المعجمة او على  
اقلب كالغضوب مكان المغضوب وضمير مكان ظفر تفسد مبلوذة وعليه  
اي على القول بالفساد اكتمل الامة للتغير الفاحش في بعضها وعدم المعنى  
في البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الذال وان كانا من مخرج واحد  
وهو يوجب تقييد صاحب المحيط وروى عن محمد بن مسلمة انها لا تفسد لان  
الجم لا يميزون بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشهيد الحسن يقول  
الاحسن فيه اي في الجواب في الابدال المذكورة ان يقول اي المفتي ان يتردد ذلك  
على لسانه ولم يكن محتمزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في زعمه انه ادى  
الكلمة على وجهها لا تفسد مبلوذة وكذا اي مثل ما ذكر الحسن روى عن محمد



محمد بن مقاتل وعن الشيخ الايام اسمعيل ان احدى هذا معنى ما ذكر في فتاوى  
الحجة ان يبقى في حق انفسها باعادة الصلوة وفي حق القوم بالجواز ونحوه  
ما ذكر في التخيير انه اذا لم يكن بين الطرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان يكون  
فيه اي في ابدال بهما من الاخر بلوى عامة نحو ان ياتي بالذال الجيم مكان  
الصاد المحجمة كان يقرأ في تدليل مكان تضليل او نحو ان ياتي بالذال الحظري  
الخالصة مكان الذال المحجمة او الظاء اي ياتي بالظاء المحجمة مكان الصاد المحجمة  
لا تقصد عند بعض المشايخ وهذا فصل وهو ابدال احد هذه الاحرف الثلاثة  
غيره منها ولم اعثر على مسألة ابدال فيها الذال بالذال وتورد ما ذكره قاض  
خان من هذا الفصل قراءة العاديات ظلم بالظاء مكان الصاد تقصد بعض  
بهم الكفار بالصاد او ليفيد بالذال مكان الظاء لا تقصد خسر بالذال للمهلة  
او الجيم مكان الصاد تقصد غير المعضوب بالظاء او الذال تقصد ولا  
الصادين بالظاء الجيم او الذال المهلة لا تقصد ولو بالذال تقصد هضم  
بالذال الجيم او بالظاء المحجمة مكان الصاد تقصد بظلام العبيد بالذال  
المحجمة مكان الظاء تقصد موتون فيظكم بالصاد الجيم مكان الظاء لا تقصد  
فظا غليظ القلب بالصاد الجيم مكان الظاء في كل منهما تقصد وجاء  
التدوير بالظاء المحجمة مكان الذال لا تقصد وهو مذكور بالصاد او الذال  
المحجمتين تقصد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالظاء المحجمة مكان الصاد  
والثانية بالعكس لا تقصد فترضى بالظاء المحجمة مكان الصاد تقصد و  
ذلت فظوفها تدليل بالصاد الجيم مكان الذال تقصد ولو بالظاء المحجمة  
لا تقصد فظلت احدا قهرا بالصاد الجيم مكان الظاء بالذال الجيم لا تقصد  
وذلتاها هو بالصاد الجيم مكان الذال تقصد ولو بالظاء المحجمة لا تقصد

في تضليل

في تضليل بالذال المحجمة مكان الصاد لا تقصد وبالظاء المحجمة تقصد ان يغير  
الاظن وان اظن بالصاد الجيم مكان الظاء تقصد اذا عوا بالصاد  
المحجمة مكان الذال لا تقصد من يضل الله بالصاد المحجمة لا تقصد <sup>عليكم</sup> فخذ  
القران بالظاء المحجمة مكان الصاد تقصد بجمع حادرون بالصاد المحجمة  
مكان الذال لا تقصد اذا اضللت بالظاء المحجمة مكان الصاد لا تقصد  
فرض فيها للبح بالظاء المحجمة مكان الصاد وبالذال المحجمة تقصد فخذ  
ظاهر الاسم بالظاء المحجمة مكان الصاد الذال او بالصاد المحجمة تقصد  
وجعلوا الله مما ذرأ بالصاد والظاء المحجمتين مكان الذال تقصد ولذا  
الاعين بالصاد المحجمة مكان الذال او بالظاء المحجمة تقصد اما ابدال الفراء  
بالذال فيبقى ان يكون التفضيل فيه ما في الالف كما ياتي ان شاء الله تعالى  
**واما الحكم في قطع** بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله فقال  
الفاقطع نفسه او سبي الباقي ثم تذكر فقال حمد لله او لم تذكر فترك الباقي و  
انتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يفتي بالصاد  
في من ذلك وعامة المشايخ قالوا لا تقصد لعموم البلوى في انقطاع النفس  
وعلى هذا الوجه قد قصد ان يفتي ان تقصد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان  
ذكر كلها مفسدا فذكر بعضها كلاما لا فلا **قوله** قاض خان وهو الصحيح  
وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر قل قال الفج انقطع نفسه فركع لم تقصد صلوة  
وفرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقصد وفي الفعل ان كان اراد  
يقراء يشكرون فقال يشرون وترك الباقي تقصد لان الاسم في الاسم والذال بخلاف  
الفعل لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا في باللام وحدها اما لو ضم اليها  
شيئا اخر كما في الفج او الخ فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان البعض المذكور معنى



صحيح لا يتغير المعنى فاجتنابا لتفسد ولا اول الاخذ بقول القامة  
في انقطاع النفس والسيان او بما صححه قاض خان وبهذا التفضل الأخير  
في **الجملة الوقف في غير موضعه** والابتداء من غير موضعه فلا <sup>يوجب</sup>  
ذلك فساد الصلوة لعموم البلوى بانقطاع النفس والسيان وعدم معرفة  
المعنى في حق العوام والعلم وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء  
تفسد ان تغير المعنى تغيرا فاحشا كقول القراء **لا لله ووقف** وابتداء بقوله  
الاهم وهذا مثال الوقف وقراء ولقد صيغ الذين اووا الكتاب من قبلكم  
ووقف وابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله او قراء يخرجون الرسول ووقف  
وابتداء واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على قوله  
اليهود وابتداء عزير ابن الله او يد الله مفعول به او وقف على لقدر الذين  
قالوا وابتداء ان الله هو المسيح بن مريم وان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك <sup>فالتحقيق</sup>  
عدم الفساد في ذلك كله ما تقدم ولو وصل حرفا من اخر الكلمة بكلمة اخرى  
بان قراء اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون نعبد وستعين  
او قراء انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف اعطينا بلام الكوثر او قراء اذا جاء  
نصر الله بوصل همزة جاد بنون نصر الله وما اشبه ذلك فان صلوة لا تفسد  
على قول العامة من العلماء قال قاض خان وان تعمد ذلك وفي شرح التهذيب  
هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاولي باول  
الثانية قال في فتاوى الحجة المصطفى اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك  
نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقال نعبد بل الاول والقول ان يصل  
اياك نعبد واياك نستعين وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلوة الظاهر  
ان مراد القائل انما هو عند الشك على انا ونحوها والاولا في قول

ان يتوهم الفساد فضلا عن العالم وبعض المشايخ فضاوا وقالوا ان علم  
القارئ ان القرآن كيف اى علم ان الكاف من الكلمة او لا من الثانية  
الا انه جرى على لسانه هذا الا وصل لا تفسد صلوة وان كان في اعتقاد  
ان القرآن كذلك اى ان الكاف كذلك اى ان الكاف مثلها من الكلمة الثانية  
تفسد صلوة لان ما قرأه ليس بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح قول  
العامية لان هذه كلها تكلفات باردة واذا افسق الضم فلا بد بالارادة  
وذكر في المنتقى انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان الحمد او قرأ  
كأن هو الله احد بالكاف مكان الكالقاف والهاء لا يقدر على غيره كافي  
الاتراك ونحوهم يجوز صلوة ولا تفسد وكذا لو قال الحمد لله بالحاء  
المججمة والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه الحكم في الالف على ما ياتي قريبا  
ان شاء الله تعالى ولو قرأ قل اعوذ بالدا النملة مكان المججمة او قرأ  
فساد اصابع المندرين بكسر الهمزة لا تفسد صلوة لان اعوذ بمعنى اجمع  
والباد بمعنى الى مكانه قال رجع الى رب الفلق والاق صباح المندرين الى  
الربيع بمعنى تصيحهم على قمرهم المكذبين وكذا لو قرأ يعودون رجال  
بالمهله او قرأ فانظر كيف كان عاقبة المندرين بكسر الهمزة الى في نعيم  
على قومهم الكافرون ولو قرأ الالف لب مكان رب يا رب لا تفسد الا  
الالف بالفاء المشبهة بعلل الهم من الالف بالهمزة وهو الالف بضم الهم  
وسكون الفاء وهو تحول السان من السين الى الفاء او من الراء الى العين  
او الى اللام او الى الياء او من حروف الى حروف كره في القاموس والمخارفي  
حكمه لا يجب عليه بذا الحمد انما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه  
فان كان لا يطق لسانه فان لم يجد آية ليس في هذا للحرف الذي



تجوز صلوة به ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الاعمى في حق من يحسنه ما هو  
عندوا اذا امكن اقتداؤه بمن يحسنه لا تجوز صلوة منفردا وان وجد  
قد رما تجوز صلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذي عجز عنه لا تجوز  
صلوة مع قراءة ذلك الحرف لان جوار صلوة مع التلفظ بذلك الحرف  
ضروري فيعدم بانعدام القرورة هذا هو الصحيح في حكم الالف من  
بعثه من تقدم اتفاقا عند ابي حنيفة واذا ابتلى ابراهيم ربه بغير  
الميم وقع الباء او قرأ الخالق الباري المصور يفتح الواو او قرأ وهو  
يطعم ولا يطعم يفتح العين في الاول وكسرها في الثاني انه لا تفسد صلوة  
على ان المراد بابتلى وعاء وبالضمير في وهو غير الله وعلى ان المصور  
الباري وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تفسده وعام تحقيقه في الشرح  
وان زاد القاري في الصلوة حرفا نظرا لم تغير المعنى بان قرأوا  
بالمعروف وانتهى عن المنكر بزيادة الف في اللفظ بعد الهاء او قرأ  
ومن بعض الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم نار نار بزيادة مع  
الجمع لا تفسد صلوة اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأوا القرآن  
وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا لو قرأوا ان سعيكم لشيء وتجوز ذلك  
تفقدوا تفسد صلوة لانه جعل جواب القسم قسما ويبيح ان لا تفسد  
لان الله ليس يتغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من اصول الكلمة وتغير  
المعنى تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد كالمقرء ومما رفقناهم بحذف الراء  
الى الزاء او قرأوا ليقولوا قد است بغير ال او خلفنا بغير خاء او جعلنا بغير  
جيم وكذا لو اذ لم يكن من الاصول ولكن خذ فرؤى الى ما اعتقاده كقربان  
خذ الواو من وما خلق الذكر والانتى تفسد اما اذا كان الحذف على وجه

الترخيم

الترخيم بان قرأوا ما لا يحذف الكاف فلا تفسد لجماعا وكذا اذا لم يكن من  
الكلمة بان قرأ الواقعة بغير هاء او من الاحول ولم يتغير المعنى بان قرأ  
جد ربنا بغير تاء وذكر في كتاب زكاة القاري للشيخ الامام حسام الدين  
ابى سعيد اسعد النسي انه لو قرأ الله الصمد بالسين مكان الصاد لا تفسد  
صلوة وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر النسي وهذا  
مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين  
لصحة المعنى فان السند العلوي والمتكبر واعلم ان الصاد والسين والراء  
من حجب واحد وكثر ما يبدل بعضها من بعض فلذلك كما اورد قاضي خان  
مبنى على قول المتقدمين منها قرأ اذا جاء نصر الله بالسين او يعوق  
ونصر الصاد لا تفسد قال شمس الافنة السرخسي اصاطير بالصاد مكان  
السين لا تفسد خاسئا وهو حصير بالصاد لا تفسد لا انقسام لها  
بالسين مكان الصاد تفسد فهل يصح بالصاد مكان السين لا تفسد  
وكذلك فان عصوا مكان عصوا لا تفسد الخاشين خيما بالسين مكان  
الصاد تفسد بسد ناكم مكان صدونا كمال تفسد تسطلون بالسين مكان  
الصاد لا تفسد شمس بخص مكان نجس لا تفسد صر بالسين مكان  
مكان سببا تفسد النخمة مكان الضخمة تفسد يخسفان مكان يخسفان  
صورة مكان سورة لا تفسد صوط عذاب مكان سوط عذاب تفسد من  
قصورة مكان قصورة تفسد افسح من لسانا مكان افسح لا تفسد سئل  
الصاد قبل عن محمد فهم مكان الصاد قبل عن صدقهم لا تفسد وفيه نظر  
وكانوا يسترون على الخنث مكان يصترون لا تفسد وقولوا قولا صديدا  
مكان سديلا تفسد فالمغيران سبحا مكان سبحا تفسد وتواسو مكان



تواصوا بالصبر تقصد رجلة الشتاء والشتيف مكان الصيف تقصد حامد  
اذ احصد مكان حامد اذ احصد لا تقصد لنا حاصدا السامكان خالصا  
لا تقصد وكذا صانفا مكان صانفا وفيهما نظر بالثانية تاسية بالثين  
فيهما مكان الصاد لا تقصد وكذا نصفها مكان نصفها حصوما مكان  
حصوما تقصد لنا حاصدا لا تقصد وكذا صانفا مكان صانفا وفيهما  
نظر قل كل من يسوف تر يسو بالثين فيهما مكان الصاد تقصد صفا مكان  
صفا متشبه تقصد الله اعلم **ولو قرأ** عني بالعين المهملة مكان عني  
لا تقصد لانها لغة فيها ولو قال سمع الله كل الحمد باللام مكان الحمد  
يرجى ان لا تقصد لقرب المخرج والظاهرون حكمه الانفع ولو قرأ  
التيمن يتسكين الدال او يقيم الدال وترك التشديد في العين لا تقصد  
لعموم السبوي وفي نظر فلذا حكم عليه قاضي خان بالفساد في تسكين  
الدال بخلاف ترك التشديد فانه لا يغير المعنى **ولو قرأ** ان الذين  
امنوا وعملوا الصالحات ووقف وقرأ بعد الوقف التام اولئك اصحاب  
الجحيم اولئك هم شر البرية او قرأ الذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك  
اصحاب الجنة مع فيهما حال دون وما اشبه ذلك مما يغير حكم الله تعالى  
على احد الفريقين مبضه لا تقصد لصيرورة الكلام الثاني مبتدأ بغير  
متصل بالاول فلم يغير الحكم بالضد ولو لم يقف ووصل قال العامة لمنه  
تفسد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولو اعتقد به يكون كفرا  
وعند عبد الله بن المبارك وفي حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل  
وجامعة من المروزي جمع مروزي نسبة المروزي على غير قياس انه  
اي الثمان لا تقصد صلوة لان فيه ضرورة سبق اللسان وكذا الفتي

ابونصر

ابونصر لما تريدك قال قاضي خان **والصحيح هو الاول** ولو قرأ ان الله يركب  
من المشركين ورسوله يكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين وانما عند  
المتقدمين فذكر قاضي خان فيه الفساد لان اعتقاده كفر لكن  
ذكر في الكشف في انها قرلة والخبر في رسوله على القسم والجوار ولو  
قرأ انا كنا منذرين يفتح الدال تقصد على قول المتقدمين وكذا لو  
وانت خبر المنزليين يفتح الزاء او قرأ نحن خلقنا يفتح القاف وقدرنا  
يفتح الراء وجعلنا وانزلنا يفتح الراء فيهما او قرأ ومن يغفر الذنوب  
الا الله او وما يعلم تاويله الا الله يفتح الهاء فيهما او ولا يغفر لكم  
بالله الغفر وركب الزاء كل ذلك تقصد عند المتقدمين المتأخرين و  
ذكر في فتاوى قاضي خان لو قرأ يدع اليتيم يتسكين الدال لا تقصد صلوة  
لان عكس المراد وكذا ذكر قاضي خان لو قرأ يتخلون بالياء مكان الدال في يد خلون  
تفسد ولو قرأ نحن خلقنا في اعناقهم اعلا لا مكان انا جعلنا او قرأ  
ايناك نعبد بترك التشديد لا تقصد صلوة عند المتأخرين **هذا فصل**  
الاول ذكر كلمة مكان كلمة والاحصل انه ان تقارب الكلمتان معني ومثله  
في القرآن لا تقصد ان تقاربتا ولم تكن المبذلة في القرآن فكذلك **عند**  
وعند ابي سر وياتان وان لم تقاربوا ابدال في القرآن تقصد على  
قولهما لا قول ابي سر وان لم يكن المبذلة مثل في القرآن وليس مما اعتقا  
كفروا وصل تقصد اتفاقا ان لم تكن ذكر وان كان في القرآن لكن مما اعتقا  
كفروا وصل تقصد عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول  
ابي سر لا تقصد والصحيح انها تقصد اتفاقا مثال الاول العلم مكان العلم  
او الخبر مكان البصير ونحوه ومثال الثاني اياه مكان اواه واليتامين

ابونصر



مكان التوازين ومثال الثالث سطحت مكان نصب وبالعكس وخلقت  
 مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال  
 الخامس غافلين مكان فاعلين **الفصل الثاني** في تخفيف المشددة وتشديد  
 المخففة والاصل فيه ان كان لا يغير المعنى كان قراءه وقتلوا ثقيل  
 ويستلونها عن الساعة بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا ليدرككم  
 الموت وردوه اليك ونحوه لا تفسد ان غير المعنى بان ترك التشديد  
 في رب الفلق ونحوه او في فلقنا عليهم الغمام او في الامارة بالسوء فاختار  
 عامة المشايخ انها تفسد وقال ابو علي الدنقي لا تفسد بترك التشديد  
 الا في رب العالمين واما لا تفسد فقل ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين  
 وهو الاحوط وحكم تشديد المخفف حكم عكسه في الحذف والتفصيل  
 فلو قرأ فعيت بالشديد لا تفسد هذا القراء باظهار الهم لا تفسد  
 وكذا ما يشهد ما ودعك بالمخفف لا تفسد **تنبيه** ومن ذكر كلمة مكان  
 كلمة تغير النسب فلو قرأ عيسى بن لقمان تفسد ولو قرأ موسى بن مريم  
 لا تفسد ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد على قول في س و عليه عامة المشايخ  
 وكذا لو قرأ موسى بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تفسد وكذا لو قرأ يريم  
 بنت عيلان جميع هذا مخرج على ما تقدم من الاصل ولو قرأ اليا  
 اضطرر نحو بارز او بالظاء او بالذال الى مكان الضاد تفسد ولو قرأ اما اضطر  
 بالذال مكان الظاء لا تفسد **تنبيه** الامن خطف الخطفة بالذال مكان  
 فيها تفسد لعدم المعنى **وهذا الفصل آخر** وهو ابدال هذه الاحرف  
 الثلاثة التاء والذال والظاء بعضها من بعض فليورد ما ذكره قاضيان  
 من ذلك قراء الطحيات والديارات مكان التحيات قال ابو علي الدنقي لا تفسد

بدلما اشتق من القنوت او بالعكس لفسد عند الوجوه مكان وعنت الوجوه  
 تفسد لا يتم انتدرا التاء تفسد بنشر البشارة الكبيرى بالتاء مكان الطاء  
 فيها تفسد اظلم واتقى مكان واظفى لا تفسد الضان مكان القراء تفسد  
 تبرا مكان يطر لا تفسد تلعبها هظيم مكان طلعها لا تفسد انها عليهم  
 مكان امطرنا والتور مكان والقور تفسد مستور مكان مسطور لا تفسد  
 لولا ان رتبنا مكان رطبنا تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وما ينبق  
 مكان ينطق لا تفسد كصاحب الحوط مكان الحوت لا تفسد لم يمتد مكان  
 يجدك تفسد ولا يسطنون مكان يستنون لا تفسد حمالة الخشب  
 مكان الخطب تفسد رخله الشطاء مكان الشاء تفسد امنط طائفه  
 مكان امنى لا تفسد ولو قرأ نائفه مكان طائفه تفسد كاذبة طائفة  
 مكان طئه لا تفسد هل طرى من فتور مكان هل ترى من فتور لا تفسد  
 والظين مكان والمتين تفسد لعل اتلع مكان اطلع لا تفسد فتاى عليها  
 تائف مكان طائف تفسد يتخلون مكان يدخلون تفسد ولو قرأ فهل  
 عيسىم بالصاد لا تفسد وقد تقدم ولو قرأ الشيطان مكان الطان لا تفسد  
 وقد تقدم ايضا لو قرأ قل هو الله احد بالتاء مكان الدال تفسد لعدم  
 المعنى وكذا قرأ لم يلد ولم يولد بالتاء مكان الدال ولو قال اللهم سل  
 على محمد بالسين مكان الصاد لا تفسد لصحة كونه من السلوان وعلى معنى  
 الباء اى سلنا محمد عن غيره من امور الدنيا ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد  
 لا تفسد لا تفسد معنى الترك ولترك التشديد في الرب تفسد وقد تقدم ولو قرأ  
 لم يجعل كيدهم في تضليل الظاء مكان الضاد تفسد ولو قرأ بالذال الجملة  
 مكانها لا تفسد للبعد انها حشر في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ



حالة الحسب بالتا مكان الطاء تفسد وقد تقدم ولو قرأ من الخنة  
والناس ينسب للجيم اي يفتحها لا تفسد لا مالاخذ الاشتقاق والاسم  
اعلم **قواعد** ولو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصم مكان  
عصفاء وسرخ مكان خسر تفسد ان غير المعنى وان ترك كلمة من دابة  
فان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما ندرى نفس ما ذا تكسب غدا فترك  
ذا او قرأ ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك العلم وترك  
من او قرأ جزاء سيئه سيئة مثلها بترك الثانية لا تفسد وان  
يغير المعنى بان قرأ في الله لا يؤمنون وترك لا او قرأ واذا قرأ عليه  
القرآن لا يسجدون وترك لا فاقته تفسد صلوة عند العامة وقيل  
لا تفسد الاول هو الصحيح وان زاد كلمة في رواية كان كانت الزيادة في  
القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالوالدين اسما  
وبرا ودي القرني او قرأ ان الله غفور رحيم عليه ما لا تفسد ان  
تغير المعنى لكنها في القرآن بان قرأ امن بالله واليوم الآخر وكل  
صالحا وكفر فلهم اجرهم او قرأ واما من نحل واستغنى وآمن وكذب  
بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر محققه تفسد صلوة وكذا اذا لم يكن في  
القرآن ويتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ  
من ثمة اذا اتم واستقصا او قرأ فيها فاكهة ونخل وتفتح ثمران  
فلا تفسد صلوة الكل من فتاوى قاضين **شبهات** فيما يكون من القرآن  
في الصلوة وما لا يكون والقرآن خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا  
باس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك لا يعمل الصحابة  
وفيه التحريم عن جهل البعض والمستحب قراءة المفصل والافضل ان يقرأ

في كل

في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض السور في ركعة وباقية في ركعة  
اخرى قيل يكره والصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ اخر سورة في الركعتين  
او سورة تامة فاكترهما افضل لهما وان لم اراد ان يقرأ اية طويلة او ثلثة آيات  
فالصحيح ان التثنية اذا بلغت مقدار سورة افضل وان قرأ اخر سورة  
في ركعة قيل يكره ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه  
لا يكره قاله قاضي خان وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة امن او لهما ثم  
قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الا ان  
انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا لا يستحق اي آية  
الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لا كن  
الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين  
سورة يكره الا ان يكون السورة اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة  
الثانية على الاولى اطالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سورة لا يكره ولو ترك  
سورتين فكذا لا يكره هو الصحيح ولو جمع بين السورتين في ركعة واحدة  
الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر ولو  
استقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة  
فان سحى ثم تذكر يعود مراعات لترتيب الآيات وان كرر آية واحدة مرارا  
ان كان في تطوع يصليها وحده لا يكره وفي الفرض يكره حاله الاختيار الا انه  
العذر والنسيان كذا في المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوة التي قرأها  
في الاولى يكره الا ان يكون بغير قصد وقيل في النفل لا يكره وسئل علي بن  
احمد عن قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلة وفي الثانية قل هو الله احد  
فلما بلغ الى الله الصمد تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال

في الطول



يتم سورة الاحزاب وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده بسورة اخرى  
فلما قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها  
يكبره واذ قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس يعني ان يقرأها في الثانية  
ايضا قال البرازي لان التكرار هو من القراءة مكسوسا في الولوجية  
من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يكبر ثم  
يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشي من سورة البقرة  
في فتاوى الحجة القراءة على ثلث اوجه في الفرائض على التؤدة والرسول  
الذي يقرأ في التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين الشرة والسرعة وفي التلوة  
بالسرعة بعد ان يقرأ بما يفهم والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة  
لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعد التفتها  
يقعون في الاثمة فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة الجعفر وابن عامر وحمزة  
والكسائي صيانة لدينهم فربما يستخفون او يضحكون وان كان كلها جائزة  
فصحيحة طيبة ومشايجنا اختيارا وقراءة في عمر وحقق عن عام  
كذا في فتاوى الحجة اما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظها يجوز  
الصلوة فرض على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجبة وحفظ  
سائر القرآن فرض كفاية وستة عين افضل من صلوة التفل وقراءة القرآن  
من المصحف افضل لانه جميع بين عبادة القراءة والنظر في المصحف ويستحب  
ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لا بسا احسن ثيابه ويستعبد  
وعيسى في التعود مستحبة واحدة ما لم يفعل يعمل وينوي حتى لو ردت  
السلام او اجاب المؤذن او سجد او حمل ليس عليه اعادة التعود ذكره في  
فتاوى الحجة ولا يستحب في اول برائة وقيل ان ابتداءها يستحب ان يقرأها

بسورة الانفال لا يستحب في اول برائة وقيل ان يبتدئها ان وصلها  
بسورة الانفال لا يستحب ذكره في التوافل قبل الاقل ان يختم القرآن في كل  
اربعين يوما وقبل يختمه في الستة مرتين وقيل ان اراد ان يقصه حق يختمه  
في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه افق ابو عصمة قال ابن المبارك يجب ان يختم  
في القيظ اول النهار وفي الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في كل  
من ثلثة ايام لقوله عدم لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلثة ايام وقوله قل هو  
احد ثلث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال الباقون  
هذا استحسان اهل القرآن واثمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم  
في المكتوبة فلا يزيد علمه ولا بأس بالقرآن مضطج اذا ضم رجله في القراءة  
ما شيا وهو في حال ان لم يشغل المشي والعمل قلبه لا يكبره ولا يكبره وسئل  
الباقون قراءة القرآن في الاوقات التي يكبر فيها الصلوة افضل ام الصلوة على  
النبي عليه السلام والذكر الشيع فقال الصلوة على النبي عدم والدعاء  
الشيع افضل والقراءة في الحام ان لم يكن ثم احد مكشوف العورة وكان الموضع  
طاهرا تجوز جهرا او خفيا وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس  
وبكره الجهر وكذا تكرار القراءة في المسح والمقتل ومواقع الجحاسة وتكرار القراءة  
عند القبور عند ابي ج ولا تكره عند محمد بن قوله اخذ المشايخ رجل  
يكتب الفقه ويحسب رجل يقرأ القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فلا يقرأ  
على القاري لقراءته جهرا في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا  
لو قرأ على السطح في الليل جهرا الناس ينامون كذا في الخلاصة ولا يخلو  
عن نظر من يقرأ في البيت واهله مستغفون بالعمل يذرون في ترك  
الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والاقلا وكذا قراءة الفقه عند



قراءة القرآن ولو كان القاري في المكتب واحديجب على الماردين الاستماع وان كان  
اكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم بكونه للقيام ان يقرأ القرآن جماعة  
لتفنيها ترك الاستماع والاتصاف وقيل لا بأس به الكل في الفقه لثبوت  
والاصل فيه ان الاستماع للقراءة فرض كفاية على ما حققناه في الشرح جل  
يقرأه الى جنبه رجل يدسوا ويكره فقها ولا يمكنهم الاستماع للقاري  
فالانتم على القاري ولا يكره قيام القاري للمقارم اذا مستحقا للتفكير  
في الثبوت واستماع القرآن افضل من قرائته وكذا من الاشتغال بالقطوع  
لانه يقع قضاؤه والفضل من التقليل الجهر بالقرآن افضل ان يركن عند  
منعولين ما لم يخالطه رياء وتعلم المرأة القرآن من المرات افضل من تعليمها  
من الامم الغير المحرم وقيل يكره تعليمها منه لان صحتها عورة لذكره  
ولا بأس بتعليم كافر القرآن او الفقه رجاء ان يهدي لكن لا يثبت المحقق  
ما لم يقتل عند محمّد ومطلقا عند ابي س ومن تعلم القرآن ثم نسيه  
ياثم والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع  
ان يردّه الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضرر والا  
فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند علقته  
المشاخ لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن  
المغير في ام بلا خلاص ويكره تصغير المصحف وكتابتها بقرصين وكتابتها  
على ما يفرش وكتابتها على الجدران والمحاريب غير مستحسنة ولا بأس بتقلية  
المصحف وكذا انقطه وتفسيره واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ منه يجمل  
في خرقه ظاهرة ويدفن في ارض صاهرة ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقيل  
ان كواعد الاحبار يجوز استعمالها في جليد المصحف وكتب الفقه دون

كتب

كتب النحو ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز الاحتفاظ بها في الكون على  
حوال وهو فيه الضرورة **واما سجدة التلاوة** فاذا قرأ آية السجدة وهي  
في أربعة عشر موضعا اخر الاعراف وفي الرعد والقل واسرائل ومنهم من ولى  
الحج وفي الفرقن والتمل والم تنزيل وصر وفضلت والجم والانشقاق والعلق  
فانه يجب عليه ان يسجد ستر للصلوة الا ان الترجمة سجدة بين تكبيرتين  
مستحبتين وعند الشافعي ثمانية الحج فيها ومن ليس منها وعند مالك الثلث  
الاخيرة ليست منها وعند الائمة الثلاثة هي ستة وليس فيها رفع يدين ولا  
تشهد ولا سلام ويجب على التالي والسماع سواء قصد السماع اتم  
يقصد ويجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم يسجد بها  
الامام لا يسجد المؤتم ان سمعها بتلاوة لا تتبع وكوتلاها المؤتم لا يجب  
عليه ولا على من سمعها منه ممن هو معه في تلك الصلوة وعند محمد يسجد  
ها بعد الفراغ من الصلوة يجب وعلى من سمعها منه من ليس في صلوة الجماعة  
ولو سمعها المصلي من ليس في صلوة يسجد ها بعد الصلوة ولا يسجد فيها  
ولو سجد ها فيها لا تسقط عنه ولا تنفسد الصلوة ويجب على من سمعها  
من حالض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا من يالم في الصحيح ولو سمعها  
من الطائر او الصدى لا يجب ولو تهيج بها لا يجب عليه وعلى من سمعها وكذا  
لا يجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ وان تلاها او سمعها ركبا جازا او  
بالايماء وان تلاها او سمعها غير ركبا لا يجوز الايماء بها الا من عذر يسجد  
في الفرض ولو تلاها هو قادر على السجود فلم يسجد ها حتى يبرأ من مرض  
ونحوه جاز الايماء بها ولا يلزمه عاداتها اذ اصح كما في قضاء الصلوة يسجد  
ان يقوم فيسجد ها من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها يستحب ان يتقدم التلا

ركبا



واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها فلم تبدل المجلس والآية  
تكرر السجدة وتبدل المجلس حقيقى بان ينقل من مكانه في الفراغ او ما في حكمها  
بثلاث خطوات او اكثر وحكى بان يشترع في عمل اربعين اكل ثلث لقمان او شرب  
جرعات او تكلم ثلث كلمات من ان غير يقوم من مكانه والاحتياط الحقيقى ظاهر  
والحكمى هو الكرا بين اجزا وما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالسجدة  
والبيت والمناوت وكذا متى اقل من ثلث خطوات في نحو الفراغ اذا عرف  
هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرار اية كفت سجدة واحدة  
والا فلا من مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او ثمينين او شرب جرعة او  
او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى او نزل سدا ما او شئت طسا  
ثم كررها كفته سجدة واحدة بخلاف تسوية الثوب والدياسة والكراب  
والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد كاحا  
او بيعا او اخذ ذلك فانه لا تكفيه سجدة واحدة ولو اطال المجلس من غير ان يستقل  
بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو كررها كالباسا را  
يتكرر الوجوب بل يمكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يتكرر سواء كان  
في ركعة او اكثر وهو قول ابي س وهو الصحيح وعند محمد ان كررها في ركعة  
اخرى يتكرره التسفينة كالبيت ولو تبدل المجلس السامع دون الثاني تكرر  
الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل المجلس الثاني دون السامع تكرر على  
السامع ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح في الحاقى الاولى  
وفي الهداية وفتاوى قاض خان الثاني وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة  
على النبي ثم عده كراسم على القول بوجوبها الحكم السجدة في عدم تكرار  
الوجوب عند اتحاد المجلس لكن ينوب تكرار الصلوة دون تكرار السجود



والفرق ان الصلوة عليه عليه السلام بتقربها مستقلة وان لم يذكر بحال  
 السجدة فانها لا يقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية سجدة  
 ولم يسجد ثم شرع في الصلوة من غير تبدل المجلس وقراها فيها وسجد لها  
 كقصة هذه السجدة عن التلاوة وان سجد للاولى لم تكفي تلك السجدة  
 عن التلاوة وتبين وان لم يسجد للاولى والثانية حتى خرج من الصلوة  
 وفي التلاوة ان الاولى لا تسقط والاولى لا تسقط ولو تلاها في الصلوة ولا يسجد  
 ثم قرأها بعد ما سلم قبل السجدة الثانية ولا تكفي الاولى وقبل تكفي وقيل ان  
 يكلم بعد السلام قبل قرأتها تكفي الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة  
 ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى كقصة سجدة واحدة فقط  
 عنه الاولى ولو قرأ سجدة ثم معها في ذلك المكان من اخر ثم من اخر ولم  
 جرك قصة سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة او لا ظاهر الرواية  
 والمسبوق اذا سجد هاهنا مع امامه ثم قرأها فيما يقضي لا يسجد على مقتضى  
 قولنا في خلافه لم يسجد ولو لم يكن سجدها مع الامام يسجد اتفاقا رزنا  
 تلى آية السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلث آيات فان شاء تلاها  
 في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلال وان قرأ بعدها فوق  
 ثلث آيات فلا بد من السجود لها استقلال ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال  
 يكون ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع  
 فان كانت حتم السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيات او  
 كسورة بني اسرائيل ولا تشق فكذا ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان  
 يوصل بها سورة اخرى لا يكون ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في  
 يخاف منها وكذا في نحو الجمعة والعيدين الا ان يكون في آخر السورة

بحيث

بحيث تؤدي ركوع الصلوة او سجودها ينبغي ان لا يكون في الركوع لتؤدي  
 بالسجود من الخلع ويكون ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لا تبيته الفار  
 من السجود ولا يكون ان يقرأ سجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن السجدة  
 ان يقرأ معها آيات آية دفع التوهم التفصيل **المسألة** منها ما  
 الامامة الصلوة بجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة في البدع تجزئ  
 على العقول البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى  
 والادلة تساعد على ما ذكرنا في الشرح والاعذار التي تبين الخلف عنها  
 المرض الذي يبيح التيمم ومثله كونه مقطوع اليه والرجل من خلاف ومقلوب  
 المطر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا الاستحفاء  
 من سلطان او غريم وهو معسر او لا يقطع المش او نحو ذلك من الناس كالمأمور  
 اعلمهم بالسنة فان تساوا في العلم فاقراءهم فان تساوا في فهمها فاقراءهم  
 اكثرهم تحررا عن الحرم فان تساوا في الاوصاف الثلاثة فأكبرهم سنا فان تساوا  
 في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم تساوا  
 في الخمسة فقبل اصحهم وجهها وقيل نسبهم فان تساوا اقرع بينهم  
 ويكره تقديم انفاق كراهة تحريم وعند مالك لا تجوز تقديمه وهو رواية  
 عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديم العبد والاعراب وولد الزنا والاعمى والكرهة  
 فيهم وروى تلك الكراهة وفي المحيط لابن ابي عمير لا يعمى البصير ولو لم  
 ان العبد ولا عرا او ولد الزنا العالم فلا كراهة والمبتدع من يعتد به  
 على خلاف معتقد اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة  
 اذا لم يؤخذ ما يعتقده الا كمن ادى الى الكفر فلا يجوز اقتداء به  
 كقوله الروافض ومن يقدف القديفة او ينكر خلافة الصديق واصحابه

فصل في فرض الامة عند ركوع  
 واداء وعطا واربعة وقيل  
 فرض كفاية وقال محمد بن  
 ابي حنيفة ان الجماعة سنة مؤكدة  
 اعلم ان الجماعة سنة مؤكدة  
 لا تحصل الترك الا بعد  
 او غيره واولها الركوع  
 فبذلك السنة واخرها  
 وهو الطهر شرح

الغلاة ارفعون وصحتهم  
 اخر



اوسب الشيخين وكالجهمية والقدرية والمشبهة الفائلين بان الله تعالى  
جسم كالأجسام ومن ينكر الشفاعة او البرؤية او عذاب القبر او الكرم  
الكاتبين امامين بفضل عليهما ولا يسب من يجوز الاقتداء بهومع الكراهة  
وكذا من يقول انه تعالى جسم كالأجسام او يقول لا يرى مجلاله وعظمته عن  
اى سائر قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قبل المراءى من يظفر في  
دقائق الكلام وقيل من يريد ترك خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كفر  
محتة كفر خصمه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة وقيل  
غير كراهة اذ لم يتحقق منه ما تفسد الصلوة به على راي المقتدى ولا يصح اقتداء  
الرجل بالمرأة ولا بالتبني في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء القاري  
بالاهلي ولا الاتقي بالآخرس ولا مستور العورة بكشفها ولا غير المومى ولا المومى  
قاعدا بالمومى مستلقيا او على جنب ولا الظاهر بصاحب العذر ولا صاحب  
عذر بصاحب عذر اخر فان اتحد في العذر جاز ولا يقتدى المفترض بالنقل  
واقتداء المفويات بالفويات يجوز مثل الظاهر بالظاهر موافقة فيهما في  
القضاء والفتية ولا من صلى فضا من صلى فضا آخر ويجوز اقتداء المقتدى  
بالمقتضى ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه  
نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان ويجوز اقتداء الخائف بالخائف  
بالتأذير دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالناذر ولا يجوز اقتداء  
بالآخر ولو اشتركا في فاقة فافسد احدهما صح اقتداء احدهما بالآخر في القضا  
بخلاف ما لو افسد احدهما بعد الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء  
احدهما بالآخر ولا بالتأذير ولو صليا الظهر ونوى كل امامة الاخر صحت  
صلواتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء من صلى

بعد الظهر

بعد الظهر من صلى السنة قبلها كذا سنته العشاء بالترابح وكذا  
اقتداء من يرى الوتر واجبا عن يراه سنة عند محمد بن الفضل والافط  
عزم الجواز ويجوز اقتداء الفاسل بالماسح وكذا اقتداء المتوضي بالمشتم  
والقيام بالقاعد خلافا لمحمد فيهما وكذا اقتداء القيام بالاحد بغيره  
حدوثه كركوعه ولو لم يصل الى هذا الركوع فالأصح الجواز اتفاقا ويجوز  
امامة الخشي المشكك للنساء وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصلين  
وحد من جماعة وان فعلن يكره ان يتقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن  
كما اذا لم العاري المرأة ويجوز اقتداء المومى بالمومى ويجوز اقتداء الآخرس  
بالاهلي دون العكس الاخرس مع الاهلي كاهلي مع القاري وفي المحيطان القاري  
اذا كان على باب المسجد ويجوز المسجد والاهلي في المسجد يصل وحده ان صلوة  
جائزة بالخلاف وكذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الاهلي جاز للاهلي  
ان يصل وحده ولا تنظر فراغ القاري بالاتفاق اما اذا صلى القاري في جماعة  
والاهلي في ناحية وصالتهما متوافقة فقد ذكر ابو جازم عدم الجواز  
على قول ابي حنيفة وفي رواية الجواز الاول بناء على ما لو اقتدى قاري وامى  
بامى حيث تفسد صلوة الكل عند ابي حنيفة وعندهما صلوة القاري فقط  
ولا يجوز تقديم المؤتم على امامه خلافا للمالك والمعتبر موضع القدم  
حتى لو كان المقتدى اطول من امامه يقع سجوده قدام الامام لكن قدمه  
غير مقدم عليه يجوز المعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى  
غير متقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه  
يجوز ومن صلى مع واحد بغيره عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليهما  
وعن محمد بن الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف

الذي



انه يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلفا او عن يساره يكره وقيل لا ولو  
توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره يصف الرجال ثم النساء ثم  
النساء ثم الخنثى المشكل يقوم قدام النساء والترتيب بين الرجال والنساء  
ستة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حلت  
امرأة او صبىة مشتهة رجلا او قدمت عليه قدر ركن وصلواتها مطلقة  
مشتركة تحريمه واداء الاتحاد مكان وجهه لا حائل ونوت امامها فست  
صلوة الرجل فشرط المحاذات المفسدة عشرة على ما قالوا الا ان كونها بالغة  
او صبىة مشتهة وهوت تسع مطلقا او ثمانا وربع اذا كانت عيلة ونوت  
فلو لم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين الحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة  
فان كانت لا تعقلها لا تفسد الثاني ان يكون المحاذاة قدر ركن عند محمد  
اذا الركن معها شرط عند ابي سب الترابع ان تكون الصلوة مطلقة اعز ان يكره  
وجود فلا تفسد المحاذات في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الحاسنة  
الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجال  
او بنينا تحريمها على تحريمه ثالث فلا تفسد المحاذات فيما اذا صلى بالواحدة  
منفردين او مقتديا احدهما بالامام لم يقتد به الاخر السادس كون الصلوة  
مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل املاها او كان لهما اماما فيما  
يؤديانه تحققا كالمقتدين او تقدير كالاخفين بعد فراغ الامام فلا تفسد  
في المحاذات اذا كانا مسبوقين قلما الى قضاء ما سقا السابعة اتحاد المحاذات  
لو كان احدهما على دكان قدر قامة والاخر على الارض لا تفسد التلوة قدام  
الرجل فلو اختلفت بان كانا بصلين وجوف الكعبة كل منهما الى جهة  
غير جهة الاخر لا تفسد المحاذات الثامسة عدم المحاذات بينهما حتى لو

بينهما

بينهما اسطوانة ونحوها لا تفسد والفرجة التي تسع انسانا كالحائلي العاشر  
ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان لم ينوها لا يفسد اقتداؤها به  
فلا تفسد محاذاتها وقيل محاذات الامم مفسدة كالمراة وهو غير الصحيح  
ويشترط للتحقة الاقتداء الاتحاد مكان الامم والمقتدى حكما فلو كان بينهما  
حائط فان كان قعيرون القامة ذليلان فغير من اليد على ما بين النساء  
لا يمنع والافلا فان كان فيه باب كوة يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح  
فكذلك لا يمنع فان كان الباب مسدودا او الكوة صغيرة لا يمكن التقرب منها  
او مشبكة فان كان لا يشبه عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على النساء  
الحلو قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر بان كان عرضا  
طويلا وليس فيه تقبض وان لم يكن بينهما حائط ولكن بين المقتدى  
وبين المقتدى قدامه بعد فان كان اقل مما يمكن فيه صف وبقية المحلة لا يمنع  
مطلقا وان كان مقدرا ما يقوم فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج  
المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل اتصال من وراءهم  
بين قدامهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل له الاتصال بالاتفاق  
وكذا الاثنان عندهما خلافا لا يوس فان الاثنين عنده كالثلثة في ذلك  
وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما وفي حكم محاذات النساء وقد قالوا  
ان المسجد اذا كان كبيرا جد المسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة  
وقام المقتدى واقضاه من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح  
المسجد فالكلام فيه كما لو اقتدى من وراء البدار وكذا المقلدته ولو اقتدى  
على جداريته متصلا بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو  
قام سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على دكان



خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جازوا الا فلا ولو كان بين الامام والمقتدى  
 في الجامع او غيره منهم فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع والصحیح  
 ان الصغير ما لا يمكن سيرا لزورق وان امكن فهو كبير **فصل في العبد المجدد**  
**في الحكم** **فصل** وما يتابع المقتدى في الامام وما لا يتابعه لاحلاف في لزوم  
 المتابعة في الاركان الفعلية واما الركن القولي وهو القراءة فلا يتابعه  
 عندنا بل يسمع وينصت سواء كان يجهر الامام بالقراءة او لا وعند الشافعي  
 يلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف صوت الركعة وعند  
 مالك واجل في المخافة دون الجهر اما جواز القراءة خلف الامام فقال به  
 محمد في الترية وعندهما يكره ايضا كراهة تحريمية وفي حاشية القراءات  
 يتابعه اي ياتي به المقتدى كما ياتي به الامام ويبني على لزوم المتابعة في الاداء  
 المقتدى لو رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا  
 يبرئ ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يسجد  
 المقتدى ثلثا فالصحیح انه يتابع الامام اما لو قام الى الثلثة قبل ان يتم  
 المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقام جاز وكذا لو سلم في  
 الفقرة الأخيرة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم  
 يتم جاز ولو سلم قبل اتيان المقتدى بالصلوة والتعاين يتابع لانها مست  
 والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام الفقرة قبل تمام المقتدى <sup>التشهد</sup>  
 يتمه ويسلم بخلاف ما لو حدث الامام عدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل <sup>كان</sup>  
 قد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد تحت صلوة والا فلا ولو ركع في الوتر قبل  
 ان يتم المقتدى القنوت يتابعه ان كان قرا شيئا وان لم يقرأ شيئا يقرأ <sup>بمنه</sup>  
 ما لا يفوت الركوع معه وفي النظم الزندوسى خمسة اشياء اذا لم يفعلها الا

لا يفعلها

لا يفعلها القنوت وتكبيرات العبد بن والفقرة الاولى وسجود التلاوة  
 وسجود السهو واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابع القوم لو زاد سجدة  
 او زاد على احوال الصحابة في تكبيرات العبد وكان المقتدى يسمع التكبير <sup>فلا</sup>  
 على الاربع في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا <sup>فلا</sup> فاعتد على الرابعة  
 ينتظر قاعدا فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه فان  
 الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يفتد على الرابعة فان  
 تابعه وان قيد الخامسة بالسجدة فسدن صلواته جميعا ولا يعيد المقتدى  
 تشهد وسلامه وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم  
 رفع اليدين في التسمية والثناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السجود  
 لا يفعلها المقتدى ايضا عند محمد خلافا لابي س وتكبير الركوع والسجود  
 والتسبيح فيهما والتسبيح وقراءة التشهد والسلام وتكبيرات التثنية  
**فصل** في قضاء الغوايت من ترك الصلوة لزمه قضاءها سواء تركها  
 بعذر غير مسقط او غير عذر ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين  
 الغايتية والوقفية وبين الغوايت شرط عندنا خلافا للشافعي الا انه يسقط  
 بالنسيان وبضييق الوقت وبكثرة الغوايت فلو صلى ذكر ان عليه فائتة  
 قبله فسد فرضه فسادا موقوفا عندا في خيفة وبات عندهما وهو في  
 الوقف عنده انه اذا لم يقض الغايتية حتى صلواتها وباتت عندهما ومعنى  
 الوقف عنده هو ذكرها عدا الكل صحيحا مثاله فائتة صلوة الفجر فصل الظهر  
 والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو ذكر الغايتية في كل  
 واحدة منها فانه الحسب فاسدة فسادا موقوفا عندا فان صلى الظهر  
 من اليوم الثاني قبل ان يقضي الفائتة صححت الظهر الخمس قبلها وان قضى الغايتية



قبل ظهر اليوم الثاني تقرضاد الخس هذا معنى قوله صلوة تصحح خسار  
 صلوة نفسد خسافا التي تصح هي ظهر اليوم الثاني اذا اديب قبل الغاية  
 والتي نفسد هي الغاية اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في خلال  
 الصلوة كالذكر في آياتها في الحكم المذكور وان استمر النسيان الى ان يسلم صح  
 سقوط الترتيب بالنسيان وضيق الوقت بان يكون ما بقي من الاسباع الفاتية  
 والوقتية معا بل كان بحيث لو صلى الغاية يخرج قبل عام الوقتية سقط  
 الترتيب فقدم الوقتية ولو كان الفوايت متعددة والوقت يسع جعلها  
 مع الوقتية دون كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاتت العشاء والوتر  
 وتبقى من وقت الفجر ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ان  
 ح ثم يصلي الفجر ثم المعبر حقيقة انساع الوقت لا غلبة للظن حتى لو ظهر من  
 العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها في الوقت سعة يكررها الى ان تطلع الشمس  
 وفرض ما يلي الطلوع وما قبله تطوع وقبل بصر في العشاء فاطلعت قبل  
 الفراغ صحت فجزوا الا فلا كذا في شرح الزاهدي ولو قدم الغاية عند ضيق  
 الوقت صح لكنه ياء ثم المراد بضيق الوقت اصل الوقت لا الوقت المنقح  
 حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضاء  
 تقع العصر في الوقت المذكور يسقط الترتيب عند حسن بن زياد لا عندنا ومحمد  
 لوافقه في رواية ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامها سقط الترتيب  
 بالاتفاق فصلى العصر بواخر الظهر الى ما بعد الغروب ولو شرع في العصر  
 الشمس جاز ذكر للظهر ثم غريت وهو فيها اتمها وقال ابن ابي يونس  
 ثم ترتيب ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت  
 وهو ذكر الغاية واطل حتى تضيق او خرج لا تنقح قال الزاهدي ويرى

الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية الا بالتحفيف في قصر القراءة والافعال  
 ويقصر على اقل ما يجوز به الصلوة والكثرة المسقط للترتيب ضرورة الفوايت  
 ستخرج وقت السادسة وعند محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة  
 والاول هو الصحيح ثم الفوايت نوعان قديمة وحديثة فالجديدة تسقط  
 الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة كن ترك صلوة شهر  
 ثم ندم وشرع يصلي لم يقض تلك الصلوة حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى  
 ذكر الغاية الحديثة لم يجز البعض وجعل المانع من الفوايت كان لا يكون  
 وجوزوا الاكثر من وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوايت حتى زان الكثرة  
 صاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم قضاهما حتى في اقل  
 من ست ثم صلى الوقتية ذكر المانع لم يجز عند هؤلاء الاصح الجواز  
 لان الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة  
 ما لم يقض جميع الفوايت ترك صلوة من صلوة يوم وليلة ونسيها ولم  
 تحريه على شيء يجيد صلوة يوم وليلة لم يخرج عما عليه بنقيان وان ترك  
 صلواتين من يومين ونسيهما يجيد صلواتها يومين وكذا لو نسي ثلث  
 صلوة من ثلثة ايام او اربع من اربع قال عمر بن ابي غر وسالت محمد بن  
 نسي سجدة صلواتية ولم يدبر من اي صلوة هي قال يجيد الخمس قلت فان  
 خمس صلوات من خمس ايام قال صلوة خمسة ايام صلي العشاء ثم  
 بلغ قبل طلوع الفجر ثم اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابا  
 حنيفة فاجاب به بذلك فقضاها ومن فاته صلوة في الصحة قضاها  
 في المرض بحسب حاله يتم او يعود او اياما فان صح بعد ذلك لا يلزمه اعادتها  
 والاول قضاء الغاية في البيت ستر الذنوب ستك في صلوة اذ صلاها



ان كان في الوقت يصلها وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ومن  
ساق وعليه صلاة فاصحى على ما يعطى الكفارة صلوة لزم يعطى  
لكل صلوة كالفطرة والموت كذلك وكذا الصوم وانما يلزم تنفيذهما من  
الثالث وان لم يوض فترجع به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوة كثيرة  
والخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع من صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا فقير  
ثم يدفعها الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل امرأته حتى  
يستوعب الصلوة ويجوز اعطاؤها لفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين  
والظهار والافطار لو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح كذا في التاتارخانية  
ومن اراد ان يقضي الصلوة التي صلاها فان كان لاجل نقصان دخلها فحسن  
والا فقيل بكونه وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لا يقبل **مسألة** في صلوة المسافر  
اقبل مدة السفر عندنا مسافة ثلث ايام من اقصر ايام السنة بالسير الوسط  
وهو مشى الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف يومئذ  
واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتد بالتقدير بالفرسخ لكن قال  
المرغيناني وعامة المشايخ قدرها بالفرسخ فقليل احد وعشرون فرسخا  
وقيل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال المعتزلي في مجموع  
الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير في سيرا وسطا  
مسافة ثلثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او قرية ناولا الذي  
الموضع بينه وبين المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران  
ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة  
عن المصر قد كانت منفصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها وان جاوز العمان  
من جهة خروجه وكان بحذاء محلة من الجانب الاخر يصير مسافرا ما فاء

المصر

المصر فلان بينه وبينه اقل من غلوة ولم يبلغها من روعة تعتبر بمجاورة  
ايضا والافلا ثم للمسافر احكام يخالف فيها الفقير كالباحة الفطر في رمضان  
امتداد مدة السج ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية  
ومن ذلك قصره وان كان يوم من الصلوة فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر  
عندنا لا يلزم حتى انه يكره الا تمام وان اتم فان قعد في الثانية قدر الثلث **مسألة**  
والاخر بان نافذة له ويصير مسيئا لتأخير السلام وكونه يني النفل على تحية  
الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فرضا في الفجر والجمعة وكذا  
لو ترك القراءة في احدى الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل  
وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر وقرية غير طنه  
ولا يشترط نية الاقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة  
عشر يوما لم يزل حكم السفر كذا ان نوى خمسة عشر يوما لكن بموضعين  
ككتبة ومثلي لا ان يكون بيتوته في احدهما وان كان يقول غذا اخرج او بعد  
غدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي  
الغياثية للمسافر اذا دخل مصر على عزمانه متى حصل عرضه خرج لا يصير  
مقيما الا اذا كان مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه  
يصير مقيما وان لم ينو الاقامة ولا تصح نيته الاقامة من العسكر في دار  
الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح منه ولا تصح نيته الاقامة  
في الصحراء الا من اهل الاخبية فانهم لو نزلوا في موضع ونووها وعندهم  
عن الملاء والكل ما يكفيهم مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه و  
نوا الذهاب الى موضع بينه وبينه مسافة السفر صاروا مسافرا  
والافلا الحافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامة ولو خاف فقره منهم



يريد سفر ثلثة ايام تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر في السفر  
والاقامة نيته الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع  
زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره والاستاد مع تلميذه ولا  
فرق في الجندی مع الامير بين ان يكون مرتزقا من الامير او من بيت المال  
وقد اقره السلطان بالتوجه معه وهو الصحيح بخلاف المتطوع بالجهاد ومن  
حمل رجا ظلا ولا يرى المحمول ان يذهب به فان ساله فلم يجبه ولم يمتحن  
ليس ثلثا ثم يقصر وكذا السير في يد العدو ولا ينبغي ان يكون كل تابع اذا  
لم يعلم قصد متبوعه وساله فلم يجبه فانه يحمل بالاصل الذي كان عليه  
من اقامه او سفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال بسبب من الاسباب  
بغيره السؤال مع عدم الاخبار والمديون ان جسه غرمه ان كان معسر  
يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقصر اولم يعزم  
فان عزم ان لا يقصره يتم بغيره نيته الاقامة كذا في المحيط وعنه ان يسف  
ان كان مفسرا يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه على اداء العيدين  
شركيين مقيم ومسافر ان يتهايا خذمتهم في نوبة عيدين ويقصر في نوبة  
الاخر وان لم يتهايا يفرض عليه ان يقعد على راس الركعتين ويتم احتياطا  
وهذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا في الوقت ولا خارجة والخليفة  
كغيره ان طاف في ولايته بلا نيته سفرية وان قصد مسافة السفر فيها  
يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لان النبوة والسلام والمظفر  
الراشد بن كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة كمن خرج قاصدا  
مدة السفر قاصدا في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام  
لا يقصر وكذا الضبي اذا خرج مع اسببه فبلغ في الطريق وقد بقي الى

مقصده

اقل من ثلث والمختار في الكافة انه يقصر بخلاف الضبي وقيل  
يقصر من الحائط اذا ظهرت وقد بقي الى مقصده اقل من ثلث ثم يخرج  
ثم اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا فهي قابلة للتغيير من صفة الصفة  
بتغيير حال العبد ما لم يؤد فاذا خرج تفررت في الذمة على ما كانت عليه  
من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت بحيث لا يتغير  
قدر ما يسهل قوله الله اكبر وصلوة المسافر تتغير من الركعتين الى الاربعة  
بنية الاقامة مادام في الوقت وكذلك بالاقتداء بالمقيم ان يتم الاقتداء  
فلما اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح وزمته الاقامة واقتدى بخارج  
الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في زمته ركعتين فلا تتغير بالاقتداء كما لا تتغير  
بنية الاقامة فيلزم اقتداء المفترض بالمتفضل في حق الفعدة ولو اقتدى  
به في الوقت ثم فسدت صلوة فانه يصلي ركعتين لزوال الاقتداء ولو اقتدى  
المقيم بالمسافر صح في الوقت وحارجه واذا صلى المسافر ركعتين يسلم ويقوم  
المقيم فيتم صلوة بغير قراءة في الاصح وقيل بقراءة ويستحب للمسافر ان يسلم  
ان يقول لا تمواصلونكم فانا قوم سفرا وان مسافرا ومن فاتته صلوة وهو مقيم  
فمسافر قضاهما اربعاً ومن فاتته صلوة وهو مسافر فاقام قضاهما ركعتين  
لما تقدم والوطن اما اصلي او وطن اقامه او وطن سفر فالاصلي هو  
مولد الانسان او موضع تاهله به من قصده التخيير لا الارحام اعم  
اما لو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنا له  
وفي المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فقوله او توطن  
فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الارحام وان لم يتاهل ولو تزوج المسافر  
ببلد ولم ينو الاقامة به فقل لا يصير مقيما وقيل يصير وهو الوجه ولو كان



اهل بيدها فاتيها اذ دخل صار مقبلا فان ماتت زوجته في احداهما اوتى  
له فيلها وودعها وقيل لا تبقى وطئها وقيل تبقى وطن لا قامت مانوى  
فيه الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل  
ووطن السفر مانوى فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوما من ذلك وتبقى  
وطن السكنى والمحققون على عدم اعتبار وطئهم الا على يتقضى بئله  
حتى لو كان له وطن اصلي فانتقل عنه فاستوطن غيره خرج عن كونه  
له حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاقام ما لم ينوى الاقامة ولا يتقضى  
بوطن الاقامة ولا بالسفر ولما وطن الاقامة فينتقض بوطن اقامة  
اخرى لم يكن بينهما سفر وكذا ينقض بالسفر ان لم يطأ عليه وطن  
اقامة اخرى ثم السفر ليس بشرط للثبوت الوطن الاصل بالاجماع وكذا  
لثبوت وطن الاقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه شرط حتى لو خرج  
من مصره لا يقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما  
بها لا تنصرف وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدة اقام  
بقرية لا تنصرف وطن اقامة له وفي ظاهر الرواية تصير في التصورين  
ويؤخذ للمسافر ترك السنن وقيل لا ولا عدل ما قاله الهندواني ان  
ان فعلها افضل حالة التزول والترك افضل حالة السير الاستة الفجر  
والعاصم والمطيع في سفره في الرخص سواء عندنا وعند الشافعية ليس  
للعاصم بسفر كالباقى في سفره كقاطع الطريق ان يترخص بالرخص المشرقة  
للمسافر ولا يجوز الجمع عندنا بين صلوتين في وقت واحد سوى الظهر  
والعصر بقرية والمغرب والعشاء بمنزلة واحدة وعند الشافعية يجوز الجمع بين  
الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد عند السفر والمطر

تقدما وتأخير بان يصلي المتأخرة في وقت المقدمة او يؤخر المقدمة  
فيصليهما في وقت المتأخرة والدلائل في جميع ذلك المذكور في **فصل**  
في صلوة الجمعة صلوة الجمعة سائر الصلوة فرض عين على من استطاع <sup>الطهارة</sup>  
ولها شروط الوجوب زائدة على شروط سائر الصلوة من الاستطاعة والعقل  
والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفساء وشروط الاداء زائدة على شروط  
سائر الصلوة من الطهارة وغيرها ما شرط الوجوب فستة اولها  
الذكورة فلا تجب على المرأة والثاني الاقامة فلا تجب على المسافر الثالث  
الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه وقيل  
يختبر المكاتبة تجب عليه وكذا معتق البعض دون المأذون وقيل لا  
للمسناجر ان يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع لكن يسقط عنه الاجر  
قدر اشتغاله ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عند شئ الرابع الصحة  
اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او بطؤ البر  
بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف على الشئ الخامس سادته  
العينين فلا تجب على العمى مطلقا وعندهما ان وجد اقل واحد لا تجب على السام  
سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من  
المرض كالمريض ان بقي المريض ضايعا بذهابه على الاصح فالمرضى من جملة  
الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من ظلم ونحوه  
والمطر والبلع والوجل ونحوها فهو لا الذين لم يستكملوا الشرط لا تجب  
عليهم الا انهم لو حضروا وصلوها اجزأتهم عن فرض الوقت كالفقير  
اذ حج ولما شرط الاداء فستة ايضا الاول المصير فناءه فلا تجب في القربى  
عندنا واختلفوا في تفسير المصير والصحيح ما اختاره صاحب الهداية



انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود والمراد القدر  
على اقامة الحدود صرح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع  
المذكور ذا اسكل ورسايق صرح به فيها ايضا الا ان صاحب الهداية  
تركه بناء على ان الغالب ان الامير القاضى شأنه القدرة على تنفيذ  
الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسايق واسواق <sup>لصلاته</sup>  
والمسجد الجامع ليس بشرط فتجوز في فناء المهر وهو ما اتصل به مقدار  
من ركض الخيل وجميع العساكر المناضلة ودفن الموتى وصلوة الجنائز  
وتجوز ذلك وتجوز اقامتها بمسجد في الموسم اذا كان هناك الخليفة او امين  
الحجاز خلافا لغيره بخلاف ما اذا لم يكن امير الموسم اي امير الحاج فانها بالاقا  
لا تجوز ولا يصلي بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج واما  
تجوز اقامة الجمعة في مصر في موضع واحد اكثر في ظاهر الرواية عن  
ابي حنيفة عند كقول محمد انه تجوز في مواضع متعددة فيل وهو  
الاصح وعن ابي يوسف تجوز بموضعين لا غير الا ان يكون بينهما نهر فاصل  
ثم على القول بعدم جواز التعدد لو تعدد في الجمعة <sup>عنه</sup> لمن سبق قيل بالفراغ  
والصحح بالافتتاح فان صلوا معا او وقع الاستنباه فسد صلوة كل  
وعن هذا وعن الاختلاف في مصر قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز  
الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنية اخر ظهر ركعت وقتة ولم تسقط عن  
بعد حتى ان حجت الجمعة وكان عليه ظهر يقطع عنه والافضل الاول ان  
بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فان  
صحت الجمعة يكون قد ادى سنتها على وجهها والافضل صلى الظهر مرة  
ويستغني ان يقرأ الشورة مع الفاتحة في الاربع التي نية اخر ظهر ان يكن

عليه قضاء فان وقع فريضا فالسورة لا تنصرف وان وقع فريضا فقرة السورة  
واجبة ومن هو في طرف مصر ليس بينه وبين مصر فرجة بل الثانية  
متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين مصر فرجة من المزارع و  
الماء في الجمعة عليه وان كان ليسمى التداء وعند محمد ان يسمع التداء  
فعليه الجمعة وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث في وقتها  
لزمه وان نوى الخروج قبل دخوله لا يلزمه وان نواه بعد دخوله وقتها  
لا يلزمه وقال الفقيه ابو الليث لا يلزمه وهو مختار قاضى خان اذا قرأ في  
الضيق الثاني من الظهر العصر العشاء الفاتحة والسورة ساهيا لا  
عليه قاضى خان والشه الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذن له  
السلطان ولو قلد العبد على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز والمقلب الذي  
لا منشور له اذا كنت سيرته في الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها ليس  
للقاضى ان يصلي بهم اذا لم يؤمر به صريحا او دلاله وكذا صاحب الشريعة وعن  
ابي يوسف تجوز لصاحب الشرطة ان يصلي بهم دون القاضى فان كان والى  
المصر فيصلي بهم خليفة قبل اتيان الاخر متح وكذا لو صلى القاضى او صاحب الشرطة  
فان لم يكن احدهما هولا فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود  
احدهما لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا ولومات الخليفة وله  
امراؤا على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لا يقوم  
ينفروا بموتة ولو شرح المامور بها فيها ثم حفروا مكانه صلى عليها ولو  
حضر قبل شروعه لا يصح والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها باقامتها  
لاقامتها والمأمور بجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف  
بخلاف القاضى ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة والصلوة على



حقيقته في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس الشرط الثالث  
الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر الصلوة ووقتها ووقت الظهور  
اجماعا ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل ولا بعد دخوله وقت  
العصر خلافا لما لك ولو خرج الوقت وهو فيها ليستأنف الظهور ولا ين  
عليها خلافا للشافع الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور وشروطها  
كونها في الوقت لا تصح قبله ان يكون بحضرة الجماعة فاو خطبته  
ثم حضرت الجماعة فصلى بهم ولا يجوز ولا يشترط الاحتضار عند حاله  
لا استماعهم لها بعد ان يكون جهرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا متفرقين  
وركنها مطلق ذكر الله تعالى نيتها عند اتي ح وعندها ذكر طويلا يسي  
خطبه وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وستر العورة وسنتها  
كونها خطبتين يجلس بينهما يشتمل كل منهما على الحمد والشهد  
والصلوة على النبي عليه السلام والا في كل آية والوعظ  
والثانية على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدل الوعظ فهذه كلها  
فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله ونحو  
ذلك اجزاء اذا كان على قصد الخطبة عند اتي حنيفة بخلاف ما لو  
عطس محمد لاجله فانه لا يجزئ عنها ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة  
بكلام الدنيا ولو خطب ففقر من كان حاضرا وجاء اخرون فصلى بهم اجزاء  
ولو خطب ثم ذهب فتوضا في منزله ثم جاء فصلى يجوز وتقدي في  
فاغتسل استقبال الخطبة وقيل في التقدي لا يستقبل ولو خطب جنب  
فاغتسل استقبال الكافي في شرح الهداية السروي الشرط الخامس الجماعة  
واقليم ثلثة سوى الامام وعندي يوسف اثنا عشر سوى الامام و

عند الشافعي

عند الشافعي اربعون وهو ظاهر من هذا الحديث وعند مالك من يقر بهم قرية  
وقر واية ثلثون ويشترط كون الجماعة رجالا اعتقلا فلا تنفذ بالنساء  
والصبيان لا كونهم احرارا او مقيدون فتعقد بالعبد والمساكين وتصح  
لما منهم فيها وكذا المراهق وخوهم من الموزون خلافا للجمهور لا تصح  
امامتهم من لا يجب عليهم فيها ويشترط بقاء الجماعة الى الشجدة الاولى عند  
اتي ح ولو نفر واقبلها او نقصوا استقبل من بقي الظهور وعندها يشترط  
بقاؤها الى تحريمه ولو نفر وابتعدوا تم من بقي الجمعة وعند مالك في طيفاق  
الى حدود قدر التشهد فيها الشرط السادس لاذن العام حتى لو ان السلطان  
ونحوه اغلق باب قصره وصلى فيه عسمة لا يجوز الجمعة وان فتحه واذن للناس  
بالدخول جازت سواء دخلوا او لا ويستحب التكبير الى الجمعة والغسل والتطيب  
والسواك وليس بحسن الثياب ويجب التسبيح وترك الاستغفار بالاذن الاول  
وهو الذي على التادة بعد دخول الوقت وقيل الذي بين يدي الخبر والاول  
اصح واذا بعد الامام المتبرع يجب على الناس ترك الصلوة النافلة وترك  
الكلام عند اتي حنيفة وقال ابياح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره للخطيب  
بخطب قراءة ورد السلام وتسميت العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل اذا  
قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فعن اتي حنيفة ومحمد  
انه ينصت وعن ابي يوسف انه يصلي سرا وبه اخذ بعض المشايخ والاكثر على  
انه ينصت وفي الجمعة لو سكت فهو افضل وعن ابي حنيفة اذا عطس محمد الله  
في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا الوشمت اورد السلام في نفسه جاز  
وكذا الوشاد براسه او عينه او يمه عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح  
ان لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الى ان يشرع في مدحه الظلمة فلا يجب



ولذا ذهب بعضهم الى ان الجوع في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلمة  
لكي الصحيح ان القرب افضل والبعيد يجب عليه الانصات في الصحيح  
وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتابه ويصلي  
بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين يديه الاذان الثاني  
القوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرتم الآن انهم يستقبلون  
القبلة المخرج في نسوية الصفوف كثرة الزحام كذا في الشرح الهداية للشرقي  
واذا فرغ من الخطبة اقاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف فيهما  
قد رما يقرا في الظهر **المسائل المتفرقة** ومن ادرك الامام فيها صلى معه  
ما ادركه وبني عليه الجمعة ولو ادركه في التشهد او في سجود الشهو قال محمد  
ان ادركه ركوع الثانية بنى عليه الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بنى  
عليها الظهر واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عندنا خلافا  
للسنن في واحد وكل بلد فتح بالسيف يخطب فيها بالسيف مكته والتي اسم  
اهلها طوعا كالمدنية يخطب فيها بالسيف وفي اليمن يسلم في الخطبة  
الثانية دون الجهر في الاولى ويكواشد الكراهة وصف السلطين بالخير  
فيهم لان فيه خلطا لصادقة بالعصية وهي الكذب ومن صلى الظهر يوم  
الجمعة قبل صلاة الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلافا لغيره الثالثة  
لكنه يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان بداله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه  
ابوها قبل الفراغ منها بطلت ظهره يخرج التبعي سواء ادركها او لا حتى انه  
يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بداله ان يرجع فرجع و  
ابو يوسف ومحمد لا تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة  
ولو كان من صلى الظهر عذرا كالسافر ونحوه فسي ايهما قبل لا تبطل ظهره

بالتبعي

بالتبعي اتفاقا والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المذود وغيره ولو كان  
في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض والذي ينبغي  
انه ان شرع في الجمعة ينتقض ويكره للمؤذنين والمسجدين اداء الظهر جماعة  
جماعة في المصربوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده  
ويستحب للمريض ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء الله في  
كل ساعة والاولى ان لا يصلي الجمعة الا من خطب ولو صلى غير جاز وان تذكر  
الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي الفجر ان كان في الوقت سنة  
فان الله للجمعة صلى الظهر قال محمد ان خلف فوف الجمعة ولا يقطعها ومن  
حضر المسجد ملان ان تخطي يؤذي الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذي احد  
بان لا يطاء ثوبا ولا جسدا لابس بان يتخطى ويدنو من الامام وذكر الفقيه ابو  
جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتخطي ما لم ياخذ الامام في الخطبة ويكره ان لاخذ  
فعلى هذا حوار التخطي مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤذي احدا والثاني  
ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا  
اما ان لم يجد وفي القدام مكان خال فله ان يتخطى اليه الضرورة ويكره  
تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال المفصل لا سيما  
في ايام الشتاء ويكره السفر بعد العدا الزوال يوم الجمعة قبل ان يصلها  
ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح **فصل** في صلاة العيد صلاة العيد  
واجبة على من تفرغ عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط ان  
جميع ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط  
لها بل هي سنة بعد ما ويستحب يوم الفطر ان ياكل شيئا قبل الصلوة  
والاولى ان يكون تمران تيسر الا في حوائج يوم الاضي يؤخر لاهل

مطلوب  
لراصة تطويل الخطبة



الما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من تضحك في حق غيره والاول اصح  
والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك ويستحب اداء  
صدقة الفطر قبل الصلوة الى الفطر ويستحب التوجه الى المصلي ماشيا  
ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي  
يوم الاضحي اتفاقا ويوم الفطر لا يجهر به عند ابي حنيفة وعندهما جهر  
وهو رواية عنده والخلاف في الفضلانية اما الكراهة فتعني عن  
الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوضوئه الى المصلي وقيل لا يقطع مالم يفتتح  
الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت الصلوة  
بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة يصلي الامم بالناس كغيره بلا  
اذان ولا قامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويتنفل  
ثم يكبر ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قد تسمع  
ويرفع يديه عند كل تكبيرة معلن ويرسلهما في اشانهن ثم يضعهما  
بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام  
الى الركعة الثانية ابتدئ بالقراءة ثم يكبر بعد ذلك تكبيران على هيئة  
تكبيره في الاولى ثم يكبر ويركع فالرواية في كل ركعة ثلث عندنا والفرقة  
في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر  
قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خمسا وفيهما  
بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا وفي رواية  
فيهما بعد التكبير ثم يحطب بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير  
بحكم في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحي احكام الاضحية ويكبر  
التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة ويكره

فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب  
تكثير اليهود ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حذر  
عذر منع عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من الفطر قبل الزوال  
وان منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف لا يقي  
فانها اضل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني  
وكذا ان اخرها بعد الزوال الى اليوم الثاني والثالث جاز لكن مع الاستئذان  
لا يصلان بعد الزوال على كل حال **فخرج** المخرج الى المصلي وهو الجنبات  
سنة وان كان يسمعهم الجامع عليه علمه المشايخ ويجوز اقامتها  
في المصروفاته في موضعين او اكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة ويكره  
ادراك الامام ركعا كبر الاحرام ثم العيدان من اذيدركه في الركوع  
ويكبر برأى نفسه لا يرى امامه وان خاف فوت الركوع مع الامام كعب  
وكبر العيد في ركوعه وعن ابي يوسف ترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع  
ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه وان رفع الامام راسه سقط عنه ما في  
من التكبير ان غلبت في الركوع ولا في القومة ويتبع امامه في التكبير  
وان خالف رايه الا ان جاوز احوال الصحابة وهو سماع التكبير فانه لا  
يمنع فان لم يسمع تكبيره وان سماع تكبيره وانما سمع المبلغ يتبعه  
جاء الاقوال ان ينوي بكل ركعة الدخول في الصلوة وكذا لا يحق  
يكبر برأى الامام بخلاف المسوق وان نسي التكبير في الاولى حتى قراء  
بعض اولها ثم تذكر كبره ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد الفاتحة والسر  
يكبر ولا يعيد القراءة سبق ركعة بقراءة في قضاء ما سبقه من الصلوة  
يكبر وقيل بالعكس والاول هو ظاهر الرواية النسابة ان اردت ان يبين







الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجزى من ثيابه عندنا وعند الشافعي  
 انه يغسل في قميصه وتستر عورتة الخليطة فقط في ظاهر الرواية وفي  
 رواية تستر كل عورتة من السترة الى الركبة وهو الصحيح <sup>في الرواية</sup>  
 ويلف الغاسل على يده خرقة لا يستخانه وقال ابو يوسف لا يستر حتى يصلح  
 بوضئه فيبدا بغسل وجهه ولا يغمض ولا يستشق عندنا خلع  
 للمنا في كل عيش اسنانه ولها نية وشفتيه ومخبره بخرقه يلفها  
 على اصبعه ويضع راسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا  
 يؤخر غسل جلبيه هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة لما لا  
 لا يعقلها فلا يؤضأ على ما قالوا ثم يغسل راسه وجليته بالخطمي العراقي  
 من غير شرج ثم يفيض عليه ماء على سبيل او خطمي او شنان قبل طمحه  
 وهو الخرض او يصابون ان تيسر شي من ذلك والا فمسخن قراح وغسل  
 ثلثا يوضع كل مرة على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن حتى يصل الماء  
 الى تحتة ثم على شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكب على وجهه  
 ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد المراتين ويسند الى صدره  
 او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحا بطنه ويقفان خرج منه شيء الى  
 ولا يعيد غسله ولا وضوءه في البدل يغسل في المرة الاولى بالماء القراح  
 بموضه ليتبل بدنه في الخامسة التي عليه وفي الثانية ماء السدين او ما جرى  
 مجراه وفي الثالثة بالقراح ويشترى من الكافور ولا يؤخذ شيء من شعر قبل  
 الميت ولا من ظفره ولا يحنن وقيل ان انكر ظفره فلا لباس ياخذ وليس  
 في غسله استعمال القطن وقيل يحنن ثم ومسح بوجوهه ويوضع على يده  
 وقيل يحنن بخارقه كأنه وفه وجوز بعضه في برونه واستقر

مشايخنا

مشايخنا قاله قاضي خان واذا تم غسله بنسف ثوب وجعل  
 المخطوط على راسه وحيته ويكره الزعفران والورسي في حق الرجال <sup>فعله</sup>  
 الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته وانه ويدا وركبته وقده  
 ثم غسل الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفعه فروض كفاية ولو  
 امرأة بين الرجال ييم ولا يغسل فحرمها يتيمها بيده والاجنبى بحرقة  
 وكذا الرجل بين النساء ييم ولا يجزى العلق عن الغسل الاولى او في  
 في الغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الاقامة  
 والورع وينبغي للغاسل ومن حضر اذا راى ما يجب للميت ستره ان  
 يستره ولا يجد من من العيوب الكائنة قبل الموت او الحادثة بعده  
 كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان منتهورا ببدعة فلا لباس يذكر ذلك  
 تحذير الناس من بدعة وان راى حسنا من امارات الخير وقضاء  
 الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب له اظهاره والستة ان يكفن الرجل  
 في ثلثة اثواب قميص وازار ولعافاة والمراة في خمسة درع وخمار  
 وازار ولعافاة وخرقة تربط على يديها والكفاية والغرض في حقها  
 ثوب يستر البدن والعافاة من القرن الى القدم وكذا الاراء القميص  
 من المنكب الى القدم والدرع هو القميص الذي فتحته على الصدر دون  
 الكتف <sup>او موضه</sup> من الخرقه من اصل الثديين الى السترة وقيل الى الركبة وهو  
 استتر وصفة التكفين ان تبسط اللعافاة على بساط او حبير او نحوه  
 ثم يذرع عليها الطيب ثم تبسط الاراء عليها ويذرع عليها الطيب ثم القميص  
 كذلك ثم يوضع الميت بالشوب الذي تشفى فيه فيقمن ويحفظ ثم يغط  
 الاراء من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللعافاة كذلك ويربطان بخيف



انتشاره والمرأة تقص ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع  
ثم يوضع الخمار على رأسها كالمنقعة مشهورا فوق ذلك تحت الأزارع <sup>معدوم</sup>  
الأزارع واللفافة كما مر ثم تربط الخرقه فوق الأكفان وقيل بين الأزارع  
واللفافة والامه كالحرة والمراهق والمراهقة كالبالغ والبالغة  
وان لم يراهق يكفن في ازارع ولفافة وان كفن في ثوب واحد لم يبرأ  
الضبي بئوب والضبية بئوبين وقال قاضي خان الاحسن ان يكفن في ثوب  
يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتا  
يلف في خرقه والخشيش المشكل كاشي ولا يغسل بل يتييم <sup>وغيره</sup> الجديدي الكفن  
والغسيل ولو خلق سواء ويستحب فيه البياض وتجوز من القطن والكتان  
والبرود وان كان لها اعلام ما لم تكن غائبا ويكره للرجال المنعرج <sup>او</sup>  
العصفر والخبر ولا يكره النساء فان لم يوجد للرجل الا الخبر يجوز الكفن  
به لكن لا يزداد على ثوب الضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسه مثل  
ملبوسه في الجمعة والعيد والمرأة مثل ما تلبس في زيارة اهلها وقيل  
اوسط ما يلبس في الحياة وفي الرغينا ان كان في المال كثرة وفي الزينة  
قلة فكفن الستة اولى والا فالكفاية اولى مع جواز كفن الستة <sup>كذلك</sup> والخبر  
الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترامة او ثلثا او خمسا والحرم في  
التكفين كغيره عندنا وقال الشافعي واجد لا يعطى اسنم ولا يمس طيبا  
والكفن من جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث الا ان يكون  
التركة عبدا جانيا او شيئا موهونا فان حق ولي الجنابة والميتة تقدم  
على التكفين وانما لم يكن الميت مال فكفن على من تجب عليه نفقة في حياته  
وكفن الزوجة على الزوج عند أبي يوسف ان كانت معسرة وقيل وان كانت

موسرة ايضا عنده وقال محمد والشافعي على من يجب عليه نفقتها ان لم  
تترك مالا وهو له وجه على ما حققناه في الشرح ولو كفن من يرثه يرجع به  
في تركته وان كفن من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع سواء شهد  
بالرجوع او لم يشهد ثم الصلوة عليه من كفاية كما مر بشرط صحتها شرط  
الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذا  
القييد على قولهم لا تجوز على غائب ولا على حاضر محمول على دابة او غيرها لا <sup>مختلف</sup>  
المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي وركعتا القيام فلا تجوز قاعدا ولا عند  
وكذا الكتاب والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء <sup>او</sup> لا يجزئ التكليم امام  
عن المسبوق اذا خشي ان ترفع فاته يكتفي بالتكبيرات ويترك الدعاء والا في  
بالامام فيها السلطان ثم القاضي ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي  
على ترتيب الارث ولما ان ياذن بغيره اذا انتهى الحق اليه واليه ليس  
اغير المذكورين ان يتقدم فله ان يعيد ان شاء وان صلى هو فليس بغيره  
ان يصلي بجمعه من السلطان فمن دونه وعند أبي يوسف هو اولى من  
الجميع وهو قول الشافعي ورواه عن أبي حنيفة وفي فتاوى قاضي خان  
قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان يقدم الاولياء وان حضر  
والي المصرة القاضي قالوا الى ان يتقدم وان لم يحضر الوالي ولا القاضي و  
حضر امام الحي وصاحب الشرطة او الى ان يتقدم وان حضر خليفة والي المص  
فهو اولى بالتقديم من القاضي ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين  
وحضر الاولياء وامام الحي ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحي وان لم يحضر  
امام الحي وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالي خليفة  
والقاضي وصاحب الشرطة وامام الحي والاولياء فاني الاولياء ان يقدموا



احدا من هؤلاء واراد ان تقدموا قلهم ذلك والله ان يقدموا من  
 شافوا وان لا يتقدم احدا من هؤلاء الا باذنهم وهذا قياس قول ابي  
 حنيفة وابي يوسف وزفر بن اخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة  
 غير الاولى بعد مذهبنا وبه قال مالك وقال الشافعي من لم يصلي  
 ان يصلي له في اعادة من صلى قولان اصحهما استحباب عدمها و  
 هي اربع تكبيرات يقرأ دعاء الاستفتاح عقيب الاولى ويصلي على النبي  
 عليه السلام كما بعد التشهد عقيب الثانية ويدعو لنفسه وللميت  
 ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة وتسلم عقيب الرابعة من غير ان يقرأ  
 شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا انت في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب  
 العزة ائني وبنوي بالتسليمين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت  
 وقيل ينوي في التسليم الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة  
 ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وصغيرنا و  
 كبيرنا وذكرنا وانتانا اللهم من احببنا منا فاحبه على الاسلام ومن  
 توفيتنا منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة و  
 الرحمة والمغفرة والوضوان اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان  
 مسينا فنجنا وزعده وفقه الامن والبشرى والكرامة والرفق برحمته يا ارحم  
 الراحمين ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان  
 الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيتنا منا فتوفه على الايمان  
 اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا اجرا وذرنا اللهم اجعله  
 لنا شافعا مشفعنا ثم يتم الدعاء له والمؤمنين وفي المفيد ويدعوا

وقيل ان من لم يصلي  
 ينعى ائمة من صلواتهم  
 صلى على غيره فله ان يصلي  
 بجزء الصلوة على جنازة  
 متقدمة عند ان في يده  
 الجواز من صلواتهم  
 ان من صلواتهم في  
 تكبيرة ام لا فافضل  
 بعد اذ قال لا يصح  
 عدم الجواز مطلقا

لوالده الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به ميزانهم واعظم به اجرهما  
 اللهم اجعله في كفالة ابراهيم خليلك والحقه بصلاح المؤمنين والمؤمنات  
 كما لفضل ويغني ان يقيد بالمجنون الاصل دون العارض بعد البلوغ و  
 من لم يحضر عند اول التكبير اذا حضر لا يشيخ ما لم يكبر الامام تكبير  
 حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيره سبق له العلم بها  
 فانه لا ينظم قال ابو يوسف يكبر المسبوق ايضا كما حضر تكبيرة الاولى  
 ويقولها ناخذ في جهاد بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام  
 قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندهما فاته القلوة  
 وذكر في المحيطان محمد بن ابي يوسف في هذه السورة ويقضي المسبوق  
 ما فات من التكبير متواليه من غير دعاء لئلا ترفع قبل فراغه فتبطل  
 صلوة فاذا رفعت على الاكتشاف قبل فراغه يقطع التكبير لا تها بطلت  
 وقبل وضعها على الاكتشاف لا تبطل وان رفعت عن الارض ولا ترفع اليد  
 في صلوة الجنازة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ  
 بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو قول الائمة الثلاثة ويقوم الامام  
 بخذاء صدر الميت ذكره اذ كان او انشئ في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة  
 انه يقوم بخذاء وسط المرأة وكذا الرجل في رواية والمختار هو ظاهر  
 الرواية ويستحب ان يصفوا ثلثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم  
 للامامة ويقف وراءه ثلثة وراءهم اثنان ثم واحد وافضل صفوف  
 الجنازة اخرها بخلاف سائر الصلوة ولو اخطأوا في الوضع فوضعوا  
 راسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة وان تعدوه فقد اساءوا  
 وجازت وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعي احمد



لا بأس بها ولو وضعت خارج المسجد والاهام وبعض القوم معها  
 والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تكثر ولو وضعت على باب  
 المسجد والاهام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه ومن ذهب  
 يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه نفسية ولا يدعى على عضو  
 الا اذا كان في حكم الكلابان وجد اكثر الميت او النصف ومع الراس بخلاف  
 ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا يصلى على اياه ولا قاطع طريق اذا  
 قتل حال الحرب في المقتل ولا يقتل بحكم الشرع وان قتل بالفرج  
 صلى عليها ولا يغسلان وان قتل بعد وضع الحرب او ازارها بقتل  
 عليهما وحكم المقتولين بالعصية والكافرين في المصير بالليل حكم  
 قاطع الطريق ومن قتل احدا بوبه لا يصلى عليه ومن قتل نفسه  
 يصلى عليه خلافا لابن يوسف ومن علمت حياته عند ولادته با  
 باستهلال او حركته غسل وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا ولا  
 غسل ولا يصلى عليه وان سبي ومات فان لم يسب مع احدا بوبه  
 يصلى عليه وان سبي مع احدهما لا يصلى عليه الا ان اسلم احدهما  
 او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنّة في حمل الجنّة  
 عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانها الاربعة خلافا للشافعية  
 ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله عليه السلام من حمل  
 جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعون كبيرة وينبغي ان يبدأ  
 بمقدمها فيضعه على عنقه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على ساره  
 ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي على الايدي او على حمله على الدابة ولا بأس  
 ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس بحمله

في سقط

في سقط او طبق ويكره حمل الميت على الظهر والذنب ويسرعون في المشي بها  
 دون الخبيب وهو ضرب من العدو ودون النصف على الخطو الفسيخ والمزاد  
 الاسراج من غير ان تضطرب ولا يكره المشي قدامها الا ان المشي خلفها  
 افضل عندنا والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان يسعد كذا يؤذي  
 باشارة القبار والمشي افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد  
 ان يتبعها وما ورد في الاحاديث من الضياع لها منسوخ ولا ينبغي ان يرجع  
 حتى يصلى عليها وبعد ما صلى قالوا لا يرجع الا باذن وفي المحيط قيل الرفق  
 ان يسعه الرجوع بغير اذنهم وهو لا وجه والاولى وينبغي لبسها ان يكون  
 متخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وما يصير اليه الميت ولا يتحدث  
 باحاديث الدنيا ولا يتضحك وسبع ابن مسعود رجلا يصيح في جنازة فقال  
 له اتضحك وانت في جنازة لا تملك ابدا وينبغي ان يطيل الصمت ويكره  
 رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريمية وقيل تركه الاولى و  
 ليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معها بل يكره  
 كراهة تحريمية في زماننا ويجرم الفوح وشق الجيوب وخش الحودود ونحو  
 بدعوى الجاهلية ولا بأس بالكل بارسال الدموع في الجنائز وفي المنزلة  
 عليه السلام ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب  
 بهذا وأشار الى لسانه او يرحم وان كان مع الجنائز صالحة او نائحة فان لم  
 تخرج لا يترك اتباع الجنائز لذلك وينكر قبليه واذا انتهت الجنائز الى القبر  
 يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام  
 ذكره قاض خان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة والاحتضار في القبر  
 اللحدان آمن والا فالشق ولان يكون الارض رخوة واللحدان يجر

او نحو ذلك لقوله عليه السلام  
 ليس مستأمن شق الجيوب  
 وخش الحودود مع



في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع الميت وينصب عليه اللبن والشح  
 ان تحفر حفرة كالنهر وينى جانبها اللبن او غيره ويوضع الميت فيها  
 ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس التسقف الميت قال في المنافع المختارة  
 الشق في ديارنا الرجاء الاراضى حتى اجاز والاجر والخشب والحدود الثابتة  
 ولو من حديد ومثله في المسبوط ويكون الثابوت من راس المال اذا كانت  
 الارض رخوة او ندية مع كون الثابوت في غير هامكروها في قول العلماء  
 قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بما يلي الميت  
 ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة الحد وفي المحيط  
 واستحسن مشايخنا اتخاذ الثابوت للنساء يعني ولو لم يكن الارض رخوة  
 ومقدار عمق القبر قيل قد نصف قامة وفي الذخيرة الى صدر الرجل او  
 وسط القامة فان زاد فهو افضل وان عمقوا فهو احسن فعلم ان الارض  
 نصف القامة والاعلى تمامها ويوضع الميت في قبره من جهة القبلة  
 مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل سلا بان يوضع عند رجل القبر  
 ثم يسئل من قبل راسه مخدرا خلافا للشافعي واحمد ويقول واضعه  
 بسم الله وعلى ملكه رسول الله ولا تعين في عدد الواضعين من وتر  
 او شفيع بابل المعتبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع  
 المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل البقر  
 مرأة ولا كافرة ان كانا قريبين ذكر كان الميت او انثى ويستحب  
 تسحية قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يستوى اللبن ونحوه  
 على الحمد ولا يستحب في حق الرجل خلافا للشافعي ويوجه الميت  
 في النظر الى القبلة على شق الايمن ولا يلقى على ظهره وتحمل الحقة

انه امر من كان عرا  
 امره امر نفسه

وفي السابغ

وفي السابغ الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض الندية  
 قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنابلة تجعل تحت راس الميت  
 او حجر او قف عليه لا يصح ان ينتهي ويكره ان يوضع تحت مهنته او  
 محدة وسند الميت من وراءه بتراب او نحوه لئلا ينقلب ويسوى  
 اللبن على الحد الذي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه  
 كيلا ينزل عليه التراب منها ولا باس بالقصب قال المويري يستحب  
 اللبن والقصب والخشيش في الحد واختلف في وضع البور يا فوق  
 اللبن قيل يكره وقيل لا ويكره الاجر والخشب وقيل لا باس به عند خاوة  
 الارض ثم بهال التراب ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الرياء  
 وعن محمد لا باس بها ويستحب حتى التراب عليه ثلثا ولا باس برشها  
 عليه ويسم القبر ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي وفي المحيط يسمى  
 القبر قد راجع اصابع او شبر وفي البدائع قد شبرا واكثر قليلا ويكره  
 تخصيص القبر وتطينه لما روى انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور  
 وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ وفي منية المفتي المختار انه  
 لا يكره التطين وعن ابي حنيفة يكره ان يبنى عليه بناء من بيت اوقية  
 او نحو ذلك ولا يكره وطؤه والجلوس عليه كذلك وكره ابو يوسف الكتابة  
 ايضا نوع في الشهيد والمراد به الحكمي الذي يتعلق بنوع مخصوص من  
 احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد الحقيقي الذي  
 وعده الله الثواب المخصوص فليس ممن تتعلق به الاحكام المذكورة  
 غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل  
 في سبيله والشهيد الحكمي على قول ابي حنيفة مسلم مكلف ظاهر

مطلق  
 الشهيد وطه



علم الله قتل مظلوما قتل لم يجب به مال ولم يرث وعلى قوله ما يترك  
 قيد التكليف والظلمة فهذا ما مل من قتله اهل الحرب والبقى  
 باى شئ كان وباى سب كان ومن قتله غيرهم اذا لم يجب بنفسه قتل ما  
 سواء لم يجب اصلا قتل الاسير مثله في دار الحرب عند اى خيفة وقتل  
 الشهيد عبده عند الكل او وجب لعارض قتل الاب ابنه والصبي عن الوالد  
 وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية  
 والمفتول بحد او قصاص لانهم لا يقتلوا ظمنا وخرج من وجب بقتل مال  
 كقتل غير العمد وكذا الذي وجب بقتله الفامة وخرج بقيد العلم  
 من لم يعلم قاتله سواء وجب فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال  
 انه قتل لسبب ميسر قتلته وخرج القبي والمجنون والجنب والمجانن  
 والنفساء على قول ابي حنيفة خلافا لهما وخرج من ارثت باتفاقا  
 الامتناء والارث ثاث ان ياكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعر  
 حيا او تاويه خيمة او نحوها وهو حي او يمضي عليه وقت صلوة  
 هو يعقل ولو اوصى بشئ فان كان من امور الدنيا فهو ارث ثاث اتفاقا وان  
 كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف  
 بينهما اذا اوصى من امور الدنيا اما امور الآخرة فلا يكون مرثا  
 اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فجواب ابي يوسف فيما اذا اوصى بامر الدنيا  
 وجواب محمد اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارث ثاث ان يبيع او يشتري  
 او يتكلم بكلام كثير وعن محمد ان بقي مكانه حيا يوما وليله فهو مرث  
 وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها فلا  
 يميز مرثا بشئ مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يغسل بريد

يدم ولباسه التي قتل فيها الاما ليس من جنس الكفن كالغزو والحشو والخف  
 والسلاح وكذا الشراويل فان كل ما عليه لا قصاص عن كفن الستة يزاد  
 بان لم يكن في ازاره ولغافه وان كان ارث من ذلك يقتصر منه ويصلى على الشهيد  
 عندنا خلافا لما لك والشافعي والدلائل في الشرح **مسائل متفرقة**  
**من المسائل** لا بأس بالاذن في صلوة الجنائز اى اذن الولي لغيره في الصلوة  
 وفي بعض النسخ لا بأس بلا اذن اى الاعلام بان يعلم جهنهم بعضا يقتضيه  
 حقه كما في الهداية فان مات المسلم قريب كافر ليس له ولي من الكفار  
 يغسله غسل الثوب الجسدي ويغفر له خرقه ويغفر له حقه ببقية فيها  
 من غير مراعاة الست في ذلك وان دفعوا الى اهل دينه جاز وان كان له ولي  
 من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى من يلجئ اليه وبينهم ويتبع جنازة  
 من بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفرة بالارتداد اما لو كان مرتد ايقفه  
 في حفرة كالطوب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفعه الى اهل الذي استقر اليه  
 مات وليس له مال ولا من يجب نفقته عليه وجب كفنه على الناس بطريق  
 الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع ظمنا من الناس لسئلوا  
 من الناس فان فضل مما سألوا يبقى صرف الكفن اكران لم يعرف صاحبه  
 بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت اخر تصدق به بنشر الميت  
 وهو طرقي كفن ثانيا من جميع المال فان كان قد قسم ماله فعلى الوثقة لا  
 على الغرضاء كفن رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل او فرش  
 الميت سبع فالكفن لان الميت لا يملكه خرج من الميت شئ بعد ما دج  
 في كفته لا يغسل منه شئ عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاحماء  
 ما دامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للحنابلة

مطلوب  
 جواز غسل الميت وجعلها ركن  
 في العدة



ولان تغسله لو انقضت عدتها بالولادة خلاف لما لك والشافعي وكذا  
لو بان قبل موته وان ارتدت قبله او بعد او قبلت ابدا واه او طقت  
بشبهه والمطلقة الرجعية تغسله خلافا للشافعي وام الولد لا تغسل  
سيدها وان كانت في العدة هو الصحيح وفي رواية عن ابي حنيفة تغسله  
وهو قول زفر ومالك واحمد ولو غسلك الميت وكفن وتساوى في الوضوء  
الماء ينقض الكفن ويغسل العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه  
وكذا لو عملوا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يهال التراب ولو اهيل لا  
ينشر ولا يخرج وسقط غسله وعاد الصلوة عليه الجواز وفي  
المسوط سقط غسله ويصلى على قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلا  
او لم يكفن فانه لا ينشر بعدما اهيل التراب ولو قيت اصبع او نحوه لا  
ينقض الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن  
بنوب او درهم للغير او في ارض مغضوبة او اخذت بشفعة يخرج وان وقع  
في القبر متاع فعلم به بعدما اهيل التراب ينشر واخرج ولا يجوز ينشر القبر  
لغير ما ذكر مات فلم يجدوا ماء فتميموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسلوه  
وصلوا عليه ثانيا وقيل لاتعاد الصلوة والحق اولى بالنوب المشترك بينه  
وبين الميت او الموروث ان كان مضطرا للبرد او سبب يحكي من التلف  
والا فاميت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للعطش قدم على غسل الميت  
به والا فلا ولا يجوز الجمع بين الاثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية  
والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد لا عند  
الضرورة وح يجعل بينهما حاجزا من التراب او صلي على عليه فلان فا  
لوصيته باطله وليس له ان يتقدم الا برضا الاولياء وكذا الوصية

مطابق  
نظرين وصحت الميت بان يغسل

تغسله واما الميت القبر وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلي  
النساء وحدهن على الجبارة حارث وسقط بها الفرض ويستحب ان يغسل  
منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنازة جاز ان يصلي عليهم  
صانعة واحدة ويجعلون واحد خلف واحد ويجعل الرجال ميامين الامام  
ويسوي في القبر العبد في ظاهر الرواية ثم الضبيان ثم الخفاف ثم النساء  
وان تناوا اهل بيوتهم صفا واحدا جاز ان يصلي على واحد على حدة وهو  
الافضل وذكر على جنازة فحشي باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى اذا  
اختلط موق المسلمين وموق المشركين فان وجدت علامة عمل به قيل  
علامة المسلمين الختان والحضاب وقصر الشارب ولبس السواد لكن الختان  
انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهودا ما لبس السواد فكثير في الكفار من  
الافرنج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشارب ينبغي ان يكون علامة  
لانه يندب للفاذي توفير الشارب في الحرب وان لم يوجد علامة وكان  
المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم ويسوي المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا  
ولم يصلي عليهم وان كانوا سواء قيل يصلي وقيل لا واما الدفن فقيل في مقابر  
المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر على حدة ويسوي قبورهم ولا  
يسم واصل الاختلاف في كتابية تحت مسلم ماتت حبلى لا يصلي عليها بالجماعة  
واختلف الصحابة وفيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر  
المشركين وقال عتبة بن عامر والثلاثة بن لا تقع تحتها قبر على حدة وهو حوط  
وفي بعض الكتب لما اكتمت جعل ظهرها الى القبلة لا وجه الجبيرة الى ظهرها قال  
السروحي وهو حسن ولو وجد قتيلا في دار الاسلام فان كان عليه سماء عمل  
بها والا ففي رواية يغسل ولا يصلي عليه والصحيح انه لا يصلي عليه



للدركا وجد في دار الحرب ولا علامة فالصحيح انه كان يحكم الاداء ولو خفت  
 الجنازة في وقت المغرب قدم صلوة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب  
 تقدم السنة ايضا على الجنازة ولو حضرت وقت صلوة العيد قد تقدم  
 ثم هي على الخطبة ولو جهر الميت صحت الجمعة بكرة تاخيره الى وقت الجمعة  
 عليه جميع عظيم اما لو خافوا من الجمعة بسبب دفنه اخره لدفنه وابتاع الجنازة  
 افضل من التوافل ان كان الجوار أو قرابة او صلاح مشهور الفاتح افضل  
 ويجوز الاستنجاء على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز غسل الميت وجس  
 المشايخ جوزه اذ لا ايضا ويستحب في القليل والميت دفنه في مقابر المكان الذي  
 مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به ودل هذا على  
 ان نقله الى بلد اخر مكرهه وقيل يجوز في ما دون السفر وقيل لا يكره في مدة السفر  
 ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون الارض حقا للغير  
 وح ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وفي القبر مقابر  
 بلغ اليها حطيم يجوز نقلهم الى موضع ويكره الدفن في البيت الذي  
 مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك مخصوص بالانبياء عليهم السلام  
 ولا يحفر قبر لدفن اخر مالم يسل الاول فلم يبق له عظم الا عند الضرورة وان لم  
 يوجد في تجمع عظام الاول ويجعل بينها وبين الاخر جاز من الارض من  
 مات في سفينة ليس يقربها ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره  
 قطع النبات الرطب من اعلى القبر دون دون اليابس ولو راي طريقا وطرقة  
 محدق وان تحته قبر كره المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل  
 اولى كل ما لم يجهد في السنة والمعهود ليس الا بزيارتها والدعاء عند  
 قانما ويقول السلام عليكم دأب قوم المؤمنين وانما ان شاء الله كما لا حقون

مطلب  
نقل الميت

استل الله

استل الله في لكم العافية واختلف في اجلاس القارئ عند القبر المتخذ  
 عنه المكرهه ولا يكره دفن الميت له والمسيح النهار امر او قعات اضطرب  
 الولد في بطنها وغلب على الشهوة حتى يسوق بطنها اما لو ابتلع في الوفاة او  
 لا لا تشل فعيل لا يسوق وقيل يسوق قال ابن القيم وهذا اولى ولا تكسر عظام  
 اليهود وادخلت في قبورهم قال القاضي ان يستحب زيارة القبر والرجاء  
 وتكره القبر ويدعون انما مستقبل القيله وقيل يستقبل وجه الميت  
 وهو قول النفاخي وكذا الكلام في زيارة عليه السلام وفي القنية قال ابو  
 الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحبات ولا نرى به بأسا قال  
 شرف الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك في  
 بركة الاستسنة فيه عند عليه السلام ولا نرى احد من الصحابة ويجوز الجلوس  
 للميتة ثلثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد ويستحب التزيتان يقول  
 اعظم الله اجره واحسن عزاء وغفر لميتك ان كان الميت مكلفا والافلا  
 يقول غفر الله لميتك ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا  
 ويستحب لغيره الميت والاقرباء الا بعد تهينة طعام لهم وان بلغ عليهم  
 في الاكل وذكر البرازي انه يكره التقاد العام في اليوم الاول والثالث وبعد  
 الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن  
 وجمع الصلوات والقراءة الختم والقراءة سورة الانعام والاحلام وقال  
 الحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ  
 للفقر كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جعل ارضه مقبرة فبقي فيها  
 رجل ميتا لوضع نعشه والذين نحو هذا ان كان في الارض سعة لا بأس  
 به واليهدم ويجحف لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفر قبر فاراد آخر

يزاد في الكلام  
 لا خلاف

مكافاة  
 من حفر القبر لنفسه وجده عليه

لا خلاف في ذلك



بصيرة جوية  
طابع

كتاب

في بيان  
حجرات الكفاية على جهة التبيين

ان ركني سبقت بقبلي

لا بد حاله

لا بد حاله

دفن ميتة فيه ان كان المقبرة واسعة كونه وان كانت ضيقة جاز وبضمن  
ما انفق الاول وهذا كمن بسط بساطا او مصلى في مسجد او مجلس ان كان  
المكان واسعا كونه لغيره ان يربله والا فلا ومن حفر لنفسه قبرا فلا يشر  
ويؤجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تهيئة قفرو الكفن لان الخلق  
اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس باي ارض توفى  
وذكر البزار عن الصادق كات على جبهة الميت او عمامة او كفتة عهدناه  
يرجى ان يغفر الله سبحانه الميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في  
جبهة وصدره بسم الله الرحمن ففعل ثم رعى في المنام وسئل عن حاله فقال  
لما وصعت في القبر جئتني ملائكة العذاب فلما راؤا مكتوبا على جبهتي و  
صدرى بسم الله الرحمن قالوا العنت من العذاب والله سبحانه اعلم  
**مسألة** في احكام المسجد تجب صيانة المسجد عن الراجحة الكريمة تقية  
عليه السلام من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من المسجد فان الملائكة  
تناهت في ممايتاذي منه بنو آدم وعن حديث الدنيا وعن البيهقي والنسائي  
واشعار الاستعداد وقامة الحدود وشذان الضلالة والمروءة والغير  
منزوعة ورفع الصوت والخصومة وادخال المجانين الصبيان لغير الصلوة  
وغوهرها جميع ذلك ورد النهي عليه السلام ويباح البيع والشراء بقدر  
الحاجة للعكف على التجارة والكسب والمراد من انتشار الشغل بالبيع  
نوع ذكر وعبادة وذكره التوضوء فيه الا ان كان في موضع اعد ذلك وكذا  
الخطا في تركه الا اذا كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم  
الكتب ومعلم الصبيان فان كان باجر يكره ان كان حصة الله ففيل  
يكره والوجه كراهة التعلم ان لم يكن ضرورة ويحرم السؤال في

باب

الكرات

الاعطاء الاول احوط ولا يترك على حيطان المسجدة لا على ارض ولا على الارز  
وكذا الخطا ان يأخذه بطر يديه ويد اليه بعضه بعض وان اضطر  
تحت الخطى وفوق البوارى اخف لا يثقلها ليست من اجزائه وكذا يكره  
مسح الرجل ونحوه من طين بجانب المسجد واسطوانته وان مسح بطن  
مجموع فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس وان مسح بقطعة خضيرة  
ملقاة فيه لا يصلح عليه فلا بأس ايضا والاولى لا يفعل وان كان الثراب  
مفروشا فبكره المسح ولا يحلف في المسجد بتر ماء وان كان قد عاترك وذكره  
غرس الشجر فيه الا اذا كان كانت ارضه تزه لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس  
ان يتخذ فيه بيت لوضع الخضر ومناعه وان تطرق المسجد بالعدو لم يدم  
فليبرج اعداها لما جنى ويكره ان طين بطين نجس ويصبح فيه بدهن نجس  
والكلام المباح فيه مكره وكذا النجوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس للغريب  
ان ينام فيه والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويكثر فيه  
من خروج شيء من ربح ونحوه ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة الا للمصيبة  
فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره فوجه ايضا افضل المساجد المسجدة الحرام  
ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم لا اقدم فاقدم ثم  
الاعظم فالاعظم وذكر قاضى خان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في القدم  
قالوا قديمهم فان استويا وقوم احدثهما اكثر فان كان فقها يفتدى بيده  
الى الذى جماعته اقله غير افقية بحجره والافضل ان يجتاز الذى امامه اصح  
وافقه مسجد حية وان قل جماعة افضل من الجامع ان كثر مسجد وان فائت  
الجماعة في مسجد حية فان اى مسجد اخر يكرهها فيه فهو افضل الا  
في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام وينبغي ان تستحب في المسجد

مسجد افضل من الجامع



رد ص	رد ص	رد ص	رد ص	رد ص
حفظ	نقد	انظر	محتاج	نور
نعم	أرى			
حمل	طرد			
فأمر	يرأى			
نعم	طارد			
ظلمة	غائب			
بنو	حصر			
مخاط	سور			
مخاط				



صالح طبرستان  
لایق

الحمد لله  
والمجد له



الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد اخر فمسجد حيه اولى قضاء لحقه  
 ولهذا لو لم تحضر جماعة يصل المؤذن فيه وحده لا يذهب الى مسجد فيه  
 جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدكم  
 وكذا لو فات احدكم تكبيرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه ادراكها  
 في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي العشاء قبل غياب البياض فما  
 فالأفضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد اسنانه لانه  
 اول سماع الاخبار افضل بالاتفاق وذكر قاض خان اذا كان امام الحي لاني  
 او اكل ربوا له ان يتحول مسجد اخر وكذا ينبغي اذا كان فيه غصلة تكويها  
 امامته وان دخل مسجد او اقيم في مسجد اخر لا يخرج من الاذان حتى يصلي  
 ويكره الخروج من مسجد اذن فيه ما لم يصل الصلوة التي اذن بها الا اذا كان  
 ينتظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما ومؤذنا في مسجد اخر وكذا لا  
 يكره ان يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر  
 والعشاء لانه يترجم بالرفض مع ان التقديم متفلا مباح في هذين  
 الوقتين ومصلحة العبد والمنارة له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث  
 والاصح عدمه عند السرخسي وقف قاضي خان بان له حكم عند اداء الصلوة  
 حتى يصح الاقتداء به <sup>ان كان</sup> ولو منسلة وليس له حكم في حق  
 المرو وحرمة دخول باب الخائف وفناء المسجد له حكم حتى لو  
 اقتدى منه صح وان لم تتصل الصفوف ولا امتلاء المسجد ينبغي ان يختص  
 بهذا الحكم دون حرمة دخول الحبيب وفناؤه هو المكان للتصل ليس  
 بينه وبينه طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة  
 رتبته في حكم المسجد لكن لا يفتى فيها دار فيها مسجدان كانت لو

اغلقت

اغلقت كان للمسجد جماعة من فيها ولا يفتون احدا من الصلوة  
 فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه  
 الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم تكن له جماعة ولو فتحت كانت  
 له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا لا يفتون من الصلوة فيه  
 يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق تثبت فيه الاحكام سوى جواز  
 الاعتكاف ولو اتخذ في بيت موصلا للصلوة فليس له احكام المسجد  
 اصلا ولا يباس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك  
 الا اذا شرط الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرك <sup>الكتاب</sup>  
 بصلوة قبل الصلوة وبعدها ما دام الناس يصلون فيه واذ لم يكن  
 للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة  
 بل هو افضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه اذ  
 واقامة عندنا وعند ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلثة  
 يكره التكرار والافلا وعز ابي يوسف اذا لم يكن على هيئة الاولى لا يكره  
 والاكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة رجلين  
 مسجد في ارض غصبة لا يباس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في الوقف  
 رجل بني مسجد على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق العامة  
 فلم يخلص الله تعالى للمبني في ارض غصوبة ضاق المسجد على الناس  
 ويجنب ارض رجل وجعله الله تعالى فهو احق بمرمته وعمارته وبسط  
 الحصى ونحوها والقناديل والاذان والاقامة فيه ان كان اهلا وان  
 لم يكن فالمرئي في ذلك اليه وكذا ولد الباني وعشيرته من بعده او من <sup>غيره</sup>  
 وان تملأ الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان

مطلقا  
 جواز اصداره في باب المسجد  
 جيز



من اختاره اول من الذي اختاره فاختارهما اول وان استويا  
فاختار الباني اولي سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الخمر  
للمسجد ايها افضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا  
الى احدهما فهو افضل وان كان سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب  
ويكره غلق باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زما شامسية تلقا  
عن الشراق ولا بأس بفتح المسجد بالخضر والساج وماد الذهب و  
نحوه كما لا بأس بتجليته المصحف لكن تركه اولي لان منكره من كره  
وحمل الكراهة التكليف بدقايق النقوش ونحوه خصوصا في جدار  
القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال  
الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد  
للتقاء ضمن كذا في الغاية **فصل** في مسائل اشترى من الكتاب وهي  
الخاتمة الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا ونفلا خلافا لما لا في الفرض  
فان صلوا جماعة فجعل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان  
وجهه الى جنب الامام او وجهه جاز لانه تكرر المواجهة باحلال وان كان  
ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة توجها اليها  
وهو اقرب الى الجدار منه وان صلى الامام خارج الكعبة في المسجد  
الحرام وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهة ان يكون  
اقرب اليها منه لمن كان في جهة والصلوة فوقها يجوز عندنا مع الكراهة  
وقال مالك لا يجوز اصلا وعند الشافعي واجد لا يجوز ما لم يكن بين يديه  
سترة ذكر الرازي في شرح القدر والسجدة خمس صلبيته وهي  
فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان وسجدة نذر هي

واجبة

مطلب  
سجدة الشكر جائزة

واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا يجب  
عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن ابي  
حنيفة انه قال لا راء شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب  
ولا مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد انه كرهها قال وكنا  
نستحبها اذا اتاه ما يتره من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال  
زيد بن مسنن القبلية ويسجد فحمد الله ويشكره ويستحب ثم يركع فيه  
رأسه اما بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة  
لمكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدى  
اليه لمكروه انتهي والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة  
لا واجبة ولا مكروهة واما ما ذكر في المضمرة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال الفاطمة مامن مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين الى اخر  
ما ذكره حديث موضوع باطل لا اصل له على ما حققناه في الفتح و  
ذكر قاضي خان لا بأس ان يصلي على البسط والفرش والبود والصلوة  
على الارض وما تنبت الارض افضل اذ ان يصلي في بيت غيره ف  
لا فضل ان يستاذن وان لم يستاذن لا بأس ولو صلى في بيت رجل  
يوم باذن من له السكنى رفع رأسه من الركوع والتسجود قبل الامام  
عند التزول المخالفة بالموافقة معه ثواب فرباح ظاهر وثوب  
كرباس فيه من النجاسة قد رمانع وليس له ما يزيلها صلى في  
الديباج شرع منفردا في صلوة جهرية فقراء الفاتحة مخافتة  
ثم اقتدى به احد يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا يلزمه  
الجهر جهر المنفرد في موضع المخافتة يكون مسينا ولا يلزمه السهو



لوسهلوا ويكره له الجهر في نوافل التهلل ايضا وفي كفاية الشعبي  
يخافه الامن عنده وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه التواضع  
ويكره ذب الثياب والبعض الاتعند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة  
الصلوة في التعلين بفضل على صلوة الخافي اضعا مخالفة لليهود  
سهى الامام خاف بالفاتحة ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد ولو  
خاف بآية او اكثر ثم تلاها جهر ولا يعيد خاف ان يتم السورة ان  
يخرج الوقت جازان يقتصر على اداء الفرض وخفف في الاسلام هذا  
بالجهر وقيل تراعى سنة القراءة في غير الجهر وان خرج الوقت ولا يظهر  
ان يراعى قدر الواجب اما قراءه فانتقل الى موضع اخر فذكر كلمة او كلمتين  
مكان غيره نحو ان قراءه مكان لو كنتم تشكرون قليلا ما تشكرون  
يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه  
والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حال كذا في القنية اصابه  
وجع سن لا يطيقه الا بامسك شيئا في فيه وضاق الوقت يقتدى به  
فان لم يجد صلى بغير قراءة ويعذر بشك انه قرأ الفاتحة ام لا اذا كان  
قبل السورة بقراءتها ثم السورة وان كان بعد السورة لا يقرأها لان  
الظاهر انه قراءتها وان كان له رأى عمل به تلا آية سجدة وسجد فظهر  
المؤمن انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفسد صلواتهم وان سجدوا  
اخرى فسدت لا اشتغال بالجماعة لثلاث نفوت ركعة افضل من ثلاث  
الوضوء ثلاثا والوضوء ثلاثا اولى من ادراك التكبيرة الاولى بغيره في  
فايتته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب امامه لا ياتي  
بالطمانينة لا يعذر في الاقتداء به ويقتدى بمن ياتي به انتهى

القنوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت وركع وتابعوه  
فسدت صلواتهم اذ ركع الامام ركعا ان قام في الصلوة الاخير بركعة  
بالركعة وان مشى الى الاول لا يدركها الا عشي وان كان بحيث لو مشى  
الى الصلوة فانتته الركعة وان قام وحده لا نفوت بمشي ولا يقوم  
وحده وفي القنية امام يترك الامامة لزيادة اقاربه في الرستاق  
اسبوعا او نحو او لمعية او استراحة لا لباس ومثله عفو في العدة  
والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع ذلك في الستة مرة تبين  
للإمام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل يجب  
خاف ان يصل سنة الفجر على وجهها نفوت للجماعة وان اقتصر على الفاتحة  
وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر وكذا ترك الشاء  
والنقود ومثله سنة الظهر اقام المؤذن ولم يصل الامام بسنة الفجر  
يصلها ولا يعاد الا قامة شرع في التنفل على ظن سعة الوقت ثم ظهر  
انه ان اتم شفعائين في الفرض لا يقطع كالمشرع في التنفل ثم خرج للخطيب  
افتتح التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقصاصها قاعا اجاز ولو افسد  
قبل القعود لم يحز قام المتطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود  
وان كان سنة الظهر وعز البروى انه لا يعود وقيل هذا قول في  
خليفة والاول قول محمد وسجد السهو على كل حال وان لم يكن نوى  
اربعاء يعود اتفاقا وان لم يعد تفسد كذا في القنية اذ لم يتم الركوع  
والسجود يؤمر بالقضاء في الوقت لاحده وقيل مطلقا وهو الاصح  
صلى خلف امام لم يخفى في ان يعيد وعربان لم يجد الاجل لم يمتته  
غير مدبوع لا يستتريه النجاسة الاصلية بخلاف الثوب النجس



يجوز حمل بخله في الصلوة ان خاف ضياع ماله ان يكن فيه نجاسة ولا يضر  
 ان يصنع قدامه ثلاثا يستغل قلبه به شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه  
 الريا فالعبارة للسابق ان مكنته في العلم نهارا والصلوة في الليل فعمل  
 والآفاق كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل  
 الصلوة لا رضاء الحضور لا تفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا عرف  
 خصم يؤخذ من حسنة جاء في بعض انه يؤخذ لادانق ثواب سبعائة  
 صلوة بالجماعة الكل في البراذية ترك تكبيرة القنوت قيل يجب سجود  
 الشهو وقيل لا الاستغفار بقضاء الفوائت اولى واهم من النوافل  
 السنن المعروفة وصلوة الضحى وصلوة التبع والصلوة التي  
 رويت فيها الاخبار فتلك تصلى بنية التفل وغيرها بنية القضاء  
 كذا في فتاوى اللجنة تلامن من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك  
 الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ  
 ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية تجب والاعلاء وقال الفقيد ابو  
 جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه  
 امر بالسجدة سجده وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا القرب وفي الملتقط  
 تاخير سجدة التلاوة يجوز وان طالت المدة ولا تم عليه وذكر الطحاوي  
 مطلقا ان تاخيرها مكروه وفي اللجنة يستحب التثاني والسماع اذا لم يمكنه  
 السجود ان يقول سبحنا واطعنا غفرنا لك ربنا واليك المصير واذا صلى  
 من الرابعة اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم اقيمت الجماعة  
 واحب ان يجعل ماصلا نفلا ويؤدى الفرض بالجماعة فالخيلة  
 ان يترك الصلوة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويصنم اليها سارسة

ويصلى الرابعة

ويصلى الرابعة قاعدا لتقلب صلوة نفلا عند ابى حنيفة واني  
 يوسف نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فذره باطل عند محمد وقال ابو  
 يلزم ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير طهارة لم يمت بالقراءة  
 عندنا وقال زفر لا يلزم شي ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لم يمت شفع عندنا  
 وقال زفر لا يثنى عليه ولو نذر ان يصلي ثلثا لم يمت ان يصلي اربعاء عندنا  
 عنده يلزم ركعتان ولو قال الله على ان اصلي كذا في المسجد الحرام جاز ان  
 يصلي في أي مكان شاء وقال زفر يلزم ان يصلي فيه ولو نذرت امرأة  
 ان تصلي عند كذا وان تصوم عند كذا في امنت فيه لزمها قضاء ذلك اذا طهرت  
 خلا لفر و يوم القيوم الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ  
 عشرة و مرد الحديث وكذا من حجر يتيما له ان يضربه اذا بلغ عشر على ترك  
 الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل في  
 الاصح كان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها والاجابة التي فيها  
 اذا دعاها والخروج بغير اذنه وان لم تنسبه على تركها  
 بالضرورة يطلقها ولو لم يكن قادرا على مهرها وان يطلق  
 الله تعالى ومهرها في ذمته خير له من ان يطلق امرأة  
 لا تصلي قال الله تعالى وامر اهلك بالصلوة واصطبر  
 عليها لا تسلك رزقا نحن نرزقك  
 والعاقبة للمتقوى

م م



العابد في نحو سبع أسئلة حرمه فان الضمير عائد الخير الموصوف  
 فليكون منتفع عنه فلا ينجي نفسه من مؤاخذة اذ قال سمع الله  
 قاصدا قوله لمن حرمه على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة  
 وهو ما يتر من جهة الخو للزوم حذف الضمير المنتفع عنه مراد  
 فانه يكون بما يشبه المأطاة الفران فينبغي ان يقصد المصلوة  
 كما في الروايات هذا تحت سمع الله لمن حرمه قوله  
 لفظ الله راجع ضمير مبدئ بوجهه كناية وثقة هالكة  
 مما وقف بيد الجواب ضمير رب يومئذ ضمير تقدير  
 مبني على الضم اولوبها وقف اعتبارا بربها كناية  
 ما لينك صلوة صحيحا ولو ضايرد في سكون او زنة  
 وقف اولنو ابوالسعود اذ قال سمع الله لمن حرمه بالسكون  
 اختصارا فسدك صلوة صباحه بوجهه او بوجه

صم

يا هادي كثر

يا هادي كثر

يا هادي كثر

يا هادي كثر

يا هادي كثر

يا هادي كثر

يا هادي كثر